

لأنهما كالتواضع المفردة^(١) في جواز الرفع والنصب نحو «يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه» و«يا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه»، ولما لم يجر الحكم الآتي^(٢) في التواضع كلّها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقاً بل لا بدّ في بعضها من قيد فصل التواضع^(٣) الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال (من التأكيد) أي: المعنوي^(٤)؛ لأن التأكيد اللغطي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً أي حكم المؤكّد. وببناءً نحو «يا زيد زيد»، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً وكأنَّ المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنى (والصفة) مطلقاً^(٥) (وعطف البيان) كذلك (المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه) يعني: المعرف باللام، بخلاف البدل^(٦) والمعطوف الغير الممتنع دخول

(١) قوله: [لأنهما كالتواضع المفردة] حقيقة، وهذا تعليل لإدخال المضاف لغظياً وشبه المضاف في المفرد.

(٢) قوله: [الحكم الآتي] وهو جواز الرفع حملاً على اللفظ وجواز النصب حملاً على المحل. قوله: «بل في بعضها» وهو التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف. قوله: «بل لا بدّ في بعضها» وهو المعطوف فإنه مقيد بقوله: «الممتنع دخول يا عليه».

(٣) قوله: [فصل التواضع الخ] جواب «لما». قوله: «وصرح الخ» عطف عليه.

(٤) قوله: [أي: المعنوي الخ] إشارة إلى أنَّ المراد التأكيد المعنوي، وإنما أطلقه المص اعتماداً على اشتهر أمر التأكيد اللغطي من أنَّ حكمه في رأي أغلب النحاة حكم الأول إعراباً وبناءً.

(٥) قوله: [مطلقاً] أي: سواء امتنع دخول «يا» عليه أو لا نحو «يا زيد العالم» و«يا رجل عالم» وهذا من قبل نداء الموصوف لا من قبل توصيف المنادى فافهم. قوله: «كذلك» أي: مطلقاً.

(٦) قوله: [بخلاف البدل الخ] إشارة إلى أنه بقي من التواضع البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول «يا»

«يَا» عَلَيْهِ فَإِنَّ حُكْمَهُمَا غَيْرَ حُكْمَهَا كَمَا سِيَجِيَءُ (أَرْفَعَ) حَمْلًا (عَلَى لِفْظِهِ) الظَّاهِرُ أَوْ الْمَقْدَرِ^(١) لِأَنَّ بَنَاءَ الْمَنَادِي عَرْضِيٌّ فِي شَبِهِ الْمَعْرُوبِ فَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَابِعَهُ تَابِعًا لِلْفَظِهِ (وَتَنَصَّبُ) حَمْلًا (عَلَى مَحْلِهِ) لِأَنَّ حَقَّ تَابِعِ الْمَنَادِي الْمَبْنِيُّ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَحْلِهِ وَهُوَ هَاهُنَا مَنْصُوبٌ الْمَحْلُّ بِالْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوَ «يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ» فِي التَّأْكِيدِ (وَ«يَا زِيدُ الْعَاقِلِ وَالْعَاقِلِ») فِي الصِّفَةِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى مَثَالِهِ^(٢) لِأَنَّهَا أَكْثَرُ وَأَشَهَرُ، وَ«يَا غَلَامُ بَشَرٌ وَبَشَرًا» فِي عَطْفِ الْبَيَانِ، وَ«يَا زِيدُ الْحَارَثُ وَالْحَارَثُ» فِي الْمَعْطُوفِ بِحَرْفِ الْمَمْتَنَعِ دُخُولُ «يَا» عَلَيْهِ (وَالْخَلِيلِ) بْنِ أَحْمَدَ وَهُوَ أَسْتَاذُ سِيَبِيُّوْيَهِ (فِي الْمَعْطُوفِ) بِحَرْفِ الْمَمْتَنَعِ دُخُولُ «يَا» عَلَيْهِ^(٣) (يَخْتَارُ الرُّفْعَ) مَعَ تَجْوِيزِهِ الْنَّصْبِ^(٤)....

عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ هَذِينَ التَّابِعِينَ لَيْسَ كَحُكْمِ التَّوَابِعِ المَذَكُورَةِ كَمَا سِيَجِيَءُ.

(١) قَوْلُهُ: [الظَّاهِرُ أَوْ الْمَقْدَرِ] الظَّاهِرُ ظَاهِرٌ نَحْوَ «يَا زِيدُ الْكَرِيمُ»، وَأَمَّا الْمَقْدَرُ فِيمَعْنَى الْمَفْرُوضِ لَا بِالْمَعْنَى الْمَشْهُورِ فِي شَمْلِ التَّقْدِيرِيِّ وَالْمَحْلِيِّ نَحْوَ «يَا فَتِي الْعَزِيزِ» وَ«يَا هَذَا الظَّفِيفُ». قَوْلُهُ: «لِأَنَّ بَنَاءَ الْمَنَادِي عَرْضِيُّ الْخِ」 يَعْنِي: إِنَّمَا جَازَ الرُّفْعُ حَمْلًا عَلَى الْفَظْفُ في الْمَنَادِي لِأَنَّ بَنَاءَهُ عَرْضِيٌّ بِسَبِبِ حَرْفِ النَّدَاءِ، وَإِلَّا فَتَابِعُ الْمَبْنِيُّ إِنَّمَا يَكُونَ تَابِعًا لِمَحْلِهِ وَلَذَا لَا يَقُولُ: «جَاءَ هُؤُلَاءِ الْقَوْمُ» بِحَرْفِ الْقَوْمِ حَمْلًا عَلَى الْفَظْفُ «هُؤُلَاءِ» بَلْ يَجُبُ الرُّفْعُ حَمْلًا عَلَى مَحْلِهِ.

(٢) قَوْلُهُ: [وَاقْتَصَرَ عَلَى مَثَالِهِ الْخِ] جَوابُ سُؤَالِ مَقْدَرٍ، تَقْدِيرُ السُّؤَالِ وَتَقْرِيرُ الْجَوابِ كَلَاهُما ظَاهِرَانِ.

(٣) قَوْلُهُ: [بِحَرْفِ الْمَمْتَنَعِ دُخُولُ «يَا» عَلَيْهِ] إِشَارةٌ إِلَى أَنَّ الْلَّامَ فِي «الْمَعْطُوفِ» لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ.

(٤) قَوْلُهُ: [مَعَ تَجْوِيزِهِ الْنَّصْبِ] كَمَا يَشْعُرُ بِهِ قَوْلُ الْمَصْبِ: «يَخْتَارُ» فَإِنَّ الْمَرَادُ بِالْاخْتِيَارِ الْحَكْمُ بِالْأُولَوِيَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَعْجَلُ أَقْبَلَ مَعَهُ وَالظَّاهِرُ» [سَيِّرٌ: ١٠] بِرُفعِ الْطَّيْرِ وَنَصْبِهِ عَطْفًا عَلَى لَفْظِ الْجَبَالِ وَمَحْلِهِ.

لأن المعطوف بحرف ^(١) في الحقيقة منادي مستقل فينفي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعرابا فصارت رفعا (أبو عمرو) بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه (النصب) مع تجويفه الرفع فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادي مستقلا فله حكم التبعية وتتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب (أبو العباس) المبرد (إن كان) المعطوف المذكور (كـ«الحسن») أي: كاسم «الحسن» في جواز نزع اللام عنه ^(٢) (فالخليل) أي: فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لإمكان جعله منادي مستقلاً بنزع اللام عنه (إلا) أي: وإن لم يكن المعطوف

(١) قوله: [لأن المعطوف بحرف الخ] نظر أبو عمرو إلى عدم استقلاله باعتبار اللفظ فاختار النصب ونظر الخليل إلى استقلاله باعتبار المعنى فاختار الرفع.

(٢) قوله: [في جواز نزع اللام عنه] علما كان أو غير علم فيدخل مثل «الرجل» فيما يشبه «الحسن» ويخرج عنه مثل «الصعق»، ثم أعلم أن العلم إن لم يكن موضوعا مع اللام وكان في الأصل صفة أو مصدرأ صحة دخول اللام عليه نحو «الحسن» و«الفضل»، لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصح أن يقال في «محمد» و«علي»: «المحمد» و«العلي»، وكذا يصح دخول اللام في علم كان في الأصل اسمأ له معنى جنسى يقصد به مدح أو ذم كـ«الأسد» وـ«الكلب»، ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم، وإن كان العلم موضوعا مع اللام لم يجز نزعها عنه لأنها كبعض حروف الكلمة كـ«الكتاب» وـ«البيت» وـ«النجم» إذا صارت هذه الأسماء بكثرة الاستعمال لشيء علما له، وكـ«الشريا» وـ«الدبران» وـ«العيوق» أسماء لكواكب مختصة، وكأعلام الأسبوع من «الثلاثاء» وـ«الأربعاء».

المذكور كاسم «الحسن» في جواز نزع اللام عنه مثل «النجم» و«الصعق» (فأبى عمر) أي: فأبوا العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلاً (وال مضافة) عطف على المفردة أي: وتواتع المنادى أي المعطوف المذكور.

المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقة (حسب) لأنها إذا وقعت منادى تنصب فنصبها إذا وقعت تواتع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرها مثل «يا تيم كلهم»^(١) في التأكيد و«يا زيد ذا المال» في الصفة «ويا رجل أبا عبد الله» في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه مضاف؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقة (والبدل والمعطوف غير ما ذكر) أي: غير المعطوف^(٢) الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول «يا» عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول «يا» عليه (حكم) أي: حكم كل واحد منهما^(٣) (حكم) المنادى (المستقل) الذي باشره حرف النداء؛ وذلك لأن البديل هو أي كون حكمهما كحكم المنادى المستقل.

المقصود بالذكر والأول كالتوطئة لذكره، أي البديل منه.

(١) قوله: [يا تيم كلهم] ضمير الغائب بالنظر إلى أن تيماً في نفسه غائب، وحوز الرضي «كلكم» نظراً إلى الخطاب العارض.

(٢) قوله: [أي: غير المعطوف الخ] إشارة إلى أن «غير» صفة لـ«المعطوف»، وإنما صحّ وقوعه صفة له لأن «غير» هنا أضيف إلى ضده فاكتسب التعريف كما في «عليك بالحركة غير السكون»، أو لأن اللام في «المعطوف» للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة.

(٣) قوله: [أي: حكم كل واحد منها] إشارة إلى أن إفراد الضمير الراجع إلى اثنين يتأوي لهما بكل واحد.

والمعطوف المخصوص^(١) هو منادي مستقلٌ في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه (مطلقاً) أي: حال كون كلّ واحد منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيّد بحال من الأحوال أي من البدل والمعطوف. أي: سواء كانا مفردین أو مضارعين للمضاف أو نكرين، فالبدل مثل^(٢) «يا زيدٌ عمرو» و«يا زيدٌ أخا عمرو» و«يا زيدٌ طالعاً جبلاً» و«يا زيدٌ رجلاً صالحًا»، والمعطوف مثل «يا زيدٌ وعمرو» و«يا زيدٌ وأخا عمرو» و«يا زيدٌ وطالعاً جبلاً» و«يا زيدٌ ورجلاً صالحًا» (والعلم) أي: العلم المنادي المبني على الضم، أمّا كونه منادي^(٣) فلأن الكلام فيه، وأمّا كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز

(١) قوله: [المعطوف المخصوص] أي: الممتاز من بين التوابع بعدم امتناع دخول «يا» عليه وهو المعطوف المجرد عن حرف التعريف.

(٢) قوله: [البدل مثل الخ] هذه الأمثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب بالأول مثال لبدل مفرد والثاني لبدل مضارع والثالث لبدل مضارع للمضاف والرابع لبدل نكرة، وقس عليه أمثلة المعطوف، وإنما جاء بالوصف في «يا زيدٌ رجلاً صالحًا» لأن النكرة لا تقع بدلاً عن المعرفة بدل الكل إلا إذا وصفت نحو قوله تعالى: «إِنَّ الْأَنَّاصِيَةَ تَأْصِيَةٌ كَذِبَةٌ» [العنكبوت: ١٥-١٦] وذلك لأن الأصل في الكلام هو البدل فلو كان البدل نكرة غير موصوفة والبدل منه معرفة لكان للفرع مزيّة على الأصل،نعم إن استفید من البدل ما ليس في المبدل منه جاز ترك الوصف نحو قوله تعالى: «إِنَّ الْأَوَادَ مُقَدَّسٌ طُوئِيٌّ» [النور: ١٢].

(٣) قوله: [أمّا كونه منادي الخ] غرضه إقامة الدليل على تفسير العلم بالعلم المنادي المبني على الضم، فخرج عنه «يا عبد الله ابن عمر» فإنه يجب نصبه لكونه مضارعاً، وكذا «زيدان» و«زيدون» علمين، و«مَا» في قوله: «فَلِمَّا يَفْهَمُ مِنْ اخْتِيَارِ الْخَيْرِ» مصدرية. قوله: «إِلَّا فِي الْمَبْنِيِّ عَلَى الْضَّمِّ» أي: دون المعرب ودون المبني على الألف أو الواو.

ضمّه فإنَّ جواز الصّمة لا يكون إلَّا في المبنيِّ على الضمِّ (**الموصوف**) بـ«ابن» مجرّدٍ عن النّاء أو ملحوقٍ بهاً أعني «ابنة» بلا تخلّل واسطة بين «الابن» وموصوفه كما هو المبادر إلى الفهم فيخرج عنه مثل^(١) «يا زيدُ أي عن هذا الحكم» الظريف ابن عمرو» (**مضاف**) أي: حال كون ذلك ابن مضافاً (**إلى علم آخر**) فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضمّ لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن (**يختار فتحه**) لكثرة وقوع المنادى^(٢) الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه بالفتحة التي هي حركته الأصلية لكونه مفعولاً به (**وإذا نودي المعرف باللام**) أي: إذا أريد نداءه^(٣) (**قال**) مثلاً^(٤) (**يا أيها الرجل**) بت وسيط «أي» مع «ها» التنبية بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرّزاً عن اجتماع آلتى التعريف

(١) قوله: [فَيَخْرُجُ عَنْهُ مِثْلُ الْحَلْ] فإنَّ «زيد» فيه يبني على الضمّ وجوباً.

(٢) قوله: [لَكْثَرَةٌ وَقُوَّةُ الْمَنَادِيِّ الْحَلْ] أي: مع طول اللفظ، ولأنَّ هذا المنادى في الحقيقة مضاف لأنَّ إضافة الصفة كإضافة الموصوف. قوله: «الجامع لهذه الصفات» أي: لهذه الشروط الأربع أو الستة وهي أن يكون المنادى علماً وموصوفاً بـ«ابن» وأن يكون الابن متصلاً به ومضافاً إلى علم آخر.

(٣) قوله: [أي: إذا أريد نداء] إشارة إلى أنَّ المراد بالنداء إرادة النداء، وإنما وجب التأويل بالإرادة لأنَّ نداء المعرف باللام يعني «يأيها الرجل» مثلاً فيلزم اتحاد الشرط والجزاء، وكثيراً ما يطلق الأفعال الاختيارية ويراد به مبدئها أعني: الإرادة، ومنه قوله تعالى: «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِدْ بِاللَّهِ» [الحل]: ٩٨ أي: إذا أردت قراءة القرآن.. الآية، وقوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاقْسِلُوا وَجْهُوكُمْ» [السادسة]: ٦.

(٤) قوله: [حال] إشارة إلى أنَّ ذكر «الرجل» لمجرّد التمثيل؛ لأنَّ إرادة نداء المعرف باللام على إطلاقه لا يوجب قول «يأيها الرجل» وأخوته بخصوصها فإنه لا يصح أن يقال: «يأيها الرجل» إذا أريد نداء المرأة مثلاً وهو ظاهر.

بلا فاصلة (و«يا هذا الرجل») بت وسيط «هذا» («ويأ أيهذا الرجل») بت وسيط الأمراء معا (والترموا) يعني: العرب (رفع الرجل) مثلا وإن كان أي أي وهذا صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر (لأنه) أي: الرجل مثلا هو (المقصود بالنداء) فالترموا رفعه تكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على أنه هو المقصود بالنداء، وهذا بمنزلة^(١) المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى، ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك أي تكون هنا بمنزلة المستثنى.

القاعدة (وتوباعه) بالجر عطف على الرجل أي: والترموا رفع توباع الرجل مفردة أو مضافة^(٢) نحو «يا أيها الرجل الظريف» و«يا أيها الرجل ذو المال» (لأنها توباع) منادى^(٣) (معرّب) وجواز الوجهين إنما يكون في توباع المنادى المبني (وقالوا) بناءً على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع أمراء معاً كون اللام عوضاً عن

(١) قوله: [وهذا بمنزلة الخ] أي: التزام الرفع في صفة المنادى في مثل «يا أيها الرجل» بمنزلة الاستثناء عن القاعدة السابقة فكانه قال: صفة المنادى المبني يجوز فيها الوجهان إلا إذا كانت مقصودة بالنداء فحينئذ يتلزم رفعها.

(٢) قوله: [مفردة أو مضافة] أي: سواء كانت توباع الرجل مفردة أو مضافة.

(٣) قوله: [منادى] وهو «الرجل» مثلاً في «أيها الرجل الظريف» فإنه منادى بحسب الواقع وإن كان صفة للمنادى باعتبار اللفظ ولذا كان معرّباً، وفي تقدير لفظ «منادى» إشارة إلى دفع ما أورده صاحب «المتوسط» والرضى على ظاهر عبارة المص من أنَّ توباع المعرّب يجوز أن يكون تابعاً لمحله إذا غير إعرابُ محله إعرابَ لفظه نحو «ما زيد بقائم ولا قاعدٍ» بالنصب والحرّ، وحصل الدفع أنَّ هذا الجواز في المعرّب لا في المنادى المعرّب.

محذوف، وثانيهما لزومها للكلمة (بِي اللَّهِ) لأنّ أصله «الإله» فحذفت
 الهمزة وعوضت اللام عنها^(١) ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
 لـ«لام»^(٢)، ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر اختصّ هذا الاسم
 بذلك الجواز ولهذا قال (خاصّة) وأمّا مثل «النجم» و«الصاعق»^(٣) وإن
 كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضاً عن محذوف، وأمّا «الناس»^(٤)
 وإن كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لأنّ أصله «الأناس» لكن ليست
 لازمة للكلمة؛ لأنّه يقال «ناس» في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال «بِي
 النجم» و«بِي الناس»، ولعدم جريان^(٥) هذه القاعدة في «التي» في قوله شعر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي \div وأنت بخيلاً بالوصل عنّي
بكسر الكاف. من التفعيل أي استعبدت.

لأنّ لامها ليست عوضاً عن محذوف وإنّ كانت لازمة للكلمة حكموا عليه

(١) قوله: [وعوضت اللام عنها] ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلاً نحو قوله ع: معاذ الإله أن تكون كظيبة، وهذا هو المشهور، واحتار الإمام أحمد رضا أن لفظ «الله» علم مرتجل من غير اعتبار أصل أحد منه.

(٢) قوله: [فلا يقال في سعة الكلام «لام»] وقد يقال في غير السعة نحو قوله: ع يسمعها لاهه الكبار.

(٣) قوله: [وأمّا مثل «النجم» و«الصاعق» الخ] الأوّل كان في الأصل اسماً لكلّ كوكب ثمّ جعل مع اللام علمًا للشّرّيّا فلزمته اللام؛ لأنّ تزعّعها منه مظنة زوال العلميّة، والثاني كان اسمًا لكلّ من رمي بصاعقة سماوية ثمّ جعل علمًا مع اللام لخوييل بن نفيل لما رمى بها فلزمته اللام أيضًا لكنّها ليست عوضاً عن شيء.

(٤) قوله: [وأمّا «الناس» الخ] وهو اسم جمع أصله «أناس» واللام فيه عوض عن الهمزة ولذلك لا يكاد يجمع بينهما، وقوله ع: إنّ المنايا يطلّعن على الأناس الآمنين، شاذ.

(٥) قوله: [ولعدم جريان الخ] علة لقوله الآتي: «حكموا»، وقوله: «لأنّ لامها الخ» علة لعدم جريان القاعدة.

بالشذوذ، وفي «الغلامان»^(١) في قولهم: ع «في الغلامان اللدان فرّا» لانتفاء الأمرين كلّيهما حكموا بأنه أشدّ شذوذًا (ولك) أي: وجاز لك (في مثل أي التعرّيف والزروم). «يا تيمْ تيمْ عديّ» أي: في تركيب تكرّر فيه^(٢) المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة، في الأول^(٣) (الضمّ والنصب) وفي الثاني النصب فحسبُ، أمّا الضمّ في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف^(٤) إلى «عديّ» المذكور و«تيم» الثاني تأكيد لفظيٍّ فاصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك^(٥) مذهب سبويه أو مضاف إلى «عديّ» المحذوف^(٦) بقرينة المذكور وذلك مذهب

(١) قوله: [وفي «الغلامان» الخ] عطف على قوله: «في التي».

(٢) قوله: [أي: في تركيب تكرّر فيه الخ] تفسير للمثل، وإنما قيد المنادى بكونه مفرداً معرفة؛ إذ لو كان المنادى المكرّر نكرة أو مضافاً لا يجوز في الأول الضمّ، أمّا إفراد الأول صورة في «يا تيمْ تيمْ عديّ» فظاهر عدم ذكر ما يصلح بالإضافة إليه بعده، وأمّا إفراد الثاني صورة فلأنه تكرار للأول يعنيه فلا مغایرة بالإفراد والإضافة.

(٣) قوله: [في الأول] متعلق بقوله: «جاز» على أنه بدل من قوله: «في مثل الخ» بدل البعض أو الكلّ وقوله: «وفي الثاني» عطف عليه. قوله: «فحسب» مبني على الضمّ أي: وجاز في «تيم» الثاني النصب فقط.

(٤) قوله: [والنصب على أنه مضاف الخ] أي: وأمّا جواز النصب فمبني على أنه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف إليه بالتأكيد اللفظيٍّ وذلك جائز وإن لم يكن الفصل بينهما جائزاً إلاّ في الضرورة وإلاّ بالظرف فجواز هذا الفصل من خواص التأكيد اللفظيٍّ، ألا ترى أنك تقول: «إن إن زيداً قائم» مع امتناع الفصل بين «إن» واسهها إلاّ بالظرف.

(٥) قوله: [وذلك الخ] أي: كون «تيم» الأول مضافاً إلى عديّ المذكور مذهب سبويه والخليل.

(٦) قوله: [أو مضاف إلى «عديّ» المحذوف] لثلاً يلزم الفصل؛ فإنّ القول بإضافة «تيم» الأول إلى «عديّ» المذكور يستلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه. قوله: «بقرينة المذكور» متعلق به «المحذوف».

المبرد، والسيّرافي أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل «يا تيم» بالضم «تيم عدي» ففتح الأول اتباعاً لنصب الثاني كما في «يا زيد بن عمرو»، وتعيين النصب في الثاني لأنَّه إما تابعٌ مضافٌ^(١) أو تابعٌ مضافٌ، وتمام البيت:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ^(٢) لَا يُلْقِيْنَكُمْ فِي سَوْءَةِ عَمَرٍ
والبيت لجرير حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجوه فقال جرير خطاباً
لبني تيم لا تتركوا عمر أن يهجوني فيلقينكم في سوءة أي: مكروره من
قللي يعني: مهاجاته إياهم (و) المنادى (**المضاف إلى ياء المتكلّم يجوز**
فيه) وجوه أربعة: فتح الياء مثل («يا غلامي» و) سكونها مثل («يا غلام»)
و) إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة^(٣) إذا كان قبلها كسرة احترزا عن
نحو^(٤) «يا فتاي» مثل («يا غلام» و) قلبهـا ألفاً نحو («يا غلاماً») وهذا

(١) قوله: [أَلَّا إِنَّمَا تَابَعَ مَضَافٍ] بالإضافة أي: تابع منادى مضاف كما هو مذهب سيبويه من أنه تأكيد لفظي فيكون معرباً منصوباً كمتبعه. قوله: «أو تابع مضاف» بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيّرافي فيكون معرباً مطلقاً سواء كان تابع المبني أو المعرب.

(٢) قوله: [يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ] قال الجوهرى في «لا أبا لك»: هو مدح ومعناه أنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك ويقوم بأمرك، وقال الأزهري: هو شتم لا شتم فوقه أي: لستَ بآینَ رَشْدَة.

(٣) قوله: [اَكْتَفَأْ بِالْكَسْرَةِ] فإنها تدل على الياء المحذوفة، وقد يضم في الاسم العالب عليه بالإضافة إلى ياء المتكلّم للعلم بالمراد، ومنه القراءة الشاذة **«رَبُّ اخْكُمْ»** [الأبياء: ١١٢] بضم الياء.

(٤) قوله: [احْرَازًا عَنْ نَحْرَالْخِ] أي: إنما قيَّدنا الإسقاط بقولنا: «إذا كان قبلها كسرة» احترزا عنـما إذا كان قبلها حرف لين فإنه لا يجوز حذف الياء ولا سكونها بل يجب فتحها لثلاً يلزم التقاء الساكني على غير حدهـ.

الوجهان يقعان غالباً في النداء؛ لأن النداء موضع التخفيف^(١) لأنَّ أي إسقاط الياء وقلبها ألفاً.

المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود من الكلام، فخفف «يا غلامي» بوجهين: حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليه وقلب الياء ألفاً؛ لأنَّ الألف والفتحة^(٢) أخف من الياء والكسرة، وهذا أي: هذان الوجهان^(٣) وإن كانا واقعين في المنادي المضاف إلى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادي كذلك^(٤) بل فيما غالب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهادة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب فلا يقال «يا عدو» و«يا عدوا»، وقد جاء شاداً^(٥) في المنادي «يا غلام» بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن الألف (و) يكون المنادي المضاف إلى ياء المتكلم (بالباء) في هذه الوجوه كلها (وقد) أي: في

(١) قوله: [لأنَّ النداء موضع التخفيف] تعليل لوقع الوجهين الآخرين غالباً في النداء. قوله: «لأنَّ المقصود غيره» وهو جواب النداء، وهذا تعليل لكون النداء موضع التخفيف.

(٢) قوله: [لأنَّ الألف والفتحة الخ] تعليل لحصول الخفة بالوجه الثاني، وحصولها بالوجه الأول ظاهر.

(٣) قوله: [وهما أي: هذان الوجهان الخ] إنما فسر ضمير الثنوية لفلا يتوفهم عوده في أول الوهلة إلى الياء والكسرة لقربهما، ثم غرضه من هذا الكلام إثبات تحقيق المقام وإيضاح المرام أو اعتراض على المص: فإنه يتوفهم من ظاهر قوله: «والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه الخ» أنه يجوز هذه الوجوه الأربع في كل مضاف إلى ياء المتكلم مع أنَّ الوجهين الآخرين لا يجريان في مثل «يا عدو».

(٤) قوله: [في كل منادي كذلك] أي: في كل منادي مضاف إلى ياء المتكلم.

(٥) قوله: [وقد جاء شاداً] أي: قليلاً، ولشدة ذهنه لم يتعرض له المص.

حالة الوقف تقول «يا غلامي»^(١) و«يا غلامية» و«يا غلامه» و«يا غلاماه» فرقاً بين الوقف والوصل (وقالوا) أي: العرب في محاوراتهم (يا أبي) و(يا أمي) على الوجه الأربعة كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلّم مع وجه آخر زائدة عليها لكثره استعمال ندائهما في كلامهم كما أشار إليها بقوله (و«يا أبٌ» و«يا أمٌ») أي: قالوا «يا أبٌ» و«يا أمٌ» أيضاً بإبدال الياء بالباء^(٢) (فتحا وكسرا) أي: حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورة لمناسبة الياء، وقد جاء الضمّ أيضاً^(٣) نحو «يا أبٌ» و«يا أمٌ» لإجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته (و) قالوا «يا أبٌنا» و«يا أمٌنا» (بالألف) بعد التاء جمعاً بين العوضين (دون الياء) فما قالوا «يا أبي» و«يا أمي» احترازاً^(٤) عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فإنه غير جائز (و) قالوا («يا ابنَ أَمٍّ» و«يا ابنَ عَمٍّ» خاصة) هذا الاختصاص

(١) قوله: [تَحْرُلُ «يَا غَلَامِي»] في «يا غلامي»، و«يا غلامية» في «يا غلامي»، و«يا غلامه» في «يا غلاماً»، ويفرق بين «يا غلاماه» وبين المستغاث والمندوب اللذين زيد في آخرهما الألف والهاء بالقريبة.

(٢) قوله: [يَابَدَالِيَاءُ بِالْتَاءِ] لتناسبهما في كونهما في آخر الاسم وكونهما علامتي التائيت في «ضربي» و«تضريبي»، ولما كانت التاء بدلًا من الياء غير متمحضة للتأييت طولت في الخط لكتها توقف عليها بالهاء؛ لكونها عوضاً عن زائد، بخلاف تاء «بنت» فإنه لا يوقف عليها بالهاء؛ لأنّها عوض عن أصلي إذ أصلها «بنوة» بفتحتين نقل إلى « فعل» فحذف الواو واعتبرت التاء عوضاً عنها.

(٣) قوله: [وَقَدْ جَاءَ الضَّمْ أَيْضًا] وعليه قرئ «يَابَثٌ» [يوسف: ٤] بالضمّ.

(٤) قوله: [احْتَرَازُ الْخَ] أي: تركوا الجمع بين الياء والتاء احترازاً عن الجمع بين العوض وهو التاء

بالنظر إلى الأمّ والعمّ^(١) أي: لا يقال «يا ابنَ أخ» و«يا ابنَ خالٍ» بل يقال «يا ابنَ أخي» و«يا ابنَ خالي» لا بالنظر إلى الابن أيضاً فإنهم يقولون «يا بنتَ أمّ» و«يا بنتَ عمّ» على الوجوه الأربع (مثل باب «يا غلامي») فقالوا «يا ابنَ أميّ» و«يا ابنَ عميّ» بفتح الياء وسكونها، و«يا ابنَ أمّ» و«يا ابنَ عمّ» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، و«يا ابنَ أمّا» و«يا ابنَ عمّا» بإبدال الياء ألفاً (وقالوا) بزيادة وجه آخر شدّ^(٢) في المضاف إلى ياء المتكلّم «يا ابنَ أمّ» و«يا ابنَ عمّ» بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضييف، ولما كان من خصائص النداء الترخييم شرع في بيانه فقال (وترخييم المنادى جائز) أي: واقع في سعة الكلام^(٣) من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة فالطريق الأولى (و) هو (في غيره) أي: غير المنادى واقع (ضرورة) أي:

والمعوض عنه وهو الياء.

(١) قوله: [بالنظر إلى الأمّ والعمّ] أي: بالنظر إلى أن يكون المضافُ إليه للمنادى والمضافُ إلى ياء المتكلّم لفظَ الأمّ والعمّ فلا يجب أن يكون المنادى لفظَ «ابن».

(٢) قوله: [بزيادة وجه آخر شدّ الح] وهو حذف الألف المبدل من الياء والاكتفاء على الفتحة.

(٣) قوله: [أي: واقع في سعة الكلام الح] فسرَ الجواز بالواقع، لأنَ المراد بالجواز الجواز الوقعي والواقع لازم للجواز الوقعي فأشار بهذا التفسير إلى أنَ المراد بالجواز الواقع من قبيل ذكر المعلوم وإرادة اللازم، وإنما وقع ترخييم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود.

لضرورة شعرية^(١) داعية إليه لا في سعة الكلام (وهو) أي: ترخيم المنادى أي إلى الترجيح.
(حذف في آخره) أي: آخر المنادى^(٢) (تحفيفاً) أي: لمجرد التخفيف لا لعنة أخرى^(٣) مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف، فعلى هذا^(٤) يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترحيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقاييس^(٥)، ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً يارجع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً^(٦) والضمير المحروم إلى الاسم (وشرطه)

(١) قوله: [أي: لضرورة شعرية] إشارة إلى أن قوله: «ضرورة» مفعول له، وعامله فعل الترخيم المفهوم من الكلام أي: «يرتّم في غير المنادى ضرورة» لا فعل الجواز؛ لأنّ الجواز صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرتّم فلم يتعدّ فاعلها وحذف اللام من المفعول له مشروط باتحاد الفاعل.

(٢) قوله: [أي: آخر المنادى] إشارة إلى مراعي الضمير، فخرج عنه حذف ياء «يا غلامي»؛ لأنّها ليست آخر المنادى بدليل اعتبار الإعراب فيما قبلها، ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في «يا بعلبك»؛ لأنّها آخر المنادى بدليل إجراء الإعراب عليها.

(٣) قوله: [أي: لمجرد التخفيف لا لعنة أخرى الخ] فيخرج عنه نحو «قاض»؛ لأنّ الحذف في آخره للإعلاّل، وكذا نحو «يد»؛ لأنّ حذف آخره ليس لمجرد التخفيف بل لدفع لزوم إجراء الإعراب على حرف العلة أو تقديره وذلك ثقيل وخلاف الأصل، لكن يرد على التعريف أنه يدخل فيه نحو «والليل إذا يشر» [النحر: ٤] و«الكَبِيرُ الْمُتَعَالُ» [الرعد: ٩] فإنّ الحذف فيه لمجرد التخفيف، اللهم إلا أن يقال: إنّ هذا تفسير للترخيم لا حّدّه الجامع المانع.

(٤) قوله: [فعلى هذا] أي: على أن يرجع ضمير «هو» إلى ترخيم المنادى، والضمير المحروم في «آخره» إلى المنادى.

(٥) قوله: [ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقاييس] إذ لا تفاوت بينهما إلا بمحلّ الترخيم.

(٦) قوله: [إلى الترخيم مطلقاً] والترخيم المذكور في المتن وإن كان مقيداً بالإضافة لكن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق فيجوز أن يرجع الضمير إلى الترخيم مطلقاً. قوله: «والضمير المحروم» بالحرّ عطف على «الضمير المرفوع».

أي: شرط ترخيم المنادى على التقدير الأول^(١)، أو شرط الترخيم إذا كان واقعاً في المنادى على التقدير الثاني^(٢) أمور أربعة ثلاثة منها عدمية وهي (أن لا يكون مضافاً) حقيقة أو حكماً، فدخل فيه المشبه بالمضاف أي في قوله مضافاً، إذ لا يمكن^(٣) الحذف من الأول لأنَّه ليس آخر أجزاء المنادى أيضاً؛ إذ لا يمكن^(٤) نظراً إلى المعنى^(٥) ولا من الثاني لأنَّه ليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ^(٦) فامتنع الترخيم فيها بالكلية^(٧) (و) أن (لا) يكون (مستهانًا) لا مجروراً أي المضاف والمضاف إليه.

(١) قوله: [على التقدير الأول] أي: ضمير «شرطه» راجع إلى ترخيم المنادى على أن يكون التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى.

(٢) قوله: [على التقدير الثاني] أي: الضمير راجع إلى الترخيم على أن يحمل الكلام على تعريف الترخيم مطلقاً، لكنه يحتاج إلى التقييد بوقوعه في المنادى كما أشار إلى هذا التقييد بقوله: «إذا كان واقعاً في المنادى؟؛ إذ لا يجوز الترخيم بوجود الأمور الأربع مطلقاً بل في المنادى فقط.

(٣) قوله: [إذا لا يسكن الخ] تعليل لاشتراط عدم كونه مضافاً.

(٤) قوله: [لس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى] هذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علماً فإنَّ الجزء الأول منه بمثابة زاء «زيد»، وأمّا إذا لم يكن علماً فيبانه أنَّ المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه.

(٥) قوله: [لأنَّه ليس آخر أجزاءه نظراً إلى اللفظ] هذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علماً فإنَّ كلَّ واحد من جزئيه دالٌّ على معناه بالاستقلال، أمّا إذا كان علماً فلأنَّ المركب الإضافي يراعي حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كلَّ من الجزئين ياعتاربه فيكون كلَّ واحد من جزئي المركب العلمي منفصلاً عن الآخر بالنظر إلى اللفظ.

(٦) قوله: [فامتنع الترخيم فيها بالكلية] أي: لم يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ولم يمكن حذف الجزء الثاني ولا حذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكلية بعد رعاية اللفظ والمعنى.

باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء^(١) فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا مفتوحاً بزيادة الألف لأن الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب^(٢) لأنّه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ «ولا مندوباً» فكأنه من تصرف الناسخين^(٣) مع أنَّ وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو أنَّ الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمدّ الصوت إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف (و) أن (لا) يكون (جملة) لأن الجملة محكية بحالها^(٤) فلا ثغيرة، والشرط الرابع أحد الأمرين الوجوديين (و) هو أن يكون المنادى (إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف) لأن علميته^(٥) ناسبة للتخفيف

(١) قوله: [من النصب أو البناء] بيان لأثر النداء. قوله: «من خصائص المنادى» لأن النداء باب تغيير فالتغيير يوئس بالتغيير، وأما الترخيم في غير المنادى فلا يضره. قوله: «ولا مفتوحاً بالغ» عطف على قوله: «لا مجروراً باللام».

(٢) قوله: [ولم يذكر المندوب] أي: لم يقل المصط: «ولا مندوباً» لأنّه غير المنادى ضرورة.

(٣) قوله: [فكانه من تصرف الناسخ] لأنَّ المندوب إذا لم يكن داخلاً في المنادى فلا معنى لاشتراط عدم كون المنادى مندوباً وهو ظاهر، وإن سلم دخوله فيه فأيضاً لا حاجة إلى قوله: «ولا مندوباً»؛ لأنَّ شرط عدم كون المنادى مندوباً وجهه ظاهر وهو أنَّ الأغلب بالغ.

(٤) قوله: [لأن الجملة محكية بحالها الغ] أي: الجملة المنقوولة إلى العلمية محكية بحالها التي قبل العلمية.

(٥) قوله: [لأنه علميته الغ] يعني: أنَّ النكتة الباعثة على ترخيم العلم هي التخفيف لأنَّ الكثرة تقضي التخفيف، والنكتة المصححة له هي الشهرة والزيادة على الثلاثة فإنَّ ما أبقى من العلم بعد الترخيم يكون دليلاً على ما حذف عنه للشهرة، ولما كان زائداً على الثلاثة لم يلزم بالترخيم نقص الاسم الذي هو في

بالترحيم لكتة نداء العلم مع أنه لشهرته فيما أبقي منه دليل على ما أبقي، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن أقلّ أبنية المعرف^(١) أي حذف بلا علة موجبة (وإما) اسمًا متلبساً (بتاءُ التأنيث) وإن لم يكن علماً ولا زائداً على الثلاثة؛ لأنّ وضع التاء على الزوال فيكتفيه أدنى مقتضٍ للسقوط فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاءٍ^(٢) نحو «ثِيَة» و«شَاة» بعد الترخيم على حرفين؛ لأنّ بقاءه^{هو موقع النساء.} كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة إذ التاء كلمة أخرى برأسها، ولا يرخّم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة^(٣) إلاّ ما شدّ من نحو «يا صاح» في «يا صاحب»^(٤) ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى، ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحدود بسببه فقال (فإنْ كانَ فِي آخِرِهِ)

حكم المعرف عن أقلّ أبنية المعرف.

(١) قوله: [عن أقلّ أبنية المعرف] وهو ثلاثة أحرف؛ وذلك لأنّ اللفظ يحتاج إلى حرف يبدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف ثالث يفصل بينهما لتنافهما، وأما نحو «يد» فالحذف فيه شاذٌ والشاذ لا يجده، وإنما قال: «بلا علة موجبة» لأنّه يجوز نقص المعرف عن الثلاثة بالعلة الموجبة كـ«عصا».

(٢) قوله: [ولم يبالوا ببقاءِ الخ] يعني: لم يشتروطاً أن يكون الاسم المتلبس بتاءُ التأنيث زائداً على ثلاثة أحرف فلزم بقاء نحو «ثِيَة» على حرفين بعد الترخيم لكنهم لم يبالوا به لأنّ بقائه كذلك أي: بقائه على حرفين ليس لأجل الترخيم، ثم الثبة الجماعة ووسط الحوض، والشاة معروفة.

(٣) قوله: [لم يستوف الشروط المذكورة] أي: لم يستكمّل الشروط الأربع السابقة.

(٤) قوله: [في «يا صاحب»] ليس بعلم فالترخيم فيه شاذٌ، واعلم أنه لا يجعل الشاذ اسمًا برأسه.

أي: آخر المنادي (**زيادتان**) كائنتان (**في حكم**) الزيادة (**الواحدة**) في أنهما زيدتا معاً، واحتزز به عن نحو «ثمانية» و«مرجانة» فإنَّ الياء والنون فيهما زيدتا أوَّلاً ثم زيدت تاء التائيت^(١) فلم يحذف منها إلَّا الأخير (**كـ«أَسْمَاءَ»**) إذا جعلتها «فعلاء» من الوساممة^(٢) أي: الحُسْنُ كما هو مذهب سيبويه، لا «أفعالاً» جمع «اسم» على ما هو مذهب غيره؛ لأنَّه يكون حينئذ من باب «عمَّار»^(٣) (و«مروان» أو) كان في آخره (حرف صحيح) أي: صحيح أصلي لتأدرجه إلى الذهن لأنَّ الغالب في الحرف الصحيح الأصالة، فيخرج منه^(٤) نحو «سعلاة» لأنَّه لا يحذف منه إلَّا

(١) قوله: [ثم زيدت تاء التائيت] فلم يكن الزياداتان أي: الياء والناء في «ثمانية» والنون والناء في «مرجانة» في حكم الزيادة الواحدة لأنَّهما ليسا زيدتا معاً، واعلم أنَّ الزياداتين اللتين في حكم الزيادة الواحدة على سبعة أصناف: زيادتا التثنية نحو «مسلمان» علماء، وزيادتا جمع المذكر السالم نحو «مسلمون» علماء، وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو «مسلمات»، وزيادتا نحو «مروان» و«عثمان» و«خراسان»، وزيادتا ياء النسبة وشبيها نحو «كوفي» و«كرسي»، وزيادتا ألفي التائيت نحو «زهراء» و«صغرى»، وزيادة همزة الإلحاد مع الألف التي قبلها نحو «علباء» و«خشباء» فإنهما ملحقان بـ«قرطاس».

(٢) قوله: [إذا جعلتها «فعلاء» من الوساممة] يعني: تكون «أسماء» مثلاً لما فيه زيادتان في حكم الزيادة الواحدة إذا جعلتها على وزن «فعلاء» مأخوذة من الوساممة بمعنى الحسن والعلامة حيث يكون أصلها «وسم» قلبت الواو همزة ثم زيدت الألف والهمزة في الآخر فصار «أسماء» مثل «حرماء» و«صحراء».

(٣) قوله: [لأنَّه يكتُنُ حِينَدَنْ مِنْ بَابِ «عُمَّارٍ】 أي: إذا جعلت «أسماء» «أفعالاً» جمع «اسم» تكون من باب ما في آخره حرف صحيح قبله مدة لا من باب «حرماء» فحذف الحرفين منه عند الترخييم ليس لكون الزياداتين في آخره في حكم الزيادة الواحدة بل لما سيجيء في باب «عمَّار».

(٤) قوله: [فيخرج منه] أي: يخرج من هذا القسم بقيد الأصالة نحو «سعلاة»؛ لأنَّ التاء في آخره وإن



التاء، وهو أعمّ من أن يكون حقيقة^(١) أو حكماً فيشمل مثل «مرمي» و«مدعو» فإنَّ الحرف الأخير منها في حكم الصحيح في الأصالة (قبله مدة) أي: ألف أو واو أو ياء ساكنة حرَّكةٌ ما قبلها من جنسها^(٢) والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو «مختار» فإنه لا يحذف منه إلاَّ الحرف الأخير^(٣) (وهو) أي: الحال أنَّ ما في آخره حرف صحيح قبله مدة (أكثر من أربعة) من الحروف كـ«منصور» وـ«عمّار» وـ«مسكين»؛ لئلاً يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقلَّ أبنيةِ المُعْرَب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله «زيادتان في حكم الواحدة» لأنَّ نحو «ثبون» وـ«قلون» يرخّم بحذف زيادته^(٤) لأنَّ

كانت حرفًا صحيحةً لكنها ليست بأصلية، وهذا تعرِيض بالشارح الرضي حيث قال: وكان على المص أن يقول: «حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة» لإخراج نحو «سعلاة» فالشارح الجامي أخرجها من غير تكليف، ثمَّ «السعلاة» بكسر السين الغول وساحرة الجن.

(١) قوله: [وهو أعمّ من أن يكون حقيقة الخ] إنما عُتمَ الصِّحَّى بأن يكون حقيقة أو حكماً؛ لأنَّ ترجمَه مثل «مدعو» وـ«مرمي» بحذف الحرف الأخير والمدة السابقة؛ فإنَّ الآخر فيه وإن لم يكن حرفًا صحيحةً لكنه حرف صحيح حكماً لكونه أصلياً، أو لإجراء الإعراب عليه كما أنَّ مثل «دلو» وـ«ظبي» ملحق بالاسم الصحيح لصحة إجراء الإعراب عليه.

(٢) قوله: [حرَّكةٌ ما قبلها من جنسها] الحرَّكة من جنس الألف الفتح ومن جنس الواو الضمُّ ومن جنس الياء الكسر، فيخرج عنه نحو «ستُور» وـ«غُلْيق» -نبت يتعلّق بالشجر- فإنه لا يحذف منها إلاَّ الحرف الأخير.

(٣) قوله: [فإنه لا يحذف منه إلاَّ الحرف الأخير] علة لقوله: «فيخرج منه الخ»، أو تفريع عليه، والأخفش يحذف المدة أيضًا.

(٤) قوله: [يرخّم بحذف زيادته] لكن لا يحذف زيادتنا «بنون» جمع «ابن» مع كونه جمع المذكر

بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترحيم (حذفتا) أي: الحرفان الآخرين في كلا القسمين أما في الأول فلما كانتا^(١) في حكم الواحدة فكما زيدتا معاً حذفتا معاً، وأما في الثاني فلأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدة الزائدة لثلاً يرد المثل السائر^(٢): «صُلْتَ عَلَى الْأَسَدِ وَبُلْتَ عَنِ النَّقْدِ» (وإن كان مرتجأ) ويعلم من بيان شرط^(٣) الترحيم أنه لا يكون مضافاً ولا جملة مثل «بعליך» و«خمسة عشر» علمين (حذف الاسم الآخر) فيقال في «بعליך»: «يا بعل» وفي «خمسة عشر»: «يا خمسة»^(٤) لنزوله منزلة تاء التائيث في كون كلّ منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء (وإن كان غير ذلك) المذكور من الأقسام الثلاثة^(٥) (فتح

السالم؛ لأنهما غيرتا بناء الواحد بحذف الألف وتحريك الباء فكانه ليس جمع المذكر السالم كـ«ثمود» فاعطي حكمه في الترحيم بأن حذف حرف واحد منه.

(١) قوله: [أَمَا فِي الْأَوَّلِ فَلَمَّا كَانَا الْعَدْ] أي: أما حذف الحرفين الآخرين في القسم الأول فلكونهما في حكم الزيادة الواحدة.

(٢) قوله: [لَثْلَاثَ يَرُدُّ الْمَثَلَ السَّائِرَ الْعَدْ] أي: لو حذف الحرف الأخير مع كونه صحيحاً أصلياً ولم يحذف المدة قبله مع كونه غير صحيح زائداً لكان مثل الصولة على الأسد والبول عن النقد فيرد المثل السائر، والنقد بفتحين صغار الغنم.

(٣) قوله: [وَيَعْلَمُ مِنْ بَيَانِ شَرْطِ الْعَدْ] يعني: أن المراد بالمركب ه هنا ما عدا المركب الإضافي والإسنادي لسبق عدم ترحيمهما.

(٤) قوله: [يَا خَمْسَةً] ويقال في الوقف بقلب التاء هاء كما أنه لو سميت رجلاً بـ«مسلمتين» ورخصت ووقفت قلت «يا مسلمه» بالباء لتطرف تاء التائيث لفظاً.

(٥) قوله: [الْمَذَكُورُ مِنَ الْأَقْسَامِ الْثَّلَاثَةِ] إشارة إلى أن «ذلك» إشارة إلى الأقسام الثلاثة بتاؤيلها بالمذكور.

(واحد) أي: فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر نحو «يا حار» و«يا مال» في «يا حارت» و«يا مالك» (وهو) أي: المنادى المرخّم (في حكم) المنادى (الثابت) بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي^(١) صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال (الأكثر فيقال) في «يا حارت» (يا حار) بكسر الراء^(٢) على ما كان عليه قبل الترخيم (و) في «يا ثمود» (يا ثمُونَ) بواو متطرفة بعد ضمة^(٣) (و) في «يا كروان» (يا كَرْوَانَ) بواو متحرّكة بعد فتحة^(٤) (وقد يجعل) «قد» للتقليل أي: ويجعل المنادى المرخّم على الاستعمال الأقلّ (اسمًا برأسه) كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في

(١) قوله: [فيقى الحرف الذي الخ] أي: لا يغير ولا يعلّل في الآخر بعد الترخيم وإن وجد موجب التعليل والتغيير كما سيجيء، ولكنه إن أزالت الترخيم موجب حذف حرف لين منه يرد المحذوف فيقال في ترخيم «أعلون» و«فاضون»: «يا أعلى» و«يا قاضي» بـ«ألف» والباء المحدّقتين للتقاء الساكنين لزوال التقاء الساكنين بـ«واو الواو» بالترخيم.

(٢) قوله: [بكسر الراء الخ] أي: لم يضم الراء وإن اقتضى كونه منادى مفرداً معرفة بناءً على ما يرفع به؛ لأنّه منادى مرخّم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه.

(٣) قوله: [بواو متطرفة بعد حسنة] أي: لم يقلب الواو بـ«ألف» والضمة كسرة مع أنه لم يأت في كلام العرب اسم متّسّكن آخره «واو» قبلها ضمة إلاً وتقلب الواو بـ«ألف» والضمة كسرة لما ذكر، والمنادى في حكم المتّسّكن لعرض بنائه.

(٤) قوله: [بواو متحرّكة بعد فتحة] أي: لم تقلب الواو ألفاً مع كونها متحرّكة مفتوحة ما قبلها لما ذكر، و«كروان» طائر ضعيف طويل العنق يقال له الحباري، جمعه كراوين.

بنائه وإعلاله وتصحیحه^(١) حکم نفسه لا حکم الأصل (فیقال «يَا حَارِ») بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم (و«يَا ثَمُّ») لأنه لما جعل «ثَمُّ» اسمًا برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياءً وكسر ما قبلها كـ«أَدْلٌ» في «أَدْلُو»^(٢) (و«يَا كَرَا») لأنه لما جعل «كَرَا» اسمًا برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها (وقد استعملوا) يعني: العرب (صيغة النداء) يعني «يَا» خاصة^(٣) (في المندوب) لأنه لا يدخل عليه سواها لكونها أشهر صيغه فكانت أولى بأن يتواتر فيها باستعمالها في غير المنادي، والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه أحد ويعدّ محاسنه ليعلم الناس أنّ موته أمر عظيم ليغذروه في البكاء ويشاركوه في التفجّع، وفي الاصطلاح (هو المتفجّع عليه) وجوداً أو عدماً^(٤) (بـ«يَا» أو «وَا»)

(١) قوله: [وتصحیح] أي: سلامته وعدم اعتلاله بإعلال.

(٢) قوله: [كـ«أَدْلٌ» في «أَدْلُو»] جمع «دلو»، فأصل «أَدْلٌ»: «أَدْلُو» على وزن «أَفْعُل» قلب الواو ياءً والضمة كسرة فصار «أَدْلٰي» ثم حلقت الضمة لكونها ثقيلة فالمعنى الساكنان فحذف الياءً لدفعه فصار «أَدْلٌ».

(٣) قوله: [يعني «يَا» خاصة] إشارة إلى أنّ «صيغة النداء» وإن كان مطلقاً لكن المراد به صيغة خاصة وهي «يَا»، ولما كانت «يَا» أشهر صيغ النداء صبح التعبير عنها بمطلق صيغة النداء، وفي هذا التعبير إشعار بأن «يَا» أصل في هذا الباب.

(٤) قوله: [وجوداً أو عدماً] إشارة إلى دفع ما يرد أنّ المت Insider من «المتفجّع عليه» هو المتفجّع عليه عدماً فلا يشمل التعريف المتفجّع عليه وجوداً، وحاصل الدفع أنّ المتفجّع عليه أعمّ من أن يكون وجوداً أو عدماً فلا يخرج المتفجّع عليه وجوداً بحكم الت Insider.

فالمتفجع عليه عدماً ما يتفتح على عدمه كالميت الذي يكفي عليه النادب، والمتفجع عليه وجوداً ما يتفتح على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسنة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المندوب^(١) مثل «يا زيداً» و«يا عمراً» ومثل «يا حسرة» و«يا مصيبة» و«يا ولاده» (واختص المندوب بـ«وَأَ») ممتازاً به عن المنادي^(٢) لعدم دخوله عليه، بخلاف «يَا» فإنه مشترك بينهما (وحكمه) أي: حكم المندوب (في الإعراب والبناء حكم المنادي) أي: مثل حكمه يعني: إذا وقع المندوب على صورة قسمٍ من أقسام المنادي فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادي كما إذا كان مفرداً معرفة يُضم، وإذا كان مضافاً أو مشبيهاً به يُنصب، ولا يلزم من ذلك^(٣) جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادي ليرد عليه أنه لا يلي المندوب.

(١) قوله: [القسي المندوب الخ] وهو ما يتفتح على عدمه وما يتفتح على وجوده، وفي هذا الكلام تعریض لبعض الشرائح حيث قال: قد أدخل المص بأحد أنواع المندوب وهو المتفجع منه نحو «واولاده».

(٢) قوله: [ممتازاً به عن المنادي الخ] إشارة إلى أنَّ الباء متعلق بـ«اختص» لتضمنه معنى الامتياز، فالباء داخلة على المقصور فإنَّ ما به الامتياز يكون مقصوراً، وهذا أي: إدخال الباء على المقصور هو الاستعمال العربي ولو قيل: «اختص به وَأَ» بإدخالها على المقصور عليه لكن استعمالاً عرفياً. قوله: «لعدم دخوله عليه» أي: لعدم دخول «وَأَ» على المنادي.

(٣) قوله: [ولا يلزم من ذلك الخ] أي: لا يلزم من كون حكم المندوب مثل حكم المنادي الخ، وفيه دفع ما يرد على عبارة المص من أنَّ المنادي يقع معرفة ونكرة بخلاف المندوب فإنه لا يكون إلا معرفة، وحاصل الدفع ظاهر.

يقع نكارة لأنَّه لا يندرُب إلَّا المعرفة (و) جاز (لك زِيادةُ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ) أي: آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في النكبة (فَإِنْ حَفَتِ الْلِّبْسِ) أي: التباس ذلك اللُّفْظُ^(١) عند زيادة الألف بغيره عدلَت إلى حرف مد مجنس لحركة آخر المندوب من كسرة أو ضمة كما إذا أردت نكبة غلام مخاطبة (قلت «وا غلامكميَّة») لا «وا غلامكماه» لالتباسه بنكبة غلام مخاطب، وإذا أردت نكبة غلام جماعة مخاطبين قلت («وا غلامكموه») إذ الميم أصلها الضم^(٢) لا «وا غلامكماه» لالتباسه بنكبة غلام مخاطبين

اثنين (و) جاز (لك الْهَاءُ)^(٣) أي: إلْحاقُ «هَا» بهذه المدّات (في) حال (الوقف) لبيانها^(٤) (ولَا يُنْدَبُ)^(٥) من قسم المندوب^(٦) المتفرج عليه عندما

(١) قوله: [أي: التباس ذلك اللُّفْظُ الخ] يعني: إن حفت على تقدير زيادة الألف في آخر المندوب التباسه بمندوب آخر لم تُردها فيه بل تعدل عنها إلى حرف مد مجنس لحركة الآخر دفعاً للالتباس.

(٢) قوله: [إذ الميم أصلها الضم] فإنَّ أصل «غلامكم»: «غلامكمو» بضم الميم لمناسبة الواو كما أنَّ أصل «ضربيتم»: «ضربتمو»، فضمير الجمع هو الواو، وإنما حذفت لأنَّه لا يوجد في آخر الاسم واو قبله ضمة إلَّا كلمة «هو»، وهذا جواب عما يقال من أنَّ الواو كيف يجانس حركة الحرف الأخير أعني: الميم مع أنها ساكنة! فأشار إلى أنه مضموم في الأصل.

(٣) قوله: [بيانها] أي: لبيان المدّات؛ لأنَّ الوقف يوجب حفظ الحرف الأخير لانقطاع الصوت عنده فإذا حفت بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف وتبين كلَّ التبيين.

(٤) قوله: [من قسم المندوب الخ] قيده به لقرينة قوله: «إلَّا المعروض» لأنَّ الاحتياج إلى التعريف إنما يكون في هذا القسم أي: المتفرج عليه عندما لا في المتفرج عليه وجوداً نحو «يا حسراته» و«وا مصيّاته».

(الا) الاسم (**المعروف**) الذي اشتهر المندوب به^(١) ليُعذر النادب بمعرفته في ندبته والتَّفجُّع عليه (**فلا يقال «وا رجله»**) إِذْ ما اشتهر بهِذَا اللفظ^(٢) مُندُوب خاصٌ انتقل الذهن إِلَيْهِ وَيُعرَفُ بِهِ لِيُعذر النادب بالنَّدبة عليه (**وامتنع**) إِلَحاق الألف بصفة المندوب بل يجب أن يلتحق بالموصوف مثل «وا زِيَادَ الطَّوْيل»؛ لأنَّ اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إِلَيْهِ^(٣) لأنَّه جيءَ بِهِ لتمام المضاف فهو كالجزء، بخلاف الصفة فإِنه جيءَ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح فلهذا جاز مثل «يا أمير المؤمنين» ولم يجز (مثل «وا زِيَادُ الطَّوْيلَه» خلافاً لِيونس) فإِنه يجوز إِلَحاق الألف بآخر الصفة؛ فإنَّ اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللَّفظ أَنْقُص من الاتِّصال بين المضاف والمضاف إِلَيْهِ إِلَّا أَنْهُ أَتَمَّ مِنْهُ مِنْ جهة المعنى لاتحادهما بالذات فإنَّ أي اتحاد الموصوف مع الصفة.

(١) قوله: [الذِّي اشْتَهِرَ بِهِ] أي: كان المندوب مشهوراً بذلك الاسم عند من يشاهد جرع المتَّفجِّع ليُعذرُه سواء كان مشهوراً بين الناس أو لا.

(٢) قوله: [إِذْ مَا اشْتَهِرَ بِهِذَا الْفَطْلَه] فيكون في معنى «وا من لا أُعرفه» إِلَّا أنْ يكون قد اشتهر بالرجولية التي هي الشجاعة فإِنه يندرج لأنَّ كونه مشهوراً كافٍ في جواز كونه مُندوباً وكونه علماً ليس بشرط نحو «وا من قلع باب خبراء» ولذا قال المصطفى: «إِلَـا الْمَعْرُوفُ» ولم يقل: «إِلَـا العَلَمُ».

(٣) قوله: [أَنَّ اتِّصَالَ الصَّفَةِ لِيُسَكِّنَ الْمَضَافَ بِالْمَضَافِ إِلَيْهِ] وللهذا جاز الفصل بغیر الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف إليه، وقرأه عامر **(رَبِّيْنَ لِكَبِيْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قُتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآئِيْمَهُ)** [الأنعم: ١٣٧] بحسب «أولادهم» على أنه مفعول به لـ«قتل»، وبحسب «شركائهم» على أنه مضاف إلى لـ«قتل» إضافة المصدر إلى فاعله واردة على الشنودة.

الطويل هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران، وحكى يونس^(١) أنّ رجلاً ضاع له قدحان فقال «وَاجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِيَّنَاهُ» القدح طرف صغير. والجُمْجمَةُ القدح (ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء إلا) إذا كان مقارنا (مع اسم الجنس) ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرّف بالنداء كـ«يا رجل» أو لم يتعرّف مثل «يا رجلاً»؛ لأنّ نداءه لم يكن كثرة نداء العلم^(٢) فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادي (والإشارة) أي: إلا مع اسم الإشارة^(٣) لأنّ كاسم الجنس في الإبهام (والمستغاث والمندوب) لأنّ المطلوب فيما مد الصوت وتطويل الكلام والحدف ينافي، فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل^(٤) عن حرف النداء كلفظة «الله» فإنه لا فاعل «بقي».

(١) قوله: [وَحَكَى يُونَسُ الْخَ] غرضه من هذه الحكاية الاستشهاد على ما ذهب إليه من جواز إلحاق الألف بأخر الصفة.

(٢) قوله: [لَأَنَّ نَدَاءَهُ لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا نَدَاءُ الْعِلْمِ] هذا التعليل قاصر عن المطلوب؛ لأنه يقتضي اختصاص الحذف بما كثر ندائه كثرة نداء العلم وليس كذلك، فالحق أن يسقط عن التعليل قوله: «كثرة نداء العلم» ويكتفى بقوله: «لأن ندائه لم يكن كثير»، لا يقال: إن الشارح أحق ما سوى العلم من المعارف به؛ لأنه يقتضي أن يجوز الحذف من اسم الإشارة وليس كذلك، وتحصيص المعارف بما عدا اسم الإشارة تعسف. «عبد الغفور».

(٣) قوله: [أَيْ: إِلَّا مَعَ اسْمِ الإِشَارَةِ الْخَ] وجوه الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء واستشهاداً بقوله تعالى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتَلُونَ أَنْفَسَكُمْ» [آل عمران: ٨٥] أي: يا هؤلاء الخ.

(٤) قوله: [سواء كان مع بدل الخ] فيه رد على الرضي حيث قال: إن المص لم يذكر لفظ «الله» فيما لا يحذف منه حرف النداء وهو منه؛ لأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال اليمين منه في آخره، وحاصل الرد أنَّ

يُحذف منه إلَّا مع إبدال الميم المشددة منه نحو «اللهم»، أو بغير بدل نحو **«يُوْسُفُ أَغْرِضُ عَنْ هَذَا»** [يوسف: ٢٩] أي: يا يوْسُف (و) لفظة «أَيْ»^(١) إذا وصفت بذى اللام نحو **«أَيْهَا الرَّجُلُ»** أي: يا أَيْهَا الرَّجُل (أو) بالموصوف بذى اللام نحو **«أَيْهُذَا الرَّجُلُ»** أي: يا أَيْهُذَا الرَّجُل، فلا يجوز الحذف من «أَيْهُذَا» من غير أن يتصرف «هذا» بذى اللام، والمضاف^(٢) إلى أي معرفة كانت نحو «غلام زيد افعُل كذا»، والموصلات^(٣) نحو «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيْ»^(٤)، وأمّا المضمرات^(٥) فشَدَّ نَدَأُهَا نحو «يا أَنْتَ» و«يا إِيَّاك» (**وَشَدَّ**) حذف حرف النداء من اسم الجنس في **«أَصْبَحَ لَيْلُ»** أي: صِرْ صُبْحاً يَا لَيْلٌ^(٦)، حُذف

جواز الحذف أعمّ من أن يكون من غير بدل أو مع بدل كما في لفظة «الله»، فلا يرد ما أورد.

(١) قوله: **[لَفْظُ أَيْ]** عطف على قوله: «العلمُ» وهو فاعل لقوله: «فبقي»، أي: وبقى من المعارف لفظة «أَيْ» الموصوفة بذى اللام أو الموصوفة بالموصوف بذى اللام.

(٢) قوله: **[الظَّافِرُ الْخ]** بالرفع، عطف على قوله: «العلمُ»، لا بالجر عطفا على قوله: «ذى اللام»، وكذا قوله: «الموصلاتُ»، والمراد بالموصلات غير المصدرة باللام بقرينة المثال.

(٣) قوله: **[تَحْرِيرُ مَنْ لَا يَرْوَى مُحْتَاجًا أَحْسَنَ إِلَيْ]** أي: يا من لَا يَرْوَى الْخ، إنما أورد «لا يَرْوَى» بلفظ الغيبة؛ لأن لفظ «من» من الألفاظ الغائبة والخطاب عارض عليه، ويجوز أيضا «من لَا تَرْوَى» بلفظ الخطاب نظرا إلى الخطاب.

(٤) قوله: **[وَأَنَا الْمُضْمِرُاتُ الْخ]** أي: وأمّا المضمرات وإن بقيت أيضا إلَّا أن نداءها شاذ كقولهم: «يا إِيَّاك قد كفيفتك».

(٥) قوله: **[أَيْ صِرْ صُبْحاً يَا لَيْلُ]** أو ادخل في الصباح، فعلى الأول همزة الإفعال للصيغة وعلى الثاني للدخول، ولعل القائلة حذفت حرف النداء لشدة رغبتها في ذهاب الليل لأن المأمور يشتغل بالامتنال

حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذًا، قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته^(١) (و) في («افتدى مخنوق») أي: يا مخنوق، قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه^(٢) وقال «افتدى مخنوق»^(٣)، حذف حرف النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس شذوذًا (و) في («أطرق كرا») أي: يا كروان، وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس وترحيم غير العلم، قيل: هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون^(٤) «أطرق كرا أطرق كرا إن النعامة في القرى» فيسكن ويُطرّق حتى يصاد، والمعنى: أنَّ
الإطراف إمالة الرأس إلى الصدر.
شبكه للاصطدام.
أي هذه العبارة.
هو طائر طوبل العنق والرجل والمنقار.
شترمرغ.

النعم الذي هو أكبر منك قد اصطيده وحمل إلى القرى فلا تخلى أيضًا (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو «الا يا استجذوا») [النمل: ٢٥] بتخفيف «الا» على أنه حرف تنبية و«يا» حرف نداء أي: يا

عقب الأمر فاختصرت كلامها ليكون الامثال أقرب، وهذا نكتة الحذف في المورد، وأما في المضرب فهي اتباع الاستعمال الوارد على الترك لأنَّه مثل لا يتغير.

(١) قوله: [حن كرهه] لأنَّ امرئ القيس قد ارتفع كلبة في طفوتها وكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب، فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، ثم صار هذا القول مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء، وقيل مثل يستعمله المغموم.

(٢) قوله: [فخنق] الضمير المرفوع راجع إلى الشخص الواقع والمنصوب إلى النائم المستلقى، وهذا القول أيضاً صار مثلاً يضرب في الحضن على تخلص النفس من الورطة الشديدة.

(٣) قوله: [افتدى مخنوق] أمر مخاطب من «افتدى» أي: أعطني فدية يا مخنوق وخلص نفسك عن يدي.

(٤) قوله: [ويقولون الخ] إذا سمع الكروان هذا القول أطرق رأسه وغمض عينيه وتلبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد، وهذا القول أيضاً صار مثلاً يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

قوم اسجدوا، والقرينة امتناع دخول «يَا» على الفعل، بخلاف قراءة **«الا يَسْجُدُوا»** بتشديد اللام^(١) لأنَّه ليس من هذا الباب فإنَّ «أَنْ» حينئذ ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام «لا يَسْجُدُوا»، و«يَسْجُدُوا» فعل مضارع سقط نونه **بالنصب (الثالث)**^{أي بحرف النصب وهو «أن».} من تلك المواقع الأربع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها **(مَا)** أي: مفعول به **(أَضْمَر)** أي: قدر **(عامله)** الناصب له **(على شريطة التفسير)** الشريطة والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية^(٢) أي: ما أضمر عامله بناء على شرط^(٣) هو تفسيره أي: تفسير العامل بما بعده، وإنما وجب حذفه حينئذ احترازاً عن الجمع بين المفسر والمفسر^(٤) **(وهو)** أي: ما أضمر عامله على شريطة

(١) قوله: **[بخلاف قراءة «الا يَسْجُدُوا» بتشديد اللام]** في قوله تعالى: **«وَزَيَّنَ لَعْنَ الشَّيْطَنَ أَغْلَقَ لَعْنَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ** **«الا يَسْجُدُوا»** [الزلزال: ٢٥] أي: فهم لا يهتدون لأنَّ يسجدوا، ويحوز أن يقال: إنه بدل من «السبيل» بدل الكل إن كان اللام للعهد وبدل البعض إن كان اللام للحسن أي: فقصدهم عن السجود، و«لا» زائدة على التقديرتين.

(٢) قوله: **[إضافتها إلى التفسير بيانياً]** بالإضافة البيانية ما وقع فيه المضاف إليه بياناً للمضاف والتفسير في قوله: **«عَلَى شَرِيعَةِ التَّفْسِيرِ**» بيان للشريعة كما أشار إليه الشارح بقوله: **«عَلَى شَرِطِهِ تَفْسِيرٌ»**.

(٣) قوله: **[بناء على شرط الحج]** إشارة إلى أنَّ كلمة «على» في عبارة المتن بنائية أي: متعلقة بلفظ «بناء» المقدار المستعمل في معناه الحقيقي أعني: ترتب شيء على شيء، والترتب هنا عقلي فإنه من ترتب المشروط على الشرط.

(٤) قوله: **[احترازاً عن الجمع بين المفسر والمفسر]** فإنه لا يجوز الجمع بينهما إذا جيء بالثاني لدفع الإيمان الناشي عن حذف الأول، وإنما حذف الأول أولاً وفسر بالثاني ثانياً لأنَّ التفصيل بعد الإجمال

التفسير (كل اسم بعده فعل أو شبهه) احترز به عن نحو «زيد أبوك»^(١)، أي قوله فعل أو شبهه.
 ولا يريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلة به بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو «زيدا عمرو ضربه» و«زيدا أنت ضاربه» **(مشغل)** ذلك الفعل أو شبهه^(٢) (عنه) أي: عن العمل^(٣) في ذلك الاسم **(ضمير)** أي: بالعمل في ضميره **(أو)** في **(متعلقه)** أي: متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره^(٤) إشارة إلى تقدير المضاف. وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاستغلال لا بسبب آخر، بحيث^(٥) **(لو سلط)** بمجرد رفع ذلك الاستغلال^(٦) **(عليه)**

أوقع في النفس فإن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

(١) قوله: [عن نحو «زيد أبوك»] أي: عن اسم لم يكن بعده فعل أو شبهه كـ«زيد» في «زيد أبوك». قوله: «ولا يريد الخ» دفع توهّم أنه خرج منه «زيدا» في «زيدا عمرو ضربه» و«زيدا أنت ضاربه» لأنه ليس بعده فعل أو شبهه بل لفظ «عمرو» و«أنت»، وحاصل الدفع ظاهر.

(٢) قوله: **[ذلك الفعل أو شبهه]** إشارة إلى أن قوله: «مشغل» صفة لأحد الأمرين من الفعل وشبهه.

(٣) قوله: **[أي: عن العمل الخ]** إشارة إلى تقدير مضاف ومرجع الضمير، وكلمة «عن» متعلقة بالاشغال يتضمن معنى الإعراض.

(٤) قوله: **[أو متعلق ضمه]** ترديد في مرجع الضمير والمال واحد فإن «غلام» في قوله: «زيدا ضربت غلامه» يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير.

(٥) قوله: **[بحيث]** إنما قدره إشارة إلى أن قوله: **«لو سلط الخ»** صفة بعد صفة لأحد الأمرين، إن قيل: إن «لو» تقتضي انتفاء التسلیط فلا يصدق التعريف على فرد من المعرف، أحیب بتقید التسلیط أي: لو سلط عليه لفظا؛ إذ التسلیط في أفراد المعرف إنما هو التسلیط التقیدی.

(٦) قوله: **[يسخره رفع ذلك الاستغلال]** إشارة إلى دفع ما يريد من أنه دخل فيه «زيد ضربته» ونحو قوله

أي: على ذلك الاسم (هو) أي: أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه (أو مناسبة) أي: ما يناسبه بالترادف^(١) أو اللزوم (النصبة) أي: لنصب أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر^(٢) فبقيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه خرج نحو «زيدا ضربت»^(٣) وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو «زيد ضربته» فإن المانع عن عمل «ضربته» في «زيد» ليس بمجرد اشتغاله بضميره؛ فإن عمل معنى الابتداء فيه ورفعه إياه^(٤) أيضاً مانع عن ذلك، وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر «كان» في نحو «زيدا كنت إياه»^(٥) وهنالك صور أربع إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلطيه بعينه، والثانية: اشتغاله بضمير مع تقدير

تعالى: «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلْوَهُ فِي الرُّبُرِ» [القمر: ٥٢]؛ إذ يصدق عليه أنه لو سلط عليه لنصبها! وحصل الدفع أن المراد بقوله: «لو سلط عليه لنصبها» أنه لم يكن هناك مانع لفظي أو معنوي غير العمل والاشتغال فلا يدخل فيه ما فيه مانع لفظي كما في المثال الأول أو مانع معنوي كما في الآية الكريمة كما سيدكره.

(١) قوله: [أي: ما يناسبه بالترادف] كما في «زيدا مرت به»، والترادف تغيير اللفظ مع اتحاد المعنى. قوله: «أو اللزوم» عطف على «الترادف» أي: أو ما يناسبه باللزوم كما في «زيدا حبست عليه».

(٢) قوله: [كما هو الظاهر المتبادر] مربوط بقوله: «لنصب الاسم بالمفعولية». قوله: «فبقيد الاشتغال الخ» شروع في بيان فوائد القيود المذكورة في الحد.

(٣) قوله: [خرج نحو «زيدا ضربت»] فإن الفعل فيه ليس مشتغلًا في الضمير ولا في المتعلق.

(٤) قوله: [ورفعه إياه] عطف تفسيري، أي: رفع معنى الابتداء زيدا.

(٥) قوله: [«زيدا كنت إياه»] لأنه لو سلط «كنت» على «زيدا» لنصبها لكن لا على المفعولية بل على الخبرية. قوله: «وهنالك الخ» أي: في مقام الإضمار على شريطة التفسير صور أربع داخلة في تعريف ما أضمر عامله، وغرض هذا الكلام الإشارة إلى وجه التمثيل بأمثلة أربعة كما صرّح به بقوله: «ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة».

تسلیط ما يناسب الفعل بالترادف، والثالثة: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلیط ما يناسب الفعل باللزوم، والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلّق ولا يتصور حينئذ إلا تقدير تسلیط الفعل المناسب باللزوم^(١) ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلّق، والأحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلّق كما لا يخفى وجهه^(٢) (نحو «زيدا ضربته») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسلیطه بعينه («زيدا مررت به») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسلیط ما يناسبه بالترادف، فإن «مررت» بعد تعديته بالباء مرادف لـ«جاوزت»^(٣) (و«زيدا ضربت غلامه») مثال الفعل المشتغل بالمتعلّق مع تقدير تسلیط الفعل المناسب باللزوم^(٤) (و«زيدا حبست عليه») مثال الفعل المشتغل بالضمير

(١) قوله: [ولَا يَصُورُ حِينَدَ إِلَّا قَدِيرٌ تَسْلِطُ الْفَعْلَ الْمَنَاسِبَ بِاللَّزْوَمِ] أي: لا الفعل بعينه ولا الفعل المناسب بالترادف أي: فلا تكون الصورة ستة، وجوز الرضي في الصورة الأخيرة تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتفصل في «زيدا ضربت غلامه» إن تقديره: «ضربت متعلق زيد ضربت غلامه» فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للفعل المقدّر ومعمول الظاهر تفسيراً لمتعلق المقدّر، وكذلك جواز تقدير المُحاوَزة مع المتعلق في «زيدا مررت بغلامه» فيكون تقديره: «جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه».

(٢) قوله: [كَمَا لَا يَخْفَى وَجْهُهُ] وهو خلوص أقسام المشتغل بالضمير وسلامتها عن الفصل بينها بما ليس منها.

(٣) قوله: [مَرَادِفُ لـ«جَاؤَزَتْ»] كما في قول الشاعر: أمر على الديار ديار ليلى + أقبل ذا الجدار وذا الجدارا.

(٤) قوله: [مَعْ تَقْدِيرٍ تَسْلِطُ الْفَعْلَ الْمَنَاسِبَ بِاللَّزْوَمِ] وهو «أهنت» أي: أهنت زيدا ضربت غلامه، ولا يقدر «ضربت زيدا» لأنه لم يقع عليه الضرب.

مع تقدير تسلیط ما يناسبه باللزوم^(١)، فإن حبس الشيء على الشيء تلزم ملابسته للمحبوس عليه (يصب) زيد في هذه الأمثلة (بفعل مضمر يفسره ما بعده أي: «ضربت») يعني: أن الفعل المفسر الناصل لـ«زيدا» في «زيدا ضربته» «ضربت» المقدر؛ فإن الأصل فيه «ضربت زيدا ضربته» أضمر «ضربت» الأول لوجود مفسره يعني: «ضربت» الثاني (و) على هذا القياس («جاوزت») فإنه مفسر بما يرادفه يعني: «مررت به» (و«أهنت») فإنه مفسر بما يستلزم أعني: «ضربت غلامه» فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده (و«لابت») فإنه مفسر بما يستلزم أعني: «حبست عليه»، ثم إن الاسم الواقع في مظان الإضمار^(٣) على شريطة التفسير إما المختار أو الواجب فيه الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال (ويختار) في

(١) قوله: [مع تقدیر تسلیط ما یناسبه باللزوم] وهو «لابت». قوله: «فإن حبس الشيء المخ» أي: حبس الشيء لأجل الشيء تلزم ملابسة المحبوس للمحبوس لأجله لأن يكون رفيقا له أو جاسوسا أو غير ذلك.

(٢) قال: [يصب بفعل مضمر] أي: يصب ما أضمر عامله وهو زيد في الأمثلة المذكورة بفعل مقدر. قوله: «أي: ضربت وجاوزت وأهنت ولابت» هذا التفسير عطف بيان لقوله: « فعل مضمر»، واعلم أنه إن أمكن تقدیر المفسر بعينه فهو المقدر وإلا فرادفه وإلا فيقدر الملابسة فإن معنى الملابسة وهو التعلق والمناسبة يطرد في كل فعل مشتغل بالضمير أو المتعلق.

(٣) قوله: [ثم إن الاسم الواقع في مظان الإضمار المخ] أي: الاسم الواقع في موقع يظن في بادي النظر أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وإن لم يكن منه في الواقع، والمظان جمع المظنة بمعنى محل الظن، وهذا الكلام تمهد لما يأتي في المتن.

الاسم المذكور (**الرفع بالابتداء**) أي: بكونه مبتدأ^(١); لأن تجرّده عن العوامل اللفظية يُصحّح رفعه بالابتداء ويُرجح (**عند عدم قرينة خلافه**) أي: قرينة ثُرْجُح^(٢) خلاف الرفع يعني: النصب؛ لأن قرينتي الصحة فيهما متساويان لأن وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب، فمتن لم ثُرْجُح النصب قرينة أخرى يُرجح الرفع بسلامته عن الحذف^(٣) نحو «زيد ضربته»^(٤) (**أو عند وجود**) القرينة المرجحة من الجانين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع^(٥) (**أقوى منها**) أي: من تلك القرينة **المرجحة للنصب (كـ«أما»)** الداخلة على ذلك الاسم (**مع غير الطلب**) أي: بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالأمر والنهي أي عن الاسم المذكور.

(١) قوله: [أي: بكونه مبتدأ] فيه رد على من جوّز الرفع بفعل مطاوع للمفسّر نحو «خشب قطعه» بتقدير «انقطع»، وفي قول المص: «بالابتداء» إشعار بوجه اختيار الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيه، وقول الشارح: «لأن تجرّده الخ» إشارة إليه وبيان للنكتة المصححة والمرجحة للرفع.

(٢) قوله: [أي: قرينة ثُرْجُح الخ] إنما قيد القرينة بالمرجحة؛ لأن القرينة المصححة موجودة في مثل «زيد ضربته» وهي وجود ما له صلاحية التفسير، ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره.

(٣) قوله: [**سلامته عن الحذف**] أي: عن الحذف المخالف للأصل، أمّا السلامة من الحذف الذي لا يخالف الأصل بأن أكثر استعماله فلا يوجب الرجحان؛ فإن اتباع الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة.

(٤) قوله: [نحو «زيد ضربته»] إن قلت: قد وجد قرينة مرجحة للنصب فيه وهي وقوع الجملة خيرا على تقدير الرفع وهو خلاف الأصل، قلنا وقوع الجملة خيرا خلاف الأصل من حيث القياس لكنه أصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة مرجحة للنصب لتعارض الجهةتين.

(٥) قوله: [**تكون القرينة المرجحة للرفع**] فيه تغيير المتن بالإعراب؛ فإن لفظ «أقوى» مجرور في المتن ويلزم على تقدير الشرح نصبه على الخبرية عن قوله: « تكون»، ولكنه هان لكون الإعراب فيه تقديريّا.

والدعاة^(١) نحو «لقيت القوم وأمّا زيد فأكرمنته» فالعطف على الفعلية^(٢) قرينة النصب وكلمة «أمّا» قرينة الرفع، وهي أقوى لأنها لا يقع بعدها غالباً إِلَّا المبتدأ^(٣) بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فإنه كثير الوقع في كلامهم مع أنها تأيّدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قال «مع غير الطلب» احترازاً عما إذا كانت مع الطلب نحو «أمّا زيداً فاضرْبُه» فإنَّ المختار حينئذ هو النصب؛ فإنَّ الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً^(٤) وهو لا يجوز إِلَّا بتأويل^(٥) (و) مثل «أمّا» مع غير الطلب (إِذَا) الواقع على

(١) قوله: [كالامر والتبني والدعاة] الكاف هنا استقصائية كالكاف في قول الماتن: «كاما الخ» أي: المراد في هذا الباب بالطلب هي هذه الأشياء لا غير كما أنَّ أقوى منحصرة في «أمّا» و«إذا» المذكورتين.

(٢) قوله: [فالعطف على الفعلية الخ] يعني: أنَّ قوله: «أكرمنته» قرينة مصححة للنصب والتجزء عن العوامل الفعلية قرينة مصححة للرفع وعطف قوله: «وأمّا زيد فأكرمنته» على جملة «لقيت القوم» قرينة مرجحة للنصب ليكون عطف الفعلية على الفعلية، ووجود «أمّا» قرينة مرجحة للرفع وهي أقوى من الأول لأنَّها الخ.

(٣) قوله: [أنها لا يقع بعدها غالباً إِلَّا المبدأ] يعني: وقوع غير المبتدأ بعده نادر بخلاف عطف الاسمية على الفعلية، وهذا تعيل لكون «أمّا» قرينة مرجحة للرفع أقوى من القرينة المرجحة للنصب، وعلمه العصام بقوله: لأنَّ «أمّا» لكونه نائباً عن «مهمماً» وهو اسم التزم بعده اسم فإذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده أظاهر.

(٤) قوله: [فإنَّ الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً الخ] ولأنَّ الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لأنَّ الطلب مختص بالفعل ولذا يقتضي حروفُ الطلب الفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يعارضه السلامه من الحذف لكثره وقوعه في كلامهم واتباع الاستعمال الكثير راجع.

(٥) قوله: [وهو لا يجوز إِلَّا بتأويل] أي: بتأويل الطلب بمقول ونحوه، والظاهر أنه لا مانع من وقوع الإنشاء عبارة، كيف! وقد وقع في أفسح الكلام كقوله تعالى: «بِئْلَ أَنْتُمْ لَا مَرْحُبًا بِكُمْ» [ص: ٦٠] و«أَنْتُ لَكِ هَذَا» [مريم: ٣٧] وتقدير مقول في الجميع تكفل.

الاسم المذكور (للمفاجأة) في كونها من أقوى القرائن مثل «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» فإن المختار فيه الرفع فإن «إذا» للمفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وما وقع في بحث الظروف^(١) من أن «إذا» للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها^(٢) فلا تناقض (ويختار النصب) في الاسم المذكور (بالعلف) أي: بسبب عطف جملة^(٣) هو فيها (على جملة فعلية) متقدمة (للتناسب) أي: لرعاية التناسب^(٤) بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو «خرجت فزيدا لقيته» (وبعد حرف النفي) يعني: «ما ولا وإن»، وليس «لم ولما ولن» من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها^(٥) لضعفها في العمل نحو «ما زيدا ضربته» و«لا زيدا

(١) قوله: [وما وقع في بحث الظروف الخ] غرضه دفع التناقض بين اختيار الرفع هنا وبين قولهم هناك بلزومها بعدها، وحاصل الدفع ظاهر، ويحوز أن يدفع بأن المراد بلزوم الاسمية بعدها لزومها في غير هذا الموضع لورود النصب هنا.

(٢) قوله: [فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها] وإنما فيكون الرفع واجباً بعدها لا مختاراً.

(٣) قوله: [أي: سبب عطف جملة الخ] هذا أضعف قرائن النصب وما يليه أقوى منه، ومن قرائن اختيار النصب كون الجملة في موقع الحال ولا واو معه فيختار النصب لذا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالاً بدون الواو نحو «جاءني زيد خالدا قد ضربه».

(٤) قوله: [أي: لرعاية التناسب الخ] أي: ليحصل التناسب بين الجملتين في كونهما فعليتين وهو أمر حسن ينبغي رعايته.

(٥) قوله: [ولا يقدر معمولها الخ] في عدم تقدير معمول «لتـ» بحث؛ لأنه سيجيء في بحث المضارع

ضربته ولا عمراً^(١) و«إنْ زيداً ضربته إلَّا تأديباً» (و) بعد^(٢) (حرف الاستفهام) نحو «أ زيداً ضربته»، وإنما قال^(٣) «حرف الاستفهام» لأنَّه يختار الرفع في اسم الاستفهام^(٤) مثل «من أكرمتَه»، ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل «هل زيداً ضربته» فإنه يجوز وإن استقبحه السُّنَّة لاقتضاء^(٥) «هل» لفظ الفعل؛ لأنَّه بمعنى «قد» في الأصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل (و) بعد (إذا الشرطية) الدالَّة على المجازة^(٦) في الزمان نحو

أنَّ الفرق بين «لَمْ» و«لَمَّا» أنه يجوز حذف المتنفي بـ«لَمَّا» في الاختيار دون «لَمْ» نحو «شارفت المدينة ولَمَّا» أي: ولَمَّا دخلها، ويجوز أن يحاب بأنه فرق بين حذف المعمول وهو فعل فقط وبين حذف المتنفي وهو الجملة، وجواز الثاني لا يستلزم وجواز الأوَّل فلا تناقض.

(١) قوله: [وَلَا زَيْدًا ضَرَبَهُ وَلَا عُمَرًا] وإنما قال: «ولَا عمراً» لأنَّ «لَا» في الأصل لنفي الجنس فيقتضي أن يدخل على النكرة فإذا دخل على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار نحو قوله تعالى: (فَلَا صَدَقَ وَلَا أَصَلَ) [البيان: ٣١].

(٢) قوله: [بعد] أشار بتقديره إلى أنَّ قوله: «حرف الاستفهام» عطف على «حرف النفي»، ثمَّ المراد بكون الاسم المذكور بعد حرف النفي والاستفهام أن يكون عقبهما بلا فصل بغير الظرف فإنْ كان مع الفصل بالظرف فايضاً يختار النصب نحو «أ اليوم زيداً ضربته».

(٣) قوله: [وَإِنَّمَا قَالَ اللَّهُ] غرضه بيان فائدة العبارة، وكذا قوله الآتي: «ولم يقل همزة الاستفهام الخ».

(٤) قوله: [لَا يَخْتَارُ الرَّفْعَ فِي اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ] هذا إذا كان اسم الاستفهام هو الاسم المحدود كما في مثال الشارح، أمَّا إذا كان الاسم المحدود بعد اسم الاستفهام نحو «متى زيداً ضربته» كان حكمه حكم «هل» في أنَّ الرفع والنصب فيه قبيحان إلا أنَّ النصب أحسن القبيحين.

(٥) قوله: [لَا قَضَاءُ اللَّهِ] تعليل لقوله: «استقبحه السُّنَّة». قوله: «لَا بِمَعْنَى قَدْ» تعليل لاقتضاء «هل» لفظ الفعل.

(٦) قوله: [الدَّالَّةُ عَلَى الْمُجَازَةِ اللَّهِ] فالأكثر بعدها الفعل عند سيبويه والأخفش، وذهب المبرد إلى وجوب النصب بعدها، وذهب الكوفيون إلى اختيار الرفع لاستواء الجملتين بعدها عندهم، وقيد الشرطية

«إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه» (و) بعدَ (حيث) الداللة على المجازة في المكان^(١) نحو «حيث زيداً تجده فأكرمه» (وفي) ما قبل^(٢) (الأمر والنهي) يعني: موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل «زيداً اضربه» و«زيداً لا تضربه»، وإنما اختير^(٣) في هذه الموضع أي: ما بعد حرف الاستفهام والنفي و«إذا» الشرطية و«حيث» وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور (إذ هي) أي: هذه الموضع (موقع الفعل) أي: موضع وقوع الفعل فيها أكثر^(٤) فإذا نصِب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا، وإلا فلا^(٥) كذلك يختار النصب^(٦) في الاسم المذكور

احتراز عن «إذا» للمفاجأة.

(١) قوله: [الداللة على المجازة في المكان] إشارة إلى أن المراد بـ«حيث» الشرطية لا المكانية فلا يختار النصب في «احلس حيث زيد ضربته».

(٢) قوله: [ما قبل] إشارة إلى أن الأظاهر أن يقول: «وقبل الأمر والنهي». قوله: «يعني: موضع الخ» تفسير للموصول في قوله: «ما قبل» أي: ويختار النصب في الاسم المذكور في تركيب وقع فيه ذلك الاسم قبل الأمر والنهي، ويندرج في الأمر والنهي الدعاء أيضًا نحو «زيداً رحمة الله».

(٣) قوله: [وإذا أخْبَرَ الْخَ] إشارة إلى أن قول المصطالي: «إذا هي موقع الفعل» علة لقوله: «ويختار النصب».

(٤) قوله: [أي: موضع وقوع الفعل فيها أكثر] يعني: موضع لها مزيد اختصاص بالفعل، ففيه إشارة إلى أن إضافة الموضع إلى الفعل لأدنى مناسبة. قوله: «وإلا فلا» أي: وإن لم ينصب لم يقع فيها الفعل، وعلى في الهندية بأن الاستفهام والنفي في الغالب يلحقان الأفعال لا النوات وكذا الشرط إلا أن «إذا» و«حيث» لعدم رسوخهما في الشرطية حاز وقوع الاسمية بعدهما.

(٥) قوله: [كذلك يختار النصب الخ] إشارة إلى أن قول المصطالي: «و عند حروف الخ» عطف على «في الأمر» منصوب على الظرفية لقوله: «يختار النصب».

(عند خوف ليس المفسر) أي: التباس ما هو مفسر^(١) في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع (بالصفة) فلا يعلم أنه^(٢) خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود، فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فإن التركيب لا يحتملهما معاً^(٣) لأن كونه خبراً^{أي كونه خبراً.} أي التفسير والوصف، معاً^(٤) لا يحتملهما معاً^{أي كونه خبراً.}

(مثلك) قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ حَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) [القمر: ٤٩] بنصب «كُلٌّ» على الإضمار بشربيطة التفسير، ولو رفع بالابتداء وجعل «حلقناه» خبراً له كان موافقاً للنصب في أداء المقصود^(٤) لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى «حلقناه» صفة لـ«شيء» وقوله «بقدر»

(١) قوله: [أي: التباس ما هو مفسر الخ] إشارة إلى أن لفظ المفسر محاز كقوله تعالى: (إِنَّ أَرْبَعَهُ أَغْصَرُ حَمْرَاهُ) [يوسف: ٣٦] أو (وَأَتَوْا الْيَتَمَّى أَمْوَالَهُمْ) [النساء: ٢]، وغضبه الرد على ما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المص من أن مراد المص بالالتباس بالصفة إنما التباس بها في حال النصب أو في حال الرفع والأول باطل لأن المفسر لا محل له من الإعراب فكيف يتبس بالصفة وكذا الثاني إذ في حال الرفع فيه مفسر، وحاصل الرد أن التباس إنما هو بين المفسر في حال النصب وبين الصفة في حال الرفع.

(٢) قوله: [فلا يعلم أنه الخ] تفصيل لخوف ليس المفسر بالصفة.

(٣) قوله: [فإن التركيب لا يحتملها معاً] أي: التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والوصف معاً؛ لأن المفسر لا محل له من الإعراب فكيف يتبس بالصفة.

(٤) قوله: [في أداء المقصود] وهو الحكم على كل شيء بكونه مخلوقاً لله بقدر.

خبرا له، وهو خلاف المقصود^(١) فإن المقصود الحكم على كل شيء أي له كلـ. بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر، فإنه أي هذا المعنى الأخير. يُوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعترلة في الأفعال الاختيارية للعباد^(٢) (ويستوي الأمران) أي: الرفع تفسير الأمرين والنصب، فللمتكلّم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (في مثل «زيد» تفريع على الاستواء.

قام وعمرا أكرمه) أي: عنده أو في داره ونحو ذلك وإن لا يصح إشارة إلى تقدير العائد. العطف^(٣) على الصغرى لعدم الضمير، أي: يستوي الأمران فيما إذا وهي جملة «قام». بيان للمراد بالمثل.

عطـف الجملة التي وقـع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجـهـين^(٤) أي: جملة اسمـية خـبرـها جـملـة فعلـية فيـصـحـ رفعـهـ بالـابـتدـاءـ وـنصـبـهـ بتـقدـيرـ الفـعلـ، والـوجـهـانـ مـسـتـوـيـانـ لـحـصـولـ التـنـاسـبـ فـيهـماـ فـيـيـ الرـفـعـ تكونـ عـلـةـ الـاسـتـواـءـ. الـلامـ لـعـهـدـ الـحـارـجيـ أيـ فيـ الـوـجـهـينـ.

اسمـيةـ فـتـعـطـفـ عـلـىـ الجـمـلـةـ الـكـبـرـىـ وـهـيـ اـسـمـيـةـ وـفـيـ النـصـبـ تكونـ فعلـيةـ

(١) قوله: [وهو خلاف المقصود الخ] هذا تعريف بالشارح الرضي حيث زعم أنه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى.

(٢) قوله: [في الأفعال الاختيارية للعباد] وهي ما يمكن البقاء والتعيش بدونها كأكل الفاكهة وشرب اللبن.

(٣) قوله: [والآ لا يصح العطف الخ] أي: وإن لم تُقل بتقدير «عنهـ» أو «في دارهـ» أو نحو ذلك لم يصحـ عـطـفـ جـمـلـةـ «عـمـراـ أـكـرـمـهـ» عـلـىـ جـمـلـةـ «قـامـ» عـلـىـ تـقـدـيرـ نـصـبـ «عـمـراـ» لـعـدـمـ الضـمـيرـ فـيهـ معـ آنـ المـعـطـوفـ فـيـ حـكـمـ الـمـعـطـوفـ عـلـيـهـ فـوـجـبـ أـنـ يـكـوـنـ فـيـ الـجـمـلـةـ الـمـعـطـوـفـةـ ضـمـيرـ يـرـجـعـ إـلـىـ الـمـبـدـأـ كـمـاـ وـجـبـ فـيـ الـجـمـلـةـ الـمـعـطـوـفـ عـلـيـهـ لـوـقـوعـهـاـ خـبـرـاـ عـنـ «ـزـيدـ».

(٤) قوله: [على جملة ذات وجـهـينـ] أي: جـملـةـ صـدـرـهـاـ اـسـمـ وـعـزـزـهـاـ فـعـلـ مـثـلـ قولـهـ تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدُانِ﴾ وَالسَّمَاءُ رَفِعَهَا﴿ [الرحمن: ٧، ٦] فـيـنـصـبـ السـمـاءـ وـيـرـفـعـ. الـعـقـدـ النـافـعـ.﴾

فَتُعْطَفُ عَلَى الصَّغْرِيِّ وَهِيَ فَعْلَيْهِ، فَإِنْ قُلْتَ: السَّلَامَةُ مِنَ الْحَذْفِ^(١)
 مُرْجِحَةُ لِلرْفَعِ، قُلْنَا: هِيَ مُعَارِضَةُ بِقَرْبِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قُلْتَ: لَا
 تَفَاقُوتُ فِي الْقَرْبِ وَالْبَعْدِ بَيْنَهُمَا إِذْ الْكَبْرِيُّ أَيْضًا قَرِيبَةٌ غَيْرُ مَفْصُولَةٌ عَنْهُمَا.
أي بين الصغرى والكبرى.
 قُلْنَا: هَذَا بِاعتِبَارِ الْمُنْتَهِيِّ^(٢) وَأَمَّا بِاعتِبَارِ الْمُبْدَا فَالصَّغْرِيُّ أَقْرَبُ (وَيُجِبُ
 النَّصْبِ) أَيْ: نَصْبُ الْأَسْمَاءِ الْمُذَكَّرَةِ^(٣) (بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ) وَالْمَرادُ بِهِ
 هُنَّا «إِنْ وَلَوْ»، فَإِنْ «أَمَّا» وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حِرْفَاتِ الشَّرْطِ فَحُكْمُهَا مَا سَبَقَ
 مِنْ اخْتِيَارِ الرَّفْعِ مَعَ غَيْرِ الْمُطلَبِ وَاخْتِيَارِ النَّصْبِ مَعَ الْمُطلَبِ (وَ) كَذَا
 يُجِبُ^(٤) النَّصْبُ بَعْدَ (حَرْفِ التَّحْضِيرِ) وَهُوَ «هَلَّا وَأَلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَّا»،
 وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصْبُ بَعْدَهَا لِوجُوبِ دُخُولِهَا عَلَى الْفَعْلِ^(٥) لِفَظًا أَوْ تَقْدِيرًا
أي الحروف المذكورة.

(١) قُولَهُ: [السَّلَامَةُ مِنَ الْحَذْفِ الخ] أَيْ: يَبْغِي أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ رَاجِحًا لِأَنَّهُ سَالِمٌ مِنَ حَذْفِ الْعَالِمِ بِخَلْفِ
 النَّصْبِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ الْعَالِمِ، وَحَاصِلُ الْجَوابِ أَنَّهُ يَعْرِضُ السَّلَامَةَ مِنَ الْحَذْفِ عَلَى تَقْدِيرِ الرَّفْعِ قَرْبُ
 الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَلَى تَقْدِيرِ النَّصْبِ فَإِذَا تَعَارَضَا تَسَاقَطَا. قُولَهُ: «مُعَارِضَةٌ» بِفتحِ الرَاءِ اسْمٌ مَفْعُولٌ لَا مَصْدَرٌ.

(٢) قُولَهُ: [هَذَا بِاعتِبَارِ الْمُنْتَهِيِّ] أَيْ: عَدْمُ التَّفَاقُوتِ الْمُذَكَّرِ مُتَحَقِّقٌ بِاعتِبَارِ مُنْتَهِيِّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَأَمَّا
 بِاعتِبَارِ مُبْدَا الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَالْجَمْلَةُ الصَّغْرِيُّ أَقْرَبُ مِنَ الْكَبْرِيِّ.

(٣) قُولَهُ: [أَيْ: نَصْبُ الْأَسْمَاءِ الْمُذَكَّرَةِ] إِشَارةٌ إِلَى أَنَّ الْلَامَ فِي «النَّصْبِ» عَهْدِيٌّ أَوْ عَوْضٌ عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ.

(٤) قُولَهُ: [كَذَا يُجِبُ الخ] إِشَارةٌ إِلَى أَنَّ قُولَهُ: «وَحَرْفِ التَّحْضِيرِ» مُحْرُورٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «حَرْفِ الشَّرْطِ».

(٥) قُولَهُ: [لِوْجُوبِ دُخُولِهَا عَلَى الْفَعْلِ الخ] اعْلَمُ أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنَّ التَّحْضِيرَ وَالْعَرْضَ وَالْاسْتِفَاهَمَ
 وَالنَّفْيَ وَالشَّرْطَ وَالتَّمْنَنَيِّ مَعْنَى تَلْيقِ الْفَعْلِ؛ لَأَنَّ تَلْكَ الْمَعْنَى إِنَّمَا تَعْلُقُ بِالْأَمْوَالِ الْمُتَجَدِّدَةِ وَالْفَعْلِ لِدُخُولِ
 النَّسْبَةِ فِي مَفْهُومِهِ مُتَجَدِّدٌ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَخْتَصُّ حِرْفَاتِ الْأَفْعَالِ إِلَّا أَنَّ بَعْضَهَا بَقِيتَ عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ
 كَحِرْفِ التَّحْضِيرِ، وَبَعْضَهَا اخْتَصَّ بِالْأَسْمَاءِ كَ«لَيْتَ» وَ«لَعْلَّ»، وَبَعْضَهَا اسْتَعْمَلَتِ فِي الْقَبِيلَتَيْنِ مَعَ
 أَوْلَوِيهِنَا بِالْأَفْعَالِ كَهْمَزَةِ الْاسْتِفَاهَمِ وَ«مَا» وَ«لَا» لِلنَّفْيِ، وَبَعْضَهَا اخْتَلَفَ فِي اخْتِصَاصِهَا بِأَحَدِ الْقَبِيلَتَيْنِ



(تحو «إن زيدا ضربه ضربك» مثال لحرف الشرط (و«ألا زيدا ضربته») تعين للممثل له.

مثال لحرف التحضيض (وليس مثل «أ زيد ذهب به منه» أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير، فإن زيدا فيه وإن كان يظن في بادئ النظر تقضي عدم كونه منه. وصلية. أي أول. أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب^(١) لوقوع عطف على ضمير «أنه». علة ظن اختيار الصب فيه. ما الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره^(٢) من باب الإضمار. وصلية. لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن «ذهب به» لا يعمل النصب، وكذا مناسبه أعني «ذهب»، فإن قلت: لا يحصر المناسب في «ذهب» فليقدر مناسب آخر يناسبه مثل «يلبس» أو «ذهب» على صيغة المعلوم فيكون تقديره: «زيدا يلبسه»^(٣) الذهاب به أو يلبسه أحد بالذهب به أو ذهبه أحد، قلنا: المراد بالمناسب ما يرافق

كـ«ألا» للعرض، وكذا «إن» الشرطية فإن المرفوع في «إن أمر هلك» يجوز أن يكون مبتدأ عند الأخفش.

(١) قوله: [المختار فيه النصب الخ] بالنصب عطف على الضمير المنصوب في قوله: «أنه» أي: ويظنه بادئ النظر أن المختار فيه النصب الخ.

(٢) قوله: [أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره] إن أريد بالاشغال عن الاسم بالضمير في تعريف ما أضمر عامله على شريطة التفسير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير لم يصدق على «أ زيد ذهب به» أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره؛ إذ الضمير هنا مرفوع محل.

(٣) قوله: [زيدا يلبسه الخ] الأظهر أن يقال: «يلبس زيدا الذهب به» أو «يلبس زيدا أحد بالذهب به» أو «ذهب زيدا أحد»؛ لأن الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المشتغل.

ال فعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد ما أسند إليه^(١) فالاتحاد فيما ذكره مفقود وإذا كان الأمر كذلك (فالرفع) أي: رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية، فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب (وكذا) أي: مثل «أ زيد ذهب به» قوله^(٢) تعالى («وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوَّةٌ فِي الزَّبَرِ») [القمر: ٥٢] أي: في صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنه لو جعل منه لصار التقدير: « فعلوا كل شيء في الزبر» فقوله «في الزبر» إن كان متعلقاً بـ«فعلوا» فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محالاً لفعلهم لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً^(٣) بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أعمالهم، وإن كان صفة لـ«شيء» مع أنه خلاف ظاهر الآية^(٤) فات

(١) قوله: [مع اتحاد ما أسند إليه] ولعل هذا بطريق حمل المناسب على الكمال. قوله: «فالاتحاد فيما ذكره مفقود»؛ لأن المستند إليه في المثال المذكور هو الضمير الراجع إلى زيد، وعلى تقدير «يلبس» وأذهب «يكون المستند إليه فيه لفظ «الذهب» أو «أحد».

(٢) قوله: [أي مثل «أ زيد ذهب به» قوله الخ] أي: يظن في بادئ النظر أن لفظ «كل» في قوله تعالى: («وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوَّةٌ فِي الزَّبَرِ») [القمر: ٥٢] مما أضمر عامله على شريطة التفسير لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس من هذا الباب.

(٣) قوله: [لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً] أي: لا خيرا ولا شرًا فضلاً عن الكلية، والكرام الكاتبون هم الملائكة الذين يكتبون أعمال العباد أعني: رقيباً وعيدياً.

(٤) قوله: [مع أنه خلاف ظاهر الآية] لأنه لو كان صفة له لقدم في الآية على « فعلوه» فلما أخر كان الظاهر أن يكون خبراً وإلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف.

المعنى المقصود؛ إذ المقصود أنَّ كُلَّ شيءٍ هو مفعولٍ لهم كائنٌ في الزبر مكتوبٌ فيها موافقاً^(١) لقوله تعالى: «وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ» [القمر: ٥٣] لا أنَّ كُلَّ^(٢) شيءٍ كائنٌ في صحائفٍ أعمالهم مفعولٌ لهم، فالرفع لازمٌ على أن يكون «كُلَّ شيءٍ» مبتدأً والجملة الفعلية صفةً لـ«شيءٍ» والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبرٌ للمبتدأ تقديره: «شيءٍ» وهو في الزبر.^{وهي قوله «فطبوه».}

كُلَّ شيءٍ هو مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزبر بحيث لا يغادر صغيرةً ولا كبيرةً^(٣) وأعلم أنه قد سبق^(٤) أنَّ الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمراً أو نهياً فالمختار فيه النصب فالظاهر أنَّ قوله تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوهُ كُلَّ وْحِيدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» [التور: ٢] داخلٌ تحت هذه القاعدة^(٥) مع أنَّ القراء اتفقوا فيه على الرفع إلا في روايةٍ شاذةٍ عن بعضهم^(٦) فاضطرَّ الراجح إلى أن تمحلوه لإخراجه أي أن يحالوا.

(١) قوله: [موافقاً] حال من «المقصود» أي: حال كون هذا المقصود مطابقاً لقوله تعالى: الخ.

(٢) قوله: [لا أنَّ كُلَّ الخ] أي: ليس المقصود أنَّ كُلَّ شيءٍ موجودٌ في صحائفٍ أعمالهم هو مفعولٍ لهم.

(٣) قوله: [لا يغادر صغيرةً ولا كبيرةً] أي: لا يترك سيدةً كبيرةً ولا صغيرةً.

(٤) قوله: [واعلم أنه قد سبق الخ] بسط مقدمةً لكلام المتن وإشارةً إلى حواب سؤال متكتمن.

(٥) قوله: [داخل تحت هذه القاعدة] يرد عليه أنَّ ظهور دخول هذا القول تحت هذه القاعدة ممتنع؛ لأنَّ الفاء تمنع عن عمل ما بعدها فيما قبلها، والجواب أنَّ ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى:

«وَرَبَّكَ فَكَبَرَ» [المدثر: ٣] فالفاء بحسب الظاهر ليست بمانعةٍ عن دخول القول تحت القاعدة المذكورة.

(٦) قوله: [الإِلَّا في روايةٍ شاذةٍ عن بعضهم] وهو عيسى بن عمر الثقفي النحوي له كتابان في النحو

عن القاعدة المذكورة لثلاً يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فأشار

المصنف إلى ما تم حلوا لإخراجها عنها فقال (ونحو «الزانية والزاني»^١)
أي لإخراج قوله تعالى، ما

فَاجْلِدُوْا كُلَّا وَجِيدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً [النور: ٢] الفاء فيه مرتبط^(١)

(معنى الشرط عند العبر) لكون الألف واللام في «الزانية» و«الزاني»

مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط^(٢) وأسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
صفة «مبتدأ». له الجملة صفة ثانية أو صفة «موصولاً».

فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط دلالتها على

سببية للجزاء، ومثل هذه الفاء^(٣) لا يعمل ما في حيزها فيما قبلها فامتنع

تسلیط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعین فيه الرفع^(٤) (و) الآية
قبل الفاء.

(جملتان) مستقلتان^(٥) (عند سيوه) إذ «الزانية» مبتدأ محذوف المضاف
أي محذوف مضافة.

«الإكمال» و«الجامع»، فإنه يختار التنصب في الآية. قوله: «إلى أن تمحلوا» التسحال حيله كردن.

(١) قوله: [فيه مرتبط] إشارة إلى حذف العائد، وإلى أن المراد بقول المص: «فاء معنى الشرط» أنه فاء
الجزاء؛ فإن الفاء المرتبط بمعنى الشرط ليس إلا فاء الجزاء.

(٢) قوله: [فيه معنى الشرط] وهو سببية الأول للثاني، وإضافة المعنى إلى الشرط بيانية.

(٣) قوله: [ومثل هذه الفاء الخ] إنما قال ذلك؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض حاز
أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: (فَإِنَّمَا الْيَتَيمَ فَلَا تُنْهِمْهُ) [الضحى: ٩] فإنّ موقع الفاء قبل
اليتيم لكونه معمول مدخلوها، قدّم اليتيم عليها لثلاً يجتمع «أنتا» مع الفاء.

(٤) قوله: [فتعن في الرفع] فيه أن امتناع تسلیط الفعل المذكور لا يستلزم تعين الرفع ما لم يتمتنع تسلیط
المناسب أيضاً.

(٥) قوله: [متقدان] أي: مختلفتان في المعنى بخلاف باب ما أضمر فإن تركيه أيضاً جملتان لكن بمعنى
واحد فلا يرد أن جميع الباب جملتان، وقال العصام: أراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر إحداهما متفرعاً

و«الزاني» عطف عليه والخبر ممحذف أي: حكم الزانية والزاني فيما معطوف. يتلى عليكم بعد، قوله: «فاجلدوا» جملة ثانية لبيان الحكم الموعود، في الجملة الأولى والفاء عنده أيضاً للسببية^(١) أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا، وقيل: زائدة^(٢) أو للتفسير وجاء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسلیط فلا يدخل في الضابطة^(٣) فتعین الرفع (إلا) أي: وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضاً فهي تكون داخلة تحت الضابطة كما هو منصب المبرد. كما ذهب إليه سيوويه.

(المختار) حينئذ فيها (النصب) و اختيار النصب باطل^(٤) لاتفاق القراء أي حين إذ دخلت الآية تحت الضابطة.

على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين كما جعل سيوويه.

ليتعین الرفع (الرابع) من تلك الموضع التي وجب حذف الناصب

على حذف الفعل من الأخرى، فإذاً لا يرد باب ما أضمر.

(١) قوله: [الفاء عنده أيضاً للسببية] أي: كما أنها عند المبرد للسببية، ويقال لها الفصيحة، وليست عاطفة لثلاً يلزم عطف الإنشاء على الإخبار. قوله: «أي: إن ثبت الخ» لأن الجلد لا يترتب على مجرد الزنا بل على ثبوته.

(٢) قوله: [وقيل: زائدة] كما في حوار «إذا» فيكون ما بعدها ابتداء كلام، وأشار بـ«قيل» إلى بعده فإن القول بزيادة مع ظهور احتمال السبيبة بعيد، وكذا جعلها للتفسير للوجوب الذي هو الحكم؛ لأن «اجلدو» إنما يكون تفسيراً له باعتبار الوجوب المتضمن فإنه إيجاب وهو متضمن للوجوب، وفيه تكليف.

(٣) قوله: [فلا يدخل في الضابطة] أي: في قاعدة اختيار النصب فيما قبل الأمر والنهي.

(٤) قوله: [و اختيار النصب باطل الخ] أشار به إلى أن الشرطية أي: قوله: «إلا فالمحتر النصب» إشارة إلى قياس استثنائي استثنى فيه نقيس التالي ليثبت نقيس المقدم تقديره: وإن لم يكن أحد التقديرتين كان المختار النصب لكنه ليس بمختار لاتفاق القراء على الرفع فالمقدم أي: انتفاء أحد التقديرتين مثله أي: غير مختار، فثبت كونه مختاراً وهو المطلوب.

للمفعول به فيها (**التحذير**) وإنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن أي في تلك الموضع.

ذكره^(١) (وهو) في اللغة تحويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي إشارة إلى أن المعنى المذكور في المتن اصطلاحي كما صرّح به بقوله «وفي الح». اصطلاح النحاة (**معمول**) أي: اسم عمل فيه النصب بالمفوعية^(٢) (بتقدير قوله «تحذيرا»).

«اق تحديرا) أي: حذر ذلك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً، أو قوله «تحذيرا». تفسير «تحذيرا». تفريع على التفسير. عطف على التفسير الأول. ذكر تحذيراً فيكون مفعولاً له (**مما بعده**) أي: مما بعد ذلك المعمول (أو قوله «تحذيرا»). تفريع على التفسير الثاني.

ذكر المحدث منه مكرراً) على صيغة المجهول^(٣) عطف على «حذر» أو

ذكر المقدّر فإن قلت فعلى هذا^(٤) لا بد من ضمير في المعطوف كما صفة «حذر» أو «ذكر» على سبيل البديل. أي تقدير أن يكون «أو ذكر» معطوفاً على «حذر» أو «ذكر» المقدر.

(١) قوله: [لتفق الوقت عن ذكره] لأن التحذير يقال فيما إذا كانت البلية مشرفة على الواقع والقائل يخاف أنه إن اشتغل بها يقع المحدث فيها فيحذف الفعل، ثم إن كانت البلية في غاية الإشراف والقرب من المحدث يحذف المحدث أيضاً ويذكر المحدث منه مكرراً للمبالغة في التحذير، ثم هذا علة وجوب الحذف، وأما شرطه من قيام القرينة ونية شيء مقام المحدث فمقام التحذير قرينة على تعين الفعل المخصوص والمفعول به نائب منابه بدليل أنه لا يذكر الفعل معه أصلاً بخلاف ما إذا لم يذكر المحدث منه بعده أو لا يكون مكرراً فإنه يجوز ذكر الفعل.

(٢) قوله: [أي: اسم عمل في الصب بالمفوعية] إشارة إلى أن إطلاق المعمول على الاسم باعتبار أنه محل لأثر العامل وقد يطلق المعمول على محل آخر العامل كما يقال: «السرير معمول التجار» فلا حاجة إلى القول بالحذف والإصال وبأن الأصل: «معمول فيه».

(٣) قوله: [على صيغة المجهول الخ] رد لما قاله الرضي من أن قول المص: «أو ذكر» إن كان بصيغة المصدر يكون معطوفاً على قوله: «معمول» وهو بعيد من حيث المعنى؛ إذ ليس التحذير نفس الذكر بل المذكور، وإن كان على صيغة الماضي المجهول فأيضاً كذلك، وحاصل الرد أنه على صيغة المجهول لكن المعطوف عليه مقدر.

(٤) قوله: [فعلى هذا الخ] أي: على أن يكون «ذكر» معطوفاً على «حذر» أو «ذكر» المقدّر لا بد الخ.

في المعطوف عليه، قلنا: نعم لكنه^(١) وضع في المعطوف المظہرُ موضع المضمر إذ تقدير الكلام^(٢): «أو معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً» إلا أنه وضع المحدّر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول إشعاراً بأنه محدّر منه لا محدّر (مثل «إياك والأسد» و«إياك وأن تحدّف») هذان مثلاً^{تعين للممثّل له}. لأول نوعي التحذير^(٣) ومعناهما: بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك، وبعد نفسك عن حذف الأرنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الأرنب عن نفسك، وعلى التقديرين^(٤): المحدّر منه هو الأسد والحدّف، لا المخاطب فإن المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها (و«الطريق الطريق») مثال لثاني نوعيه أي: «اتق الطريق»، ولا يخفى عليك^(٥) أنّ تقدير «اتق» في أول النوعين غير صحيح؛ وهو «إياك والأسد».

حاصله أنه إذا كان معطوفاً على أحدهما لا بد أن يكون فيه ضمير راجع إلى المعمول كما في المعطوف عليه مع أنه ليس فيه ضمير إذ نائب فاعله «المحدّر منه».

(١) قوله: [قل: نعم لكنه الخ] حاصل الجواب أنه أقيم فيه الاسم الظاهر وهو «المحدّر منه» مقام الضمير الراجع إلى المعمول إشعاراً بأنَّ المعمول في هذا القسم هو المحدّر منه بخلاف القسم الأول فإنه فيه هو المحدّر.

(٢) قوله: [إذ تقدير الكلام الخ] دليل على وضع المظہر موضع المضمر.

(٣) قوله: [هذان مثلاً لأنّ نوعي التحذير] دفع توهّم أنهما مثلاً لكلا نوعيه، وإنما أورد المثلين للقسم الأول إشارة إلى أنه كما يجوز أن يكون المحدّر منه اسم صريحاً كذلك يجوز أن يكون فعلاً في تأويل الاسم.

(٤) قوله: [التقديرين] أي: تقدير المطرّف عليه والمعطوف المحدّر منه هو الأسد والحدّف لا المخاطب.

(٥) قوله: [ولا يخفى عليك الخ] بيان لوجه تقديره في النوع الأول «بعد» دون «اتق» وتقديره في النوع الثاني

لأنه لا يقال «اتقيت زيدا من الأسد»^(١) فينبغي أن يقدر فيه مثل «بعد» أي في أول النوعين.

و«نَحْ»، وتقدير «بعد» في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه، فالصواب أن يقال^(٢): «بتقدير بعد المخاطب في التعريف.

أو اتق ونحوهما»، فيقدر مثل «بعد» في جميع أفراد النوع الأول وفي بعض أفراد النوع الثاني مثل «نفسك نفسك» فإن المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك^(٣) كالأسد ونحوه، ويُقدر مثل «اتق» في بعضها كالمثال المذكور.

وهو «الطريق الطريق».

قيل: لفظ الأسد في «إياك والأسد» خارج عن النوعين^(٤) فينبغي أن لا

«اتق» دون «بعد»، وخلاصته أن تقدير الثاني في الأول غير صحيح وتقدير الأول في الثاني غير مناسب.

(١) قوله: [لا يقال: «اتقيت زيدا من الأسد»] قيل: لأن معنى الاتقاء برهيزيندين، وفيه أن الاتقاء الصيانة وهو متعد إلى مفعولين كما قال القاضي: «إن المتقي اسم لمن يتقي نفسه مما يضره في الآخرة» وهذا يدل على أنه يصح أن يقال: «اتقيت زيدا من الأسد»، وإن سلم القيل فيمكن أن يضمّن في «اتق» معنى التبعيد ويكون التقدير: «اتق مُبعدا نفسك من الأسد» وفي تقدير «اتق» مع تضمينه معنى التبعيد من التأكيد ما ليس في تقدير «بعد».

(٢) قوله: [فالصواب أن يقال] إشارة إلى نقصان عبارة المتن، ويمكن أن يقال: أراد المص - «بتقدير اتق ونحوه».

(٣) قوله: [فإن المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك] يعني: أن معنى «نفسك نفسك» مبني على إرادة تبعيد النفس عمّا يؤذيها؛ إذ التحذير عن النفس غير ممكن فلا فائدة في التحذير عنها فكانه قيل: «بعد موزي نفسك موزي نفسك» إلا أن ذلك الموزي لما كان في غاية المُشارفة من الحصول لها اعتبر كأنه عليها فقيل: «بعد نفسك نفسك» مبالغة في التبعيد وتوكيدا في التحذير فالمقدار «بعد» دون «اتق»، وبهذا سقط ما قيل: إن «نفسك» محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بأن المعنى: بعد نفسك مما يؤذيك.

(٤) قوله: [خارج عن النوعين] أمّا خروجه عن النوع الثاني فظاهر لأن الأسد ليس مكررا، وأمّا خروجه عن النوع الأول فلأنه ليس عمولا بتقدير «اتق» تحذيرا مما بعده بل المعمول «إياك»، والجواب ظاهر.

يكون تحذيراً وليس كذلك فإنه أيضاً تحذير، وأجيب بأنه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد (و^{تقول}) في قسمى النوع الأول^(١) (**إياك من الأسد**) كما كنت تقول «إياك والأسد»^(٢) (ومن **أن تُحذف**) كما كنت تقول: «إياك وأن تُحذف» (و) تقول في المثال الأخير (**إياك أن تُحذف**) بتقدير «من» أي: إياك من أن تُحذف؛ لأن حذف حرف الجر عن «أنْ وأنْ» قياس (ولا تقول) في المثال الأول (**إياك الأسد**) لامتاع تقدير «من») وشذوذه مع غير «أنْ وأنْ»، فإن قلت فليكن بتقدير العاطف^(٣)، قلنا: حذف العاطف أشدّ شذوذًا؛ لأن حذف حرف الجر قياس مع «أنْ وأنْ» وشاذ كثير في غيرهما وأماماً حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً^(٤) (**المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل**)

(١) قوله: [في قسمى النوع الأول] النوع الأول معمول بتقدير «اتق» تحذيراً مما بعده، وقسمه الأول ما يكون بعده اسم صريح وقسمه الثاني ما يكون بعده اسم غير صريح، أو المراد بقسمى النوع الأول مثلاه.

(٢) قوله: [كما كنت تقول: «إياك والأسد» الخ] يعني: كما كنت تقول في أول قسمى النوع الأول: «إياك والأسد» وفي ثانيهما: «إياك وأن تُحذف» بالعاطف كذلك يجوز أن تقول فيهما: «إياك من الأسد» و«إياك من أن تُحذف» بحرف الجر، ويجوز أن تقول في المثال الأخير: «إياك أن تُحذف» بتقدير «من»، ولا يجوز تقديرها في «إياك من الأسد».

(٣) قوله: [**فليكن بتقدير العاطف**] أي: إن لم يجز «إياك الأسد» بتقدير «من» فليكن بتقدير العاطف فلا يصح حكم امتناع هذا التركيب.

(٤) قوله: [**فلم يثبت إلا نادراً**] قال أبو علي في قوله تعالى: **﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا آتُوكُمْ لِتَعْمَلُوهُمْ قُلْتَ لَا أَجُدُ مَا أَخْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَنُهُمْ تَفَيَّضُ مِنَ الدَّنَع﴾** [النور: ٩٢] أي: وقلت، بتقدير العاطف، وقل هو حال بتقدير

أي: حَدَثٌ^(١) (مذكور) تضمناً في ضمن الفعل^(٢) الملفوظ أو المقدر أو شبيهه كذلك أو مطابقة^(٣) إذا كان العامل مصدرًا، فقوله «ما فَعِلَ فِيهِ فِعْلٌ» أي الملفوظ أو المقدر. شامل لأسماء الزمان والمكان كلها فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يُفْعَلَ فيهما فعل سواء ذُكر الفعل الذي فُعِلَ فيهما أو لا، وقوله «مذكور» خرج به ما لا يُذَكَّر فِعْلٌ فِيهِ نَحْوٌ «يَوْمُ الْجَمْعَةِ يَوْمٌ طَيِّبٌ» فإنه وإن كان فِعْلٌ فِيهِ فِعْلٌ لا محالة لكنه ليس بمذكور، لكن بقي مثل «شهدت يَوْمَ الْجَمْعَةِ» داخلاً فيه^(٤) فانـ «يَوْمَ الْجَمْعَةِ» يصدق عليه أنه فِعْلٌ فِيهِ فِعْلٌ أي في التعريف. مذكور فإنـ شهود يَوْمَ الْجَمْعَةِ لا يكون إلاً في يَوْمَ الْجَمْعَةِ، فلو اعتُرِّ في

«قد»، وقيل جزاء «إذا ما الخ» وقوله تعالى: «تَوَلُوا» استئناف وجواب لسؤال نشأ من قبل أي: فما حالهم؟

(١) قوله: [أي: حدث] وهو الفعل اللغوي لا الفعل الذي هو قسيم للاسم والحرف؛ لأنك إذا قلت: «ضربت أمس» فقد فعلت لفظ «ضربت» اليوم أي: تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مفهومه فعلته أمس فـ«أمس» فعل فيه الضرب لا «ضربت» ففهمـ.

(٢) قوله: [تضمناً في ضمن الفعل الخ] أي: ذلك الحدث مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول فيه سواء كان الفعل ملفوظاً نحو «صمت يوم الجمعة» أو مقدراً نحو «يَوْمَ الْجَمْعَةِ» لمن قال «متى صمت». قوله: «أو شبيهه كذلك» عطف على «ال فعل» أي: أو مذكور في ضمن شبيه الفعل سواء كان ملفوظاً نحو «أنا صائم يوم الجمعة» أو مقدراً نحو «يَوْمَ الْجَمْعَةِ» لمن قال: «متى أنت صائم».

(٣) قوله: [أو مطابقة] عطف على قوله: [تضمناً]. قوله: «إذا كان العامل مصدرًا» نحو «أعجبني صوم زيد يوم الجمعة» فإنـ الصوم فعل يَوْمَ الجمعة وهو مذكور بلغظه الدالـ عليه بالطابقة.

(٤) قوله: [يـقـيـ مـثـلـ شـهـدـتـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ دـاـخـلـ فـيـ] أي: في الحدّ مع أنـ «يَوْمَ الْجَمْعَةِ» فيه مذكور باعتبار أنـ الشهود أي: الحضور واقع عليه لا فيه فهو مفعول به لا مفعول فيه، وهذا استدراك من قوله: «ونخرج به الخ».

التعريف قيد الحيثية^(١) أي: المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث إنه وقع^(٢) عليه فعل مذكور، ولا يخفى عليك أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله «مذكور»^(٣) إلا لزيادة تصوير المعرف^(٤) قوله (من زمان أو مكان) بيان لـ«ما» الموصولة أو الموصوفة إشارة إلى قسم المفعول
بيان لنكتي الحجي بالبيان.
فيه^(٥) وتمهيد لبيان حكم كلّ منهما،

(١) قوله: [فَلَوْ أَعْتَرْتُ فِي التَّعْرِيفِ قِيدَ الْحِيْثِيَّةَ لِخَ] لأنّ قيد الحيثية يعتبر في تعريفات الأمور الاعتبارية سواء ذكر أو لا، ولو أردت من قوله: «ما فعل فيه فعل» ما نسب إليه الفعل بكلمة «في» لم يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثية لإخراج نحو «شهدت يوم الجمعة»؛ لأنه ليس منسوباً إليه الفعل بكلمة «في» على تقدير وقوع الشهود عليه.

(٢) قوله: [بِلْ مِنْ حَيْثَ إِلَهْ وَقَعَ الْخَ] إضراب من قوله: «ليس من حيث الخ»، أي: بل ذكر يوم الجمعة فيه من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، فلا يكون مفعولاً فيه بل مفعولاً به.

(٣) قوله: [لَا حَاجَةٌ إِلَى قِيلَةِ «مَذْكُورٍ»] لأنّ مثل «يوم الجمعة» في «يوم الجمعة يوم مبارك» وإن فعل فيه فعل ما إلا أنّ ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الإخبار عنه بأنه يوم مبارك فما قُصِدَ إخراجه بقيد «مذكور» يخرج بقيد الحيثية.

(٤) قوله: [إِلَّا لِزِيَادَةِ تَصْوِيرِ الْعِرْفِ] أي: لمزيد إيضاح المحدود وتحقيق ماهيته بذكر جميع ذاتياته ولا يلزم أن يكون جميع قيود الحدود للاحتراز، وأعلم أنّ اعتبار الإخراج بالقيد التضمني قد يعتبر بعد الفراغ عن الاحترازات بالقيود المذكورة صريحاً فيكون الحيثية حينئذ مُحرجة لما يقى من القيود الصريحة فيخرج بقوله: «مذكور» نحو «يوم الجمعة يوم طيب»، وبقيد الحيثية نحو «شهدت يوم الجمعة» فلا يكون قوله: «مذكور» لمجرد زيادة تصوير المعرف.

(٥) قوله: [إِشَارَةٌ إِلَى قُسْمِيِّ الْمَفْعُولِ فِيهِ] علة للمجيء بالبيان، وإشارة إلى أنّ «أو» في قوله: «زمان أو

وهو أي: المفعول فيه^(١) ضربان ما يظهر فيه «في» وهو مجرور بها، وما على منذهب المص.

يقدّر فيه «في» وهو منصوب بتقديرها، وهذا خلاف اصطلاح القوم^(٢)
فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلاً على المنصوب بتقدير «في» وأما
المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجرّ لا مفعول فيه، وخالفهم
المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه ولذلك قال^(٣) (شرط
أي لخلافة القوم).

نصب) أي: شرط نصب المفعول فيه (تقدير «في») إذ التلفظ بها يوجب
إشارة إلى المرجع.

الجرّ (وظروف الزمان كلها) مبهمما كان الزمان أو محدوداً^(٤) (قبل
بيان للعلوم المشار إليه يقوله «كلها»).

ذلك) أي: تقدير «في»؛ لأنّ المبهم منها^(٥) جزء مفهوم الفعل فيصح

مكان» لتقسيم المحدود وإلى أنّ هذا القيد لا دخل له في الاحتراز. قوله: «وتمهيد» بالرفع عطف على قوله: «بيان» أو بالنصب عطفاً على قوله: «إشارة»، وتمهيد الأمور تسويتها وإصلاحها.

(١) قوله: [أي: المفعول فيه] إنما فسر الضمير به لثلاً يتوجه عوده في أول الوصلة إلى الحكم لقربه.

(٢) قوله: [هذا خلاف اصطلاح القوم] أي: ما أشار إليه المص من تقسيم المفعول فيه إلى قسمين خلاف اصطلاح جمهور النحاة فإنهم الخ.

(٣) قوله: [ولذلك قال الح] أي: لمخالفته الجمهور جعل تقدير «في» شرطاً لكون المفعول فيه منصوباً لا لكونه مفعولاً فيه كما هو عند الجمهور.

(٤) قوله: [مهما كان الزمان أو محدوداً] إشارة إلى أنّ المراد بالتأكيد الشمول للمبهم والمحدود، ولما لم يكن خلاف بين القول في أنّ المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدّ ونهاية كالحين، وأنّ المحدود ما اعتبر فيه ذلك كالليوم والليلة والشهر والسنة لم يذكر المص والشارح تفسيرهما.

(٥) قوله: [لأنّ المبهم منها] أي: من ظروف الزمان. قوله: «جزء مفهوم الفعل» لأن الفعل موضوع للحدث والزمان والسبة إلى فاعل ما معين فيكون الزمان جزء من مفهومه بخلاف المكان فإن دلالة الفعل عليه عقلية لا وضعية. قوله: «كالمصدر» فإنه يتصبّب أيضاً بلا واسطة الحرف نحو «ضررت ضرباً» لكونه جزء من مفهومه.

انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه أي: على أي من ظروف الزمان.

المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو «صُمْتَ دَهْرًا»^(١) و«أفطرت الْيَوْمَ»^(٢) أي الزمان المبهم والزمان المحدود.

(و) ظروف **(المكان إن كان) المكان**^(٣) (مبهمًا قيل ذلك) أي: تقديرًا في حملها على الزمان المبهم لاشتراكهما^(٤) في الإبهام نحو «جلست خلفك» **(وَالْآ)** أي: وإن لم يكن مبهمًا بل يكون محدودًا **(فَلَمْ)** يقبل تقديرًا «في» إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة^(٥) نحو «جلست في المسجد» **(وَفَسَرَ المبهم)** من المكان **بِالجِهَاتِ السَّتِّ** وهي «أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت» وما في معناها^(٦)، فإنّ «أمام زيد» مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع إبعاد الإمام من بين الجهات. الأرض فيكون مبهمًا، ولما لم يتناول هذا التفسير^(٧) بعض الظروف **المكانية الجائز نصيحتها قال (وَحُمِلَ عَلَيْهِ)** أي: على المبهم المفسّر صفة الظروف. صفة ثانية. بالرفع فاعل لـ«الجاز».

(١) قوله: [نحو «صُمْتَ دَهْرًا»] المثال الأول للمبهم والثاني للمحدود، فقيه لف ونشر مرتب.

(٢) قوله: [المكان] إشارة إلى أنّ ضمير «كان» راجع إلى المضاف إليه أعني المكان دون المضاف أعني الظروف.

(٣) قوله: [لاشتراكهما الخ] أي: لاشتراك الزمان المبهم والمكان المبهم في الإبهام.

(٤) قوله: [لَاخْلَافِيهِمَا ذَاتًا وَصَفَةً] أي: لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود ذاتا وصفة فإنّ الأول

زمان والثاني مكان والأول مبهم والثاني محدود، إن قلت: فليحمل المكان المحدود على المكان المبهم

لاشتراكهما في المكانية، قلت: هو فرع وتابع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير.

(٥) قوله: [وَمَا فِي مَعْنَاهَا] من «قدام» و«وراء» و«يسار». قوله: «فإنّ أمّام زيد الخ» أوضح إبعاد الإمام من

بين الجهات السّتّ وترك الباقي لإمكان مقاييسها عليه.

(٦) قوله: [وَلَمَّا لَمْ يَتَنَاهُ هَذَا التَّفْسِيرُ الخ] غرضه بيان الغرض من قول المصطالي: «وَحُمِلَ عَلَيْهِ الخ».

بالجهات الست («عند» و«لدى» وشَهِمَا) نحو «دون» و«سوى»^(١)

(لإبهامهما) أي: لإبهام «عند» و«لدى»، ولم يذكر وجه حمل شَهِمَا
عليه لأن حكمه حكمهما، وفي بعض النسخ «لإبهامها»^(٢) كما هو الظاهر،
أي على السيم.

وكذا حُمل على المبهم من المكان (لفظ «مكان») وإن كان معينا نحو

«جلست مكانك» (لكرته) في الاستعمال مثل الجهات الست لا

لإبهامه^(٣) (و) كذا حُمل عليه (ما بعد «دخلت») وإن كان معينا نحو

«دخلت الدار» لكرته في الاستعمال لا لإبهامه (على الأصح) أي: على

المذهب الأصح فإنه ذهب بعض النحاة^(٤) إلى أنه مفعول به لكن الأصح

أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجر لكنه حُذف لكثره

استعماله، وهذا محل تأمل^(٥) فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد

تمام معناه ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه

بها يطلب المفعول فيه كما إذا قلت: «دخلت الدار في البلد الفلاني»

(١) قوله: [لإبهامهما] أي: بالضمير المؤتّ راجعا إلى مجموعة «عند» و«لدى» وشَهِمَا، وهو الظاهر.

(٢) قوله: [لا لإبهامه] لأن مكان المحاطب في «جلست مكانك» مثلا معين لا مبهم.

(٣) قوله: [ذهب بعض النحاة] وهو الحرمي تلميذ الأخفش ويونس وأستاذ المبرد والزجاج.

(٤) قوله: [وهذا محل تأمل] أي: كون الدار في «دخلت الدار» مفعولا فيه على المذهب الأصح محل بحث. قوله: «لا يتم بدون الدار» أي: لا يتم فهم الدخول ولا يتعقل بدونها فيكون مفعولا به لا مفعولا فيه؛ إذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده.

فالظاهر أنه مفعول به^(١) لا مفعول فيه، وممّا يؤيد ذلك^(٢) أن كلّ فعل^(٣) أي لفظ الدار، تُسبّ إلى مكان خاصّ بوقوعه فيه يصحّ أن يُنسب إلى مكان شامل له ولغيره فإنّه إذا قلت: «ضربت زيداً في الدار»^(٤) التي هي جزء من البلد، أي الشأن، فكما يصحّ أن تقول «ضربت زيداً في الدار» كذلك يصحّ أن تقول «ضربته في البلد»، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك فإنّه إذا قال الداخل في البلد «دخلت الدار» لا يصحّ أن يقول «دخلت البلد» أي الذي هو داخل في البلد، فنسبة الدخول إلى الدار ليست كسبة الأفعال إلى أمكتتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولاً فيه بل مفعولاً به، وقيل معناه^(٥) على الاستعمال الأصحّ، فيكون إشارة إلى أنّ استعمال «دخلت» مع «في» نحو

(١) قوله: [فالظاهر أنه مفعول به] لأن الدخول متعدّ بالواسطة و[في] صلة له كما أن «عن» صلة لضدّه الذي هو الخروج، وما استدلّ به الرضي على كون الدخول لازماً من لزوم كلمة «في» في غير المكان نحو «دخلت في الأمر»، ومن دخولها في المكان نحو «دخلت في المسجد» ومن كونه فعلاً وهو من المصادر اللاحقة غالباً، ومن كونه ضدّ الخروج وهو لازم فهو إنما يدلّ على نفي تعلّمه بلا واسطة.

(٢) قوله: [وممّا يؤيد ذلك الخ] أي: ممّا يؤيد كونَ ما بعد «دخلت» مفعولاً به الخ.

(٣) قوله: [ضربت زيداً في الدار] الخ [«ضربت» تُسبّ إلى الدار بوقعه فيها، وهي مكان خاصّ جزء من البلد والبلد مكان عام شامل للدار وغيرها، فكما صحّ أن تقول: «ضربت زيداً في الدار» بنسبة الفعل إلى المكان الخاصّ كذلك صحّ أيضاً أن تقول: «ضربت زيداً في البلد» بحسبه إلى المكان العام الشامل للدار وغيرها، فلو كان الدار في «دخلت الدار» مفعولاً فيه لصحّ أن يقول الداخل في الدار: «دخلت البلد» مع أنه لم يصحّ ذلك؛ لأنّ دخول البلد يقتضي سبق الخروج عنه والحال أنه كائن في البلد في فرضنا.

(٤) قوله: [وأي: معناه الخ] عطف بحسب المعنى على قوله: «أي: على المذهب الأصحّ»، يعني: معنى قول المصطلح «على الأصحّ» على المذهب الأصحّ وقيل: معناه على الاستعمال الأصحّ.

«دخلت في الدار» صحيح لكن الأصح استعماله بدون «في»، ونقل عن سببويه أن استعماله بـ«في» شاذ (ويُنْصَب) أي: المفعول فيه (عامل مُضْمَر) بلا شريطة التفسير^(١) نحو «يوم الجمعة» في جواب من قال «متى سرت» أي: سرت يوم الجمعة، (و) عامل مضمر^(٢) (على شريطة التفسير) نحو «يوم الجمعة صمت فيه»، والتفصيل فيه يعنيه كما مرّ في المفعول به^(٣) (المفعول له هو ما فعل لأجله) أي: لقصد تحصيله^(٤) أو بسبب وجوده، وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقاً^(٥) أو به أو فيه أو بيان سائر المفاعيل. [أي بأجله].

(١) قوله: [بلا شريطة التفسير] فيحوز الإظهار أيضاً بخلاف ما إذا نصب عامل مضمر على شريطة التفسير فإنه لا يجوز الإظهار حيثذا، وإنما قيد المضمر بهذا بقرينة المقابلة.

(٢) قوله: [عامل مضمر] إشارة إلى أن قوله: «وعلى شريطة التفسير» عطف على قوله: «عامل مضمر» بتقدير «عامل مضمر» في جانب المعطوف كما حذف «بلا شريطة التفسير» في جانب المعطوف عليه، ففي عبارته صنعة الاحتياك كما لا يخفى على أهل البديع.

(٣) قوله: [والتحصيل فيه كما مر في المفعول به] فيختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها نحو «يوم الجمعة سرت فيه» و«صمت يوم الجمعة وأما يوم الخميس فأفطرت فيه» ولقيت زيداً فإذا يوم الجمعة سار فيه، ويختار النصب بالعلف على جملة فعلية وبعد حرف التفي وحرف الاستفهام وبعد «إذا» الشرطية وقبل الأمر والنهي نحو «أفطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه» و«ما يوم أو أيام الجمعة سرت فيه» و«إذا يوم الجمعة سرت فيه سرت» و«يوم الإثنين صُم فيه» و«يوم العيد لا تضم فيه»، ويستوي الأمران في «زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه»، ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو «إن يوم الجمعة سرت فيه سرت» و«هلاً يوم الجمعة صمت فيه».

(٤) قوله: [أي:قصد تحصيله الخ] إشارة إلى قسم المفعول له: ما فعل لتحقيله كما في المثال الأول، وما فعل بسبب وجوده كما في المثال الثاني، وفيه إيماء إلى وجہ إبراد المثاليين.

(٥) قوله: [ما فعل مطلقاً الخ] فإنه لا يصدق «ما فعل لأجله» على شيء منها.

معه (فعل) أي: حدث (مذكور) أي: ملفوظ^(١) حقيقة أو حكما، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا^(٢) كما إذا قلت «تأديبا» في جواب من قال «لم ضربت زيدا»، فقوله «مذكور» احتراز عن مثل «أعجبني التأديب»^(٣)، فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه وهو أي: الفعل الذي فعل لأجله مذكور في الجملة^(٤) كما في «ضربت زيدا»، قلنا: المراد مذكور معه، فإن قلت: هو مذكور معه كما في «ضربته تأديبا»، قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ نحو «أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله»، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إبراده معه للعمل فيه^(٥) (مثل «ضربته تأديبا») مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب، فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه^(٦) (و«قعدت عن الحرب

(١) قوله: [أي: ملفوظ الخ] إشارة إلى أن المذكور من الذكر بالكسر وهو ما يكون باللسان لا من الذكر بالضم وهو ما يكون بالقلب، لكن يرد عليه أنه لا يصح تفسير المذكور بالملفوظ لأن الحدث لا يكون ملفوظا، والجواب أن المراد «ملفوظ داله» فالتفسير محازي باعتبار الدلالة.

(٢) قوله: [ما كان فعله مقدرا] فإنه وإن لم يكن ملفوظا حقيقة لكنه ملفوظ حكما.

(٣) قوله: [عن مثل «أعجبني التأديب】 فإن التأديب قد فعل لأجله فعل أعني: الضرب لكنه ليس بمذكور والمذكور أعني: «أعجب» ليس فعل لأجله.

(٤) قوله: [مذكور في الجملة] أي: في بعض التركيب أو بطريق اللزوم.

(٥) قوله: [إبراده معه للعمل فيه] فإن قلت: حينئذ يخرج عن التعريف نحو «جئتكم للسمسم»؛ لأن العامل في المحروم هو الجار لا الفعل مع أنه مفعول له عند المصب، قلنا: إن الفعل عامل في المحروم فإنه منصوب به تقديرًا والجار فيه بمتزللة الهمزة في الإفعال والتضعيف في التفعيل.

(٦) قوله: [فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه] إن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب

جيـناـ) مـثالـ لـمـاـ فـعلـ بـسـبـبـ وجـودـهـ فـعلـ وـهـ القـعـودـ فـإـنـ القـعـودـ إنـماـ
تعـينـ لـلـمـمـثـلـ لـهـ.
وـقـعـ بـسـبـبـ الـجـبـنـ،ـ وـالـقـائـلـ بـكـونـ^(١)ـ المـفـعـولـ لـهـ مـعـمـولاـ مـسـتـقـلاـ غـيرـ دـاخـلـ
فـيـ المـفـعـولـ الـمـطـلـقـ يـخـالـفـ (ـخـالـفـ)ـ ظـاهـراـ (ـلـلـزـجـاجـ فـيـهـ)ـ أيـ:ـ المـفـعـولـ لـهـ
(ـعـنـدـهـ)ـ أيـ:ـ عـنـدـ الـزـجـاجـ (ـمـصـدـرـ)ـ مـنـ غـيرـ لـفـظـ فـعـلـهـ^(٢)ـ،ـ فـالـمـعـنـىـ عـنـدـهـ فـيـ
الـمـثـالـيـنـ الـمـذـكـورـيـنـ:ـ أـدـبـتـهـ بـالـضـرـبـ تـأـديـبـاـ وـجـبـتـ فـيـ القـعـودـ عـنـ الـحـربـ
جيـناـ أوـ ضـرـبـتـهـ ضـرـبـ تـأـديـبـ وـقـعـدـتـ قـعـودـ جـبـنـ،ـ وـرـدـ قـولـ الـزـجـاجـ بـأـنـ
صـحـةـ تـأـوـيلـ نـوـعـ بـنـوـعـ لـاـ ثـدـخـلـهـ فـيـ حـقـيقـتـهـ أـلـاـ تـرـىـ إـلـىـ صـحـةـ تـأـوـيلـ
الـحـالـ بـالـظـرـفـ مـنـ حـيـثـ إـنـ مـعـنـىـ «ـجـاءـ زـيـدـ رـاكـبـاـ»ـ:ـ جـاءـ زـيـدـ وـقـتـ
الـرـكـوبـ،ـ مـنـ غـيرـ أـنـ تـخـرـجـ عـنـ حـقـيقـتـهـ^(٣)ـ (ـوـشـرـطـ نـصـبـهـ)ـ أيـ:ـ شـرـطـ
انتـصـابـ المـفـعـولـ لـهـ لـاـ شـرـطـ كـوـنـ الـاسـمـ مـفـعـولـ لـهـ،ـ فـالـسـمـنـ وـالـإـكـرـامـ فـيـ
قولـكـ «ـجـئـتـكـ لـلـسـمـنـ وـلـاـ كـرـامـكـ الزـائـرـ»ـ عـنـدـهـ مـفـعـولـ لـهـ^(٤)ـ عـلـىـ مـاـ يـدـلـ

ويـرـتـبـ عـلـيـهـ مـعـ أـنـ الضـرـبـ وـالـتـأـديـبـ مـتـحـدـانـ بـحـسـبـ الذـاتـ؛ـ إـذـ لـمـ يـصـدرـ مـنـ الفـاعـلـ إـلـاـ فـعـلـ وـاحـدـ وـهـ
الـضـرـبـ،ـ قـلـنـاـ:ـ الـمـرـادـ بـتـرـتـبـ التـأـديـبـ تـرـتـبـ مـاـ يـضـمـنـهـ التـأـديـبـ أـعـنـيـ:ـ التـأـديـبـ.

(١) قولـهـ:ـ [ـوـالـقـائـلـ بـكـونـ الـخـ]ـ الـقـائـلـ هـمـ الـجـمـهـورـ،ـ وـهـذاـ مـبـدـأـ خـبرـهـ قولـهـ:ـ (ـيـخـالـفـ)ـ،ـ وـفـيـ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ
قولـهـ:ـ (ـخـالـفـ)ـ نـصـبـ عـلـىـ المـصـدـرـيـةـ.

(٢) قولـهـ:ـ [ـمـنـ غـيرـ لـفـظـ فـعـلـهـ]ـ أيـ:ـ مـفـعـولـ مـطـلـقـ مـنـ غـيرـ الـخـ،ـ فـالـزـجـاجـ يـنـكـرـ المـفـعـولـ لـهـ فـالـمـفـاعـيلـ عـنـدـهـ أـرـبـعـةـ.

(٣) قولـهـ:ـ [ـمـنـ غـيرـ أـنـ تـخـرـجـ عـنـ حـقـيقـتـهـ]ـ أيـ:ـ مـنـ غـيرـ أـنـ تـخـرـجـ الـحـالـ عـنـ حـقـيقـتـهـ صـحـةـ تـأـوـيلـهـاـ
بـالـظـرـفـ فـكـذـاـ المـفـعـولـ لـهـ لـاـ ثـدـخـلـهـ صـحـةـ تـأـوـيلـهـ بـالـمـفـعـولـ الـمـطـلـقـ فـيـ المـفـعـولـ الـمـطـلـقـ.

(٤) قولـهـ:ـ [ـعـنـدـهـ مـفـعـولـ لـهـ]ـ أيـ:ـ عـنـدـ الـمـصـبـ مـفـعـولـ لـهـ،ـ وـتـقـدـيمـ «ـعـنـدـهـ»ـ لـلـحـصـرـ أيـ:ـ لـاـ عـنـدـ الـجـمـهـورـ.

عليه حده، وهذا^(١) كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير «في»، وهذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم (تقدير اللام) لأنها إذا أظهرت لزم الجر، وخاص اللام بالذكر^(٢)؛ لأنها الغالب في تعليقات الأفعال فلا يقدر غيرها من «من» أو «باء» أو «في» مع أنها من دوائل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَشِعًا مُتَّصِدِّعًا مِنْ حَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] وقوله تعالى: ﴿فَيَظْلِمُ مِنْ أَيْ لَحْيَةِ اللَّهِ﴾ أي لحشة الله. الذِّينَ هَادُوا حَرَمَنَا﴾ [السباء: ١٦٠] وقوله عليه السلام: «إن امرأة دخلت النار في هرة» أي: لأجلها، ولما كان تقدير اللام^(٣) عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقاءها في النية وكان الأصل إبقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في إبقاءها في النية إلى شرط بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال^(٤) (وإنما يجوز حذفها)

(١) قوله: [وهذا الح] أي: قول المصد هنا: «وشرط نصبه الخ» مثل قوله في المفعول فيه الخ، يعني: أنه جعل تقدير اللام هنالك شرطاً لنصب المفعول له لا لكون الاسم مفعولاً له كما أنه جعل تقدير «في» شرطاً لنصب المفعول فيه لا لكون الاسم مفعولاً فيه، وهذا أيضاً يخالف ما عليه الجمهور فإن تقدير اللام عندهم شرط لكون الاسم مفعولاً له لا لكونه منصوباً.

(٢) قوله: [وخاص اللام بالذكر الح] حواب سؤال مقدر تقديره أنه قد يجيء للتعليق «من» «باء» و«في» وهي من الدوائل على المفعول له فلما خص تقدير اللام بالذكر، والجواب ظاهر، ولا يخفى ما في بيان الأمثلة من النشر على ترتيب اللف.

(٣) قوله: [ولما كان تقدير اللام الح] توطئة ل الكلام الماتن الآتي كما لا يخفى على الفطن.

(٤) قوله: [ولهذا قال] أي: ولأجل أن تقدير اللام عبارة عن مجموع حذفها عن اللفظ وإبقاءها في النية وأن الحاجة إلى الشرط إنما هو في حذفها من اللفظ فقط قال المصد: الخ قوله: «ولم يكف» عطف

ولم يكتفى بارجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام^(١)، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها^(٢) (إذا كان) المفعول له (فعلاً) احتراز عما إذا كان عيناً^(٣) نحو «جئتك للسمن» (لفاعل الفعل المعلل به) أي: اتحد فاعله وفاعل عامله^(٤)، احتراز عما إذا كان فعلاً لغيره نحو «جئتك لمجيئك إياتي»^(٥) (ومقارنا الله)
بيان فائدة القيد.

أي: للفعل المذكور (في الوجود) بأن يتحدد زمان وجودهما نحو «ضربته تأدبياً» فإن زمان الضرب والتأديب واحد إذ لا مغایرة بينهما إلا بالاعتبار^(٦)،

على قوله: «قال».

- (١) قوله: [ولم يكتفى بارجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام] بأن يقول: «وإنما يجوز» يترك قوله: «حذفها» فإنه لو أكتفى بقوله: «يجوز» لرجع الضمير إلى تقدير اللام وتوهم أن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية كلاماً مشروطان بهذا الشرط لما عرفت أن التقدير عبارة عنهما مع أن الإبقاء لا يحتاج إلى شرط لأنّه موافق للأصل، ولما صرّح بذلك الحذف علم أنّ المشروط هو الحذف من اللفظ فقط.
- (٢) قوله: [كما يجوز ذكرها] إشارة إلى أنّ الجواز في كلام المصـبـ معنى الإمكان الخاصـ وهو سلبـ الضرورة عن الطرفـينـ.

(٣) قوله: [عما إذا كان عـيـاـ] أي: عن مفعول له إذا كان غير حـدـثـ وهو ما يقوم بنفسـهـ، فإنه لا يجوز حـذـفـ اللـامـ منهـ.

(٤) قوله: [أي: اتحد فاعلهـ وفاعـلـ عـاـمـلـهـ] هذا تفسيرـ باللازمـ إذ يلزمـ منـ كـوـنـ فـاعـلـ المـفـعـولـ لـهـ فـاعـلـ الفـعـلـ المـعـلـلـ بـهـ اـتـحـادـهـمـاـ،ـ وبـعـضـ النـحـةـ لـاـ يـشـرـطـ ذـلـكـ مـسـتـدـلـاـ بـقـوـلـ أـمـيرـ الـمـؤـمـنـينـ عـلـيـ كـرـمـ اللهـ تعـالـيـ وـجـهـ الـكـرـيمـ:ـ «ـفـاعـطـاهـ اللهـ النـظـرـ اـسـتـحـاقـاـ لـلـسـخـطـةـ وـإـتـمـاـ لـلـبـلـيـةـ»ـ إـنـ الـمـسـتـحـقـ إـبـلـيـسـ اللـعـنـ وـالـمـعـطـيـ لـلـنـظـرـ هـوـ اللهـ العـزـيزـ الـجـلـيلـ.

(٥) قوله: [نحو «جئتك لمجيئك إياتي】] فإنـ فـاعـلـ «ـجـهـتـ»ـ مـتـكـلـمـ وـفـاعـلـ الـمحـيـ مـخـاطـبـ فـلـمـ يـتـحدـ فـاعـلـ المـفـعـولـ لـهـ وـفـاعـلـ الفـعـلـ المـعـلـلـ بـهـ فـلـاـ يـجـوزـ أـيـضاـ حـذـفـ اللـامـ منهـ.

(٦) قوله: [الـأـ بـالـعـبـارـ]ـ فإنـ الضـربـ باـعـتـارـ أـنـ يـوـجـبـ وـجـعـاـ فيـ المـضـرـوبـ يـسـمـيـ ضـربـاـ وـبـاعـتـارـ أـنـ يـوـرـثـ التـأـدـبـ فـيـ يـسـمـيـ تـأدـبـاـ فـحـيـنـ يـوـجـدـ الضـربـ يـوـجـدـ التـأـدـبـ فـرـمـانـ الضـربـ وـالـتـأـدـبـ وـاحـدـ.

أو يكونَ زمانَ وجودَ أحدهما^(١) بعضاً منْ زمانِ وجودِ الآخرِ نحو «قعدت
بأن يكونَ الخ.

عنِ الْحَرْبِ جَبَنَا» فإنَّ زمانَ الفعلِ أعنيَ القعودَ عنِ الْحَرْبِ بعضُ زمانِ
المفعولِ له أعنيَ: الجن، ونحو «شَهَدَتِ الْحَرْبِ إِيقاعاً للصلحِ بينِ
الْفَرِيقَيْنِ» فإنَّ زمانَ المفعولِ له أعنيَ إيقاعَ الصلحِ بعضُ زمانِ الفعلِ أعنيَ
شهودَ الْحَرْبِ، واحترزَ بذلكَ القيدِ عَمَّا إِذَا لمْ يَكُنْ مَقَارِنَا لَهُ فِي الْوِجُودِ.
بيان فائدة القيد.

نحو «أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ لَوْعَدِي بِذَلِكَ أَمْسِ»^(٢)، وإنَّما اشترطَ هذهِ الشَّرَائِطَ؛
لأنَّهُ بِهَذِهِ الشَّرَائِطِ يُشَبِّهُ الْمَصْدِرُ^(٣) فِي تَعْلُقِهِ بِالْفَعْلِ بِلَا وَاسْطَةٍ تَعْلُقَ
المفعول له.

الْمَصْدِرُ بِهِ^(٤)، بِخَلْفِهِ مَا إِذَا اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْهَا (المفعول معه) أيَ: الَّذِي
فُعِلَّ بِمَصَاحِبِهِ بِأَنَّ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُصَاحِبًا لَهُ فِي صُورِ الْفَعْلِ عَنْهُ أَوْ
أي مقارناً ومشاركةً له.
أَي مقارناً ومشاركةً له.

الْمَفْعُولُ بِهِ فِي وَقْوَعِ الْفَعْلِ عَلَيْهِ، فَقُولُهُ «مَعَهُ»^(٥) مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلَهُ

(١) قوله: [أو يكونَ زمانَ وجودَ أحدهما الخ] أي: سواءً كانَ زمانَ وجودِ الفعلِ بعضُ زمانِ وجودِ المفعولِ
له كَمَا فِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ أوْ كَانَ زمانَ وجودِ المفعولِ له بعضاً مِنْ زمانِ وجودِ الفعلِ كَمَا فِي الْمَثَلِ الثَّانِي.

(٢) قوله: [نحو «أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ لَوْعَدِي بِذَلِكَ أَمْسِ»] فإنَّ الإكرامَ والوعدَ وإنْ كَانَا حديثَ وفاعلِيهِما
واحداً لَكُنَّ زمانَ وجودِيهِما مُخْتَلِفٌ فإنَّ زمانَ الإكرامِ الْيَوْمَ وزمَانَ الْوَعْدِ أَمْسِ.

(٣) قوله: [لأنَّهُ بِهَذِهِ الشَّرَائِطِ يُشَبِّهُ الْمَصْدِرُ] وَلَأَنَّ عَلَيْهِ الْأَفْعَالُ كَثِيرًا مَا تَحْجِيَ جَامِعَةُ لَهَذِهِ الشَّرَائِطِ
فَحَصْوَلُهَا يَدْلِيُ عَلَى اللامِ الْمُقْدَرَةِ.

(٤) قوله: [تَعْلُقُ الْمَصْدِرِ بِهِ] أي: مثَلَ تَعْلُقِ المفعولِ المطلقِ فإنَّ الْمَصْدِرُ فَعْلٌ لِفَاعِلٍ عَامِلٍ وَمَقَارِنٍ لِعَامِلٍ
فِي الْوِجُودِ فِي تَعْلُقِهِ بِالْفَعْلِ بِلَا وَاسْطَةٍ، بِخَلْفِهِ مَا إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْهَا فِي فَوْتِ حِشْبَهِهِ بِالْمَصْدِرِ فَلَا
يَتَعْلُقُ بِهِ الْفَعْلُ بِلَا وَاسْطَةٍ.

(٥) قوله: [فَقُولُهُ «مَعَهُ» الخ] تَفْرِيعٌ عَلَيْهِ قُولُهُ: «أَيَ: الَّذِي فُعِلَّ بِمَصَاحِبِهِ»، أيَ: فَلَفْظُ «مَعَهُ» عَلَيْهِ هَذَا
نَائِبُ الْفَاعِلِ لِقُولُهُ: «الْمَفْعُولُ» كَمَا فِي قُولُكَ: «زَيْدُ الْمَمْرُورِ بِهِ».

أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به وفيه قوله، والضمير المجرور راجع إلى اللام^(١)، واعتذر عن نصبه^(٢) بما جوَّزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثـر وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة النصب^(٣) وفي بعض الحواشـي أنَّ هذا الرأـي شـريف جـداً^(٤)، وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل ع «وقد حـيلَ بين العـير والـنزـوان»^(٥) فإنَّ مفعول ما لم يسمَّ فاعله فيه الضمير الـراجـع إلى مصدره

(١) قوله: [راجع إلى اللام] أي: اللام الموصولة التي في «المفعول» لكونه يعني الحدوث.

(٢) قوله: [اعتذر عن نصـه الخ] أي: عن كون «معه» منصوباً لأنَّه إذا كان قائماً مقام الفاعـل فـحقـقه الرفع، وحاصل الاعتـذر أنه يجوز إسنـادـ الفعل إلى لازـمـ النـصبـ وـترـكـهـ منـصـوبـاـ فيـكونـ رفعـهـ تـقدـيرـياـ؛ وـذـكـرـ لـأـنـ الأـكـثـرـ فيـ استـعـمالـهـ النـصـبـ فـإـذـاـ وـقـعـ مـوـقـعاـ يـسـتـحـقـ فـيـ الرـفـعـ جـرـىـ عـلـىـ غالـبـ حـالـهـ.

(٣) قوله: [على قراءة النـصـ] أي: على قرآـةـ نـافـعـ وـحـفـصـ عـنـ عـاصـمـ وـالـكسـانـيـ، فـتـرـكـ «ـبـيـنـكـمـ»ـ منـصـوبـاـ معـ أـنـ فـاعـلـ «ـتـقـطـعـ»ـ اـسـتصـحـابـاـ لـأـكـثـرـ أـحـوالـهـ، وـرـدـ هـذـاـ الـاسـتـدـلـالـ بـأـنـ كـوـنـ «ـبـيـنـكـمـ»ـ فـاعـلاـ مـجـرـدـ اـحـتمـالـ معـ اـحـتمـالـ أـنـ يـكـوـنـ فـاعـلـ الـأـمـرـ لـتـقـرـرـهـ فـيـ النـفـوسـ أـيـ:ـ «ـتـقـطـعـ الـأـمـرـ بـيـنـكـمـ»ـ وـالـقـاعـدـةـ لـأـنـتـ بـالـاحـتمـالـ.

(٤) قوله: [وفي بعض الحواشـي أنَّ هذا الرأـيـ شـريفـ جداـ] لأنَّ جـعلـ فـيـهـ ماـ هوـ مـحـظـ الـقـائـدةـ قـائـماـ مقـامـ الـفـاعـلـ، وـلـأـنـ خـالـ عنـ تـكـلـفـ اـعـتـبارـ ضـمـيرـ رـاجـعـ إـلـىـ مـصـدـرـ الـفـعـلـ وـعـنـ جـعلـ الـمـصـدـرـ نـائـباـ مـنـابـ الـفـاعـلـ مـنـ غـيرـ تـخـصـيـصـ.

(٥) قوله: [وقد حـيلَ بينـ العـيرـ وـالـنزـوانـ] أوـلـهـ:ـ «ـأـهـمـ بـأـمـرـ الـحـزمـ لـوـ اـسـتـطـعـتـهـ»ـ قـالـ صـخـرـ بـنـ عـمـرـ، سـئـلـتـ اـمـرـأـهـ كـيـفـ زـوـجـهـ؟ـ فـقـالـتـ:ـ لـأـ حـيـ فـيـ رـجـحـيـ وـلـأـ مـيـتـ فـيـنـيـغـيـ،ـ فـاستـدـعـيـ السـيفـ وـهـمـ بـقـتـلـهـاـ فـلـمـ يـسـتـطـعـ لـضـعـفـهـ فـقـالـ هـذـاـ الـبـيـتـ،ـ وـالـعـيـرـ الـحـمـارـ الـوـحـشـيـ وـالـأـهـلـيـ،ـ وـالـنـزـوانـ الـوـثـوبـ أـيـ:ـ بـرـجـسـتـنـ،ـ وـالـمـرـادـ بـالـعـيـرـ وـالـنـزـوانـ الـمـرـءـ وـمـاـ طـلـبـهـ.

أي: حيل الحيلولة؛ لأنّ «بین» للزوم ظرفته لا يقام مقام الفاعل، فعلى هذا^(١) يكون معناه: الذي فعل فعل بمصاحبه على أن يكون مفعول ما لم يسمّ فاعله ضميرا راجعا إلى مصدره والضمير المجرور للموصول (هو مذكور بعد الواو) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء^(٢) (المصاحبة معمول فعل) اللام متعلق بمذكور أي: يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبته معمول فعل وإفادته إياها^(٣) سواء كان ذلك المعمول^(٤) فاعلا نحو «استوى الماء والخشبة» أو مفعولا نحو «كافاك وزيدا درهم»، وسواء كان ذلك الفعل (لفظاً) أي: لفظياً^(٥) كالمثالين المذكورين (أو معنى) أي: معنوياً نحو «مالك وزيداً» أي: ما تصنع، والمراد بمصاحبته

(١) قوله: [فعلى هذا الخ] أي: على تقدير هذا القيل يكون معنى «المفعول معه»: الذي الخ.

(٢) قوله: [احترار عن المذكور بعد غرة كالفاء] وكـ«مع» نحو «جاء زيد فبكراً أو مع بكراً» ورأيت عمراً فحالداً أو مع حالداً.

(٣) قوله: [وإفادته إياها] أي: ولأجل إفادة ذكره بعد الواو المصاحبة، وهي المشاركة في الفعل في وقت أو مكان واحد.

(٤) قوله: [سواء كان ذلك المعمول الخ] فيه رد على من قال: إن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل فمتعوا في «ضررت زيداً وعمراً» نصب «عمراً» على المعية، وقالوا: إذا أردت المعية التي الأصل وهو «مع». قوله: «استوى الماء والخشبة» أي: تساوى الماء والخشبة في العلو ووصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيارته.

(٥) قوله: [أي: لفظ] إشارة إلى أنّ قوله: «اللفظ» بتقدير ياء النسبة ليصح حمله على الفعل، وكذلك قوله: «أي: معنوياً»، والمراد بالفعل المعنوي ما يؤدي مoidي الفعل ولم يكن من تركيبه كحرف الجر والتبيه واسم الإشارة.

لعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل^(١) في زمان واحد نحو «سرت وزيدا» أو مكان واحد نحو «لو تركت الناقة وفقيتها لر ضعتها»، فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو « جاءني زيد وعمرو » فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة^(٢)، واعلم أن مذهب جمهور النحاة^(٣) أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسيط الواو التي بمعنى «مع»، وإنما وضعوا الواو موضع «مع» لكونها أخص، وأصلها واو العطف^(٤) التي فيها معنى الجمع

(١) قوله: [**مشاركته له في ذلك الفعل الخ**] فلا يجوز « ضحك زيد وطلوع الشمس » لعدم المشاركة في الفعل كما ذهب إليه الأخفش، وجوزه غيره مستدلاً بقولهم: « ما زلت أسير والنيل »؛ فإن الماء لا يسير بل يجري، ويمكن أن يقال: المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان، وغرض الشارح من هذا الكلام دفع انتقاض التعريف بالمعطوف بالواو كما سيصرح بذلك.

(٢) قوله: [**فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة**] ولذا حاز أن يقال: « جاء زيد وحالد » وإن كان مجدهما في زمانين ومكانين، ولما كانت المشاركة أعم من المصاحبة لم يستلزم الدلالة على المشاركة الدلالة على المصاحبة.

(٣) قوله: [**واعلم أن مذهب جمهور النحاة الخ**] وقال عبد القاهر: إنه منصوب بنفس الواو، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بمضمر بعد الواو، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف ورد بأن الخلاف معنى ولم يثبت التنصب بالمعنى المحردة، وقال الأخفش: هو منصوب نصب الظروف؛ لأن الواو قامت مقام «مع» لكن لما كانت في الأصل حرفاً أعطي التنصب ما بعدها كما في قوله تعالى: « **لوكان فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَكُسْدَنَا** » [الأبياء: ٢٢] ارتفع اسم الحالة؛ إذ لا يمكن إظهار الرفع في « إلا » النافية عن « غير ».

(٤) قوله: [**وأصلها واو العطف**] ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل فيه بالاتفاق ولا على مصاحبـه خلافاً لأبي الفتح فإنه أحـاز « استوى الحشـبة والمـاء »؛ لأن ذلك قد حـاز في العاطـفة فليـجزـ فيها

فناسب معنى المعية^(١) (**فان - كان**) أي: وجد^(٢) (**ال فعل**) أي: ما يدلّ على أي فناسب لفظ الواو معنى الخ أو ناسباً معنى الخ.
الحدث^(٣), فيعم الفعل وأسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها تفريع على التفسير.

لفظاً وجاز أي: لم يجب (**العطف**) ولم يمتنع^(٤), فلا ينتقض بمثل «ضربت زيداً وعمراً» لوجوب العطف فيه^(٥) (**فالوجهان**) أي: العطف والنصب على المفعولية جائزان^(٦) (نحو «جئت أنا وزيد» بالرفع على أي على كونه مفعولاً معه).

العطف (وزيداً) بالنصب على المفعولية (**والـ**) أي: وإن لم يجز العطف

لأنها محمولة عليها، وأنه قد ورد في كلامهم نحو «جمعت وفحشاء غيبة ونميمة»، والجواب أنه يتحمل في الأصل ما لا يتحمل في الفرع، والواو في «وفحشاء» عاطفة.

(١) قوله: [فناسب معنى المعية] لأن في المعية زيادة اجتماع كما لا يخفى.

(٢) قوله: [أي: وجد] إشارة إلى أن «كان» تامة، فقول المص: «لفظاً» نصب على الحالية، أي: حال كون الفعل لفظياً.

(٣) قوله: [أي: ما يدلّ على الحدث] إشارة إلى أن المراد بالفعل الدال على الحدث مجازاً من قبيل ذكر الخاص وإبرادة العام بقرينة مقابلة المعنوي، وذلك ليشمل الفعل وشبيهه كما ذكر الشارح.

(٤) قوله: [أي: لم يجب ولم يمتنع] إشارة إلى أن المراد بالجواز الإمكان الخاص لا ما يشمل الوجوب فلا ينتقض الخ.

(٥) قوله: [لوجوب العطف فيه] إنما وجب العطف فيه؛ لأن الأصل في هذه الواو العطف وإنما يعدل عنه للتتصيص على المراد من المصاحبة ولا يمكن التتصيص في المثال المذكور بالنصب على المصاحبة؛ لأن الأظاهر هو النصب على العطف الذي هو الأصل.

(٦) قوله: [جائزان] إشارة إلى أن قوله: «فالوجهان» مرفوع على الابتداء والخبر ممحوف، واعلم أنه قد يترجح النصب على العطف في مثل «كُنْ أنت وزيداً كالأخ» لأنك إن عطفت «زيداً» مع الرفع على الضمير في «كُنْ» لزم أن يكون زيد مأموراً وأنت لا ترید أن تأمره بل ترید أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ.

بل يمتنع^(١) (تعين النصب مثل «جشت وزيداً») فإنَّ العطف فيه ممتنع^(٢)

لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره (وإنْ كان) الفعل

إشارة إلى اسم «كان».

(معنى) أي: أمراً^(٣) معنوياً مستنبطاً من اللفظ (وجاز) أي: لم يمتنع

(العطف تعين العطف) حيث لا يحمل على^(٤) عمل العامل المعنوي بلا

تعليق.

حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو «ما لزيد وعمرو» وإلا) أي:

وإن لم يجز العطف بل امتنع (تعين النصب) حيث لا وجه سواه^(٥) (نحو

تعليق.

«مالك وزيداً» و«ما شانك وعمراً») فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأنَّ العطف

على الضمير المجرور^(٦) بلا إعادة الجار غير جائز، ولم يجز عطف

(١) قوله: [بل يمتنع] بالجزم أو بالرفع، وامتناع العطف قد يكون لمانع لفظي كما في المثال المذكور، وقد يكون لمانع معنوي كما في «سرت والنيل» كذا في «عقد النامي».

(٢) قوله: [وإنَّ العطف فيه ممتنع] المحمور على أنَّ العطف في الصورة المذكورة قبيح لا ممتنع، ولهذا قالوا: إنَّ النصب مختار فيها، و«لَا» في قوله: «لا بتأكيد الحال» و«ولا بغيره» زائدة، ومثال الفصل بتأكيد ما مر، ومثال الفصل بغير التأكيد نحو «سرت اليوم وزيداً»، لا يمتنع العطف في هاتين الصورتين.

(٣) قوله: [أي: أمراً الحال] يعني: أنَّ معنى الفعل ما يفهم من اللفظ مثل «أنبه» وأشير المفهومين من «هذا».

(٤) قوله: [حيث لا يحمل على الحال] تعليل لوجوب تعين العطف فإنَّ النصب يحوجه إلى إعمال العامل المعنوي الضعيف فلا يجوز اعتباره مع وجود الوجه القوي، قال الرضي: الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا حوز القوم النصب مع اختيار العطف، قال: والأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجوب النصب وإلا فلام.

(٥) قوله: [حيث لا وجه سواه] «حيث» تعليمة أي: لأنه لا وجه فوجوب اعتبار العامل الضعيف للضرورة.

(٦) قوله: [لأنَّ العطف على الضمير المجرور الحال] يحوز الكوفيون هذا العطف في السعة والبصرىون للضرورة بلا تكليف وفي السعة بتتكلف وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً، والأندلسى

«عمرا» على الشأن؛ إذ السؤال عن شأنهما^(١) لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، وإنما حكمنا بمعنى الفعل^(٢) في هذه الأمثلة (لأن المعنى: ما تصنع وما يماثله^(٣)، فمعنى «ما شأنك وزيداً»: ما تصنع وزيداً، ومعنى «مالك وزيداً»: ما تصنع وزيداً، ومعنى «ما لزيد وعمرو»: ما يصنع زيد وعمرو)^(الحال) لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها، وهو (ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به) أي: من حيث هو^(٤) فاعل أو مفعول به كما هو الظاهر، فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز، ويضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبدأ^(٥) نحو «زيد العالم أخوه»، وبقيد الحقيقة يخرج صفة الفاعل^(٦) أو

يجوزه على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى: «نَسَاءٌ لُؤْلُؤَ يَهُوَ الْأَرْجَامُ» [النساء: ١] بالحرث في قراءة حمزة.

(١) قوله: [إذ السؤال عن شأنهما] أي: عن شأن أحدهما مع الآخر، فلو عطف «عمرا» على الشأن يكون السؤال عن شأن المخاطب وعن نفس عمرو.

(٢) قوله: [وإنما حكمنا بمعنى الفعل] أي: بكون الفعل معنٍ في هذه الأمثلة، وفيه إشارة إلى أن اللام في قوله: «لأن المعنى الخ» متعلق بفعل مقدار مفهوم من المقام، وجعله العصام تعليلاً لكون المثالين للعامل المعنوي.

(٣) قوله: [وما يماثله] نحو «ما تفعل» و«ما يصدر منك» وغيرهما، وفيه إشارة إلى أن قول المص: «ما تصنع» محمول على التمثيل أو على حذف المعطوف.

(٤) قوله: [أي: من حيث هو الخ] متعلق بقوله: «يبيّن». قوله: «كما هو الظاهر» أي: من إضافة الهيئة إليهما، وسيذكر الشارح فائدة قيد الحقيقة.

(٥) قوله: [كصفة المبدأ] وكذلك يخرج المصدر النوعي المبيّن لهيئة الفعل نحو «زجعت القهقري».

(٦) قوله: [وبقيد الحقيقة يخرج صفة الفاعل الخ] فيه أنها خارجة بدون اعتبار قيد الحقيقة؛ إذ قد تبه الشارح نفسه فيما سبق أن التوابع خارجة عن التعاريف كلها بقيد الأصلية بقرينة ذكرها فيما بعد.

المفعول به فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقا لا من حيث

هو فاعل أو مفعول^(١)، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع^(٢)

فلا يخرج عنه مثل «ضرب زيد عمرا راكبين» (لفظ)^(٣) أي: سواء كان

الفاعل أو المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا أي: لفظيا بأن تكون

فاعليه^(٤) الفاعل أو مفعوليته المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير

اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام، سواء كانا ملفوظين^(٥)

حقيقة أو حكما (أو معنى)^(٦) أي: معنويا بأن تكون فاعليه الفاعل^(٧) أو

مفعوليته المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه

(١) قوله: [لا من حيث هو فاعل أو مفعول] بيان لقوله: «مطلقا»، يعني: أن العالم في « جاء زيد العالم» مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث إنه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع زيد مبتدأ أو حبرا لكون البيان بحاله.

(٢) قوله: [على سبل من الحلو لا الجمع]^(٨) أي: لا يخلو الحال عن تبيين هيبة أحدهما ويجوز أن يبين هيبة كليهما فلا يخرج عن الحدّ مثل الخ، واعلم أنه إذا توافقت حال الفاعل والمفعول حاز التفريق بينهما والجمع نحو «ضربت راكبا زيدا راكبا» و«ضربت زيدا راكبين»، وإذا اختلفتا فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كلّ منها حاز وقوعهما كيف كانتا نحو «لقيت هندا منحدرة مصعدا»، وإن لم تكن القرية فالآولى جعل كلّ واحد منها يجنب صاحبها نحو «لقيت متحدرا زيدا مصعدا»، وقال بعض شراح المفصل حق الحال أن ترتّب على حدّ ترتيب صاحبها أي: تورد على سبيل اللفّ والنشر المرتب نحو «لقيت زيدا منحدرا مصعدا».

(٣) قوله: [ياد تكون فاعليه الح]^(٩) تصوير لكون الفاعل أو المفعول لفظيا. قوله: « باعتبار لفظ الكلام الح» أي: ياد يكون فاعلا أو مفعولا لفعل أو شبه فعل ملفوظ ومنطوق في الكلام لا باعتبار أمر مستبط مفهوم من معنى الكلام كإشارة المفهومة من «هذا»، وسيجيء أمثلة الجميع.

(٤) قوله: [سواء كانا ملفوظين الح] تعميم للفاعل والمفعول اللفظيين عن الحقيقى والحكمى.

(٥) قوله: [ياد تكون فاعليه الفاعل الح] تصوير لكون الفاعل أو المفعول معنويا.

ومنطقه، والمراد بالفاعل أو المفعول به أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به^(١)، وكذا عن المفعول المطلق مثل «ضربت الضرب شديداً» لكونه مفعولاً به حكماً.
 فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديداً^(٢)، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه كما إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه فكانه الفاعل أو المفعول^(٣) نحو «بل نتبع ملة إبراهيم حتيفا» و«أن يأكل لحم أخيه ميئتاً» [الحجرات: ١٢] فإنه يصح أن يقال تفصيل لصحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.
 «بل نتبع إبراهيم» مقام «بل نتبع ملة إبراهيم» و«أن يأكل أخاه» مقام «أن يأكل لحم أخيه»، أو **كان المضاف**^(٤) فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضاف إليه فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف^(٥) وإن لم لان المضاف داخل في المضاف إليه.
 يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى:

(١) قوله: [لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به] فإنه إذا كان مصاحباً للفاعل كان في معنى الفاعل نحو «جئت وزيداً راكبين»، وإذا كان مصاحباً للمفعول به كان في معنى المفعول به نحو «كفاك وزيداً درهم قاتعين».

(٢) قوله: [فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديداً] أي: في قوله «أوجدت الضرب شديداً» فالضرب في المثال المذكور وإن لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً به حقيقة بل هو مفعول مطلق حقيقة لكنه مفعول به حكماً.

(٣) قوله: [فكانه الفاعل أو المفعول] لأن تعلق فعل شخصي بمفهومين علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل؛ فإن اتباع الملة اتباع إبراهيم -على نبينا وعليه الصلوة والسلام- وأكل اللحم أكل الأخ.

(٤) قوله: [أو كان المضاف الخ] عطف على قوله: «كان المضاف الخ» أي: أو كما إذا كان المضاف الخ.

(٥) قوله: [فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف] لأن المضاف داخل في المضاف إليه والداخل في شيء في حكم ذلك الشيء ومبين هيئة شيء مبين هيئة الداخل من حيث دخوله فيه.

«أَنَّ دَابِرَ هُؤْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُضْبِحِينَ» [الحجر: ٦٦] فقوله «مُضْبِحِينَ» حال من «هُؤْلَاءِ» باعتبار أنَّ الدابر المضاف إليه جزءٌ^(١) فإنَّ دابر الشيء أصله، والدابر مفعول ما لم يسمَّ فاعله باعتبار الضمير المستكَنَ في المقطوع فكأنَّه حال عن مفعول ما لم يسمَّ فاعله، ولو قرئَ «تَبَيَّنَ»^(٢) على صيغة المضارع الماضي المعلوم من باب التفعُّل، أو «تَبَيَّنَ» على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجُعل الجار والمجرور متعلقاً به^(٣) عطف على «قرئ». أي: بـ«تَبَيَّنَ» أو «تَبَيَّنَ». ما لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير أي: في التعريف.

حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول إلا لدخول^(٤) ما وقع حالاً عن المضاف إليه (مثل «ضربت زيداً قائماً») مثال للفظي الملفوظ حقيقة^(٥) تعيين المسألة.

(١) قوله: [باعتبار أنَّ دابر المضاف إليه جزءٌ] أي: باعتبار أنَّ الدابر الذي أضيف إلى لفظ «هُؤْلَاءِ» هو جزءٌ «هُؤْلَاءِ»، فكأنَّ الحال عن «هُؤْلَاءِ» حال عن الدابر لما عرفت.

(٢) قوله: [لو قرئَ «تَبَيَّنَ» الخ] هذا يوافق لما قاله بعضهم من جواز وقوع الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، والجمهور جوَّزوا الحال عنهما بتأويلهما بالفاعل والمفعول به، ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه وعن المفعول له.

(٣) قوله: [المتعلقاً به] أي: بـ«تَبَيَّنَ» المعلوم أو بـ«تَبَيَّنَ» المجهول. قوله: «دخل في الحال الخ» لأنَّه لم يبق المفعول مقيداً بـ«به» فيعمّ ويشمل المفعول معه والمفعول المطلق، وفيه ما عرفت.

(٤) قوله: [إلا لدخول الخ] أي: لا يبقى على التقدير المذكور حاجة إلى التعميم عن الحقيقى والحكمى لشيء إلا ليدخل في التعريف ما وقع حالاً عن المضاف إليه، وإن درجته في الفاعل أو المفعول معنى فلا حاجة إلى التعميم أصلاً.

(٥) قوله: [مثال للفظي الملفوظ حقيقة] أي: هذا مثال للحال عن الفاعل أو المفعول اللفظي الخ. قوله: «إنَّ فاعليَّة الخ» تعليل لكونه كذلك.

فإنَّ فاعلية تاء المتكلِّم ومفعولية «زيداً» إنما هي باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهو ملفوظان حقيقة (و«زيد في الدار قائماً») مثال للفظي الملفوظ حكماً^(١) فإنَّ فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما هي باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، والضمير المستكن ملفوظ حكماً (و«هذا زيد قائماً») مثال للمعنوي^(٢)؛ لأنَّ مفعولية «زيد» ليست باعتبار لفظِ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الإشارة والتبيه المفهومين من لفظ «هذا»، ولا شكَّ أنهما ليسا مما يقصد المتكلِّم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدَّر في نظم الكلام «أشير» أو «أنبه» ويصير «زيد»^(٣) مفعولاً به لفظياً بل مفعوليته إنما هي باعتبار معنى «أشير» أو «أنبه» الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة^(٤) وقوع القائم حالاً فهي معنوية لا لفظية صفة ثانية.

(١) قوله: [مثال للفظي الملفوظ حكماً] أي: هذا مثال للحال عن الفاعل اللفظي الخ؛ لأنَّ فاعلية الضمير الذي انتقل من الفعل واستكَنَ في الظرف المستقر باعتبار اللفظ وهو ملفوظ حكماً فكان الفاعل لفظياً ملفوظاً حكماً، ولا يخفى أنَّ «قائماً» على تفسير الشارح لا يكون حالاً عن «زيد» بل عن الضمير الذي في الظرف.

(٢) قوله: [مثال للمعنوي] أي: هذا مثال للحال عن المفعول المعنوي؛ فإنَّ «زيد» وإنْ كان في اللفظ خبراً لكنه مفعول به معنى كما فصله الشارح، ومنه قوله تعالى: «هذا بعْلُ شَيْخًا» [مود: ٧٢]، وأمَّا مثال الحال عن الفاعل المعنوي فنحو قوله: «ما لزيد قائماً» أي: ما يصنع زيد قائماً.

(٣) قوله: [ويصير «زيد» الخ] بالنصب عطف على «يقدَّر»، أي: وحتى يصير زيد بسبب ذلك التقدير مفعولاً به لفظياً.

(٤) قوله: [المعتبر لصحة الخ] بالحرَّ صفة لـ«معنى»، وـ«الصحة» متعلق به. قوله: «فهي» أي: فمفعوليته معنوية.

(وَعَالِمُهَا) أي: عامل الحال إما^(١) (ال فعل) الملفوظ أو المقدر نحو «ضربت زيدا قائما» و«زيد في الدار قائما» إن كان الظرف مقدراً
إحراز عما إذا جعل الظرف مقدراً بالاسم.
بالفعل^(٢) (أو شبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل^(٣) وهو من تركيبه كاسم
قبل إحراز عن الحروف المشبهة بالفعل.
الفاعل نحو «زيد ذاهب راكبا» و«زيد في الدار قاعدا»^(٤) إن كان الظرف
إحراز عما إذا قدر الظرف بالفعل.
مقدراً باسم الفاعل، وكاسم المفعول نحو «زيد مضروب قائما»، والصفة
المشبهة نحو «زيد حسن ضاحكا» (أو معناه) المستبطة من فحوى
مفهوم الكلام^(٥) من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتبيه في نحو «هذا
زيد قائما» كما مر، وكذلك الداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو «يا زيد
قائما» و«ليتك عندنا مقينا» و«لعله في الدار قائما»

(١) قوله: [أي: عامل الحال إنما] إشارة إلى مرجع الضمير، وإنما قدر الكلمة «إنما» إشارة إلى أن «أو» في قوله: «ال فعل أو شبهه أو معناه» للانفصال الحقيقي أي: لمنع الجمع والخلو.

(٢) قوله: [إن كان الظرف مقدراً بالفعل] أي: يكون «زيد في الدار قائما» مثلاً لكون عامل الحال فعلاً
مقدراً إن كان الظرف مقدراً بالفعل، وإن كان مقدراً بالاسم فلا كما لا يخفى، والأول أول لأن
الأصل في العمل الفعل فإذا لزم تقدير المتعلق العامل فالأصل هو الأولى.

(٣) قوله: [وهو ما يعمل عمل الفعل الخ] أي: شبة الفعل العامل في الحال كل لفظ يعمل مثل عمل الفعل
رفا ونسبة. قوله: «وهو من تركيبه» خرج به اسم الفعل عن شبه الفعل مع أنه من عوامل الحال نحو
«عليك زيدا راكبا» فلا بد من إدحالة في معنى الفعل، وقيل احتراز عن الحروف المشبهة بالفعل فإنها
وإن عملت عمل الفعل لكنها لا تكون عاملة في الحال.

(٤) قوله: [وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَاعِدًا] في إيراد المثالين إشارة إلى قسمي اسم الفاعل العامل في الحال:
الملفوظ والمقدر، ويظهر فائدة قوله: «إن كان الظرف مقدراً باسم الفاعل» بما سبق.

(٥) قوله: [المستبطة من فحوى الكلام الخ] أي: المستخرج من معنى الكلام الخ.

و«كأنه أسد صائلا»^(١) (وشرطها) أي: شرط الحال (أن تكون نكرة) لأنَّ النكرة أصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها^(٢) يحصل علة لشرط تكونها نكرة. جملة مترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الغرض. بها والتعريف زائد على الغرض (و) أن يكون^(٣) (صاحبها معرفة) لأنَّه محكوم عليه في المعنى^(٤) فكان الأصل فيه التعريف (غالباً) أي: ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالِبِ موادها أي: أكثرها، وبيان ذلك أنَّ موادَّ وقوع الحال على قسمين أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو « جاءني رجل منبني تميم فارساً »، أو مغنية^(٥) عطف على « موصوفة ». غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى: « فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ »^(٦) أي: النكرة. أمراً مِنْ عِنْدِنَا » [الدخان: ٤، ٥] إن جعلت « أمراً » حالاً من « كل أمر »^(٧) ،

(١) قوله: [و«كأنه أسد صائلا»] وكذا « زيد كالأسد صائلاً » و« زيد أسد صائلاً » بحذف أداة التشبيه، وهذه الأمثلة على سبيل اللفَّ والنشر المرئي.

(٢) قوله: [المنسوب إلى صاحبها] سواء كان النسبة إليه بطريق النسبة الإسنادية أو الإضافية أو الإيقاعية.

(٣) قوله: [أن يكون] قدره إشارة إلى أنَّ قوله: « وصاحبها » عطف على الضمير المستتر في « تكون » بلا تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل بالخبر. قوله: « معرفة غالباً » عطف على « نكرة » من قبيل عطف الشيئين على عمومي عامل واحد.

(٤) قوله: [الله محكم عليه في المعنى] فإنَّ معنى « جاء زيد راكباً » وماله حكم الركوب على زيد.

(٥) قوله: [أو مغنية الحال] عطف على قوله: « موصوفة »، أي: أو ما يكون ذو الحال فيه نكرة مغنية غناء المعرفة لاستغراقها وعمومها إما بنفسها كما في الآية الكريمة، أو لوقعها في حيز نهي أو نفي أو ما يمعناه نحو « قلماً جاءني رجل راكباً ».

(٦) قوله: [إن جعلت « أمراً » حالاً من « كل أمر »] إنما قاله؛ لأنه ليس نصاً على الاستشهاد لجواز أن يكون

أو واقعة^(١) في حيز الاستفهام نحو «هل أتاك رجل راكباً» أو بعد «إلا»^{عطف على «موصوفة».} نقضاً للنفي^(٢) نحو «ما جاءني رجل إلا راكباً»، أو مقدماً عليه الحال^{عطف على «موصوفة». أي: على التكرا.} نحو «جاءني راكباً رجل»، وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور^(٤)، وغالبُ موادَّ وقوع الحال وأكثرُها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقوله «غالباً» قيد لاشترط كون صاحبها معرفة^(٥) لا بكون صاحبها معرفة حتى يقال: إنَّ

«أمراً منصوباً على الاختصاص بتقديره [أعني] أو على الحالية من المستتر في «حكيم» فلا يكون مما نحن فيه.

(١) قوله: [أو واقعة الخ] عطف على قوله: «موصوفة»، أي: أو ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة في سياق أداة الاستفهام؛ لأنها وإن لم تكن مستغرة لكنها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة.

(٢) قوله: [أو بعد إلا] عطف على قوله: «في حيز الاستفهام»، والظاهر أن يقول: «أو قبل إلا» كما يرشدك إليه المثال إلا أن يقال: إنه لو قال كذلك لوجب أن يقول: «أو قبل إلا الدالة على الحال» فيطول الكلام فلعله قال ذلك روماً لاختصار، وإنما قال: «نقطاً للنفي» أي: ناقضاً للنفي؛ لأنَّ الحال لا يقع بعد «إلا» إلا أن يكون الاستثناء مفرغاً والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا نادراً.

(٣) قوله: [أو مقدماً عليه الحال] عطف على قوله: «موصوفة»، أي: أو ما يكون النكرة فيه مقدماً عليه الحال، وإنما لم يقل: «عليها» لتأويل النكرة بالاسم أو لكونها عبارة عن ذي الحال.

(٤) قوله: [غير هذه الأمور] بأن يكون ذو الحال فيه نكرة محضة غير متقدمة عليها حالها، أو يكون معرفة.

قوله: «مشروط بكون صاحبها معرفة» فلا يصح أن يقال: «جاء رجل راكباً» بل يقال: «جاء راكباً رجل».

(٥) قوله: [فقوله غالباً قيد لاشترط كون صاحبها معرفة] أي: هو ظرف لفعل يستفاد من قوله: «وشرطها» أي: شرط كون صاحب الحال معرفة في غالب موادَّ الحال، وهذا تفريع على جميع ما سبق وإشارة إلى دفع ما استشكله جمهور الشارحين في كلام المتن من أنَّ الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه ألا ترى أنه لم يقل أحد: إنَّ شرط المبتدأ التقديم غالباً، فصرفوه عن ظاهره وقالوا: إنَّ قوله: «وصاحبها معرفة غالباً» جملة اسمية معطوفة على الجملة السابقة غير داخلة تحت الشرط.

غالبَيَّةٌ كون صاحبها معرفة المُنْتَهَى عن تخلّفه في بعض الموارد تنافي صفة «غالبَيَّة». متعلق بـ«المبنية».

الشرطَيَّة ويحتاج إلى^(١) أن يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله عطف على «يقال». عطف على «يقال».

«وصاحبها معرفة» مبتدأ وخبرها معطوفاً على قوله «وشرطها أن تكون نكرة»

(وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ) ولم يَذُدْهَا^(٢) إِنْ يَمْنَعْ مِنْ «نصر». يشقيق على نَفْصِ الدِّخَالِ،

البيت للبيد يصف حمارَ الْوَحْشِ وَالْأَثْنَيْنِ، يقول: أَرْسَلَ حَمَارُ الْوَحْشِ جَمِيعَ أَنَّا.

الْأَثْنَيْنِ، وكأنَّ المراد بالإرسال البعث أو التخلية^(٣) بين المرسل وما يريد

أي: أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً مُتَزَاحِمَةً، ولم يَذُدْهَا أي: ولم يمنعها من العِرَاقِ، ولم

يُشَفِّقُ أي: ولم يَخْفَ على نَفْصِ الدِّخَالِ أي: على أنه لم يتم شرب

بعضها لِلْمَاءِ بِالدِّخَالِ، والدِّخَالُ هو أن يشرب البعير ثم يرد من العَطَنِ^(٤). يشقيق

إِلَى الْحَوْضِ وَيَدْخُلُ بَيْنَ بَعِيرَيْنِ عَطَشَانِيْنِ لِيُشَرِّبَ مِنْهُ عَسَاهُ^(٥) لم يكن

(١) قوله: [ويحتاج إلى الخ] عطف على «يقال» وكذا قوله: «ويجعل الخ»، وإذا جُعل قوله: «وصاحبها معرفة» مبتدأ وخبرها وعطف على قوله: «شرطها أن تكون نكرة» كان قوله: «غالباً» ظرفًا للنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر فيستفاد أن صاحبها يتعرف في غالب الموضع أو في غالب الأوقات.

(٢) قوله: [ولم يَذُدْهَا الخ] النَّوْدُ بفتح فسكون المنع والفعل منه من حد «نصر»، والإشراق الخوف، والتَّنَعُّصُ «بَمَرَادِ تَمَامِ نَرْسِيدَنْ» و«سِيرَابِ نَشَدِينِ شُتَّرْ»، والأَثْنَيْنِ جمِيعَ أَنَّا يُمْنَعُ «خَرِيْ مَادَه».

(٣) قوله: [البعث أو التخلية الخ] يعني: أنَّ المراد بالإرسال إِمَّا معناه الحقيقي وهو البعث أو لازمه وهو التخلية الخ، والمراد بـ«المرسل» الآتِيُّون، وبـ«ما يريد» الشرب.

(٤) قوله: [ثم يَرُدُّ من العَطَنِ] العَطَنُ يفتح بفتحيْنِ ما حول الْحَوْضِ والبَئْرِ مِنْ مِبَارَكِ الإِبلِ.

(٥) قوله: [ليُشَرِّبَ مِنْهُ عَسَاهُ] كلمة «اما» عبارة عن الماء، وضمير «عَسَاهُ» منصوب واقع موقع الضمير المرفوع على مذهب الأخفش و«عَسَى» محمول على «لعل» وقوله: «لم يكن شرب منه» خبر له، وضمائر «عَسَاهُ» و«لم

شرب منه، ولعل المراد به^(١) هنا نفس مُتداخَلة بعضها في بعض، أو المعنى: على نَفَصِ مُثَقَّبِ الدِّخَالِ (و«مررت به وحده» ونحوه) مثل « فعلته جُهْدَكَ» (متاول) بالنَّكْرَةِ فلا يرد نَقْضًا على قاعدة اشتراط كونها نَكْرَةً، وتَأْوِيلُها^(٢) على وجهين أحدهما: أنها مُصادر لِأَفْعَالِ مَحْذُوفَةٍ^(٣) فتكون هذه المصادر مفعولاً مطلقاً لا حالاً، ما أي: «تعترَك العراك»، و«ينفرد وحده» أي: انفراده، و«تجهد جهْدَكَ»، فهذا الجمل الفعلية وقعت حالاً وهذه المصادر منصوبة على المصدرية، وثانيهما: أنها معارفٌ موضوعة موضع النَّكْراتِ^(٤) أي: معتبرة، ومنفردة، فاللام أو الإضافة فيها للعهد الذهني، ومجتهداً، فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نَكْرَةً كما أن «حسن الوجه» في صورة المعرفة وهي في المعنى نَكْرَةً (فان كان صاحبها) أي: إشارة إلى المرجع، ما صاحب الحال (نَكْرَةً) محضة لم يكن فيها شائبة تحصيص^(٥) بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة.....
احتراز عما إذا كان الحال مشتركة.

يُكَنُّ «شرب» راجعة إلى البعض أي: ليشرب البعض من الحوض ماء لعل البعير لم يكن يشربه من الحوض.

(١) قوله: [ولعل المراد به الخ] أي: المراد بالدِّخَالِ في البيت نفس مُداخَلةِ الخ؛ وذلك لأن الدِّخَالِ يستعمل في الحيوانات الأهلية التي لها الصاحب فلا يتصور في الوحشية.

(٢) قوله: [وتَأْوِيلُها الخ] أي: تأويل هذه الأمثلة، والتَّأْوِيلُ طلب المآل للشيء بصرفه عن ظاهره.

(٣) قوله: [أنَّهَا مُصَادِرُ لِأَفْعَالِ مَحْذُوفَةٍ] ف تكون هذه المصادر منصوبة على المصدرية لا على الحالية.

(٤) قوله: [أنَّهَا مَعَارِفٌ مَوْضُوعَةٌ مَوْضِعَ النَّكْرَاتِ] يعني: أنَّ اللام أو الإضافة فيها للعهد الذهني.

(٥) قوله: [محضة لم يكن فيها شائبة تحصيص الخ] إنما قيد النَّكْرَةُ بهذه القيدتين؛ لأنَّه لا يجب تقديم الحال على ذي الحال إذا كان نَكْرَةً مخصوصة أو مشتركة بين نَكْرَةً ومعرفة نحو «رأيت رجلاً عالماً راكباً» و«جاء رجل وبكر ماشين».

نحو « جاءني رجل وزيد راكبين »^(١) (وجوب تقديمها) أي: تقديم الحال على صاحبها ليتخصّص النكرة بتقديمها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر، ولئلا تلتبس^(٢) بالصفة في النصب في مثل قولنا « ضربت رجلاً راكباً »، ثم قدمت في سائر الموضع وإن لم تلتبس طرداً للباب (ولا تتقىد) أي: الحال فيما عدا مثل^(٣) « زيد قائماً كعمرو قاعداً » (على العامل المعنوي) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وأن ما هو مقدر بالفعل أو اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه أعني: الجار وال مجرور خارج عنه^(٤) داخلاً في الفعل أو شبهه،

(١) قوله: [نحو « جاءني رجل وزيد راكبين »] فيه إشارة إلى أن المراد بكون الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة أن يكون حالاً من كل واحد منها حيث ذكر بصيغة الشتبة.

(٢) قوله: [ولئلا تلتبس الخ] إنما أعاد اللام الجاراة؛ إشارة إلى الفرق بين التخصيص وعدم الالتباس فإنَّ الأولى نكبة معنوية والثانية نكبة لفظية، وإلى أن كلَّ واحد منها مستقلٌ في إثبات وجوب التقديم.

(٣) قوله: [فيما عدا مثل الخ] المراد بمثل « زيد قائماً كعمرو قاعداً » ما كان العامل المعنوي فيه دالاً على حدثنين، فإنَّ العامل المعنوي فيه أعني: معنى التشبيه دالاً على حدثنين حدث المشبه وهو كونه مشبهًا ويتعلق به القيام وحدث المشبه به وهو كونه مشبهًا به ويتعلق به القعود، وإنما استثنى هذه الصورة؛ لأنَّه يجب فيها أن يتصل متعلق كلَّ واحد من الحدثنين بصاحب ذلك الحدث وإن لزم التقدُّم على العامل الضعيف؛ وذلك لرفع الالتباس فإنه إن قيل: « زيد كعمرو قائماً قاعداً » لا يتعين كون أحدهما حالاً من زيد والآخر من عمرو، وكذا « هذا بُسْرًا أطيب منه رُطْباً ».

(٤) قوله: [خارج عنه] أي: عن العامل المعنوي؛ لأنَّ معنى العامل المعنوي ما استنبط من فحوى الكلام من غير التصریح به أو تقديره كما مرّ من الشرح، وقد وجد ههنا التقدير فالظرف والجار وال مجرور داخلاً في الفعل إن قدر بالفعل أو في شبه الفعل إن قدر بشبه الفعل.

فعلى هذا معنى الكلام^(١) أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً

(بخلاف الظرف) أي: بخلاف ما إذا كان العامل ظرفاً أو شبيهه فإنَّ فيه علة لعدم التجويف. أي: في تقدم الحال على العامل الظرف.

خلافاً^(٢) فسيبويه لا يجوزه أصلاً نظراً إلى ضعف الظرف في العمل، تقدم المبتدأ على الحال أو تأخر عنها.

وجوزه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو «زيد قائماً في الدار»، فأما مع تأخر المبتدأ عن الحال فإنه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز «قائماً زيد في الدار» ولا «قائماً في الدار زيد» اتفاقاً، ويحتمل أن

يكون معناه^(٣) أن الحال وإن كان مشابهاً للظروف لما فيه من معنى أي: معنى قوله «بخلاف الظرف».

الظرفية إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسيعهم في الظروف أي: حواز الاحتمالين.

والحال لا يتقدم عليه، هذا إذا لم يكن^(٤) الظرف داخلاً في العامل أي: على عاملها المعنوي.

المعنوي، وأما إذا جعلته داخلاً في العامل المعنوي.....

(١) قوله: [فعلى هذا معنى الكلام] أي: فعلى أن يكون الظرف والجائز والمحروم خارجاً عن العامل المعنوي داخلاً في الفعل وشبيهه يكون معنى قوله: «ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف»: أنَّ الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف ما إذا كان العامل ظرفاً أو شبيهه فإنَّ فيه خلافاً إذا تقدم المبتدأ على الحال نحو «زيد قائماً في الدار» فيمتنع عند سيبويه ويجوز عند الأخفش.

(٢) قوله: [فإنَّ فيه خلافاً] أي: فإنَّ في تقدم الحال على العامل الظرف خلافاً بين النحوة فذهب سيبويه إلى عدم جوازه مطلقاً سواء تقدم المبتدأ على الحال أو لا نظراً إلى أنَّ الظرف ضعيف في العمل لكون عمله لنفيه ولعدم الاستدراك فيه وعدم دلالته على الحدث وضعاً.

(٣) قوله: [ويحتمل أن يكون معناه الخ] عطف بحسب المعنى على قوله: «فعلى هذا معنى الكلام الخ»، أي: وعلى هذا يحتمل أن يكون معنى قوله: «بخلاف الظرف» أنَّ الحال الخ.

(٤) قوله: [هذا إذا لم يكن الخ] أي: حواز الاحتمالين إذا لم يكن الخ.

كما هو الظاهر من **كلامهم**^(١) فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما وهو أن الطرف يتقدم على الحال إشارة على حذف الموصوف. لا تقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لا) تقدم **(على)** ذي الحال^(٢) (**المجرور**) سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر، فإن كان مجرورا بالإضافة لم تقدم الحال عليه اتفاقا^(٣) نحو « جاءتنى مجردا عن الشياطين علة لعدم التقدم. » وذلك لأن الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً^(٤) وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها ذر الحال.

(١) قوله: [كما هو الظاهر من **كلامهم**] وإليه ذهب المص في شرحه، فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو أن الطرف يتقدم على العامل المعنوي سواء كان قبل المبتدأ نحو قوله تعالى: « كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ » [الرعد: ٢٩] أو بعده نحو « زيد يوم الجمعة عندك ».

(٢) قوله: [**ذى الحال**] إشارة إلى الموصوف المحذف دفعاً لتوهم أن موصوف «المجرور» العامل أي: « ولا تقدم على العامل المجرور » فإنه فاسد، وإنما قيد بالمحرور لأن التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جائز مطلقاً عند البصريين وإن منعه الكوفيون إلا في مرفوع تقدم عامله على الحال نحو « جاء راكباً زيد » بخلاف « راكباً جاء زيد ».

(٣) قوله: [لم تقدم الحال عليه اتفاقاً] استثنى منه ما إذا كان المضاف جزء المضاف إليه كما في « يتحرك يد زيد ماشياً »، أو حاز قيام المضاف إليه مقام المضاف كما في « تتبع ملة إبراهيم حنيفاً » فإنه يجوز تقديم الحال فيه لكن على قلة فنقول: « يتحرك ماشياً يد زيد » و« تتبع حنيفاً ملة إبراهيم ».

(٤) قوله: [فلا يتقدم تابعه أيضاً] إن قلت: فيبنيغى أن يمتنع « راكباً جاء زيد » بتقديم الحال التابع على الفعل الذي لا يتقدم عليه ذر الحال المتبع، قلت: الفاعل من حيث إنه أسنن إليه محله قبل الفعل لكونه ذاتاً يتطلب لأجله المسند وإن امتنع تقديميه بعارض التباسه بالمبتدأ، فلا تقديم فيه للتابع على ما لم يتقدم عليه المتبع.

عليه للعلة المذكورة^(١) وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال (على

الأصح) ونقل عن بعضهم الجواز استدلاً بقوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ

إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ» [سبا: ٢٨]، ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة^(٢) أنَّ

إشارة إلى وجہ فرق الحكم بين المحوروین.

حرف الجر مُعَدٌ للفعل كالهمسة والتضييف فكأنه من تمام الفعل وبعض

بالرفع عطف على غيره «كان».

حروفه فإذا قلت «ذهبت راكبة بهند» فكأنك قلت «أذهبت راكبة هندا»

فالمحرر بحسب الحقيقة ليس مجرورا^(٣)، وأجاب بعضهم عن هذا

بـ«حرف الجر».

الاستدلال بجعل «كافَة» حالاً عن الكاف^(٤) والباء للمبالغة، وبعضهم

عطف على «كافَة».

يجعلها صفة المصدر أي: رسالة كافية، وبعضهم يجعلها مصدرا^(٥)

المخلوق كالكاذبة والعاقبة، والكل تكلف وتعسف^(٦) (وكل ما دل على هيبة) أي:

صفة سواء كان الدال مشتقاً أو جاماً (صحيح أن يقع حالاً) من غير أن

إشارة إلى المرد على من شرط اشتغال الحال من الجمهور.

(١) قوله: [للعلة المذكورة] أي: لأن الحال تابع وفرع لذى الحال والمحرر بـ«حرف الجر» لا يتقادم على حرف الجر فلا يتقادم عليه تابعه أيضاً.

(٢) قوله: [ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة الخ] إشارة إلى وجہ فرق الحكم بين المحوروین.

(٣) قوله: [فالمحرر بحسب الحقيقة ليس مجرورا] أي: فالمحرر بحسب الظاهر ليس مجرورا بحسب الحقيقة بل هو في الحقيقة منصوب كما في قوله تعالى: «ذَهَبَ اللَّهُ يُتُورِهِمْ» [آل عمران: ١٧] أي: أذهب نورهم.

(٤) قوله: [يجعل «كافَة» حالاً عن الكاف الخ] والمعنى: ما أرسلناك إلا مانعاً للناس عمما يضرّهم، وهذا المحبب هو الزجاج والأخفش ومن تعهمما. قوله: «وبعضهم يجعلها صفة المصدر» وهو الزمخشرى.

(٥) قوله: [وبعضهم يجعلها مصدرا] أي: تکف كفأ، والجملة حال مقدرة، وهذا البعض هو السيرافي.

(٦) قوله: [والكل تكلف وتعسف] لأن المبتادر من لفظ «كافَة» معنى «قاطبة» أي: جميعاً، فموقعها حالاً بمعنى «مانعاً» خلاف المبتادر، وأنه لازم الحالية فوقوعها صفة للمصدر أو مصدرأ خلاف الاستعمال الفصيح.

يُؤولُ الجامد بالمشتق؛ لأنَّ المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل عليه الصحة.
به، وهذا ردٌ على جمهور النحاة^(١) حيث شرطوا اشتقاء الحال وتتكلّفوا بيان غرض العائن.
في تأويل الجامد بالمشتق، ومع هذا فلا شكَّ أنَّ الأغلب في الحال الاشتقاء (مثل) «بُسْرًا» و«رُطْبًا» في قولهم (هذا بُسْرًا) وهو ما بقي فيه حموضة^(٢) (أطيب منه رُطْبًا) وهو ما فيه حلاوة صرفية، فهما مع كونهما جامدين حالان لدلائلهما على صفة البُسرية والرُطْبية، ولا حاجة إلى أن يُؤول البُسر بالمبُسر والرُطْب بالمرُطِب من «أبْسَرَ النَّخْلُ» إذا صار ما عليه بُسْرًا، وأرْطَبًا إذا صار ما عليه رُطْبًا، والعامل في «رُطْبًا» «أطيب» باتفاق النحاة وفي «بُسْرًا» أيضًا عند مُحَقِّقيهم^(٣)، وتقديم «بُسْرًا» على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنَّه إذا تعلق بشيء واحد^(٤) حالان

(١) قوله: [وَهَذَا رَدٌّ عَلَى جَمِيعِ النَّحَّاجِ] أي: قول المص بصحة وقوع كل ما دلَّ على هيئة حالاً ردًا على الجمهور لأنَّهم اشترطوا كون الحال مشتقة.

(٢) قوله: [وَهُوَ مَا بَقِيَ فِيهِ حِمْوَضَةٌ] الأظهر أنَّ يقال: ما بقي فيه نوع حموضة؛ لأنَّ البُسر ما بقي فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة وكل مرتبة نوع، لا ما بقي فيه حموضة مطلقة، واعلم أنَّ أول ما يبدأ من النخل طلع ثم خالل ثم يلتج ثم بُسْر ثم رُطْب ثم تَمْ.

(٣) قوله: [وَفِي «بُسْرًا» أَيْضًا عَنْدَ مُحَقِّقِيهِمْ] وهو الصحيح لا اسم الإشارة كما ذهب إليه بعضهم؛ لأنَّه قد يقع الإشارة حال التمرية فيفسد المعنى لانتفاء البُسرية حال التمرية فتبصر.

(٤) قوله: [لَأَنَّهُ إِذَا تَعْلَقَ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ] كـ«التمر» المشار إليه بـ«هذا». قوله: «حالان» كـ«بُسْرًا ورُطْبًا». قوله: «باعتبارين مختلفين» وهم اعتبار كون ذلك التمر مفضلاً واعتبار كونه مفضلاً عليه. قوله: «متعلقة» ومتعلقة البُسرية المشارُ إليه باعتبار كونه مفضلاً، ومتعلقة الرطبية المشارُ إليه أيضاً باعتبار كونه مفضلاً عليه.

باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كلّ منهما متعلّقه، والبُسرية تعلقت بالمشار إليه بـ«هذا» من حيث إنّه مفضّل، وهذه الحيثية وإن لم^(١) تكن معتبرة فيه إلاّ بعد إضماره في «أطيب» لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظاهر كالعدم^(٢) أقيم المظاهر مقامه وأوجبوا أن يليه، والرُّطبة تعلقت به من حيث إنّه مفضّل عليه وهو ضمير «منه» فيجب أن يليه، قال الرضي: وأما الضمير^(٣) المستكثن في «أفعل» فإنه وإن كان مفضلاً لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا أرى بأنّ يقال وإن لم يسمع: «زيد أحسن قائماً منه قاعداً»، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل^(٤) في «بُسراً» اسم الإشارة أي: أشير إليه حال كونه بُسراً، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابسَ.....

(١) قوله: [وَهَذِهِ الْحِيَثَةُ وَإِنْ لَمْ يَحْوَلْ] جواب عن مقدار وهو أنّ هذه الحيثية إنما تعتبر عند إضماره أي: استثاره في «أطيب» فيجب أن يلي الضمير المستتر في «أطيب»، وتقرير الجواب ظاهر من الشرح.

(٢) قوله: [كالعدم] لكونه اعتباراً محضاً، والمظاهر هنا اسم الإشارة أعني: «هذا». قوله: «أقيم المظاهر مقامه» أقيم لفظ «هذا» مقام المستتر في كون الحال بعده بلا فاصل. قوله: «أوجبوا أن يليه» أي: أن يتصل «بُسراً» بالمظاهر أعني: «هذا» وإن لزم على هذا تقدّم الحال على عامله الضعيف لكنه لضرورة دفع الالتباس كما مرّ.

(٣) قوله: [قَالَ الرَّضِيُّ: وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْخَ] الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله: «لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى الخ»، وتمهيد لما سيأتي من قول الرضي: «ومع هذا لا أرى بأنّا الخ»، أي: ومع كونه كالعدم لا يأس في حوار نحو «زيد أحسن قائماً منه قاعداً». قوله: «وإن لم يسمع» جملة معتبرة بين القول والمقول.

(٤) قوله: [وَهَذِهِ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْعَالِمَ الْخَ] مربوط بقوله: «وفي بُسراً أيضاً عند محققهم»، وهذا البعض هو أبو علي الفارسي ومن تبعه.

فلا تقييد الإشارة بحالة **البُسرية**^(١)، ولأنه يصح حيث وقع موقع اسم علة ثانية.

الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه نحو «تمر نخلتي بسراً أطيب منه رطباً»
فلو كان العامل اسم الإشارة لم يصح هذا المثال.

(وقد تكون) أي: الحال (**جملة**) لدلالتها على الهيئة^(٢) كالمفردات فيصح
إشارة إلى المرجع. علة لصحة وقوع الجملة حالاً.

أن تقع حالاً مثلها، ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية (**خبرية**) محتملة
صفة كافية لـ«خبرته»، ما

للصدق والكذب؛ لأنّ الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه
علة لوجوب كونها خبرية.

في قوّة الحكم بها عليه والجملة الإنسانية لا تصلح أن يحكم بها على

شيء^(٣)، ولما كانت الجملة مستقلة في الإفادة^(٤) لا تقتضي ارتباطها
تمهيد لما يأتي وبيان إجمال ما قبله بقوله «فلا سيّمة إلخ».

بغيرها والحال مرتّبة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالاً لا بدّ لها من رابطة

ترتبطها إلى صاحبها وهي الضمير والواو^(٥)، والجملة الخبرية إما اسمية أو

(١) قوله: [فلا تقييد الإشارة بحالة **البُسرية**] حاصله أنّ الحال قيد للعامل فلو كان «هذا» عاملًا في «بسراً» لتقييدت الإشارة بحالة البُسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البُسرية مع أنه يصح أن يقال في غير حال البُسرية أيضًا. قوله: «ولأنه يصح الخ» علة ثانية لقوله: «غير صحيح»، وضميره المنصوب راجع إلى وقوع «بسراً» حالاً. قوله: «لا يصح إعماله فيه» أي: لا يصح إعمال ذلك الاسم في «بسراً».

(٢) قوله: [دلالتها على الهيئة الخ] ولكونها في حكم النكرة ولصحة الحكم بها على شيء، فلا يرد أنه يلزم أن يصح وقوع المعرفة والجملة الإنسانية حالاً؛ لأنّ كلّ واحد منها تدلّ على الهيئة.

(٣) قوله: [لا تصلح أن يحكم بها على شيء] لأنّ الإنسانية غير ثابتة في نفسها فكيف تثبت بغيرها.

(٤) قوله: [مستقلة في الإفادة] لاشتمالها على طرقى النسبة المسند والممسنـد إليه. قوله: «والحال مرتّبة بغيرها» إشارة إلى قياس تقريره: أنّ الجملة غير مرتّبة بغيرها والحال مرتّبة بغيرها ينتج من الشكل الثاني أنّ الجملة غير الحال، فلا بدّ لها من رابطة ليصحّ وقوعها حالاً ولم تكن أحنجية عن صاحبها.

(٥) قوله: [وهي الضمير والواو] أي: معاً أو أحدهما كما سيأتي، أما كون الضمير رابطة فلكونه عبارة عن المرجع، وأما الواو فلكونها موضوعة لربط ما بعدها لما قبلها.

فعلية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفيّاً أو ماضياً

مثبتاً أو ماضياً منفيّاً، فهذه خمس جمل (فالاسمية) أي: الجملة الاسمية

إشارة إلى حذف الموصوف وإلى أن الياء للملائمة. ما علة تلبيتها بعما معاً.

الحالية متلبسة (بالواو والضمير) معًا لقوّة الاسمية في الاستقلال^(١) فناسب

أن تكون الرابطة فيها في غاية القوّة نحو «جئت وأنا راكب» و«جئت وأنت راكب» و«جاء زيد وهو راكب» (أو بالواو) وحدّها لأنّها تدلّ على

علة للكفاية بالواو وحدّها.

الربط في أول الأمر^(٢) فاكتفي بها مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «كنت

نبياً وآدم بين الماء والطين»^(٣)، وهذا أي: الربط بالواو وحدّها أو بها مع

الضمير إنّما يكون في الحال المتنقلة^(٤)، وأماماً في الحال المؤكّدة فلا تجوز

التي لا يثبت عليها صاحبها دائمًا.

بالواو تقول «هو الحقّ لا شكّ فيه»^(٥); وذلك لأنّ الواو لا تدخل بين

أي: عدم جواز الربط بالواو في المؤكّدة.

(١) قوله: [القرة الاسمية في الاستقلال] لأنّها تتركّب من اسمين، والاسمية لقوتها في الاستقلال تأتي عن وقوعها حالاً أو دلالتها على الثبوت والدلوام خارجة عنّا هو الأصل في الحال أعني: الانتقال وعدم التقرّر فناسب الخ.

(٢) قوله: [لأنّها تدلّ على الربط في أول الأمر] لأنّها في الأصل للجمع مع السابق، دلالتها عليه في أول الأمر لوقوعها في ابتداء الجملة، ويسّري هذه الواو ولو الحال وعلامتها أنّ يصيّح وقوع «إذ» موقعها نحو «جاء زيد وحالد قائم» أي: «إذ حالد قائم».

(٣) قوله: [كُنْتَ نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْطِينِ] أي: أعطيت النبوة والحال أنّ بدنه العنصري لم يكمل بعد، وإنّما كاننبياً لأنه خلق روحه المطهر قبل الموجودات ثمّ بعث إلى أرواح المكلفين فبلغ إليهم الحقيقة الأحادية فآمن به من هو أهله كذا في العواشي، إن قيل: إن الحال في هذا الحديث لم يبين هيئة الفاعل أو المفعول، أحجب بأنّ هذه الحال تبيّن هيئة الفاعل وهي المقارنة بكون آدم بين الروح والجسد كما في «جاء زيد وأنت جالس».

(٤) قوله: [في الحال المتنقلة] وهي الحال التي لا تثبت صاحبها عليها دائمًا كـ«راكباً» في «جاء زيد راكباً».

(٥) قوله: [هُوَ الْحَقُّ لَا شُكُّ فِيهِ] فقوله: «لَا شُكُّ فِيهِ» حال مؤكّدة من الضمير المستتر في الحقّ لأنّ عدم

المؤكّد والمؤكّد لشدة الاتصال بينهما (أو بالضمير) وحده (على ضعف)
لأنّ الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدلّ على الربط في أول الأمر
نحو «كلمته فُوّه إلى في» فلا بدّ من الواو على الصحيح (والمضارع
المثبت) أي: الجملة الفعلية^(١) التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً متلبسةً
(بالضمير وحده) لمشابهته لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو
نحو « جاءني زيد يسرع »^(٢) (وما سواهـما) أي: ما سوى الجملة الاسمية
والفعالية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على
المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي^(بالواو والضمير) معـاً (أو
بـاـحدـهـما) وحـدـهـ من غـيـرـ ضـعـفـ عـنـ الاـكـتـفاءـ بـالـضـمـيرـ لـعدـمـ قـوـةـ اـسـتـقـالـالـهاـ
كـالـاسـمـيـةـ،ـ فـالـمضـارـعـ الـمنـفـيـ نـحـوـ «ـ جـاءـنـيـ زـيـدـ وـمـاـ يـتـكـلـمـ غـلامـهـ »^(٣) أو
مـثـالـ الواـوـ وـالـضـمـيرـ مـعـاـ.

الشكّ تأكيد للحقّ، والظاهر أنه حال من فاعل «أحـقـهـ» أو من مفعوله فإنّ العامل في المؤكّدة واحدـ الحـذـفـ،ـ وـلاـ يـخـفـيـ ماـ فيـ إـيـرـادـ الضـمـيرـ الغـائبـ هـنـهـ معـ تـقـدـمـ قولهـ عـلـيـهـ السـلـامـ:ـ «ـ كـتـبـتـ نـبـاـ الخـ»ـ منـ لـطـافـةـ.

(١) قوله: [أي: الجملة الفعلية الخ] إشارة إلى أنّ قوله: «المضارع» تعبير مجازي بذكر الجزء وإزالة الكلـ.ـ قوله: «متلبسة» إشارة إلى أنّ قوله: «بالضمير» خبر متعلق بالمحذوف والباء فيه للملابسةـ.ـ قوله: «لمـشـابـهـتـهـ لـفـظـاـ وـمعـنـيـ»ـ أـمـاـ لـفـظـاـ فـبـالـحـرـكـاتـ وـأـمـاـ مـعـنـيـ فـلـوـقـوـعـهـ مـشـتـرـكـاـ بـيـنـ الزـمـانـيـنـ وـمـخـصـصـاـ كـاـسـمـ الفـاعـلـ.

(٢) قوله: [نـحـوـ «ـ جـاءـنـيـ زـيـدـ يـسـرـعـ »ـ]ـ وـمـنـهـ قولهـ تعـالـىـ:ـ (ـ وـلـاـ تـقـمـنـ تـشـكـيـرـ)ـ [ـ الـمـدـرـسـةـ]ـ،ـ وـأـمـاـ قولهـ تعـالـىـ:ـ (ـ لـيـمـ تـؤـذـنـيـ وـقـدـ تـعـلـمـوـنـ)ـ [ـ الصـ:ـ ٦ـ]ـ فـمـأـوـلـ بـتـقـدـيرـ المـبـدـأـ أيـ:ـ وـأـنـتـمـ تـعـلـمـوـنـ،ـ وـلـكـنـ لـوـ جـعـلـ هـذـاـ الـحـكـمـ أـكـثـرـيـاـ لـكـانـ أـسـلـمـ وـأـقـرـبـ إـلـىـ الـمـصـلـحةـ.

(٣) قوله: [نـحـوـ «ـ جـاءـنـيـ زـيـدـ وـمـاـ يـتـكـلـمـ غـلامـهـ الخـ »ـ]ـ هـذـهـ الـأـمـثـلـةـ الـثـلـاثـةـ لـلـمـضـارـعـ الـمـنـفـيـ الـأـوـلـ بـالـواـوـ وـالـضـمـيرـ مـعـاـ وـالـثـانـيـ بـالـضـمـيرـ فـقـطـ وـالـثـالـثـ بـالـواـوـ فـقـطـ،ـ وـقـسـ عـلـيـهـ أـمـثـلـةـ الـمـاضـيـ الـمـثـبـتـ وـالـمـاضـيـ الـمـنـفـيـ.

« جاءني زيد ما يتكلّم غلامه » أو « جاءني زيد وما يتكلّم عمرو »،
مثال الضمير وحده.
 والماضي المثبت نحو « جاءني زيد وقد خرج غلامه » أو « جاءني زيد قد
 خرج غلامه » أو « جاءني زيد وقد خرج عمرو »، والماضي المنفي نحو
 « جاءني زيد وما خرج غلامه » أو « جاءني زيد ما خرج غلامه » أو « جاءني
 زيد وما خرج عمرو » **(ولا بد في الماضي المثبت) لا المنفي (من)** دخول
إشارة إلى أن قيد المثبت احرازي.
 لفظة **(قد)** المقربة زمان الماضي إلى الحال لغة ^(٢) على الماضي
صفة قد.
تعين المدخول عليه.
 المثبت الواقع حالاً ليدلّ بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من
علة وجوب (قد).
ذى الحال ^(٣) أو وقوعه عليه تجواز لأنّ المبادر ^(٤) من الماضي المثبت
اعطى على «صدور».

(١) قوله: [من دخول لفظة الخ] ويستثنى من هذه القاعدة الحال الماضي التالي لـ«إلا» نحو قوله تعالى:
 «ومَا يَأْتِيهِم مِّنْ رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا يَهْتَهِرُونَ» [الحجر: ١١].

(٢) قوله: [إلى الحال لغة] متعلق بقوله: «المقربة»، والحال لغة هو زمان التكلّم، واحترز بقوله: «لغة» عن
 الحال النحوّي أي: ما يبيّن هيئة الخ فإنه إنما يقارن لعامله سواء كان ماضياً أو حالاً أو استقبالاً. قوله:
 «على الماضي المثبت الواقع حالاً» وقوله: «ليدلّ بها» متعلقان بقوله: «دخول».

(٣) قوله: [إلى زمان صدور الفعل من ذى الحال] إذا كان ذو الحال فاعلاً. قوله: «أو وقوعه عليه» أي:
 أو إلى زمان وقوع الفعل على ذى الحال إذا كان ذو الحال مفعولاً. قوله: «تجواز» مفعول مطلق لقوله:
 «ليدلّ بها» أي: ليدلّ بها دلالة تجواز يعني: بطريق المحاجز بعلاقة الجزئية؛ فإنّ هذه الدلالة جزء من
 معناها اللغوي لكونه مطلقاً.

(٤) قوله: [أنّ المبادر الخ] دليل على كون الماضي المذكور دالاً على المُضي بالسبة إلى زمان العامل لا
 بالنسبة إلى زمان التكلّم. قوله: «أنّ مُضيّه الخ» فإذا قلت: « جاء زيد ركب » كان المفهوم منه كون
 الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه فلا يحصل مقارنة حال لعاملها فلا بدّ من «قد» للتقرير
 فإذا دخلت عليه «قد» قرّبته من زمان المجيء وبفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متقدماً على
 المجيء لكن قارنه دواماً وهذا التحقيق للشريف المحقق.

إذا وقع حالاً أنْ مُضِيَّهِ إِنَّمَا هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بد من «قد» حتى تُقرِّبهُ إليه فيقارنه، وهذا بخلاف^(١) مذهب الكوفيين فإنهم لا يوجبون «قد» ظاهرةً ولا مقدرةً، سواء كانت (ظاهرة) في اللفظ نحو «جائني زيد قد ركب غلامه» (أو مقدرة) منوية نحو قوله تعالى: «جَاءَهُوكُمْ حَصَرْتُ صُدُورُهُمْ» [النساء: ٩٠] أي: قد حضرت صدورهم^(٢) وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فإنهما لا يجوزان حذف «قد»، فسيبويه يقول مع إيجابهما قد على الماضي المثبت الواقع حالاً ما قوله تعالى: «حَصَرْتُ صُدُورُهُمْ» [النساء: ٩٠] بـ«قُومًا حضرت صدورهم» فتكون جملة «حضرت صدورهم» صفة موصوفٍ محذوفٍ وهو «قوماً» وهو حاله، وهو الحال، والمبرد يجعله جملة دعائية^(٣)، وإنما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) في الحال لقيمة حالية (كقولك للمسافر)

(١) قوله: [وهذا بخلاف الخ] أي: لزوم دخول «قد» على الماضي المذكور يلابس بخلاف مذهب الخ.

(٢) قوله: [أي: قد حضرت صدورهم الخ] ونحو «أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعْتُ الْأَزْدُلُونَ» [الشعراء: ١١١] أي: قد اتباعك الخ. قوله: «وهذا بخلاف» أي: القول بحذف «قد» يلابس بخلاف مذهب الخ، فإنهما لا يجوزانه فضلاً عن الوجوب.

(٣) قوله: [يجعله جملة دعائية] عليهم، أي: جاؤكم ضيق الله صدورهم، فالجملة إنشائية دعائية. قوله: « وإنما لم يشترط ذلك الخ» أي: إنما لم يشترط دخول «قد» على الماضي المنفي الواقع حالاً لتقريره إلى الحال؛ لأن النفي يستمر بلا قاطع للنفي وهو الإيجاب فإن النفي عدم فلا يحتاج إلى موحد بخلاف الإثبات فإنه في كل وقت يحتاج إلى موحد فلا يستمر إلى زمان الحال فيحتاج إلى «قد» المقررة.

أي: الشارع في السفر^(١) أو المتهيئ له: (راشداً مهدياً) أي: «سر راشداً مهدياً»^(٢) بقرينة حال المخاطب، قوله «مهدياً» إما صفة لـ«راشداً» أو حال بعد حال، أو مقالية^(٣) كقولك «راكباً» لمن يقول «كيف جئت» أي: «جئت راكباً» بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسِبُ الْإِنْسُانُ أَنَّهُ نَجْمَعُ عِظَامَهُ فَلِيُقْدِرِنَّ﴾ [القيامة: ٣، ٤] أي: بل نجمعها قادرین (ويجب) حذف العامل (في) بعض الأحوال^(٤) (المؤكدة) وهي أي: الحال المؤكدة مطلقاً^(٥) هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً

أي: جملة كان أو مفرداً محتواها كان عامله أو مذكوراً.

(١) قوله: [أي: الشارع في السفر] أي: بالفعل وال مباشرة فيكون إطلاق المسافر عليه حقيقة. قوله: «أو المتهيئ له» أي: للسفر فيكون مجازاً بطريق المشارفة كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] أي: يشارفون الموت.

(٢) قوله: [أي: سر راشداً مهدياً] أي: اذهب حال كونك راشداً فيما يمكن الرشد فيه بنفسك «مهدياً» أي: فيما لا بد له من دليل لكون الطريق مخوفاً أو غير معروف.

(٣) قوله: [أو مقالية] عطف على «حالية» أي: ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة مقالية، إما حذف الحال فجائز إذا كان قوله كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي كُنْتَ تَذَكَّرُ مِنْ كُلِّ بَابٍ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٤] أي: قائلين ذلك.

(٤) قوله: [بعض الأحوال] إنما قيد بالبعض؛ لأن العامل في الحال في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّمَا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] مذكور وهو «شهد» مع أنها مؤكدة على قول.

(٥) قوله: [أي: الحال المؤكدة مطلقاً] أي: سواء كان جملة أو مفرداً وسواء حذف عاملها أو لا، واعلم أن الحال المؤكدة إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده أو للاستدلال على مضمونه، والمضمون إما فخر نحو «أنا حائم جواداً» أو تصاغر نحو «أنا عبد الله أكلًا كما يأكل العبيد» أو تصغير نحو «هو المسكين مرحوماً» أو تهديد نحو «هو الحاج سفك الدماء» أو غير ذلك نحو «زيد أبوك عطوفاً» و﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ أَيْهَا﴾

بخلاف المنتقلة^(١)، والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة^(٢) (مثل «زيد إشارة إلى الفرق بين الحالين.

أبوك عطوفاً) فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر (أي: أحقه

بفتح الهمزة أو ضمّها من «حققت الأمر» بمعنى تحقّقته وصرت منه على
ناظر إلى قوله «فتح الهمزة».

يقين، أو من «أحققت الأمر» بهذا المعنى بعينه أو بمعنى ثبّته^(٣) أي:
ناظر إلى قوله «أو ضمّها».

تحققت أبوته لك وصرت^(٤) منها على يقين أو ثبّتها لك عطوفاً، وقال

صاحب المفتاح: أحق التقديرات عندي أن يقدّر «يُحْنِي عطوفاً»^(٥)

(وشرطها) أي: شرط وجوب حذف عاملها^(٦) (أن تكون مقرّرة) أي:
تفسير النقطة.

[الأعراف: ٧٣] و[«هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً»] [البقرة: ٩١]، فاكلا ومصتاً ومرحوماً للاستدلال على مضمون الخبر، وجوداً وسفاك الدماء وآية لتقدير مضمونه، وعطوفاً يحتملها وفي الاستدلال أيضاً نوع تأكيد. «عبد الحكيم».

(١) قوله: [بخلاف المنتقلة] فإنها تنتقل من صاحبها نحو « جاء زيد راكباً».

(٢) قوله: [بخلاف المؤكدة] فإنها ليست قيداً مخصوصاً للعامل؛ لأنَّ الغرض منها بيان الهيئة الحلقة فلا يكون قيداً، وهذا فرق ثانٍ بينهما.

(٣) قوله: [أو بمعنى ثبّته] عطف على قوله: «بهذا المعنى بعينه» فيكون لـ«أحق» من الإفعال معنian: التحقق والإثبات، ولـ«أحق» من المحرّد معنى واحد وهو التحقق.

(٤) قوله: [أي: تحققت أبوته لك وصرت الح] غرضه بيان متعلق التحقق في الصورتين ومتصل الإثبات في الصورة الأخيرة وهو الأب من حيث إنه أب لا ذاته؛ إذ لا معنى لثيقته وإثباته.

(٥) قوله: [يُحْنِي عطوفاً] من «ضرب» أي: يعطف ويشقق ويميل إليك حال كونه عطوفاً، أي: مشفقاً رحيمًا.

(٦) قوله: [أي: شرط وجوب حذف عاملها] إشارة إلى تقدير ثلاثة مضادات لتصحيح الحمل في العبارة، وفي هذا الشرط رد على من يخصّص الحال المؤكدة بالحملة الاسمية، والحق أنَّ الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لمضمون الحملة الفعلية كقوله تعالى: «وَلَا تَنْقُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» [البقرة: ٦٠] أي: لا تفسدوا، ومن خصّصها بها يؤول أمثاله بالمصادر فيجعل قوله: «مفسدين» بمعنى الإفساد لأنَّ كثيراً ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر نحو « قمت قائماً» و«الله أكبر كبراً».

مُؤَكَّدة (المضمون جملة) احترز به عمماً يؤكّد بعض أجزائها كالعامل في عن حال:

قوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَا لِلنَّاسِ رَسُولًا»^(١) [النساء: ٧٩] فإنه لا يجب حذفه (اسمية) احترز به عمماً إذا كانت فعلية^(٢) فإنه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: «قَائِمًا بِالْقِسْطِ»

[آل عمران: ١٨] إله حال مُؤَكَّدة^(٣) من فاعل «شهده»، ولا بدّ هاهنا من قيد آخر^(٤) وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل أي: تركيب.

فيها وإلاً لكان عاملها مذكورة فكيف يكون حذفه واجباً نحو: «الله شاهد فإن «شاهد» عامل في «قائمة»، ما قائمًا بالقسط» (التمييز ما) أي: الاسم الذي^(٥) (يرفع الإيمان) واحترز به الأولى تفسير «ما» بالكرة لوقوعه حبراً.

(١) قوله: [وَأَرْسَلْنَا لِلنَّاسِ رَسُولًا] نقوله: «رسولاً» حال من الكاف مُؤَكَّدة لعاملها لفظاً ومعنى لا للجملة.

(٢) قوله: [احْرَزْ بِهِ عَمَّا إِذَا كَانَ فَعْلَةً] فإن الحال المُؤَكَّدة قد تكون مقرّرة لمضمون جملة فعلية كما عرفت ولا يجب حذف عاملها.

(٣) قوله: [إِنَّهُ حَالٌ مُؤَكَّدٌ لِلْخَ] قال صاحب «المغني»: إن «قائمًا بالقسط» إذا أعرّب حالاً يكون من الحال الملازمة أي: الدائمة، ففيه ردّ على صاحب «الكتشاف»؛ وذلك لأنّ معناها غير مستفاد من ممّا قبلها فلا تكون مُؤَكَّدة.

(٤) قوله: [وَلَا يَهْدِي هَاهِنَا مِنْ قَدْ آخَرَ لَهُ] أي: لا بدّ في مقام وجوب حذف عامل الحال المُؤَكَّدة من قيد آخر وهو الخ. قوله: «وهو أن يكون عقد» أي: أن يكون تركيبها من اسمين غير صالحين للعمل في الحال بأن يكونا حامدين نحو «أنا حاتم جوداً».

(٥) قوله: [أَيْ الْأَسْمَاءُ الْمُؤَكَّدةُ] فسر «ما» بالمعرفة تفتتاً وإلاً فالأولى أن يقال: أي: اسم يرفع الخ، واحترز به عن نحو « فعلت أي: نصرت» فإن «نصرت» يرفع الإيمان عن « فعلت» ويزيله عنه لكنه فعل، وأعلم أن الأصل في التمييز أن يرفع الإيمان وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشَّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» [التوبة: ٣٦].

عن البدل فإنَّ المبدل منه في حكم التنجية فهو ليس يرفع الإبهام عن تفصيل الاحتراز.
 شيء بل هو ترك مبهم وإيراد معين^(١) (**المستقر**) أي: الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له^(٢)، فإنَّ «المستقر» وإنْ كان لا من حيث الاستعمال.
 بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو وضعيًا كان أو استعماليا.
الوضعى^(٣)، واحترز به عن نحو «رأيت عيناً جارية» فإنَّ قوله «جارية» يرفع الإبهام عن قوله «عيناً» لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له^(٤)، وكذا يقع به الاحتراز عن أي: بقوله «المستقر».
أوصاف المبهمات نحو «هذا الرجل» فإنَّ «هذا» مثلاً إما موضوع أي: الإشارات.
تفصيل الاحتراز.
لمفهوم^(٥) كلي بشرط استعماله في جزئياته أو لكل جزئيٍّ جزئيٍّ منه، ولا هذا عند المتقدمين. كما ذهب إليه محققون من المتأخرین. ما

(١) قوله: [بل هو ترك مبهم وإيراد معين] حاصله أنَّ رفع الإبهام يستلزم سبق مبهم مقصود معبقاء المقصودية، والبدل لرفع الإبهام رفع عن المبدل منه وهو في حكم الساقط المعدوم فلا رفع.

(٢) قوله: [من حيث إنه موضوع له] بأن يضع الواضح اللفظ لمعنى مبهم صالح لأجناس مختلفة كـ«خاتم» لا من حيث الاستعمال بأن يتعدد الموضوع له المعين فيحصل الإبهام كما في المشترك. قوله: «فإنَّ المستقرَ الخ» تعليل لمقدار وبيان لمصحح التفسير أي: وإنما فسرنا المستقر بالثابت في الموضوع له مع أنه في اللغة بمعنى الثابت مطلقاً أي: وضعياً كان الثبوت أو استعمالياً لأنَّ المستقرَ الخ.

(٣) قوله: [لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو الوضعى] أي: الثابت الكامل هو الثابت وضعاً لا استعمالاً، وفيه رد على الرضي حيث قال: إنَّ لفظ المستقر لا يدلُّ إلا على الثابت المطلق، ويمكن أن يرد أيضاً بأنَّ الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارى والمراد هنا هو الثاني.

(٤) قوله: [باعتبار تعدد الموضوع له] ولهذا يكون لفظ «عين» حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف لفظ «عشرين» فإنَّ إطلاقه على خصوص حصة منه كالثياب والعبيد محاز.

(٥) قوله: [إما موضوع لمفهوم الخ] إشارة إلى اختلاف المذهبين فالأول مذهب المتقدمين والثاني عند المحققين من المتأخرین.

إبهام في هذا المفهوم الكلّي^(١) ولا في واحد واحد من جزئياته بل الإبهام ناظر إلى الثاني.
 إنما نشأ من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه، فتصويفه بالرجل يرفع عطف على الموضوع له
 هذا الإبهام لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له^(٢)،
 وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قوله «أبو حفص عمر» أي: يقوله «المستقر».
 فإن كل واحد من «أبي حفص» و«عمر» موضوع لشخص معين لا إبهام تفصيل الاحتراز.
 فيه لكن لما كان «عمر»^(٣) أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في «أبي حفص» من أبي حفص.
 لعدم الاشتهر لا الإبهام الوضعي^(٤) (عن ذات) لا عن وصف، عطف على «الخفاء».
 واحتراز به عن النعت والحال فإنما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في
 الوصف لا في الذات، وتحقيق ذلك أن الواضع لما وضع الرطل مثلاً عطف على «في الوصف». أي: تحقيق أن التمييز يرفع الإبهام عن النات وأن النعت وال الحال يرفعانه عن الوصف.
 لنصف من^(٥) فلا شك أن الموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من

(١) قوله: [ولَا إِبَاهَمٌ فِي هَذَا الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ الْخُ] ناظر إلى مذهب القدماء. قوله: «ولَا في واحد واحد الـخ» ناظر إلى مذهب المتأخرین، وكذا قوله الآتی: «من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه»، ففي العبارة لف ونشر مرتب في الموضع الأول وغير مرتب في الثاني، إن قيل فيلزم أن لا يصح التمييز عن اسم الإشارة مع أن كثيرا منهم ذهبوا إلى أن «مثلاً» في قوله تعالى: «مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا» [القمر: ٢٦] تمييز عن «ذا»، وكذا الحال في «جبرا رجلا»، قيل لعل هذا مبنياً منهم على إرادة مبهم من اسم الإشارة كما في «ربه رجلا» و«نعم رجلا».

(٢) قوله: [مِنْ حِيثِ إِنَّهُ مَوْضِعٌ لَهُ] بل يرفع إبهاماً عرض له بحسب الاستعمال.

(٣) قوله: [لَكِنْ لَمَ كَانْ «عَمْرُ الْخُ] حاصله أن في متبع عطف البيان إبهاماً وأن عطف البيان يزيده إلا أنه أيضا ليس بوضعي بل استعمالي ولكنه لم ينشأ من التعدد كما في سابقيه بل من عدم الاشتهر وقلة الاستعمال بحيث وقع الجهل بالوضع فيخرج بما خرج به الأولان.

(٤) قوله: [لَنْصُفْ مَنْ] المن بالتشديد، والأفضل «منا» بالتحفيف والقصر كـ«عاص». قوله: «معين متميز» أي: متميز في نفسه وإن كان مبهمما باعتبار جنس ما فيه من العسل أو الخل أو غيرهما.

النصف كالربع وعما هو أكثر منه كمن ومنين، ولا إبهام فيه إلا من حيث أي: في الرطل.

ذاته^(١) أي: جنسه فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أو تفصيل الإبهام من حيث الجنس.

الخل أو غيرهما وإن من حيث وصفه فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه عطف على «إلا من حيث ذاته». تفصيل الإبهام من حيث الوصف.

بغدادي أو مكي^(٢)، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال فيقال «رطل بغدادي»، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل «زيتا» فـ«زيتا» يرفع الإبهام المستقر عن الذات لا النعت متعلق بـ«يرفع».

والحال^(٣) فإنها يرفعان الإبهام عن الوصف (مذكورة أو مقدرة) صفتان بيان تركيب وإشارة إلى الإعراب. ما

لـ«ذات» إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو «رطل زيتا»، تفسير الذاتين بالتشبيه. بيان فائدة التوصيف.

والمقدرة نحو «طاب زيد نفسها»^(٤)، فإنه في قوله قولنا «طاب شيء توضيح الذات المقدرة.

منسوب إلى زيد» وـ«نفسا» يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه أي: في «طاب زيد».

(١) قوله: [ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته] المراد بالإبهام في الرطل من حيث الذات الإبهام في ذات ما يوزن به وإن فلا إبهام في ذات الرطل. قوله: «ولأ من حيث وصفه» عطف على «إلا من حيث ذاته»، وهذا الإبهام يتضمن به الوزن بذاته والموزون بواسطة كما أن الإبهام من حيث الجنس يتضمن به الموزون بذاته والوزن بواسطة.

(٢) قوله: [أنه بغدادي أو مكي] الرطل البغدادي ثمانية وعشرون ومائة درهم وأربعة أسابيع درهم، والرطل المكي ثمانون وأربع مائة درهم. «العقد النامي».

(٣) قوله: [لا النعت والحال] بالرفع عطف على الضمير المستتر في «يرفع».

(٤) قوله: [نحو «طاب زيد نفسها»] فإنه لا إبهام في طاب ولا في ذات زيد وإنما الإبهام في الأمر المقدر، وتوضيحه أن زيدا عبارة عن الأمور المنسوبة إليه من النفس والروح والخلق والعضو والبدن وغيرها، فكونه طيبا عبارة عن كون أمر من هذه الأمور طيبا فبقوله: «نفسا» تعين ذلك الأمر وزال الإبهام.

(الأول) أي: القسم الأول من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات

بيان القسم الأول.

مذكورة، يرفعه^(١) (عن مفرد) يعني به ما^(٢) يقابل الجملة وشبهها

إشارة إلى حذف المتعلق لقوله «مفرد».

وال مضاد (مقدار) صفة لـ«مفرد» وهو ما يقدر به الشيء^(٣) أي: يعرف به

تفسير المقدار.

قدرة ويبيّن (غالب) أي: في غالب الموارد وأكثرها أي: رفع الإبهام

الأمثلة.

مطلقاً^(٤) يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر الموارد؛ وذلك لأنَّ

الإبهام فيه أكثر، والمقدار (اما) متتحقق (في) ضمن (عدد نحو «عشرون

أي: في المقدار).

درهماً وساتي) ذكر تمييز العدد^(٥) وبيانه في باب أسماء العدد (واما في)

إشارة إلى المرجع مع حذف المضادين. عطف تفسير.

ضمن (غيره) أي: غير العدد كالوزن (نحو «رطل زيتاً») فإنَّ الرطل نصف

إشارة إلى حذف المضاد. إشارة إلى المرجع.

فيه إشارة إلى أنَّ المثاليين الآتيين للوزن.

إيات لكون الرطل وزناً.

(١) قوله: [يرفعه] إشارة إلى أنَّ «عن» في قوله: «عن مفرد» صلة للرفع كما ينساق عليه الذهن، وقال

الرضي: إنَّ «عن» في مثله يفيد أنَّ ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال: « فعلت عن أمرك» أي:

بسبيك، فمعنى قوله: «الأول عن مفرد»: أنَّ الأول صادر عن مفرد والمفرد لإبهامه سبب له، وقس عليه

قوله: «والثاني عن نسبة في جملة».

(٢) قوله: [يعني به عالج] وهو ما لم يكن جملة ولا شبهها ولا مضافاً سواء كان واحداً أو مثنى أو مجموعاً.

(٣) قوله: [وهو ما يقدر به الشيء] وهو خمسة أشياء: عدد وزن وكيل وذراع ومقاييس كما سيدرك

الشارح، وبالجملة المقدار ما يعرف به قدر الشيء لكنَّ المراد به ه هنا المقدار به.

(٤) قوله: [أي: رفع الإبهام مطلقاً بالج] أعلم أنَّ رفع الإبهام مطلقاً له فرداً أحدهما رفع الإبهام عن مفرد

و ثانيهما رفعه عن النسبة، وكلَّ واحد من فردية مطلق له أفراد أمَّا الأول فله فرداً الأول رفع الإبهام عن

مفرد مقدار والثاني رفعه عن غير مقدار، وأمَّا الثاني فله أفراد ثلاثة الأولى رفع الإبهام عن نسبة في جملة

والثانية رفعه عن نسبة في شبه جملة والثالث رفعه عن نسبة في إضافة، وبهذا ظهر المراد بالمطلق في

كلام الشارح، أي: يتحقق هذا العام في ضمن هذا الخاص؛ إذ المفرد المقدار قسم من ذات مذكورة.

(٥) قوله: [ذكر تمييز العدد] إشارة إلى أنَّ في الكلام تقدير مضادين.

المن (و) نحو **(«منوان سمنا»)** وكالكيل نحو **«قفيزان بُرًا»**^(١) وكالذراع نحو **«ذراع ثوبا»** (و) **كالمقياس**^(٢) نحو **«على التمرة مثلها زبداً»** والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدّرات^(٣); لأنّ قولك «عندك عشرون درهما» و«رطل زيتاً» و«قفيزان بُرًا» و«ذراع ثوباً» و«على التمرة مثلها زبداً» المراد بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير، وإنما اقتصر المصنف على الأمثلة الثلاثة^(٤); لأنّه كان مطمح نظره التنبية على بيان ما يتمّ به المفرد، وهو التنوين^(٥) كما في «رطل زيتاً» أو **النون**^(٦) كما في «منوان سمنا» أو الإضافة كما في «على التمرة مثلها

(١) قوله: [نحو «قفيزان بُرًا»] القفير مكيال ثمانية مكاكيل، والسكوك بوزن تور مكيال يسع صاعاً ونصفاً. قوله: «وكالذراع» وكقدر راحة وقدر شبر نحو «ما في السماء قدر راحة سحابة» و«ما عندك قدر شبر أرضاً».

(٢) قوله: [**وكلقياس**] أي: وكمقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كـ«ملا الأرض ذهباً»، وكـ«مثل الشيء» المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف نحو **«على التمرة مثلها زبداً»**.

(٣) قوله: [**هر المقدّرات**] أي: ما قدر بهذه المقادير لا أنفس المقادير كما مرّ التنبية عليه.

(٤) قوله: [**على الأمثلة الثلاثة**] أي: في غير العدد مع أنّ الظاهر أن يذكر أربعة أمثلة حتى يحصل التنبية بكل منها على نوع من أنواع المقدار الغير العددي الأربعة لأنّ مطعم الخ والمطعم في اللغة الارتفاع ونصب العين إلى الأعلى يقال: «طمّع بصره إلى السماء» أي: ارتفع، والمراد أنه كان غاية نظر المص ونصب عينه هو التنبية المذكور والتوفيق لجمعية أقسام الاسم الناتم، ويدلّ على ذلك التمثيل بـ«عشرين درهماً» مع سبق قوله: «وسيأتي».

(٥) قوله: [**وهر التنوين**] أعمّ من أن يكون لفظاً كما في المثال، أو تقديرًا كما في الأعداد المركبة وفي «كم» الاستفهامية وفيما لا ينصرف نحو «خمسة عشر رجلاً» و«كم رجلاً» و«مائتين ذهباً».

(٦) قوله: [**أو النون**] سواء كان في التثنية كما في المثال، أو شبه الجمع كما في «عشرون رجلاً»، لا نون

زبداً»، ولهذا لم يستوف^(١) أقسام المقادير وكرر بعضها، ومعنى تمام كالوزن.
 الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع النون^(٢) والجمع^(٣) لأن المضاف لا يضاف ثانياً^(٤)، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل^(٥)
بيان لوجه نصب الاسم التام التمييز.
 وصار به كلاماً تماماً في الشابة التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه^(٦) أن يقع بعد تمام الكلام فينصبه^(٧) ذلك
 الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء إنما قامت
بيان لوجه تكون الأشياء المذكورة قائمة مقام الفاعل.
 مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل لا ترى
تأيد لما ذكره من وجہ قیام الأشياء المذکورة مقام الفاعل.
 أن لام التعريف الدالة على أول الاسم وإن كان يتمن بها الاسم فلا

الجمع نحو «حسنون وجهها»؛ لأن التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة، فتبصر.

(١) قوله: [ولهذا لم يستوف الخ] أي: وللمطعم المذكور لم يستوف الخ، فإن من جملتها الذراع ولم يذكره. قوله: «وكرر بعضها» وهو الوزن حيث ذكر للموزون مثاليين لأن الاسم قد تم في أحدهما بالتشوين وهو «رطل زينا» وفي الثاني بالنون وهو «منوان سمنا».

(٢) قوله: [ونوني الشبة والجمع] المراد بنون الجمع شبه نون الجمع؛ وذلك لما عرفت، وأعلم أن الرضي زاد التام بنفسه وحصره في الضمير البهم نحو «نعم رجلا» و«ربه رجلا» وفي اسم الإشارة نحو «حبيدا رجلا»، لكن المص لـما كان في صدد توفيق الأقسام المشهورة اقتصر على الثلاثة.

(٣) قوله: [أن المضاف لا يضاف ثانياً] لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين بلا عاطف فلا يقال: «غلام زيد عمرو»، وإن أضيف مع حذف المضاف إليه لزم خلاف المفروض.

(٤) قوله: [أن المفعول حقه الخ] إنما قال: «حقة»؛ لأنه قد يخلل بين أجزاء الكلام نحو «نصر زيداً خالد».

(٥) قوله: [فينصبه الخ] أي: فينصب التمييز ذلك الاسم التام الذي وقع قبل التمييز لمشابهته ذلك الاسم الخ.

يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنها فلا يقال «عندى الرائقود خلا»^(١)
بل يقال «عندى راقود خلا». ما

(فيفرد) أي: التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعا (إن كان) أي:
وصلة.

التمييز (جنسا) وهو ما يتشابه أجزاؤه^(٢) ويقع مجردا عن الناء على
نفس الجنس.

القليل والكثير فلا حاجة إلى تثبيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
تفريع على التفسير المذكور.

والضرب، بخلاف رجل وفرس^(٣) (**إلا أن تقصد الأنواع**) أي: ما فوق

النوع الواحد فيشمل المثنى أيضاً، لأنه لا يدل لفظ الجنس^(٤) مفردا

عليها فلا بد من أن يُثنى أو يجمع، قيل: وفي تحصيص^(٥) قصد الأنواع

بالاستثناء نظر؛ لأنـه كما جاز أن يقال «طاب زيد جـلـسـتـين» للنوع جاز أن
بيان وجه النظر.

يقال «طاب زيد جـلـسـتـين» للعدد، ويمكن أن يحاب عنه^(٦) بأنـ المراد
أي: عن النظر.

(١) قوله: [عندى الرائقود خلا] في "الأساس" الرائقود مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعا.

(٢) قوله: [وهو ما يتشابه أجزاؤه الخ] يعني: أنه ليس المراد بالجنس ما هو المشهور وهو المقابل للعلم بل
المراد به ما تشـابـهـ أـجزـاءـ مـدـلـوـلـهـ الـخـارـجـيـهـ فيـ إـطـلـاقـ اسمـ الـكـلـ عـلـيـهـ كـالـمـاءـ فـإـنـ قـلـيلـهـ وـكـثـيرـهـ يـطـلـقـ عـلـيـهـ مـاءـ.

(٣) قوله: [بـلـافـ رـجـلـ وـفـرـسـ] فـإـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ وـإـنـ كـانـ اـسـمـ جـنـسـ إـفـرـادـيـاـ إـلـاـ أنـ إـطـلـاقـهـ عـلـىـ أـفـرـادـهـ
عـلـىـ سـيـلـ الـبـلـيـةـ فـقـطـ،ـ فـظـهـرـ الـفـرـقـ بـيـنـ الـجـنـسـ كـالـمـاءـ وـاسـمـ الـجـنـسـ كـرـجـلـ.

(٤) قوله: [إـلـاـ لـاـ يـدـلـ لـفـظـ الـجـنـسـ الخـ] عـلـةـ لـمـ يـفـهـمـ مـنـ الـاسـتـثنـاءـ أـيـ:ـ إـنـماـ يـثـنـىـ أـوـ يـجـمـعـ عـنـ قـصـدـ
الـأـنـوـاعـ؛ـ لأنـهـ لـاـ يـدـلـ لـفـظـ الـجـنـسـ مـفـرـداـ عـلـىـ الـأـنـوـاعـ فـلـاـ بـدـ مـنـ أـنـ يـثـنـىـ التـمـيـزـ عـنـ قـصـدـ الـتـوـعـنـ مـنـ
الـجـنـسـ نـحـوـ «عـنـديـ رـطـلـانـ زـيـتـينـ»ـ وـمـنـ أـنـ يـجـمـعـ عـنـ قـصـدـ الـأـنـوـاعـ نـحـوـ «عـنـديـ أـرـطـالـ زـيـوـتـاـ»ـ.

(٥) قوله: [قـيلـ:ـ وـفـيـ تـحـصـيـصـ الخـ] القـائلـ هوـ القـاضـيـ الـهـنـدـيـ،ـ يـعـنيـ:ـ كـانـ عـلـىـ الـمـصـنـفـ أـنـ يـقـولـ:ـ «إـلـاـ أـنـ
يـقـصـدـ الـأـنـوـاعـ أـوـ الـأـحـادـ»ـ.

(٦) قوله: [وـيـسـكـنـ أـنـ يـحـابـ عـنـ الخـ] حـاـصـلـهـ أـنـ الـمـرـادـ بـالـأـنـوـاعـ وـالـأـفـرـادـ بـطـرـيـقـ عـمـومـ الـمـحـاـزـ،ـ
وـالـحـصـصـ جـمـعـ حـصـةـ كـفـصـصـ وـقـصـةـ.ـ قـوـلـهـ:ـ «ـبـالـخـصـوـصـيـاتـ الـكـلـيـةـ أـوـ الشـخـصـيـةـ»ـ أـيـ:ـ سـوـاءـ كـانـ تـلـكـ

بِالأنواع حُصُص الجنس سواه كَانَت بالخصوصيَّات الْكَلِيَّة أو الشَّخْصيَّة كَمَا في الأنواع. كما في الأعداد.

(ويجمع) أي: يورد التمييز على ما فوق الواحد^(١) جوازاً حيث لم يقصد طرفيه.

الواحد (في غيره) أي: في غير الجنس نحو «عندِي عِدْلٌ ثَوَبَيْنَ أَوْ ثَوَابًا» إشارة إلى المرجع.

(ثم إن كان) أي: المفرد المقدار^(٢) تاماً (بَثَوَبَيْنَ أَوْ بَثَوْنَ التَّشِيهِ) أو على تقدير كون «كان» ناقصة.

المعنى: إن وجد التمييز متلبساً بـ«بَثَوَبَيْنَ» أو بـ«بَثَوْنَ» التي للتشيه، فإنه على تقدير كون «كان» تامة.

لَمَّا تم الاسم بهما^(٣) اقتضى التمييز (جازت الإضافة) أي: إضافة المفرد بيان لطفي الإضافة.

المقدار إلى التمييز إضافةً بيانيةً بإسقاط التثنين وـ«بَثَوْنَ التَّشِيهِ» جوازاً شائعاً بيان نوع الإضافة. بيان كيفية الإضافة.

كثيراً^(٤) لـ«جواز الغرض وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف نحو «رطل

علة الجواز شائعاً كثيراً. بيان الغرض.

الحُصُص حاصلة بقيود كلية كالمسكي والمدني للإنسان أو متلبسة بقيود شخصية كزير وحالده له، وأجيب أيضاً بأن حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة؛ لأنَّه لَمَّا حاز التشيه والجمع لقصد الأنواع فجوازه لقصد الأفراد أولى.

(١) قوله: [على ما فرق الواحد الخ] فسرَ الجمع به ليشمل التشيه أيضاً كما فسرَ الأنواع به لذلك. قوله: «جوازاً حيث لم يقصد الواحد» فإنه إذا قصد الواحد لم يجز التشيه والجمع.

(٢) قوله: [أي: المفرد المقدار الخ] إشارة إلى أنَّ «كان» ناقصة وضميرها راجع إلى المفرد المقدار على أن قوله: «ثم إن كان الخ» معطوف على قوله: «فالأول عن مفرد مقدار غالباً» وهو المناسب من حيث المعنى،

ويتحمل أن تكون تامة فالضمير يرجع إلى التمييز على أن قوله: «ثم إن كان الخ» معطوف على قوله: «فيفرد إن كان جنساً» عطف الشرطية على الشرطية، وإليه أشار بقوله: «أو المعنى الخ» وهو المناسب لسياق الكلام.

(٣) قوله: [فإنه لَمَّا تم الاسم بهما] أي: لَمَّا تم الاسم البهم المفرد المقدار بـ«بَثَوَبَيْنَ» أو بـ«بَثَوْنَ» اقتضى ذلك الاسم التمييز كما يقتضي الفعل بعد تمامه بالفاعل المفعول.

(٤) قوله: [جوازاً شائعاً كثيراً] المراد بالجواز عدم الامتناع فيعم الوجوب كما في مثل «مائة درهم» فإن الإضافة فيه واجبة روماً للتخفيف لكثرة الاستعمال، وإنما قيد الجواز بقوله: «شائعاً كثيراً» لتصحيح قوله: «وإلا فلا» فإنه لا يصح في هذا الشق نفي الجواز مطلقاً؛ لأنَّ ما يكون بـ«بَثَوْنَ» شبه الجمع يجوز فيه الإضافة ولا يتمتع نحو «عشرون درهم»، فلما قيد الجواز به توجه النفي إلى هذا القيد.

زيت» و«منوا سمن» (**وَالْأُ**) أي: وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن تصوير لعدم كونه بتنوين أو بنون التثنية. ما يكون بنون الجمع^(١) أو الإضافة (**فَل**) تجوز الإضافة إلا بقلة في نون الجمع نحو «عشرو درهم»، أما في الإضافة^(٢) فلثلاً يلزم إضافة المضاف، وأما في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميّز^(٣) نحو «عشريك» و«عشري رمضان» بالاتفاق لكثر الحاجة إليه، فلو أضيف إلى المميّز لزم الالتباس في بعض الصور لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة «عشرين» إلى «رمضان» أنه أراد عشرين رمضان^(٤) أو أراد اليوم العشرين المتضيق.
من رمضان، فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً^(٥) إلا على قلة ليكون الباب أقرب إلى الاطراد (**وَعَنْ غَيْرِ مَقْدَارٍ**) عطف على قوله «عن مفرد مقدار» أي: **الْأُولُ**^(٦) كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن

(١) قوله: **[مَا يَكُونُ بُنُونُ الْجَمْع]** أي: يشبه نون الجمع كما عرفت.

(٢) قوله: **[مَا فِي الْإِضَافَة]** أي: أمان عدم جواز الإضافة فيما كان تاماً بالإضافة فلنلاً الخ، وقس عليه قوله: «وأماناً في نون الجمع».

(٣) قوله: **[غَيْرُ الْمُسْتَأْذَن]** وهو صاحب العشرين مثلاً حقيقة كما في «عشريك» أو حكمها كما في «عشري رمضان».

(٤) قوله: **[أَنَّهُ أَرَادَ عَشَرِينَ رَمَضَانَ]** كما يفيده إضافة «عشرين» إلى «رمضان» إضافة الاسم إلى تمييزه. قوله: «أو أراد الخ» كما يفيده إضافة «عشرين» إلى «رمضان» إضافة الاسم إلى شيء يتقدير «من».

(٥) قوله: **[فَلَا يَضَافُ فِي غَيْرِ صُورَةِ الْالْتَبَاسِ أَيْضًا]** كما في «عشرو درهم» فإنه لا التباس هنها؛ إذ لا يكون العشرون من درهم واحد فالإضافة فيه إلى التمييز لا غير. قوله: «ليكون الباب» أي: باب ما تم بنون شبه الجمع أقرب إلى الاطراد في عدم الإضافة.

(٦) قوله: **[أَيْ: الْأُولُ الْخ]** أي: القسم الأول من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة كما يرفع الخ.

مفرد غير مقدار أي: ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا
تقدير غير المقدر.

مقاييس (نحو «خاتم حديداً») فإنَّ الخاتم مبهم باعتبار الجنس تامٌ بالثنين
من قضاة وذهب وحديد إلى غير ذلك.

فاقتضى تمييزاً (والخُفْض) أي: خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه

(أكثُر) استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار^(١) عن

طلب التمييز؛ لأنَّ الأصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
المبنية.

(والثاني) أي: القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات

مقدَّرة يرفعه (عن نسبة) كان الظاهر أن يقول^(٢) «عن ذات مقدَّرة في

نسبة في جملة» لكنَّ لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها

ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال «عن نسبة» مقتصرًا عليها تنبئها على أنَّ
علة الاقتصاد.

مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هي لمجرد

النسبة لا غير (في جملة) أي: نسبةٌ كائنةٌ في جملةٍ (أو ماضاهَا) أي: ما

إشارة إلى أنَّ الجار والحرر صفةٌ «نسبة».

شابهها، عطف على «جملة»، وهو اسمُ الفاعل نحو «الحوضُ ممتليٌ

(١) قوله: [ولقصور غير المقدار الخ] وإذا قصر عن طلب التمييز لم يتحتاج إلى نصب التمييز الذي يكون للتصنيص على كونه تمييزاً فإنَّ التصنيص عليه إنما يناسب ما هو طالب التمييز.

(٢) قوله: [كان الظاهر أن يقول الخ] حاصله أنَّ الإبهام ليس إلاً في الذات المقدَّرة التي هي طرف النسبة لا في نفس النسبة لكنَّ لما كان الإبهام في طرف النسبة مستلزمًا لنوع إبهام في النسبة ورفع إبهامها مستلزمًا لرفع إبهامه صحيح قوله: «عن نسبة الخ»، والنكتة فيه تنبئ على أنَّ مقابلة هذا القسم للقسم السابق هي باعتبار أنه ليس هنالك نسبة كما هبنا لا باعتبار عدم ذكر الذات هبنا وذكرها هنالك؛ إذ لو كان كذلك لكان «نعم رجالاً» مندرجًا في القسم الثاني لأنَّ الضمير غير مذكور.

ماءً، أو اسم المفعول نحو «الأرض مفجورة عيوناً»، أو الصفة المشبهة نحو «زيد حسن وجهها»، أو اسم التفضيل نحو «زيد أفضل أباً»، أو المصدر نحو «أعجبني طيبة أباً»، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو «حسبك زيد رجلاً»^(١) (نحو «طاب زيد نفسها») مثال للجملة، والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه^(٢) (و«زيد طيب أباً») مثال لما يشبه الجملة، والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولم المتعلقة^(٣)، وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وماضاهما فهذان المثالان في قوّة أربعة أمثلة، فكانه قال: «طاب زيد وزيد طيب نفسها وأباً»^(٤) فقوله (وابوة ودارا وعلماً) عطف على «نفساً» و«أباً» بحسب المعنى فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالأخير، فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من أي: المصنف. التمييز الواقع في الجملة أو ماضاهما خمسة أمثلة،

(١) قوله: [نحو «حسبك زيد رجلاً»] فإنه بمعنى «يكفيك زيد رجلاً».

(٢) قوله: [والتمييز في خاص بالمنتصب عنه] أي: غير محتمل لمتعلقه، والمنتصب عنه بفتح الصاد اسم مفعول أي: ما انتصب التمييز عنه، وهو في المثال «زيد» بمعنى أن نسبة «طاب» إلى زيد صار سبباً لانتصار التمييز لا بمعنى أن زيداً عامل في التمييز إذ الناصب حقيقة في هذا القسم هو الفعل أو شبهه، فيكون معناه: «طاب نفس زيد».

(٣) قوله: [لما انتصب عنه ولم المتعلقة] المنتصب عنه هو زيد ومتعلقه أبوه، فإن جعلت التمييز عن المنتصب عنه كان معناه: «زيد طيب من حيث إنه أب»، وإن جعلته لمتعلقه كان معناه: «زيد طيب أبوه».

(٤) قوله: [فكانه قال: «طاب زيد وزيد طيب نفسها وأباً»] فكان «طاب» و«طيب» تنازعاً في «نفساً» و«أباً» وكذا فيما عطف عليهما أعني: «أبوبة» و«داراً» و«علماً»، فتلك عشرة كاملة.

فالنفس عين^(١) غير إضافي خاص بالمنتسب عنه، والدار عين غير إضافي
إشارة إلى أن تكثير الأمثلة لكرة الأنواع.

وهو متعلق بالمنتسب عنه^(٢)، والأب عين إضافي محتمل لهما، والأبواة
عرض إضافي^(٣) والعلم عرض غير إضافي وكل واحد منهما متعلق
بالمنتسب عنه (أو في إضافة) عطف على قوله «في جملة أو ما ضاحهاها»
بيان تركيب توضيح العبارة.

(مثل «يعجبني طيبة» نفسها، وتركه لأنه^(٤) أظهر التمييزات ولا خفاء به
أي: فيه ما

و(أبا وأبواة ودارا وعلماً) أورد هذه الأمثلة على وفق ما سبق، وزاد عليه
قوله (و«الله دره فارسا») إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة^(٥)،
وأيضاً لما أورده صاحب المفصل مثلاً لتميز المفرد على أن يكون
أي: بناء على الخ.

الضمير فيه مبهمًا كضمير «ربه رجل» ويكون «فارساً» تميزاً عنه أراد أن
المعنى وهذا جواب لما
ينبه على أنه يصلح أن يكون تميزاً عن نسبة على أن يكون الضمير فيه
أي: بناء على الخ.

(١) قوله: [فَالنَّفْسُ عَنْ] لأن المراد به هبنا ذات الشيء وهو عين أي: قائم بذاته. قوله: «غير إضافي» لعدم توقف تعقل معناه على شيء آخر، وقد عرفت اختصاصه بالمنتسب عنه.

(٢) قوله: [وَهُوَ مُعْلَقٌ بِالْمُسْتَبْعَدِ عَنْهُ] فيكون المعنى: «طاب دار زيد» أو «زيد طيب داره». قوله: «والآب عين إضافي» لأن معناه: حيوان خلق من مائه آخر من نوعه.

(٣) قوله: [وَالْأَبُواةُ عَرْضٌ إِضَافِيٌّ] لأن معناها: كون الشخص أبو، وهو من الأعراض النسبية ومقدمة الإضافة ويتوقف تعقله على الأب والابن إذ النسبة تقتضي المنتسبين. قوله: «والعلم عرض غير إضافي» لأنه من الأعراض الغير النسبية فإن معناه: حصول صورة الشيء عند العقل.

(٤) قوله: [وَتَرَكَهُ لَأَنَّهُ الْخَ] أي: ترك المصد «نفساً» هنا لأنه أظهر التمييزات؛ وذلك لأنه عين غير إضافي خاص بالمنتسب عنه بخلاف سائر التمييزات.

(٥) قوله: [قَدْ يَكُونُ صَفَةً مُشَتَّتَةً] كما في المثال. قوله: «أيضاً لــ الخ» بيان لنكتة ثانية لزيادة القول المذكور.

معيناً معلوماً والإبهام يكون في نسبة الدرر إليه، والدرر في الأصل للبن^(١) وفيه خير كثير للعرب فأريد به الخير أي: لله خيره فارساً، والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر «فرس» بالضم أي: حدق بأمر الخيل، وأمّا الفراسة بالكسر^(٢) فمن التفّرس (ثم إن كان) أي: التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه^(٣) (اسماً) لا صفة (يصح جعله لما انتصب عنه) إشارة إلى أن قيد الاسم أحجازي. والمراد بجعله له إطلاقه عليه والتعبير به عنه (جاز أن يكون) ذلك التمييز تارة (له) أي: للمنتصب عنه بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه تصوير لكون التمييز للمنتصب عنه.

(و) تارة (المتعلقة) بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عن متعلقه، وذلك أي: كونه تارة له وتارة ل المتعلقة. ما

(١) قوله: [والدر في الأصل للبن] الدر في الأصل ما يدلُّ أي: ينزل من الضرع والغيم من البن والمطر، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما تُسَبِّب فعله إلى الله تعالى قصداً للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشي العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويسيفونه إليه، فمعنى «الله دره»: ما أعجب فعله. قوله: «وفيه خير كثير للعرب» إذ به معاشهم وهو غذاء لطيف فيه دواء وشفاء وإصلاح للبدن.

(٢) قوله: [وأمّا الفراسة بالكسر] يعني: أنه اسم مصدر بمعنى التفّرس والإذعان والعرفان، ومنه الحديث: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» رواه الترمذى عن أبي سعيد الخدري، وإنما زاد لفظة «الفراسة» ولم يكتف بقوله: «وأمّا بالكسر» عطفاً على قوله: «بالفتح» لثلاً يتوجه عطفه على قوله: «بالضم» فيكون معناه أن «فرس» بالكسر من التفّرس.

(٣) قوله: [بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه] جواب عن شبهة مشهورة على قول الماتن: «ثم إن كان اسم يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ول المتعلقة» وهي أنه يتنقض هذه الشرطية بـ«طاب زيد نفساً»؛ لأن «نفساً» اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون المتعلقة، حاصل الجواب أن المقدم مقيد بكون التمييز لم يكن نصاً فيما انتصب عنه و«نفساً» في المثال المذكور نصٌّ فيه فلا نقض.

بحسب القرائن والأحوال^(١) مثل «أبا» في «طاب زيد أبا» فإنه يصح أن يجعل عبارة عن «زيد» فجاز أن يكون تارة تميزاً عن «زيد» إذا أريد إسناد الطيب إليه باعتبار أنه أبو عمرو^(٢)، وجاز أن يكون تارة تميزاً عن متعلقه باعتبار أنّ الطيب مسند إلى متعلقه وهو «أبوه» (والله) أي: وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه^(٣) اسماء يصح جعله لما انتصب عنه (فهو متعلقه) خاصّة نحو «طاب زيد أبوه وعلماً وداراً» فإن هذه الأسماء ليست نصاً في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له^(٤) بالتعبير عنه بها فهي ل المتعلّق «زيد» وهو الذات المقدّرة أعني: الشيء المنسوب إلى «زيد» (في طاب) التمييز (فيهما) أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه^(٥) أو محتملاً له ولمتعلقه وفيما تعين ل المتعلّق (ما) قصد من وحدة التمييز وتشييه وجمعيته^(٦) سواء كانت لموافقة ما للوحدة والتثنية والجمعية.

(١) قوله: [ذلك بحسب الح] أي: كونه تارة له وتارة ل المتعلّق إنما يعلم بالقرائن الحالية أو المقالية.

(٢) قوله: [باعتبار أنه أبو عمرو] وهذا المعنى يتضمن أن يكون لزيد ابن البتة بخلاف المعنى الثاني فإنه يصح ولو لم يكن له ابن أصلاً وهو الفرق بينهما.

(٣) قوله: [بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه] قيد للنفي، وفائدة التقييد قد عرفت فيما مرّ.

(٤) قوله: [لا يصح جعلها له الح] أي: لا يصح أن يعبر عن زيد بهذه الأسماء بأن يقال: «زيد أبوه أو علم أو دار».

(٥) قوله: [سواء كان نصاً فيه الح] لما كان الظاهر إرجاع الضمير إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصاً في المنتصب عنه مهملاً تكفل الشارح في مرجع الضمير حتى يشمله، فقوله: «ول المتعلّق» عطف على قوله: «له». قوله: «وفيما تعين ل المتعلّق» عطف على قوله: «فيما جاز أن يكون الح».

(٦) قوله: [من وحدة التمييز وتشييه وجمعيته] بيان لـ«ما»، أي: يجب المطابقة لما قصد بالتمييز إفراداً

انتصب عنه مثل «طاب زيد أباً والزيadan أبوين والزيidon آباءً»، أو لمعنى عطف على «الموافقة». ^(١) في نفسه مثل قوله «طاب زيد أباً» إذا أردت أباً له فقط^(٢)، و«طاب زيد أبوين» إذا أردت أباً وجداً له، و«طاب زيد آباءً» إذا أردت آباءً وأجداداً له، فعلى كل من القديرين إذا قصد وحدة التمييز أورد مفرداً وإذا قصد تشيته أورد مثنياً وإذا قصد جمعيته أورد جمعاً، فإن صيغة المفرد^(٣) لا تصلح أن تطلق على المثني والمجموع (إلا إذا كان) التمييز (جساً) يقع صفة كائنة له حسناً. ^(٤) على القليل والكثير، فإنه إذا قصد تشيته أو جمعيته لا يلزم أن يُشَيَّى ذلك الجنسُ أو يُجمعَ بل يكفي أن يؤتى به مفرداً لصحة إطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة إلى تشيته وجمعه نحو: «طاب زيد علماً والزيadan علماً والزيidon علماً» (إلا أن يقصد) بالتمييز الذي هو الجنس (الأنواع) من حيث امتيازاتها النوعية^(٥)، فإنه لا بدَّ حينئذ من تشيته أو جمعه نحو:

وتشيية وجمعها، سواء كانت هذه الأمور الثلاثة لموافقة المنتصب عنه بأن يكون المنتصب عنه واحداً أو مثنياً أو مجموعاً أو كانت تلك الأمور لمعنى في نفسه حيث لم يكن المنتصب عنه إلا واحداً.

(١) قوله: [إذا أردت أباً له فقط] أي: دون حد معه، وهذا معنى واحد في نفسه فيفرد التمييز لهذا المعنى المقصود، وقس عليه قوله: «إذا أردت أباً وجداً له» و«إذا أردت آباءً وأجداداً له».

(٢) قوله: [فإن صيغة المفرد الخ] تعليل لوجوب إبراد التمييز مثنياً ومجموعاً عند قصد التشيية والجمعية، وصيغتا المثني والمجموع لا تصلحان أن تطلقان على المفرد فيجب إبراده مفرداً عند قصد الوحدة.

(٣) قوله: [من حيث امتيازاتها النوعية] يعني: خصوصياتها الكلية كالتركي والرومي بالنسبة إلى الإنسان، ومنه قوله تعالى: «بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلُوا» [الكهف: ١٠٣].

«طَابَ الْزَّيْدَانَ عَلَمِينَ وَالْزَّيْدُونَ عُلُومًا» إِذَا أَرِيدَ أَنْ مَتَعْلَقُ الطَّيْبِ مِنْ كُلِّ
 مِنَ الْزَّيْدَيْنَ أَوِ الْزَّيْدِيْنَ نَوْعًا آخَرَ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِنَّ صِيغَةَ الْمَفْرَدِ لَا تَفِيدُ
 ذَلِكَ الْمَعْنَى (وَإِنْ كَانَ) أَيْ: التَّمِيِّزُ (صِفَةٌ) مَشَتَّتَةً^(١) مِثْلُ «اللَّهُ دَرَهُ فَارِسًا»
 أَوْ مَؤْوِلَةً بِهَا نَحْوُ «كَفِي زَيْدٌ رَجُلًا» فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَامِلًا فِي الرِّجُولِيَّةِ (كَانَ)
 الصِّفَةُ صِفَةٌ (لَهُ) أَيْ: لَمَّا انتَصَبَ عَنْهُ لَا لَمَتَعْلَقُهُ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَسْتَدِعُ
 مَوْصِوفًا وَالْمَذْكُورُ^(٢) أَوْلَى بِالْمَوْصِفِيَّةِ، فَإِذَا قِيلَ: «طَابَ زَيْدٌ وَالَّدُ» كَانَ
 الْوَالَدُ زَيْدًا وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَالَّدُ، بِخَلَافِ الْإِسْمِ^(٣) نَحْوُ «أَبَا»
 (وَطِيقَهُ الْوَاوُ بِمَعْنَى «مَعَ»^(٤)، وَالظِّيقُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَطَابِقَةِ أَيْ: كَانَ
 الصِّفَةُ صِفَةٌ لَهُ مَعَ مَطَابِقِهِ إِيَّاهُ أَوْ مَطَابِقِهِ إِيَّاهَا، وَيَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى
 اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْوَاوُ لِلْعَطْفِ عَلَى خَبْرِ «كَانَتْ» أَيْ: كَانَتِ الصِّفَةُ صِفَةٌ لَهُ
 وَمَطَابِقَةً إِيَّاهُ^(٥)، وَالْمَرادُ بِالْمَطَابِقَةِ الْإِتْفَاقُ فِي الْإِفْرَادِ وَالشَّيْئَةِ وَالْجَمْعِ

(١) قَوْلُهُ: [صِفَةٌ مَشَتَّتَةٌ] كَاسِمُ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَكَفِي بِاللَّهِ شَهِيدًا) [السَّمَاءُ: ٧٩].

(٢) قَوْلُهُ: [وَالْمَذْكُورُ] وَهُوَ الْمُنْتَصَبُ عَنْهُ أَوْلَى بِكُونِهِ مَوْصِفًا بِهَا مِنْ غَيْرِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمَتَعْلَقُ.

(٣) قَوْلُهُ: [خَلَافُ الْإِسْمِ] فَإِنَّهُ لَا تَسْتَدِعِي مَوْصِفًا لِكُونِهِ دَالًا عَلَى الْذَّاتِ نَحْوُ «طَابَ زَيْدٌ أَبَا» فَحَاجَ أَنْ
 يَكُونَ لِلْمَذْكُورِ وَأَنْ يَكُونَ لِلْمَتَعْلَقِ أَيْ: طَابَ زَيْدٌ مِنْ حِيثِ أَبٍ، أَوْ طَابَ أَبُو زَيْدٍ.

(٤) قَوْلُهُ: [الْوَاوُ بِمَعْنَى «مَعَ» الْخُ] وَإِنَّمَا اخْتَارَ هَذَا الْاحْتِمَالَ حِيثُ قَدْمَهُ وَأُورَدَ الْاحْتِمَالُ الثَّانِي بِلِفْظِ
 الْجَوَازِ لِرِعَايَةِ جَانِبِ الْمَعْنَى فَإِنَّ الْكَلَامَ السَّابِقَ فِي صِحَّةِ كُونِ التَّمِيِّزِ لِهِمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا وَالْمَطَابِقَةَ مُتَفَرِّعَةٌ
 عَلَيْهِ وَتَتَمَمُّ لَهُ فَذِكْرُهَا بِطَرِيقِ التَّقِيِّدِ أَنْسَبُ.

(٥) قَوْلُهُ: [وَمَطَابِقَةُ إِيَّاهُ] إِذَا لَيْسَ فِي الصِّفَاتِ مَا يَقْعُدُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ بِلِفْظِ الْمَفْرَدِ حَتَّى يَكُونَ جَنْسًا.

والذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (**واحتملت**) أي: الصفة أي: ما انتصب عنه.

المذكورة (**الحال**) أيضاً لاستقامته المعنى على الحال نحو «طاب زيد فارسا» أي: من حيث إله فارس^(١) أو حال كونه فارسا، لكن زيادة «من» استدراك ليبيان نكبة ذكر هذا الوجه بصيغة الاحتمال. فيها نحو «الله دره من فارس» وقولهم «عز من قائل»^(٢) يؤيد التمييز؛ لأنّ «من» تزداد في التمييز^(٣) لا في الحال، وأيضاً المقصود مدحه بالفروسيّة لا يزيد في التمييز^(٤) من قوله «الله در فارسا».

حال الفروسيّة؛ إذ قد يمدح حال الفروسيّة بغيرها من الصفات (**ولا** متعلق بـ**اليمدح**). يتقدّم التمييز (**على عامله**) إذا كان اسمًا تاماً^(٤) بالاتفاق فلا يقال:

«عندِي درهماً عشرون» ولا «زيتاً رطل»؛ لأنّ عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل **مشابه** للفعل **مشابهة** ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى أن يعمل

(١) قوله: [أي: من حيث إله فارس] أي: إذا جعلت «فارساً» تميّزاً كان معناه: طاب زيد من حيث إنه فارس، وإن جعلته حالاً كان معناه: طاب زيد حال كونه فارساً، ورجح في شرح «المفصل» التمييز؛ لأنّ المعنى على مدح زيد مطلقاً بالفروسيّة وعلى تقدير جعله حالاً اختصّ المدح وتقييد بحال الفروسيّة.

(٢) قوله: [قولهم «عز من قائل»] بيان للضمير في قوله: «عز»، أي: عز الله من قائل يعني: غالب الله الذي هو القائل على جميع المخلوقين.

(٣) قوله: [لأنّ «من» تزداد في التمييز] كما في قوله تعالى: «وَكُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْبَتِهِ» [القصص: ٥٨] و«وَكُمْ مِنْ مَلِكٍ» [النجم: ٢٦]، وأعلم أنه يجوز زيادة «من» في التمييز عن ذات مذكورة مطلقاً مقداراً أو غيره نحو «عندِي شبر من أرض» و«حاتم من ذهب» إلا في العدد فلا تقول: «عندِي عشرون من درهم»، وفي التمييز عن الذات المقدرة إذا كان لما انتصب عنه نحو «طاب زيد من فارس»، ولا تقول: «طاب زيد من دار»، ثم «من» هذه بيانية أو تبعيضية أو زائدة.

(٤) قوله: [إذا كان اسمًا تاماً] قيد العامل به بقرينة قول المصـ الآتي: «والأصح أن لا يتقدّم على الفعل».

فيما قبله **(والاصل)** أي: أصح المذاهب^(١) (**أن لا يتقدم**) التمييز **(على)** ما هو عامل فيه من **(ال فعل)** الصريح أو الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا^(٢) لل فعل نفسه نحو: «طاب زيد أبا» أي: طاب أبوه، أو فاعلا له إذا جعلته لازما نحو: **﴿فَجَرَنَا الْأَرْضُ عَيْوَنًا﴾** [القمر: ١٢] أي: انفجرت عيونها، أو إذا جعلته متعديا نحو: «امتلا الإماء ماء» أي: ملأه الماء، والفاعل لا يتقدم على الفعل^(٣) فكذا ما هو بمعنى الفاعل، وه هنا بحث^(٤) وهو أن الماء في قولهم «امتلا الإماء ماء» من حيث المعنى فاعل لل فعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعديا؛ لأن المتكلم لاما قصد وهو «امتلاء» اللازم.

(١) قوله: **[أي: أصح المذاهب]** حاصل ما أفاده أن عدم تقدم التمييز فيما إذا كان العامل اسم اتفافي وفيما إذا كان فعلًا صريحاً أو غير صريح اختلافاً إلا أن الأصل عدم حواز التقدم فيه أيضاً.

(٢) قوله: **[لكونه من حيث المعنى فاعلا]** ولأن تقديم التمييز على عامله يقتضي تقديم البيان على المبين وهو ينافي الغرض من التمييز وهو الإبهام أولاً والتفصيل ثانياً ليتمكن الخطاب في النفس فضل تمكّن قوله: **«لل فعل نفسه»** أي: لنفس الفعل المذكور لا للازم ولا لمتعديه، وهذا بمقابلة قوله: «إذا جعلته لازماً أو إذا جعلته متعدياً».

(٣) قوله: **[والفاعل لا يتقدم على الفعل]** مربوط بقوله: **«لكونه من حيث المعنى فاعلا»** وإشارة إلى كبرى قياس اقترانى من الشكل الأول هكذا: التمييز فاعل لعامله معنى والفاعل لا يتقدم على عامله يتحقق: التمييز لا يتقدم على عامله وهو المطلوب.

(٤) قوله: **[وهما بحث]** أي: في مقام رد الفعل اللازم المذكور في المثال الأخير إلى المتعدى لجعل الماء فاعلاً بحث، وحصل البحث أن هذا الرد خلاف المقصود؛ إذ المقصود هو نسبة الامتلاء نفسه إلى الماء مجازاً بعلاقة المحاور أو الحلول كما في «جري النهر»، فالظاهر في دفع انتقاد القاعدة المشهورة بمثل **«امتلا الإماء ماء»** هو تعليم الفاعل عن الفاعل المجازي لا الرد المذكور.

إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء^(١) ولو على سبيل التجوز وقدره
إذ الامتلاء صفة الإناء حقيقة وإنما الماء مائي.
 وقع الإبهام فيه لا جرم ميّزه^(٢) بقوله «ماء» فهو في معنى «امتلاً ماء الإناء»
 فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك «ربح زيد تجارة» فإن التجارة
 تمييز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد^(٣) وهو التجارة، فالفاعل في
 قصده هو التجارة لا زيد وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها
 مجازاً^(٤)، وبهذا يندفع ما يورد على^(٥) قاعدتهم المشهورة وهي أنَّ
أي بما ذكرنا من أن الماء والتجارة في المثالين فاعلان مجازيان في المعنى.
 التمييز عن النسبة إنما فاعل في المعنى أو مفعول، من أنَّ التمييز في هذا
 المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة (**خلافاً للمجازي والمبرد**)
 فإنهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي
الفاعل والمفعول^(٦) نظراً إلى قوَّة العامل، بخلاف الصفة المشبهة واسم

(١) قوله: [إلى بعض متعلقات الإناء] أي: ملابساته كالخل والعسل والدهن واللبن والماء وغيرها. قوله:
 «وقدره» أي: في الكلام، معطوف على قوله: «قصد الخ». قوله: «وقع الإبهام فيه» جواب «لما».

(٢) قوله: [ميّزه] أي: رفع ذلك الإبهام بقوله: «ماء»، فالماء فاعل معنى أي: فاعل مجازي لاملاً نفسه.

(٣) قوله: [عن شيء منسوب إلى زيد] وذلك لأنَّ تقديره: «ربح شيء زيد» وذلك الشيء منهم لا يعلم أنه
 غنم أو بقر أو غيرهما فإذا قيل: «تجارة» علم أنَّ ذلك الشيء هو التجارة.

(٤) قوله: [وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازاً] لأنَّ الرابع هو زيد والتجارة سبب الربح فيكون
 إسناد الربح إلى زيد حقيقة عقلية وإلى التجارة مجازاً عقلياً من قبيل إسناد الفعل إلى السبب.

(٥) قوله: [وبهذا يندفع ما يورد على الخ] أي: بما ذكرنا من أنَّ الماء والتجارة في هذين المثالين فاعلان
 مجازيان في المعنى يندفع الخ. قوله: «من أنَّ التمييز» بيان لهما في قوله: «ما يورد الخ».

(٦) قوله: [وعلى اسم الفاعل والمفعول] فيه إشارة إلى قصور عبارة المص لأنَّه إن أريد بالفعل مجردة

التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل، ومتمسّكهما في

فإنما لا يجوز أن تقلّمه عليها.

هذا التجویز قول الشاعر^(١) شعر:

أَتَهْجَرْ سَلْمَى بِالْفَرَاقِ حَبِيبَهَا ∕ وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفَرَاقِ تُطَيِّبْ

على تقدير تأنيث^(٢) الضمير في «تطيب» فإنه حينئذ يكون في «كاد» ضمير
تضليل التمسك على التقدير المذكور.

الشأن لتجویزه ويعد ضمير «تطيب» إلى سلمى ويكون «نفساً» تميّزاً عن

نسبة «تطيب» إليها مقدماً عليه، وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير
بأن يكون بالباء.

«كاد» للحبيب و«نفساً» تميّزاً عن نسبة «كاد» إليه أي: وما كاد الحبيب

نفساً يطيب فلا تمسّك حينئذ، وما قيل^(٣) «يتحمل أن يحمل البيت على

تقدير تأنيته أيضاً على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى

يفيد أنَّ الخلاف في مجرّده وليس كذلك، وإن أريد به الفعل وشبهه كما هو الشائع يفيد أنَّ الخلاف في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك أيضاً. قوله: «نظراً إلى قوَّةِ العَالِمِ» وقياساً على سائر الفضلات المنصوصية، وجواب استدلالهما ما قال سيبويه من أنَّ كلام العرب استقراء لا قياس.

(١) قوله: [قول الشاعر الخ] وهو الأعشى أو ربيع بن ربيعة، الهمزة للاستفهام الإنكاري، والهجر القطعية والترك، وسلمي اسم امرأة فاعل «تهاجر»، والفرق مصدر «فارق» إذا تباعد، والباء متعلقة بـ«تهاجر»، وحبيبها مفعول «تهاجر»، والواو في «وما كاد» للحال، و«ما» للتفني، و«كاد» من أفعال المقاربة اسمه ضمير الشأن، والمعنى: هل تعامل سلمى محبها وعاشقها بالهجر والقطعية والحال أنَّ نفسها لا تبسط بذلك ولا تشرح له.

(٢) قوله: [على تقدير تأنيث الخ] أي: تمسّكهما بهذا الشعر إنما هو على تقدير تأنيث الخ، وتقديم «نفساً» على هذا التقدير محمول على الضرورة عند الجمهور أو هو منصب على التمييز بفعل محدود دلَّ عليه المذكور، على أنَّ الرواية الصحيحة: «وما كاد نفسياً» فلا استشهاد.

(٣) قوله: [ما قيل الخ] القائل الهندي، وهذا مبتدأ وقوله: «فتكتَّفُ خيره، أَمَّا كونه تكتَّفاً فلأرجاع ضمير المؤنث إلى المذكور باعتبار النفس، وأما كونه تعسِّفاً فلأرجاعه إليه مع أنَّ الطريق الواضح إرجاعه إلى سلمى. قوله: «غير قادر في التمسّك» أي: غير مانع فيه؛ لأنَّ تمسّكهما مبني على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم.

الحبيب باعتبار النفس، إذ المعنى: وما كادت نفس الحبيب تطيب» فتكلف وتعسف غير قادر في التمسك (**المستثنى**) أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى^(١) في اصطلاح الحالة على قسمين، ولما كان معلوميته بهذا الوجه^(٢) الغير المحتاج إلى التعريف كافية في تقسيمه قسمه إلى قسمين وعرف كل واحد منهما؛ لأن لكل واحد منهما أحکاما خاصة لا يمكن إجراؤها عليه إلا بعد معرفته فقال^(٣) (متصل ومنقطع، فالمتصل هو **المخرج**) أي: الاسم الذي أخرج، واحترز به عن غير المخرج كجزئيات أفراد.

المستثنى المنقطع^(٤) (عن) حكم شيء (**متعدد**) جزئياته نحو «ما جاءني أحد إلا زيداً» أو **أجزاءه**^(٥) نحو «اشترت العبد إلا نصفه»، سواء كان

(١) قوله: [أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى] اعلم أن المستثنى مشترك بين المتصل والمنقطع ولا يجوز الجمع بين معنوي المشترك عندنا، فأشار بهذا التفسير إلى أن شموله لهما بطريق عموم المحاز.

(٢) قوله: [ولما كان معلومته بهذا الوجه الخ] أي: بما يطلق عليه الخ، وغرض هذا الكلام توجيه ترکه تعريف مطلق المستثنى مع أنه يعني أن يعرفه قبل تقسيمه كما فعله في الكلمة، وحاصل التوجيه أنه لما كان المستثنى معلوما بما يطلق عليه لفظ المستثنى لم يحتاج إلى تعريفه أولاً بأنه المذكور بعد «إلا» وأخواتها محرجا عن متعدد أو غير مخرج، فتركه روما للاختصار. قوله: «قسمه» حواب «لما».

(٣) قوله: [قال] أي: مُقسما للمستثنى إلى قسمين أولاً وعُرضاً لكل واحد منها ثانيا.

(٤) قوله: [**جزئيات المستثنى المنقطع**] أي: كأفراده نحو «حمار» في «جاء القوم إلا حمارا». قوله: «حكم شيء» إشارة إلى حذف المضاف والموصوف. قوله: «جزئياته» بالرفع فاعل «متعدد» فهو من قبيل صفة جرت على غير من هي له.

(٥) قوله: [أو **أجزاءه**] عطف على قوله: «جزئاته»، واعلم أن الفرق بين الجزء والجزئي أنه يصح حمل



ذلك المتعدد (**لفظاً**) أي: ملفوظاً^(١) نحو « جاءني القوم إلا زيداً » (أو
تقديرًا) أي: مقدّراً نحو « ما جاءني إلا زيد » أي: ما جاءني أحد إلا زيداً

(بـ« إلا ») غير الصفة^(٢) (**وأخواتها**) واحتترز به عن نحو^(٣) « جاءني القوم لا
زيد » أي يقوله « إلا وأخواتها ». إشارة إلى حذف الموصوف.

و « ما جاءني القوم لكن زيد جاء » (**والمستثنى (المنقطع)**) هو
(المذكور بعدها) أي: بعد « إلا » وأخواتها (**غير مخرج**) عن متعدد^(٤)

واحتترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن
أفراد.

داخلاً في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
« جاءني القوم إلا زيداً » مشيراً بالقوم^(٥) إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم

الكلبي على الجزئي نحو « زيد إنسان » ولا يصح حمل الكل على الجزء فلا يقال: « الرأس زيد ».

(١) قوله: [أي: **ملفوظاً**] إنما فسر قوله: « لفظاً » به لتصحح حمله على المتعدد فإنه لا يقال: « المتعدد لفظ »
بل يقال: « المتعدد ملفوظ »، وقس عليه قوله: « أي: مقدّراً ».

(٢) قوله: [غير الصفة] أي: « إلا » التي لم تكن صفتية، وهذا التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز عن إلا الصفتية
إذ لا يخرج بها شيء عن متعدد فقد حصل الاحتراز عنها بقوله: « المخرج عن متعدد ».

(٣) قوله: [واحترز به عن نحو الخ] إذ ليس الإخراج فيهما بأحد « إلا » وأخواتها، وذلك لأن « إلا » و« لكن »
لا يستدعيان إخراجاً بل مخالفتهما إثباتاً ونفياً، وكذا عرج به البديل نحو « أكلت الرغيف ثلثة »
والصفة نحو « أعتقدت رقة مؤمنة » والشرط نحو « أقتل الذمي إن حارب » فإن إخراج ثلثي الرغيف ورقبة
كافرة والذمي **غير المحارب** ليس بأحد « إلا » وأخواتها.

(٤) قوله: [عن متعدد] إشارة إلى حذف المتعلق بقرينة السابق، واعلم أن المستثنى المنقطع لا يكون إلا بعد
« إلا » و« غير » و« بيد » مضافة إلى « أن » المشددة نحو قوله عليه السلام: « نحن الآخرون السابعون بيد آئمهم
أوتوا الكتاب من قبلنا » والضمير لليهود والنصارى.

(٥) قوله: [مشيراً بالقronym الخ] حال من كاف الخطاب، والمراد بالإشارة هي المعنوية لا الحسنية بأن يكون

تعليق

يُكَنُّ نَحْوَ «جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حَمَارًا» (وَهُوَ) أَيْ: الْمُسْتَثْنَى مُطْلَقًا حَيْثُ
مُتَصَلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا.

عِلْمٌ^(١) أَوْلًا بِوْجَهِ يُصْحِحُ تَقْسِيمَهِ كَمَا عَرَفَ وَثَانِيَا بِمَا يَتَفَطَّنُ لَهُ مِنْ

تَعْرِيفٍ قِسْمَيْهِ أَعْنِي: الْمَذْكُورُ^(٢) بَعْدَ «إِلَّا» وَأَخْوَاتِهَا سَوَاءً كَانَ مُخْرَجاً أَوْ
غَيْرَ مُخْرَجٍ، وَلَهُذَا لَمْ يَعْرِفْهُ عَلَى حِدَةٍ رُومًا لِالاختْصَارِ^(٣) (مُنْصُوبٌ)

وَجَوْبًا (إِذَا كَانَ) وَاقِعًا (بَعْدَ «إِلَّا») لَا بَعْدَ «غَيْرِ» وَ«سَوْيِ» وَغَيْرِهِما (غَيْرِ)
إِشارةٌ إِلَى أَنَّ قِيدَ «إِلَّا» احْتِزاَرِي.

الصَّفَةُ قِيدٌ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْوَاقِعُ بَعْدَ «إِلَّا» الَّتِي لِلصَّفَةِ دَاخِلًا فِي
وَصْلَيْهِ.

الْمُسْتَثْنَى لَثَلَّا يَذَهَلُ عَنْهُ^(٤) (فِي كَلَامِ مُوْجَبٍ) أَيْ: لَيْسَ بِنَفْيٍ وَلَا نَهْيٍ وَلَا
تَفْسِيرٌ كَلَامٌ مُوْجَبٌ اصطلاحًا.

اللام للعهد الخارجي، وفي هذا الكلام إشعار بأنه لا يلزم أن يكون المستثنى الذي من جنس المستثنى
منه متصلًا كما ظُنِّنَ.

(١) قوله: [أَيْ: الْمُسْتَثْنَى مُطْلَقًا حَيْثُ عِلْمُ الْخِ] إِشارةٌ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرِ رَاجِعٌ إِلَى الْمُسْتَثْنَى مُطْلَقًا فَالْحُكْمُ
الَّتِي لَيْسَ مُخْتَصًا بِأَحَدِ الْقَسْمَيْنِ بَلْ يَعْمَلُهَا، وَالْحِيثِيَّةُ تَعْلِيلَيْهِ أَيْ: إِنَّمَا صَحَّ الْحُكْمُ عَلَى الْمُطْلَقِ بَأنَّهُ
مُنْصُوبٌ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصْحَّ الْحُكْمُ عَلَى الْمُجْهُولِ؛ لَأَنَّهُ عِلْمٌ أَوْلًا الْخِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا حُكِمَ عَلَيْهِ هُنْهَا قَدْ
عِلْمٌ مَرْتَنْ بِوْجَهِينِ فَلَيْسَ مِنْ قَبْلِ الْحُكْمِ عَلَى الْمُجْهُولِ.

(٢) قوله: [أَعْنِي: الْمَذْكُورُ الْخِ] غَرْضُ هَذِهِ الْعِنَيَّةِ تَعْلِينُ مَا يَتَفَطَّنُ لَهُ مِنْ تَعْرِيفِ قِسْمِيِّ الْمُسْتَثْنَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ
ذَكَرْ تَعْرِيفَ الْمُسْتَثْنَى الْمُتَصَلِّ وَالْمُنْقَطِعِ عِلْمًا أَنَّ الْمُسْتَثْنَى الْمُطْلَقُ مَا هُوَ مُشَتَّرٌ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْمَذْكُورُ الْخِ.

(٣) قوله: [رُومًا لِالْأَخْصَارِ] أَيْ: قَصْدًا لِالْأَخْصَارِ، وَفِيهِ إِشَاعَرَ بِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمُسْتَثْنَى الْمُطْلَقِ غَيْرَ مُتَعَذَّرٍ كَمَا
ظُنِّنَ، وَوَجَهَ الإِشَاعَرُ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ عَلَةً تَرْكَ التَّعْرِيفِ التَّعَذَّرَ بِالرُّومِ. قَوْلُهُ: «وَجَوْبًا» إِنَّمَا قِيدَ الْمُنْصُوبِ
بِالْوَجْوبِ بِقَرْيَةِ الْمُقَابَلَةِ لِلْمُجَازِ حَيْثُ قَالَ فِيمَا بَعْدِهِ: «وَيَحْوِزُ فِيهِ النَّصْبُ وَيَحْتَاجُ فِيهِ الْبَدْلُ»، وَأَيْضًا
الظَّاهِرُ فِي الْمَسَائِلِ الْوَجْوبِ لِمَا قَدْ تَفَرَّرَ مِنْ أَنَّ مُطْلَقَاتِ الْعِلُومِ ضَرُورَيَّاتٍ. قَوْلُهُ: «لَا بَعْدَ غَيْرِ الْخِ»
إِشَاعَرَ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «بَعْدَ إِلَّا» احْتِزاَرَ عَنْ بَاقِيِّ الْأَدُوَافِ.

(٤) قوله: [لَثَلَّا يَذَهَلُ عَنْهُ] أَيْ: لَثَلَّا يَقْعُدُ غَفْلَةً عَنْ دُخُولِ مَا وَقَعَ بَعْدَ «إِلَّا» الَّتِي لِلصَّفَةِ فِي الْمُسْتَثْنَى.

استفهام^(١) نحو « جاءني القوم إلا زيداً »، واحتترز به عمّا إذا وقع في كلام غير مُوجَب؛ لأنَّه ليس حينئذ واجبَ النصب على ما سيجيء، ولا حاجة هاهنا إلى قيد آخر وهو أن يكون^(٢) الكلام المُوجَب تاماً لأن يكون تصوِير لكون الكلام الموجب تاماً. على الظرفية^(٣) لا على الاستثناء؛ لأنَّ الكلام في كونه منصوباً مطلقاً لا في المستثنى منه مذكورة فيه ليخرج نحو « قرأت إلا يوم كذا » فإنَّه منصوب على العروج. على الظرفية^(٤) لا على الاستثناء؛ لأنَّ بدليل قوله « أو كان بعد خلا وعداً »، إلا أن كونه منصوباً على الاستثناء^(٤) بدليل قوله « أو كان بعد خلا وعداً »، إلا أن يقال الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لإخراج مثل « قرئ إلا يوم كذا » فإنه مرفوع وجوباً^(٥) لا منصوب، والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوباً

(١) قوله: [ليس يعني ولا يعني ولا استفهام] هذا هو الكلام الموجب والمثبت اصطلاحاً لا لغة، وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحاً ما يقابلها أي: ما كان فيه نفي أو يعني أو استفهام.

(٢) قوله: [وغير أن يكون الخ] الكلام التام اصطلاحاً في باب الاستثناء ما فسره بقوله: « بأن يكون الخ »، والكلام الناقص اصطلاحاً في هذا الباب ما يقابلها أي: ما لم يكن المستثنى منه مذكورة فيه، وفي هذا الكلام تعريف للفاضل الهندي حيث قال: « والمراد موجب تام لشلة يرد قرأت إلا يوم كذا ». قوله: « ليخرج » علة للمنفي لا للنفي.

(٣) قوله: [فإنَّه منصوب على الظرفية الخ] علة لإخراج نحو « قرأت إلا يوم كذا ». قوله: « لأنَّ الكلام في الخ » علة للنفي في قوله: « ولا حاجة الخ ».

(٤) قوله: [لا في كونه منصوباً على الاستثناء] وذلك لأنَّ عقد البحث وإن كان لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى إلا أنه ذكر هنا غيره تتميماً للبحث. قوله: « بدليل قوله: « الخ » فإنَّ الواقع بعد « خلا » و« عدا » منصوب على المفعولية فهو يدلُّ على أنَّ الكلام في كونه منصوباً مطلقاً لا في كونه منصوباً على الاستثناء على الخصوص.

(٥) قوله: [فإنَّه مرفوع وجوباً] لكونه مفعول ما لم يسمَّ فاعله.

على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم أو معنى الفعل^(١) بتوسط «إلا»؛

لأنه شيء يتعلّق بالفعل أو معناه^(٢) تعلقاً معنوياً إذ له نسبة إلى ما نسب أي المستشي، وهذا علة نصب المستشي.

إليه أحدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول (أو مقدماً) عطف المستشي.

على قوله «بعد إلا» أي: المستشي منصوب وجوباً إذا كان المستشي

مقدماً^(٣) (على المستشي منه) سواء كان في كلام موجب أو غير موجب

نحو «جائني إلا زيداً القوم» و«ما جاءني إلا زيداً أحد» لامتناع تقديم مثال كلام موجب. علة نصب المستشي مقدماً.

البدل^(٤) على المبدل منه (أو منقطعاً) أي: المستشي منصوب أيضاً

وجوباً إذا كان منقطعاً بعد «إلا» نحو «ما في الدار أحد إلا حماراً» (في

(١) قوله: [ال فعل المتقدم أو معنى الفعل] ذهب المصـ في شرح "المفصل" إلى أن العامل فيه المستشي منه بواسطة «إلا»؛ لأنـ رـ لا يـونـ هـنـاكـ فعلـ وـلاـ معـناـهـ نـحوـ «ـالـقـومـ إـلـاـ زـيـداـ إـحـوـثـكـ»، ولـبـصـرـيـةـ أـنـ يـقـولـواـ: إـذـاـ فيـ الإـخـوـةـ مـعـنـيـ فـعـلـ وـهـوـ الـاتـسـابـ بـالـأـخـوـةـ، وـجـازـ أـنـ يـعـمـلـ العـاـمـلـ الـضـعـفـ فـيـمـاـ تـقـدـمـ عـلـيـهـ لـتـقوـيـهـ بـإـلـاـ».

(٢) قوله: [لأنـ شـيـءـ يـتـعـلـقـ بـالـفـعـلـ أـوـ مـعـناـهـ الـخـ] يـعـنـيـ أـنـ المـسـتـشـيـ جـزـءـ مـمـاـ نـسـبـ إـلـيـهـ الـفـعـلـ أـوـ مـعـناـهـ فـهـوـ يـتـعـلـقـ بـأـحـدـهـمـاـ مـعـنـيـ كـمـاـ فـيـ «ـجـائـنـيـ الـقـومـ إـلـاـ زـيـداـ» فـإـنـ زـيـداـ جـزـءـ مـنـ الـقـومـ، وـلـمـ عـلـمـ الـفـعـلـ فـيـ الـكـلـ نـاسـبـ أـنـ يـعـمـلـ فـيـ الـجـزـءـ إـلـاـ أـنـ هـذـاـ الـجـزـءـ لـمـ وـقـعـ بـعـدـ تـامـ الـكـلـامـ شـابـهـ الـمـفـعـولـ فـعـلـ فـيـ عـلـمـ الـنـصـ، وـالـكـلـامـ فـيـ الـمـسـتـشـيـ الـمـتـصـلـ؛ لـأـنـ الـعـاـمـلـ فـيـ الـمـنـقـطـعـ هـوـ «ـإـلـاـ» عـنـ الـمـتأـخـرـينـ.

(٣) قوله: [إـذـاـ كـانـ الـمـسـتـشـيـ مـقـدـمـاـ الـخـ] قال العصـامـ: إـنـ وـجـوبـ الـنـصـ فـيـ صـورـةـ التـقـدـمـ أـكـثـرـيـ فـكـانـ عـلـىـ الـمـصـ أـنـ يـقـيـدـهـ بـقولـهـ: «ـفـيـ الـأـكـثـرـ» لـمـ قـالـ يـونـسـ: سـمعـتـ مـنـ بـعـضـ الـعـرـبـ الـمـوـثـقـ بـعـرـيـتـهـ «ـمـاـ لـيـ إـلـاـ أـبـوـكـ أـحـدـ»، وـقـالـ حـسـانـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـيـ عـنـهـ: فـإـنـهـمـ يـرـجـونـ مـنـهـ شـفـاعةـ ÷ـ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ إـلـاـ نـبـيـوـنـ شـافـعـ، وـفـيـ شـرـحـ الـأـلـفـيـةـ أـنـ الـمـسـتـشـيـ الـمـتـقـدـمـ وـجـبـ الـنـصـ فـيـهـ لـكـنـ لـمـ مـطـلـقاـ بلـ فـيـ الـمـوـجـبـ وـأـمـاـ فـيـ الـمـنـفـيـ فـمـخـتـارـ.

(٤) قوله: [لامـتنـاعـ تـقـدـيمـ الـبـدـلـ الـخـ] يـعـنـيـ لـوـ لـمـ يـجـبـ الـنـصـ عـلـىـ الـاـسـتـثـنـاءـ لـكـانـ بـدـلاـ مـنـ الـمـسـتـشـيـ مـنـهـ إـذـ لـاـ ثـالـثـ لـهـمـاـ وـالـبـدـلـ لـاـ يـتـقـدـمـ عـلـىـ الـبـدـلـ مـنـهـ لـأـنـهـ مـنـ الـتـوـابـعـ فـلـمـ يـقـدـمـ إـلـاـ الـنـصـ عـلـىـ الـاـسـتـثـنـاءـ.

الأكثر) أي: في أكثر اللغات^(١) وهي لغة أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون، أو في أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم ذهبو إلى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقاً^(٢) منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط وهو أي في المستثنى المنقطع لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الروية والقطاء^(٣)، وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين أحدهما: ما يكون قبله اسم يصح حذفه^(٤) نحو «ما جاءني القوم إلا حمارا» فهنا يجوزون البديل، وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه^(٥) فهم هاهنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى: ﴿لَا

(١) قوله: [أي: في أكثر اللغات] أي: عند أكثر أهل اللغة، وهم أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون فلغاتهم أكثر اللغات، وذلك لأنّ «إلا» في المنقطع يعني «لكن» فيقدر له الخبر فتقدير المثال: «لكن حمارا في الدار».

(٢) قوله: [فالمنقطع مطلقاً الع] أي: سواء كان في كلام موجب أو غير موجب سواء كان قبله اسم يصح حذفه أو لا. قوله: «إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط» أي: لا بدل الكل وبعض لعدم المحانسة لا بدل الاشتمال فإن الشرط فيه الانتظار ولا انتظار هنا لأنه أحني منقطع التعلق عما قبله.

(٣) قوله: [إنما يصدر بطريق الروية والقطاء] فلا يمكن حمله على بدل الغلط ولما بطل البديل بأقسامه في المنقطع تعين النصب على الاستثناء، والروية مصدر بمعنى التفكّر في الأمر، والقطاء عطف تفسير.

(٤) قوله: [ما يكون قبله اسم يصح حذفه] بأن لا يفسد المعنى بذلك الحذف نحو «ما جاءني القوم إلا حمارا» فإنه يصح أن يقال: «ما جاءني إلا حمار»؛ إذ المحيء يتصور من الحمار.

(٥) قوله: [ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه] بأن يفسد المعنى بذلك الحذف نحو «ما جاءني أحد إلا حمرا» فإنه لا يصح أن يقال: «ما جاءني إلا حمر»؛ إذ المحيء لا يتصور من الحمر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ لِلْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ﴾ [هود: ٤٣] لأنّ من رحمة الله هو معصوم لا عاصم فلا يصح حذف العاصم وإقامة من رحم مقامه.

عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ [هود: ٤٣] أي: من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا^(١) (أو **كَانَ بَعْدَ «خَلَا» و«عَدَا»**) أي: المستثنى^(٢) منصوب أيضاً وجوباً إذا كان بعد «عَدَا» من «عَدَا يَعْدُ عَدُوا» إذا جاوزه^(٣) مثل « جاءني^(٤) القوم عَدَا زِيدًا»، أو بعد «خَلَا» من «خَلَا يَخْلُو خَلُوا» نحو « جاءني القوم خَلَا زِيدًا»، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ«مِنْ» نحو « خلت الديار من الأنبياء»^(٥) وقد يضمن معنى «جاوز»^(٦) أو يُحذف «من»^(٧) ويوصل الفعل فيتعذر بنفسه، والتزموا هذا التضمين أو الحذف والإصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوباً كما في صورة المستثنى بـ«إِلَّا»^(٨) التي هي أم الباب^(٩)، وفاعلهما ضمير راجع إما إلى مصدر الفعل المتقدم

(١) قوله: [فيكون منقطعا] أي: فيكون «من رحم» مستثنى منقطعاً فيجب التنصب على الاستثناء ولا يجوز البدل.

(٢) قوله: [أي: المستثنى الخ] إشارة إلى أن قوله: «أو كَانَ بَعْدَ الْخَ» عطف على قوله: «كَانَ بَعْدَ إِلَّا الْخَ».

(٣) قوله: [إِذَا جَاؤَهُ] إشارة إلى أنه متعدّ بنفسه يقتضي نصب المفعول في غير الاستثناء فكذا في الاستثناء.

(٤) قوله: [خلت الديار من الأنبياء] يعني: تهي ماند خانها از يار مونس.

(٥) قوله: [وقد يضمن معنى «جاوز»] أي: قد يجعل «خَلَا» متضمناً لمعنى «جاوز» فيتعذر بنفسه نحو

«خَلَاكَ ذَمَّ» أي: جاوزك ذم، والتضمين أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي وبالاحظ معه معنى آخر. قوله:

«أو يحذف الخ» أي: أو قد يحذف الكلمة «مِنْ» ويوصل إلى المفعول بلا واسطة كما في قوله تعالى:

﴿وَاحْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. قوله: «فيتعذر بنفسه» تفريع على أحد الأمرين.

(٦) قوله: [أم الباب] أي: أصل في باب الاستثناء؛ لأنها موضوعة له وما عداها ليست له بل موضوعة لمعان آخر

من المغایرة والظرفية والمحاوازة والخلو والنفي إلى غير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة.

أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والتقدير: جاءني القوم عدا^(١) أو خلا مجئهم أو الحاجي منهم أو بعض منهم زيداً، وهم في محل النصب^(٢) على الحالية ولم يظهر معهما «قد» ليكونوا أشبه أي عدا وخلا.

بـ«إلا» التي هي الأصل في باب الاستثناء (في الأكثر) أي: النصب بهما في علم وجود قبلها.
إنما هو في أكثر الاستعمالات؛ لأنهما فعالان ماضيان كما عرفت، وقد علة صحة النصب بهما.

أجيز الجرّ بهما^(٣) على أنهما حرفًا جرّ، قال السيرافي لم أعلم خلافاً في بيان ما يشعر به قوله «في الأكثر». أي بناء على الخ.

جواز الجرّ بهما إلاً أن النصب بهما أكثر (أو «ما خلا» و«ما عدا») أي:

المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إذا كان بعد «ما خلا» و«ما عدا»؛ لأنَّ «ما» إشارة إلى أن قوله «وماحلا إلَّيْهِ» عطف على قوله «خلافاً». علة وجود النصب بعدهما، ما فيهما مصدرية مختصة بالأفعال^(٤) نحو «جاءني قوم ما خلا زيداً وما عدا

عمرًا» تقديره: خلو زيد وعدو عمرو بالنصب^(٥) على الظرفية بتقديره أي بحسب خلو وعلو.

(١) قوله: [عدا أو خلا مجئهم الخ] هذه التقدير على ترتيب اللفظ والنشر المرتب.

(٢) قوله: [وهما في محل النصب الخ] أي: «خلافاً» و«عدا» مع فاعلهما في محل النصب على الحالية بتقدير «قد»؛ إذ لا بد منه للماضي الواقع حالاً. قوله: «ولم يظهر الخ» جواب عن مقدر وهو ظاهر. قوله: «ليكونوا أشبه يالاً» أي: في عدم وجود «قد» قبلها، وكذا لم يظهر فاعلهما ليكونوا أشبه بها في عدم الفصل بينها وما بعدها.

(٣) قوله: [وقد أجيز الجرّ بهما الخ] هذا مقابل لقوله: «في الأكثر»، والمحير هو الأخفش والشيخ عبد القاهر.

(٤) قوله: [لأنَّ «ما» فيهما مصدرية مختصة بالأفعال] يرد عليه أنَّ «ما» المصدرية مختصة بالأفعال المتصرفة و«خلافاً» و«عداً» جامدان، وأجيب بأنهما كانا في الأصل متصرفين وبعد استعمالهما في باب الاستثناء موقع «إلاً» طرأ عليهما الجمود فيلاحظ فيما العهد القديم فيؤتى بـ«ما» المصدرية.

(٥) قوله: [بالنصب الخ] أي: بتصب «خلو» و«عدو». قوله: «أي: وقت خلوهم» هذا على تقدير أن يكون ضمير «خلافاً» راجعاً إلى البعض أو إلى الحاجي. قوله: «أو خلو مجئهم» على تقدير أن يكون الضمير



مضاف أي: وقت خلوهم أو خلو مجئهم من زيد وقت مجاوزتهم أو عطف على «خلوهم».

مجاوزة مجئهم عمرا، أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل عطف على «مجاوزتهم». ليصح حمله على من قام به، ما عطف على «مجاوزتهم».

أي: جاءوا حاليا بعضهم أو مجئهم من زيد ومجاوزا بعضهم أو مجئهم

عمرا، وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما على أن «ما» فيهما زائدة، ولعل

هذا^(١) لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به ولهذا لم يقل «في الأكثر» أي ما نقل عن الأخفش من جواز الجر.

(و) كذا المستثنى منصوب بعد^(٢) («ليس») نحو «جاءني القوم ليس

زيدا» (و) بعد («لا يكون») نحو «سيجيء أهلك لا يكون بشرا»، وإنما

يكون النصب واجبا بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر^(٣)،

ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع^(٤) إلى اسم

الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقا، وهو في المأمور من الخبر

التركيب في محل النصب على الحالية، واعلم أنه لا تستعمل هذه

الأفعال^(٥) إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يتصرف فيها لأنها

راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم، وقس عليه قوله: «ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجئهم عمرا»، وعليه

قس قوله الآتي: «أي: جاءوا حاليا بعضهم أو مجئهم من زيد ومجاوزا بعضهم أو مجئهم عمرا».

(١) قوله: [ولعل هذا] أي: ولعل ما نقل عن الأخفش من جواز الجر بهما لم يثبت عند المص أو ثبت لكنه لم يعتد به ولهذا لم يقييد النصب بهما بقوله: «في الأكثر» كما قيده به فيما مر.

(٢) قوله: [كذا المستثنى منصوب بعد] إشارة إلى أن قوله: «وليس» عطف على قوله: «حالا».

(٣) قوله: [الناصبة للخبر] فيكون المستثنى بعدهما منصوبا لكونه خبرا عنهم والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به.

(٤) قوله: [ضمير راجع الخبر] أي: ليس الحائني منهم أو بعضهم أو بعض منهم زيدا، وقس عليه «لا يكون بشرا».

(٥) قوله: [لا تستعمل هذه الأفعال] أي: الستة يعني: حالا وعدا وماخلا واماудا وليس ولا يكون، والحصر

قائمة مقام «إلا» وهي لا يتصرف فيها (ويجوز فيه) أي: في المستثنى (**النصب**) على الاستثناء (ويختار البديل) عن المستثنى منه (فيما بعد **إلا**) حال من الضمير المجرور^(١) أي: حال كون المستثنى واقعاً في محل يكون متاخراً عن «إلا»، احتراز عما إذا كان بعد سائر^(٢) أدوات الاستثناء مثل «عدا» و«خلا» وغيرهما (في **كلام غير موجب**) احتراز عما إذا وقع في **كلام موجب** فإنه منصوب وجوهاً كما مرّ (و) الحال أنه قد^(٣) ذكر المستثنى منه) احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه فإنه حينئذ يُعرب على حسب العوامل^(٤)، وفي بعض النسخ «ذكر المستثنى منه» بغيره أو على أنه صفة لـ«كلام غير موجب» أي: **كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه**^(٥)، ولم يشترط^(٦) أن لا يكون منقطعاً ولا مقدماً على المصنف.

إضافي بالنسبة إلى المستثنى المتصل المفرغ والمنقطع أي: لا تستعمل فيهما.

(١) قوله: [حال من الضمير المجرور] ذهب أكثر الشارحين إلى أنه بدل بعض منه، وإنما اختيار الشارح كونه حالاً لأنَّ الحال أظهر في التقييد فيشعر بأنَّ اختيار البديل إنما هو فيما بعد «إلا» دون غيرها من أدوات الاستثناء. قوله: «في محل يكون الخ» فيه إشارة إلى أنَّ «ما» نكرة موصوفة بمعنى محل.

(٢) قوله: [احتراز عما إذا كان بعد سائر الخ] فإنه إنما منصوب وجوهاً أو مجرور فليس مما جاز فيه الوجهان.

(٣) قوله: [الحال أنه قد] إشارة إلى أنَّ قوله: «وذكر الخ» أيضاً حال من الضمير المجرور بتقدير «قد».

(٤) قوله: [يُعرب على حسب العوامل] فيرفع في «ما جاء إلا زيد» وينصب في «ما رأيت إلا زيداً» ويجز في «ما مررت إلا بزيد».

(٥) قوله: [ذكر في المستثنى منه] أشار بذلك «فيه» إلى تقدير العائد على تقدير كون الجملة صفة.

(٦) قوله: [ولم يشترط الخ] ليكون احترازاً عن مثل «ما جاءني القوم إلا حماراً» و«ما جاءني إلا زيداً أحد»

المستثنى منه؛ لأن حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك (نحو **ـَمَا**
المصنف).

فعلُهُ إِلَّا قَلِيلٌ) [النساء: ٦٦] بالرفع على البدالية^(١) (وـ**إِلَّا قَلِيلًا**)

بالنصب على الاستثناء، ونحو «ما مررت^(٢) بأحد إِلَّا زيد» بالجر على البدالية وـ**إِلَّا زيدًا** بالنصب على الاستثناء، وـ**ما رأيت أحدا إِلَّا زيدًا** بالنصب إِما بطريق البدالية وهو المختار أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار، وإنما اختاروا البدل في هذه الصور؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول^(٣) لا بالأصلة وبواسطة «إِلَّا» وإعراب البدل بالأصلة وبغير واسطة^(٤) (ويعرب) أي: المستثنى (**عَلَى حِسْبِ** العوامل) أي: بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر **(إِذَا كَانَ لِمَا**
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ) ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ^(٥)؛ لأنه

فإنما لا يحوز فيه الوجهان بل يجب النصب. قوله: «لأن حكمهما الخ» تعليل لعدم الاشتراط.

(١) قوله: **[بالرفع على البدالة]** أراد بدل البعض من الكل، وإنما صح ذلك مع أنه لا بد في بدل البعض من ضمير المبدل منه؛ لأن الاستثناء المتصل يعني عن الضمير لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى.

(٢) قوله: **[ونحو ما مررت الخ]** غرضه بزيادة هذه الأمثلة بيان أمثلة الجر والنصب على تقدير البدل.

(٣) قوله: **[بـ التشبـيـهـ بـ الـمـفـعـولـ]** أي: في المحيـءـ بعد كلامـ تـامـ بـمـسـنـدـ وـمـسـنـدـ إـلـيـهـ. قوله: «لا بالأصلـةـ» ليس المراد بالأصلـةـ ما يـقـابـلـ التـبـعـيـةـ بل المراد أنه ليس منصوباـ بـذـاتـهـ بل بسببـ التـشـبـيـهـ بـ الـمـفـعـولـ كما ذكرـهـ الشـارـخـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـيـ. قوله: «وبواسطة إِلَّا» عطف على قوله: «بـسـبـبـ التـشـبـيـهـ الخـ».

(٤) قوله: **[بالأصلـةـ وـبـغـيرـ وـاسـطـةـ]** وما كان بالذـاتـ وـبـغـيرـ وـاسـطـةـ أولـيـ بالـاخـتـيـارـ مـمـاـ لمـ يـكـنـ كذلكـ.

(٥) قوله: **[بـاسـمـ الـمـفـرـغـ]** إـضـافـةـ الـاسـمـ إـلـىـ الـمـفـرـغـ بـيـانـيـةـ أيـ: بـاسـمـ هوـ الـمـفـرـغـ،ـ وـبـاءـ دـاـخـلـةـ عـلـىـ الـمـقـصـورـ. قوله: «لـأنـهـ فـرـغـ لـهـ الـخـ» بـيـانـ لـوـجـهـ تـسـمـيـتـهـ بـهـ أيـ: إـنـماـ سـمـيـتـ بـهـ لـأـنـهـ فـرـغـ عـاـمـلـ الـمـسـتـثـنـ مـنـهـ

فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له^(١) كما يراد بالمشترك المشترك فيه (وهو) أي: والحال أن المستثنى واقع (في غير) الكلام (الوجب) واشترط ذلك^(٢) (ليفيد) فائدة صحيحة (مثل «ما ضربني إلا زيد») إذ يصح أن لا يضرب المتكلم أحد إلا زيد^(٣)، بخلاف «ضربني إلا زيد» إذ لا يصح أن يضرب كل واحد المتكلم إلا زيد (إلا أن يستقيم المعنى) بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم^(٤) نحو قوله «كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح»^(٥)، أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه

عن العمل فيه للعمل فيه.

(١) قوله: [فالمراد بالمفرغ المفرغ له] لما عرفت أن المفرغ هو العامل والمستثنى هو المفرغ له، فيكون من قبيل الحذف والإيصال كما يدل عليه التنظير بقوله: «كما يراد الخ»، قال العصام: تسمية هذا المستثنى بالمفرغ تسمية له باسم عامله لأن الذي فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة إلى جعل المفرغ بالحذف والإيصال. ولا يخفى أن الحقيقة راجح على المحاجز فالأولى ما ذهب إليه الشارح.

(٢) قوله: [واشترط ذلك الخ] أي: وإنما اشترط وقوعه في غير الكلام الوجب ليفيد الكلام فائدة صحيحة، وفيه إشارة إلى أن متعلق اللام في قوله: «ليفيد» مقدار مفهوم من فحوى الكلام، وإلى أن مفعول «يفيد» أيضا محلوف، وقيل إن قوله: «ليفيد» من قبيل «فلان يعطي ويمنع» أي: حصل منه الإعطاء والمنع، فلم يتحقق إلى مفعول لا ملفوظا ولا مقدارا.

(٣) قوله: [إذا يصح أن لا يضرب المتكلم أحد إلا زيد] وإياته يفيد قوله: «ما ضربني إلا زيد» فصح هذا الكلام لإفادته معنى صحيحا، بخلاف «ضربني إلا زيد» فإنه لا يفيد معنى صحيحا فلم يصح.

(٤) قوله: [صح أن يثبت على سبيل العموم] أي: لأفراد المستثنى منه، ومنه قوله تعالى: «وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَشِعِينَ» [البقرة: ٢] وقوله تعالى: «وَيَأْتِيَ اللَّهُ أَلَّا أَنْ يُتْمِمَ نُورَهُ» [الترية: ٩].

(٥) قوله: [إلا التمساح] فإنه لا يستطيع تحريك فكه الأسفل لأن فيه عظاما متصلة بصدره، ثم هذا مثال

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً (مثل «قرأت إلا يوم كذا») أي: أَوْقَتِ القراءة كُلَّ يَوْمٍ^(۱) إِلَّا يَوْمَ كَذَا لِظُهُورِ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ جُمِيعَ أَيَّامَ الدُّنْيَا بِلَّا أَيَّامَ الْأَسْبُوعِ أَوَ الشَّهْرِ أَوْ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ كَمَا لَا يُسْتَقِيمُ الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ عُمُومِ الْمَسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْمُوجَبِ فِي بَعْضِ الصُّورِ^(۲) فَرِبَّمَا لَا يُسْتَقِيمُ الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ عُمُومِ الْمَسْتَثْنَى مِنْهُ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ أَيْضًا نَحْوَ «مَا ماتَ إِلَّا زَيْدٌ»، فَيُنْبَغِي^(۳) أَنْ يُشْتَرِطَ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ أَيْضًا اسْتِقَامَةَ الْمَعْنَى، وَأَيْضًا لَا يَصْحُّ مِثْلُ «قرأت إلا يوم كذا» إِلَّا بَعْدِ تَخْصِيصِ الْيَوْمِ بِأَيَّامِ الْأَسْبُوعِ مَثَلًا فِي حِجَزِ^(۴) مِثْلُ هَذَا التَّخْصِيصِ فِي «ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ» بَأَنْ يَخْصُصَ الْمَسْتَثْنَى مِنْهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جَمَاعَةِ

لِمَحْرَدِ صِحَّةِ الْحُكْمِ عَلَى سَبِيلِ الْعُوَومَ لِمَا نَحْنُ فِيهِ أَعْنَى: الْمَسْتَثْنَى الْمُفْرَغُ؛ لِأَنَّ الْمَسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورٌ فِيهِ، لَكِنْ يَفْهَمُ مِنْهُ مَثَالٌ لِمَا نَحْنُ فِيهِ بَأَنْ يُقَالُ: «يَحْرَكُ الْفَكُّ الْأَسْفَلُ عَنِ الْمُضْغَعِ إِلَّا التَّسَاسُ»، فَلَوْ قَالَ هَكُذا لَكَانَ أَحْسَنُ. قَوْلُهُ: «أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ قَرِينَةُ الْخَ» أَيْ: أَوْ يَكُونُ فِي مَقَامِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الإِيْجَابِ قَرِينَةُ الْخَ، فَيَصْحُّ فِي هَاتِينِ الصُّورَتَيْنِ أَنْ يَقُولَ الْمَسْتَثْنَى الْمُفْرَغُ فِي الْكَلَامِ الْمُوجَبِ.

(۱) قَوْلُهُ: [أَيْ: أَوْقَتِ القراءة الْخ] فَسَرَّهُ بِهِ لِيُظَهِّرَ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ. قَوْلُهُ: «لِظُهُورِ الْخ» تَعْلِيلٌ لِصِحَّةِ مَعْنَى الْمَثَالِ.

(۲) قَوْلُهُ: [فِي بَعْضِ الصُّورِ] كَـ«ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ». قَوْلُهُ: «فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ أَيْضًا» مَتَعْلِقٌ بِقَوْلِهِ: «فَرِبَّمَا لَا يُسْتَقِيمُ».

(۳) قَوْلُهُ: [فِيَنْبَغِي الْخ] أَيْ: إِذْ ثَبَّتَ أَنَّهُ رِبَّمَا لَا يُسْتَقِيمُ الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ عُمُومِ الْمَسْتَثْنَى مِنْهُ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ أَيْضًا فَيُنْبَغِي أَنْ يُشْتَرِطَ الْخَ بَأَنْ يُقَالُ: «وَهُوَ فِي الْمُوجَبِ وَغَيْرِ الْمُوجَبِ إِنْ اسْتَقَامَ الْمَعْنَى». قَوْلُهُ: «وَأَيْضًا لَا يَصْحُّ الْخ» يَعْنِي: كَمَا يَتَهَجَّ السُّؤَالُ الْمَذْكُورُ كَذَلِكَ يَتَهَجَّ أَنْ يُقَالُ: لَا يَصْحُّ هَذَا الْمَثَالُ إِلَّا بَعْدِ الْخِ.

(۴) قَوْلُهُ: [فِي حِجَزِ الْخ] أَيْ: وَإِنْ خَصَصَ الْيَوْمُ فِي مَثَلِ «قرأت إلا يوم كذا» بِأَيَّامِ الْأَسْبُوعِ مَثَلًا فِي حِجَزِ الْخِ.

مخصوصين إذا كان هناك قرينة دالة، فلا فرق^(١) بين هاتين الصورتين في أي في مقام الاستئناف.

كون كلّ واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها، وأجيب: بأنّ جواب عن السؤال الأول.

المعتبر هو الغالب والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بهما ومخالفته واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب^(٢)، وأما اشتراكها في

تعلق الفعل بها ومخالفته واحد إياها في ذلك فممّا يقلّ كما في المثال المذكور^(٣)، وبأنّ الفرق بين قوله^(٤) «قرأت إلا يوم كذا» و«ضربني إلا

زید» ليس إلا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول^(٥) وعدم ظهورها في الثاني، ولو قام في الثاني أيضاً

قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما إذا قيل «من ضربك من القوم» أي: القوم^(٦) الداخل فيهم زید، فقلت «ضربني إلا زید» فالظاهر أن ذلك

صفة «القوم» حاربة على غير ما هي له.

(١) قوله: [فلا فرق الخ] فلا معنى لتحقیص استقامة المعنى بمثل «قرأت إلا يوم كذا» دون «ضربني إلا زید».

(٢) قوله: [مما يكثر ويغلب] فيكون استقامة المعنى في غير الموجب أغلب نحو «ما ضرب إلا زید» و«ما أكرمت إلا زیداً» فلم يشترط فيه الاستقامة، بخلاف الموجب فإنه ليس كذلك فاشترط فيه الاستقامة.

(٣) قوله: [كما في المثال المذكور] وهو «كلّ حيوان يحرّك فكه الأسفل عند المضي إلا التمساح».

(٤) قوله: [وبأن الفرق بين قوله^(٤)] عطف على قوله: «بأن المعتبر الخ»، وهذا جواب عن السؤال الثاني.

(٥) قوله: [مقطوع دخوله فيه في الأول] قوله: «مقطوع» بالجرّ صفة بحال المتعلق لـ«بعض»، و«دخوله» نائب الفاعل وضميره راجع إلى المستثنى وضمير «فيه» راجع إلى البعض، والأول هو «قرأت إلا يوم كذا». قوله: «وعدم ظهورها» بالجرّ عطف على قوله: «ظهور الخ»، والثاني هو «ضربني إلا زید».

(٦) قوله: [أي: القوم الخ] إشارة إلى أن اللام في «ال القوم» للعهد الخارجي والمراد به القوم الداخل فيهم زید.

أيضاً مما يستقيم فيه المعنى لكنّ الغالب عدم وجdan قرينة كذلك في المُوجَب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى (ومن ثم) أي: ومن أجل أن المفرغ^(١) لا يكون في المُوجَب إلا أن يستقيم المعنى^(٢) (لم يجز مثل «ما زال زيد إلا عالما») إذ معنى «ما زال» ثبت، لأنّ نفي النفي إثبات^(٣) فيكون المعنى «ثبت زيد دائماً على جميع الصفات إلا على صفة العلم» فلا يستقيم^(٤)، وقال الشارح الرضي: يمكن أن تحمل الصفات على ما يُمكن أن يكون زيد عليها مما لا يتنافض^(٥) ويُسْتَشْهِي من جملتها العلم، أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت: أمكن أن يحصل أي كون زيد على جميع الصفات سوى صفة العلم.

٦ المثال المذكور.

فيه جميع الصفات إلا صفة العلم، وعلى التقديرين يندرج في صورة أي تقديرٍ حمل الصفات على الغير المتناقض وحمل الكلام على المبالغة.

(١) قوله: [أي: ومن أجل أن المفرغ الخ] إشارة إلى أن «من» تعليلية، وأن «ثمة» إشارة إلى عدم كون المفرغ في الكلام المُوجَب بدون استقامة المعنى.

(٢) قوله: [إلا أن يستقيم المعنى] أي: بأحد الطريقين السابقين أعني: صحة ثبوت الحكم على سبيل العموم لما عدا المستثنى ووجود قرينة دالة على إرادة بعض معين من المستثنى منه.

(٣) قوله: [لأنّ نفي النفي إثبات الخ] قيل: أي: مستلزم له بحسب العرف لا أنه عينه، وقيل: بل عينه في الحصول وغيره في المفهوم، وقيل: إن ما قال الشارح يكفي في هذه العلوم وأماماً تحقيق أن عدم العدم مثلاً عين العدم أو معاشر له مستلزم إيه فمن وظائف العلوم العقلية.

(٤) قوله: [فلا يستقيم] لأنّ من الصفات ما يتنافض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان، بل يستحيل عادة أن يكون شخص على جميع الصفات الغير المتضادة أيضاً سوى صفة العلم.

(٥) قوله: [مَمَا لَا يَتَنَافَضُ الْخ] عرض الشارح الرضي من قوله هذا تصحيح التركيب المذكور، وغرض الشارح الجامى من نقل كلامه الرد عليه بقوله: «ولا يخفى على المتفطن الخ».

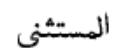
الاستقامة، ولا يخفى على المتفطن^(١) أنه يمكن بمثل هذه التأويلات الإشارة للتحقيق، إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك: «ضربني إلا زيد» المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك (وإذا تعدد البدل) من حيث حمله^(٢) (على اللفظ) أي: لفظ المستثنى منه (على الموضع) أي: يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملاً بالمعنى^(٣) على قدر الإمكان (مثل «ما جاءني من أحد إلا زيد») فـ«زيد» بدل مرفوع محمول على موضع «أحد»^(٤) لا مجرور محمول على لفظه (و) مثل («لا أحد فيها») أي: في الدار («لا عمرو») فـ«عمرو» مرفوع محمول على محل «أحد» لا على لفظه (و) مثل («ما زيد شيئا إلا شيء»).

(١) قوله: [ولا يخفى على المتفطن الع] فيه تعريض بأنّ مثل هذه التأويلات ليس من شأن المتفطن.

(٢) قوله: [من حيث حمله] اعلم أنّ قول المص: «على اللفظ» متعلق بـ«حملها» المقدّر كما هو المتّبادر يعني: إذا امتنع البدل المختار حال كونه محمولا على إعرابه اللفظي أو التقديرية فيحمل على المحل، فقول الشارح: «من حيث حمله» بيان لحاصل المعنى لا تقدير في العبارة.

(٣) قوله: [عملاً بالمحتر] أي: إنما يحمل المستثنى على محل المستثنى منه مع تعدد حمله على لفظه عملاً بالوجه المختار وهو جعل المستثنى بدلا.

(٤) قوله: [محمول على موضع «أحد»] وهو الرفع على الفاعلية. قوله: «محمول على محل أحد» أي: على محله البعيد وهو الرفع على الابتداء لا على محله القريب وهو النصب بكلمة «لا» وسيجيء وجهه من الشارح. قوله: «محمول على محل شيئا» وهو الرفع على الخبرية عن المبتدأ، وسيجيء وجوه تعدد البدل حملا على اللفظ في هذه الصور.



لا يعبأ به^(١)) أي: لا يعتدّ به، فـ«شيء» مرفوع محمول على محلّ «شيئاً» لا منصوب محمول على لفظه، قوله «لا يعبأ به» ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها^(٢) فهو صفة «شيء» المستثنى، قيل: إنما وصفه به^(٣) لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً أعمّ من أن يزيد عليه صفة غير الشيئية أو لا^(٤) وخصّ المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان أدقّ وألطف^(٥)، وإنما تذرّ البطل على اللفظ في الصورة الأولى (لأنَّ «منْ») الاستغرافية^(٦) (لا تزاد) اتفاقاً على لعلم زيادة «من» الاستغرافية بعد الإثبات.

(بعد الإثبات) أي: بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاد النفي بـ«إلا» لأنها متعلقة بالحوار.

(١) قوله: [على ما وقع في بعضها] أي: وعلى تقدير وقوعه في بعض النسخ فهو الخ، فـ«ما» فيه مصدرية.

(٢) قوله: [قيل: إنما وصفه به] يفهم من هذا القليل أنَّ قوله: «لا يعبأ به» قيد لازم في المثال لتصحيح الاستثناء وإلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهو باطل، وغرض الشرح بقوله: «ولا يخفى الخ» الرد عليه، وحاصل الرد أنه ليس مما يحتاج إليه في التصحیح لصحته بما ذكره الشرح أيضاً فافهم.

(٣) قوله: [أو لا] أي: أو لا يزيد عليه صفة غير الشيئية من العلم والكرم والشجاعة ونحوها. قوله: «وخصوص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية» فيكون المستثنى منه عاماً والمستثنى خاصاً ويكون المعنى: ما زيد شيئاً أعمّ من أن يكون مجرد شيء أو مع أمر زائد عليه إلا شيء مجرد كما كان عند وجوده ومحروم في هذا العالم فلا يعتدّ به لكونه ساذجاً، فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه.

(٤) قوله: [لكان أدقّ وألطف] في اعتبار عدم الاعتداد به وهو كونه رجلاً ساذجاً، بخلاف ما إذا ضمَّ إليه قوله: «لا يعبأ به» على ما في بعض النسخ، فإنَّ عدم الاعتداد به باعتبار أنه ضمَّ إليه أمر زائد يوجب عدم الاعتداد.

(٥) قوله: [الاستغرافية] إنما قيد «من» به؛ لأنَّ الواقع في المثال هي الاستغرافية، ولهذا زاد قوله: «اتفاقاً»؛ إذ اختلاف الأخفش ليس فيها، وهذا توجيه وجيه لكلام المص، فما قيل: الأظهر أنَّ استدلال المص مبني على مذهب الجمهور غير ظاهر.

لتأكيد النفي^(١) ولا نفي بعد الانتقاد، فلو أبدل على اللفظ وقيل «ما جاءني من أحد إلا زيد» بالجر لكان في قوّة قولنا «جاءني من زيد» فلزم زيادة «من» في الإثبات وذلك غير جائز^(٢)، وفي الصورتين الأخيرتين^(٣)؛ لأنه لو أبدل المستishi على اللفظ وقيل «لا أحد فيها إلا عمرا» بالنصب لأن فتحته شبيهة^(٤) بالحركة الإعرابية لأنها حصلت بكلمة «لا» فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد حينئذ من تقدير «لا»^(٥) حقيقة أو حكما جواب «لو». لعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله «ما زيد شيئا إلا شيء» لو حمل

(١) قوله: [لأنها تأكيد النفي] فإن «من» الاستغرافية وضعت لتفيد أن النفي شامل لجميع أفراد مجرورها سواء باشرت المجرور نحو «ما جاءني من رجل» أو كان تابعاً للمباشر بها نحو «ما جاءني من رجل ولا امرأة».

(٢) قوله: [ذلك غير جائز] أي: زيادة «من» الاستغرافية في الإثبات غير جائز بالاتفاق كما عرفت.

(٣) قوله: [وفي الصورتين الأخيرتين] عطف على قوله: «في الصورة الأولى» أي: وإنما تعذر البدل على اللفظ في المثالين الأخيرين المذكورين في المتن أيضاً لأنه لو أبدل الخ.

(٤) قوله: [لأن فتحته شبيهة الخ] علة للمقدّر أي: إنما قلنا بنصب «عمرا» مع أن فتحة «أحد» بنائية والمحمول على لفظه مبنيّ لأن فتحته شبيهة بالحركة الإعرابية فهي كالنصب الحاصل بالعامل، وهذه الجملة اعتراضية بين الشرط والجزاء لدفع ما يقال: إنه إذا أبدل عمرو من لفظ أحد يجب أن يكون مفتوحاً مثله لا منصوباً وحاصل الدفع أن حركة أحد وإن كانت بنائية إلا أنها مشابهة بالحركة الإعرابية في العروض بسبب العامل فكانت كالنصب فجعل المحمول على لفظه منصوباً.

(٥) قوله: [فلا بد حينئذ من تقدير «لا» الخ] جواب «لو» أي: فلزم على تقدير نصب عمرو تقدير «لا» بعد كلمة «إلا» لكون البدل في حكم تكرير العامل. قوله: «حقيقة» بأن قدر «لا» قبل البدل حقيقة كما هو مذهب البعض. قوله: «أو حكماً» بأن لا تقدر قبله حقيقة بل أكتفي بدخولها على المبدل منه واعتبر سراية حكمها إليه بطريق الانسحاب كما هو مذهب بعض آخر.

المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير «ما» كذلك^(١) لعمل فيه (و«ما» و«لا» لا تقدّران) لا حقيقة إذا لم يكن البدل إلا بتكرير العامل، ولا حكما إذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية كما هو متبع البعض.
 حكمه إليه فإنه في قوّة التقدير، حال كونهما^(٢) (عاملين) في المستثنى كما ذهب إليه بعض آخرين. تعيين المعقول فيه.
 المحمول على البدل (بعدة) أي: بعد الإثبات، يعني بعد ما صار الكلام إشارة إلى المرجع.
 مشبّتاً لانتقاد النفي بـ«إلا» (لأنهما) أي: «ما» و«لا» (عملنا للنفي وقد انتقض النفي بـ«إلا») وحيث تعذر^(٣) في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل، فـ«عمرو» مرفوع على أنه محمول على محل «أحد» وهو الرفع بالابتداء، وـ«شيء» مرفوع على أنه محمول على محل « شيئاً» وهو الرفع بالخبرية، فإن قلت لـ«أحد» في هذا المثال محلان من الإعراب: محل قريب وهو نصبه بكلمة «لا»، ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء، فلمّا اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب؟ قلت لأنّ محله القريب إنما هو لعمل «لا» فيه بمعنى النفي وقد انتقض بـ«إلا» بخلاف محلّه البعيد فإنه لا دخل لعمل «لا» فيه (بخلاف «ليس زيد شيئاً إلا

(١) قوله: [كذلك] أي: حقيقة أو حكما على ما علمت.

(٢) قوله: [حال كونهما] فيه إشارة إلى أنّ قوله: «عاملين» نصب على الحالية.

(٣) قوله: [وحيث تعذر الع] أي: ومن أجل تعذر البدل حمل على المحل، فـ«حيث» للتعليل متعلق بـ«حمل» المؤخر.

شيئاً) مع أنه انتقض^(١) النفي فيه أيضاً بـ«إلا» (لأنها) أي: «ليس» (عملت للفعلية) لا للنفي (فلا أثر لقض) معنى (النفي) في عملها (بقاء الأمر العاملة هي) أي: «ليس» (لأجله) أي: لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية (ومن ثم) أي: ومن أجل أنَّ عمل «ليس» للفعلية لا للنفي وعمل «ما» و«لَا» بالعكس (جاز «ليس زيد إلا قائمًا») بإعمال «ليس» في «قائماً»^(٢) وإن انتقض نفيها بـ«إلا» لبقاء فعليتها (وامتنع «ما زيد إلا قائمًا») بإعمال «ما» في «قائماً»؛ لأنَّ عملها فيه إنما هو للنفي وقد انتقض النفي بـ«إلا» (و) المستثنى^(٣) (محفوظ) أي: مجرور (بعد «غير» و«سوى») بكسر السين أو ضمُّها مع القصر (و«سواء») بفتح السين وكسرها مع المدّ لكونه مضافاً إليه^(٤) (وبعد «حاشاً» في الأكثـر) لكونها حرف جر^(٥) في أكثر

(١) قوله: [مع أنه انتقض الخ] أي: إنما عملت «ليس» في «شيئاً» المؤخر فإنه منصوب على البدل من اللفظ مع أنه انتقض الخ لأنها عملت للفعلية أي: لكونها على صورة الفعل لا للنفي فلا تأثير لانتقض معنى النفي في عملها؛ إذ الفعلية لم تزل بـ«إلا» كما زال النفي بها.

(٢) قوله: [يأعمال «ليس» في «قائماً»] على لغة أهل الحجاز، وأما قولهم: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع فمبني على لغة بي تميم.

(٣) قوله: [المستثنى] إشارة إلى أنَّ قوله: «ومحفوظ الخ» جملة معطوفة على ما قبلها لا على قوله: «منصوب» لوقوع الفصل الكبير. قوله: «أي: مجرور» غرضه تفسير الفظ.

(٤) قوله: [لكونه مضافاً إليه] علة لكون المستثنى بعد هذه الأدوات محفوظاً.

(٥) قوله: [لكونها حرف جر] إليه ذهب سبويه، والدليل على حرفيتها قولهم: «حاشاي» من دون نون الوقاية فلو كانت فعلاً لجيء بها بينها وبين الياء كما في «ضاهاني».

استعمالاتهم، وأجاز بعضهم النصب بها على أنها فعل متعد^(١) فاعله مضمراً، ومعناها تبرئة المستثنى عمّا نسب إلى المستثنى منه^(٢) نحو «ضرب القوم عمرا حاشا زيدا» أي: برأه الله عن ضرب عمرو (واعراب **غير** فيه) أي: في الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ يعرب ياعراب موصوفه (**كما عراب المستثنى بـ(إلا)**) على التفصيل المذكور فيما سبق^(٣) فكأنه لما انجرّ به المستثنى للإضافة انتقل إعرابه إليه^(٤) (و**غير**) أي:

(١) قوله: [على أنها فعل متعذر] بدليل قوله: «حاشيت زيدا وأحشيه» فإن التصريف ولحوظ الضمائر المرفوعة خاصة الفعل، وفيه أنه يتحمل أن تكون مشتقاً من لفظ «حاشا» حرفاً أو اسمًا بمعنى: قلت حاشا، نحو «لاليت» أي: قلت لا لا، و«لوليت» أي: قلت لولا، وذهب المبرد إلى أنها تارة حرف وتارة فعل بدليل محىء الجر والنصب بعدها، وإذا وليتها اللام نحو «حاشا لزيد» تعين فعليتها، وقال الرضي: الأولى أنها مع اللام اسم لمحيته منونا نحو (حشا لله) في بعض القراءة، وإنَّه بمعنى تزييها لله فيجوز أن يرتكب كون «حاشا» في جميع المواقع مصدرًا بمعنى تزييها.

(٢) قوله: [معناها تبرئة المستثنى عمّا نسب إلى المستثنى منه] أي: إذا استعملت «حاشا» في الاستثناء، وفي غيره معناها تزييه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر، وربما أرادوا تزييه شخص من سوء فيتدون بتزييه الله سبحانه من السوء ثم ينزعون من أرادوا تزييه على معنى أن الله منها عن أن لا يطهر ذلك الشخص عمما يشينه فيكون أو كد وأبلغ قال الله تعالى: «قلن حن لؤم تاعلمنا على من سوء» (يوسف: ٥١).

(٣) قوله: [على التفصيل المذكور فيما سبق] أي: يجب نصب «غير» في المستثنى الموجب والمقدّم والمنقطع، ويحوز النصب مع اختيار البديل في المستثنى الغير الموجب الثانى، ويُعرب على حسب العوامل في الناقص.

(٤) قوله: [انتقل إعرابه إليه] يعني: أن المستثنى بلفظ «غير» يستحق الإعراب كسائر المستثنىات إلا أنه لما أضيف إليه «غير» لرم الجر فانتقل إعرابه إلى لفظ «غير» فالإعراب فيه عارية ولذا جاز العطف على محل المستثنى المحروم بإضافة «غير» نحو «ما جاءني غير زيد وحالد» برفع «حالد» عطفاً على محل «زيد».

كلمة «غير» في الأصل (**صفة**) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغایرة بها^(١)، فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول « جاءني رجل غير زيد» واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها (**حملت على إلا**) واستعملت مثلها (**في الاستثناء**) على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كلّ منها^(٢) في مغایرة ما بعده لما قبله (**كما حملت إلا عليها** أي من «غير» و«إلا»)، أي: على كلمة «غير» (**في الصفة**) لكن لا تُحمل «إلا» عليها في الصفة غالباً إلاً (**إذا كانت**) أي: «إلا» (**تابعة لجمع**) أي: واقعة بعد متعدد^(٣)، فوجب أن يكون موصوفها مذكورة لا مقدّراً كما قد يكون مقدّراً في «غير» مثل « جاءني غير زيد»، وبعد ما كان مذكورة يكون متعددًا ليوافق **حالها صفة**^(٤) حالها أداة الاستثناء؛ إذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى

(١) قوله: **[ياعتبر قيام معنى المغایرة بها]** فإنها بمعنى المغایرة تدل على مغایرة مجرورها لموصوفها.

(٢) قوله: **[وذلك لاشتراك كلّ منها الخ]** أي: تستعار «غير» لمعنى «إلا» لاشتراك كلّ منها في المغایرة فإن «غير» تدل على مغایرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو وصفاً نحو « جاء رجل غير زيد» و «خرجت بووجه غير وجهك» و «إلا» تدل على مغایرة ما بعدها لما قبلها في الحكم، فجاز استعمال كلّ منها في معنى الآخر لعلاقة المشابهة.

(٣) قوله: **[أي: واقعة بعد متعدد]** إشارة إلى أن المراد بكونها تابعة لجمع أن تكون تالية وواقعة بعد الجمع وبالجمع المتعدد، والحاصل أنه ليس المراد بالتتابع التحوي ولا بالجمع الجمع الاصطلاحي، قوله: «فوجوب أن يكون الخ» وذلك ليكون «إلا» أظهر في كونها صفة؛ لأنّ الأصل في الصفة ذكر الموصوف.

(٤) قوله: **[ليوافق حالها صفة الخ]** أي: إنما وجب أن يكون موصوفها متعدداً ليكون حال «إلا» وقت كونها صفة موافقاً لحالها وقت كونها أداة الاستثناء في كون ما قبلها متعدد، فإنّ المستثنى منه لا يكون إلاً متعدد.

منه متعدد، فلا تقول في الصفة^(١) « جاءني رجل إلا زيد »، والممتعدد أعم من أن يكون جمعا لفظا كـ« رجال » أو تقديرها^(٢) كـ« قوم » وـ« رهط » وأن يكون مشتى، فدخل فيه نحو « ما جاءني رجالان إلا زيد » (منكور) أي: منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد أو الاستغراق^(٣) فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير أن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعدّر الاستثناء المتصل، أو عدم التناول قطعا على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعدّر المنقطع (غير محصور) والممحصور نوعان^(٤) إما الجنس المستغرق نحو « ما جاءني رجل أو

(١) قوله: [فلا تقول في الصفة الخ] أي: إذا وجب أن يكون موصوفها متعددًا فلا يجوز لك أن تقول في الصفة: « جاءني رجل إلا زيد » كما لا يجوز ذلك في الاستثناء.

(٢) قوله: [أو تقديرها] المراد بالمتعدد تقدير ما لم يكن له مفرد من لفظه ويستعمل في معنى الجمع كرهط ونفر وفريق وناس وأنام إلى غير ذلك. قوله: « فدخل فيه الخ » تفريع على التعميم.

(٣) قوله: [حيث يراد به العهد أو الاستغراق الخ] هذه الحيثية تعليلية أي: إنما وجب أن يكون الجمع منكرا غير معرف باللام؛ لأنّه إن كان معرفًا باللام فإن أريد به الاستغراق يعلم قطعا تناوله لما بعد « إلا » فلا يتعدّر الاستثناء المتصل، وإن أريد به العهد فلا يخلو إما أن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فأيضا لا يتعدّر المتصل، أو إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعدّر المنقطع، وعلى جميع هذه الصور يحمل « إلا » على الاستثناء لا على الصفة فإن الأصل فيها هو الاستثناء ولا وجه للعدول عنه.

(٤) قوله: [والممحصور نوعان] أي: الجمع الممحصور بمعنى الدال على التعدد نوعان: الأول أن يكون جنسا مستغرقا لجميع الأفراد لوقوعه في سياق النفي أو لمحاكيته بأداة العموم غير اللام نحو « جاءني كل طالب »، والثاني أن يكون بعضًا من الجنس معلوم العدد نحو « له على عشرة دراهم »، وعلى كلا الوجهين يدخل فيه ما بعد « إلا » فلا يتعدّر الاستثناء فاشترط أن يكون الجمع غير محصور.

رجال» وإنما بعض منه معلوم العدد نحو «له عليّ عشرة دراهم أو عشرة»، وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنّه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد «إلا» فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو «كلّ رجل إلا زيداً جاءني»^(١) و«له عليّ عشرة إلا درهماً»، وإنما يصار عند وجود^(٢) هذه الشروط إلى حمل «إلا» على «غير» (لتعذر الاستثناء) عند وجودها فيضطر إلى حملها على «غير»، وإنما قلنا في صدر هذا الكلام «إنّ إلا لا تُحمل على الصفة غالباً» فقيدناه بقولنا «غالباً» لأنّه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو « جاءني مائة رجل إلا زيد»^(٣) وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو «ما جاءني رجال إلا واحداً» أو «إلا رجلاً أو إلا حماراً» ولكن لما كان ذلك^(٤) نادراً لم يلتفت المصنف إليه في بيان أي إلى التعذر في المحصور وعلمه في غيره.

(١) قوله: [«كلّ رجل إلا زيداً جاءني»] أعلم أنّ الشارح أخرجه عن الضابطة بقوله: «غير محصور» لعدم خروجه بقول المص: «جمع» لأنّه فسر الجمع بالمتعدد و«رجل» متعدد لمصاحبه بأداة «كلّ».

(٢) قوله: [وإنما يصار عند وجود الخ] إشارة إلى أنّ قوله: «لتعذر» متعلق بـ«حملت» وعلة لحمل «إلا» على «غير»، يعني: أنّ هذا الحمل خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا ضرورة وتمس الحاجة إليه عند وجود الشروط لتعذر الاستثناء حينئذ فافهم.

(٣) قوله: [« جاءني مائة رجل إلا زيد»] فإنه لا يعلم قطعاً دخول زيد في المائة حتى يمكن الاستثناء المتصل ولا عدم دخوله فيها حتى يمكن المنقطع فتعذر الاستثناء مطلقاً مع أنّ «إلا» فيه واقعة بعد محصور.

(٤) قوله: [نحو «ما جاءني رجال إلا واحداً الخ»] فإنّ «واحداً» أو «رجلاً» داخل في «رجال» قطعاً، و«حماراً» خارج عنه قطعاً فلا يتعذر الاستثناء مع أنّ «إلا» واقعة فيه بعد جمع منكوح غير محصور.

(٥) قوله: [ولكن لما كان ذلك الخ] أي: لما كان التعذر في المحصور وعدمه في غيره نادراً الخ، غرضه

هذه القاعدة (نحو **﴿لَوْكَاهُ فِيهِمَا﴾**) أي: في السماء والأرض

(**﴿الله﴾**) جمع «إله» ولا دلالة فيها على عدد محصور (**﴿إِلَّا﴾**)

أي: غير الله^(١) (**﴿لَفْسَدَتَا﴾**) [الأنباء: ٢٢] أي: لخرجنا عن الانتظام،

فـ«إِلَّا» في الآية صفة^(٢); لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي

أي الجمع المنكروه وأثبات الضمير باعتبار تأثير لفظ «آلهة». بما
«آلهة» ويتعدّ الاستثناء لعدم دخول «الله» في «آلهة» بيقين فلم يتحقق

شرط صحة الاستثناء^(٣)، وفي الآية مانع آخر عن حمل «إِلَّا» على

الاستثناء وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى: لو كان فيهما آلهة مستثنى

أي الشأن. عنها الله لفسدتا، وهذا لا يدلّ إِلَّا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها

الله، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى^(٤) لحوار أن يكون حينئذ فيهما آلهة

من هذا الكلام دفع شبهة الفاضل الهندي على عبارة المصد من أنّ مناط حمل «إِلَّا» على الصفة هو تعذر الاستثناء وما ذكره من الشرائط لا يوجب وجوبه تعذر الاستثناء كما في هذا المثال ولا اتفاؤه عدم التعذر كما في المثال الأول، فلا يكون القاعدة مطرداً ولا منعكساً فكان عليه أن يقول: «تابعة لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه»، وحاصل الدفع أنّ المصد لم يلتقط إليه لندرة إمكان الاستثناء مع وجود الشرائط وندرة امتلاكه مع انتفاءها.

(١) قوله: [أي: غير الله] إشارة إلى أنّ «إِلَّا» صفة بمعنى «غير». قوله: «أي: لخرجنا عن الانتظام» تفسير باللازم، يعني: أنّ التالي باطل فكذا المقدم.

(٢) قوله: [**﴿إِلَّا﴾** في الآية صفة **الخ**] غرضه من هذا الكلام تطبيق المثال للممثل له، والفاء للتعليل أو للتفصيل.

(٣) قوله: [فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء] فيه أنّ عدم دخول «الله» في «آلهة» بيقين إنما يفيد تعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء، ولعله وجه بيان مانع آخر عن حمل «إِلَّا» على الاستثناء.

(٤) قوله: [وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى] مع أنّ الآية مسوقة لإثباتها وللردّ على المشركين القائلين إنّ مع

غير مستثنى عنها الله، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى «غير» فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا تتعدد الآلهة^(١) لأن التعدد يستلزم المغايرة (ضعف) حمل «إلا» على «غير» (في غيره) أي: في غير جمع منكور غير محصور^(٢) لصحة الاستثناء علة الضعف.

حينئذ، ومذهب سيبويه جواز وقوع «إلا» صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك «ما أتاني أحد إلا زيد» أن يكون «إلا زيد» صفة^(٣) وعليه أكثر المتأخرین تمسکاً بقوله شعر:

وكل أخ مفارقہ^(٤) أخوه ÷ لعمر أبيك إلا الفرقدان

الله إليها آخر تعالي الله وتقدس عن ذلك علواً كبيراً، والسر في ذكر الآلهة بصيغة الجمع تشبيح للكفار بأنهم اعتقدوا شركاء لمن لا يمكن له شريك أصلاً.

(١) قوله: [يجب أن لا يتعدد الآلهة] أي: يجب أن لا يكون إله إلا الله؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وهو منتف وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملازومات كلها كما أن ثبوت الملازوم مستلزم لإثبات اللوازم كلها، فالصانع المؤثر في السماء والأرض هو الله وحده لا شريك له.

(٢) قوله: [أي: في غير جمع منكور غير محصور] إن قلت: إنه قد صحي حمل «إلا» على «غير» بلا ضعف في «جاءني مائة رجل إلا زيد» مع أنه بعد جمع منكور محصور، أحجب بأن المراد ضعف الحمل فيه مع صحة الاستثناء ولا يصح الاستثناء في المثال المذكور كما عرفت من قبل.

(٣) قوله: [أن يكون «إلا زيد» صفة] فاعل لـ«يجوز»، أي: ما أتاني أحد مغاير لزيد. قوله: «تمسکاً بقوله الخ» مفعول له لـ«قال» أو حال من ضميره، أو مفعول له لما يفهم من قوله: «وعليه أكثر المتأخرین» أي: كانوا عليه لتمسکهم بقوله الخ.

(٤) قوله: [وكل أخ مفارقہ الخ] قوله: «كل أخ» مبتدأ خبره «فارقہ» و«أخوه» فاعله، و«لعمرك» بالفتح وبالضم وبالضمنين البقاء ويستعمل في القسم المفتوح، واللام لتأكيد الابتداء والخبر محنوف تقديره:

فـ«الفرقدان» صفة لـ«كلّ أخ» لا استثناء منه وإنّ وجوب أن يقال:

«الفرقدين» بالنصب^(١)، وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت أي كون «إلا» في البيت صفة.

شذوذان آخران أحدهما: وصف «كلّ» دون المضاف إليه والمشهور

وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود وـ«كلّ» لإفادته الشمول فقط،

وثانيهما: الفصل بالخبر^(٢) بين الصفة والموصوف وهو قليل (واعراب

«سوى» وـ«سواء» النصب على الظرف) أي: بناء على ظرفيتهما^(٣) لأنك

إذا قلت « جاءني القوم سوى أو سواء زيد» فكأنك قلت «مكان زيد»

(على) المذهب (الأصح) وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية^(٤)،

وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية

لعمّر أيك قسمى، والفرقدان نجمان قريان من القطب، والمعنى: لبقاء أيك قسمى كلّ أخ معاير للفرقدين يفارقه أخوه بخلاف الفرقدين فإنّهما لا يفارقان. قوله: «فالفرقدان صفة الخ» أي: في الظاهر واللفظ وإنّ الصفة في التحقيق والمعنى هي «إلا» لكونها بمعنى «غير» لكنها لما كانت حرفًا في الأصل والصورة أجري إعرابها فيما بعدها لعدم الداعم فيه.

(١) قوله: [إنّ وجوب أن يقال: «الفرقدين» بالنصب] وجوباً، لأنه مستثنى بعد «إلا» في الكلام الموجب.

قوله: «وتحمل المصنف ذلك الخ» أي: حمل كون «إلا» في البيت صفة على الشذوذ لكونه مخالفًا لقاعدة حمل «إلا» على «غير» وهي تذرّ الاستثناء ولا تغدرّ هنّا.

(٢) قوله: [الفصل بالخبر الخ] الخبر قوله: «مفارقة أخوه»، والصفة: «إلا الفرقدين» والموصوف: «كلّ أخ».

(٣) قوله: [أي: بناء على طرقتهما] أي: بحسب الأصل وإن كانا للاستثناء بحسب الحال، وفي التفسير إشارة إلى أنّ «على» بنائية وأنّ اللام في الظرفية عوض عن المضاف إليه.

(٤) قوله: [فيما عنده لازما الظرفية] أي: لازما النصب على الظرفية باعتبار الأصل وإن خرجا إلى معنى الاستثناء باعتبار الحال.

والتصرّفُ فيهما رفعاً ونصباً وجراً^(١) كـ«غير» متمسّكين بقول الشاعر^(٢) شعر:

ولم يبق سوى العدوا دنائهم كما دانوا

وزعم الأخفش أنّ «سواء» إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً نصبوه^(٣) استكاراً لرفعه

فيقولون « جاءني سوأتك » و« في الدار سوأتك »، ومثل هذا في استكار

الرفع فيما غالب انتسابه على الظرفية قوله تعالى: **﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾**

[الأنعم: ٩٤] بالنصب (خبر «كان» وأخواتها) وستعرفها^(٤) في قسم الفعل

إن شاء الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) أي: دخول «كان» أو إحدى

أخواتها، والمراد بعديمة المسند لدخولها^(٥) أن يكون إسناده إلى اسمها

(١) قوله: [والتصرّفُ فيهما رفعاً ونصباً وجراً] لكن لا يظهر إعراب «سوى» في اللفظ لوجود الألف.

(٢) قوله: [متمسّكين بقول الشاعر] وهو شهيل بن شيبان من شعراء الجاهلية، والبيت حماسي. قوله: «العدوان»

الظلم وتجاوز الحدّ فيه. قوله: «دنائهم كما دانوا» أي: جازينا عدونا كما جزانا، ومنه قولهم: «كما تدين

تدان»، أو المعنى: جازيناهم بالمذلة كما فعلوا كذلك لما في هذه القصيدة من قوله: وفي الشرّ نجاحة حِينْ

نَ لَا ينجيك إحسان، والاستشهاد أنّ «سوى» خرج عن الظرفية ووقع مرفوعاً على الفاعلية لـ«لم يبق».

(٣) قوله: [يضاً نصبوه] أي: كما أنهم نصبوه إذا لم يخرجوه عن الظرفية كذلك نصبوه إذا أخرجوه عنها

استكاراً لرفع ما غالب انتسابه على الظرفية، ففي قول المص: « وإنعرب سوى وسواء النصب على

الظرفية» احتراز عن مذهب الأخفش أيضاً.

(٤) قوله: [ستعرفها] أي: ستعرف أخوات «كان» في قسم الفعل.

(٥) قوله: [والمراد بعديمة المسند لدخولها] أي: المراد بكل منه مسندنا بعد دخولها أن يكون إسناده واقعاً

بعد دخول إحدى «كان» وأخواتها على ما يصير اسمها وخبرها الخ، ففي العبارة مجاز مرسل مثل

﴿أَرَبَّنَّ أَعْصَرَ حَمْرَاهُ﴾ [يوسف: ٣٦]، ثم الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الرضي بأنه يدخل في الحدّ

نحو «قائم» في قوله: «كان زيد أبوه قائم» مع أنه ليس من أفراد المحدود.

وأقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد

تقرّر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقرّره^(١)

لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله، فلا ينتقض التعريف بمثل «كان زيد

يضرب أبوه» ولا بمثل «كان زيد أبوه قائم» لأن يقال يصدق على

«يضرب» و«قائم» في هذين المثالين المعرف وليسا من أفراد المعرف،

وي يمكن أن يقال في جواب هذا النقض إن المراد بدخولها ورودها للعمل

فيما وردت عليه^(٢) كما سبقت الإشارة إليه في خبر «إن» وأخواتها (مثل

«كان زيد قائمًا وأمره» أي: وأمر خبر «كان» وأخواتها (كامر خبر

المبتدأ) في أقسامه وأحكامه وشرائطه^(٣) على ما سبق في بحث المبتدأ

والخبر (و) لكنه (يقدم) على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة أو حكما

كالنكرة المخصوصة لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب فلا يلتبس

على لجوؤ التقدم.

(١) قوله: [المفتوح على تقرّره] بالرفع صفة ثانية للإسناد قوله: «لا يكون بعد دخولها» خبر له، يعني:
فخرج بقيد البعدية مثل «يضرب» و«قائم» في المثالين فلا ينتقض التعريف به.

(٢) قوله: [للعمل فيما وردت عليه] أي: ورودها لأجل العمل في اسم وخبر وردت عليهما، ولا شك أن دخول «كان» وورودها للعمل في المثالين إنما هو على مجموع «يضرب أبوه» و«أبوه قائم» دون «يضرب» و«قائم» فقط.

(٣) قوله: [في أقسامه وأحكامه وشرائطه] مما مضى من الأحكام، أي: كما أن خبر المبتدأ يكون مفرداً أو جملة أو معرفة أو نكرة فكل خبرها، وكما أن خبره يكون واحداً أو متعدداً أو محلوفاً أو مذكورة فكل خبرها، وكما أن خبره لا بد له من عائد إذا كان جملة فكل خبرها.

أحدهما بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما^(١) أو في أحدهما لفظياً نحو أي جواز التقدّم.
 «كان المنطلق زيد» أو «كان هذا زيد»، بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما لا يصلاح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم «كان» وخبرها جميعاً ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر^(٢) نحو «كان الفتى هذا» (وقد يحذف عامله) أي: عامل خبر «كان»^(٣) وهو «كان» لا خبر كان وأخواتها لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا «كان»، وإنما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها^(٤) (في مثل «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرًا فشرًا» ويجوز في مثلها)

(١) قوله: [ذلك إذا كان الإعراب فيما الخ] وكذا إذا وجد هناك قرينة تعين الاسم والخبر، فإن لم يوجد إعراب لفظاً ولا قرينة لا يجوز التقدّم، وفي كلام الشارح هذا إشارة إلى أن إطلاق المصد ليس على ما ينبغي.

(٢) قوله: [لا يجوز تقديم الخبر] أمّا ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى: «فَمَا زَانَتْ تِلْكَ دَعْوَيْهُمْ» [الأبياء: ١٥] أن «تلك» خبر، فعلمه مبنياً على أنَّ الدّعاء في أنَّ دعواعهم ماذ؟ لا في أنه لمن تلك الدعوى فالقرينة المعنوية على كون «تلك» خبراً موجودة.

(٣) قوله: [أي: عامل خبر «كان» الخ] يعني: أنَّ ما يحذف هو عامل خبر «كان» فقط لا عامل خبر «كان» وأخواتها، فرارجاع ضمير «عامله» إلى خبر «كان» وأخواتها مطلقاً ليس بحيد، قال عليه الصلاة والسلام: «أولم ولو بشاة» و«تصدق ولو بشق تمرة».

(٤) قوله: [لكرة استعمالها] ومن ثم حذف التون من «كان» في بعض تصرفاتها نحو «لم يك ولم نك»، وقرئ في الشادة: «لَمْ يَكُنَ الَّذِينَ كَفَرُوا» [آل عمران: ١]، ولا تحذف التون إذا لاقت ضميراً متصلًا كما في قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله تعالى عنه في ابن صياد: «إن يكنه -الدجال- فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير في قتله».

أي: في مثل هذه الصورة^(١)، وهي أن يجيء بعد «إن» اسم ثم فاءً بعدها فسير صورة. اسم (أربعة أوجه) نصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها^(٢) أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، ونصلبها نحو «إن خيراً فخيراً» على معنى: إن كان عمله خيراً فكان جزاً من خيراً^(٣)، ورفعهما نحو «إن خير فخير» أي: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وعكس الأول^(٤) نحو «إن خير فخيراً» أي: إن كان في عمله خير فكان جزاً من خيراً، وقوّة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثريته (ويجب الحذف) أي: حذف عامله يعني أي عامل خبر «كان». «كان» (في مثل «أما أنت منطلقاً انطلقت» أي: «لأن كنت» منطلقاً انطلقت)^(٥) فأصل «أما أنت»: «لأن كنت» حُذفت اللام قياساً^(٦) ثم

(١) قوله: [أي: في مثل هذه الصورة] إشارة إلى أن الضمير راجع إلى التركيب السابق بناؤيه بالصورة.

(٢) قوله: [وهو أقواها] أي: الوجه الأول أقوى الوجوه الأربع لقلة الحذف فيه مع حراة المعنى. قوله: «أي: إن كان عمله الخ» الظاهر أن يقول: «إن كان أعمالهم الخ» على موافقة «بأعمالهم».

(٣) قوله: [إن كان عمله خيراً فكان جزاً من خيراً] إنما صحة دخول الفاء على الماضي مع أن الماضي الغير المصدر بـ«قد» ظاهرة أو مقدرة إذا وقع جزء لا يدخله الفاء أصلاً؛ لأنه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء، وعدم دخولها إنما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزء فافهم.

(٤) قوله: [عكس الأول] يعني: رفع الأول ونصب الثاني، وهذا الوجه أقبح الوجوه؛ لكونه عكس الذي هو أحسنها، ولذلك تخرج الإشارة إلى هذا أيضاً بقوله: «عكس الأول»، والمتوسطان متسطران.

(٥) قوله: [منطلقاً انطلقت] غرضه تكميل التقدير المتراكب ناصحاً بقرينة السابق الكامل، ثم غرض المص من بيان التقدير هنا دون السابق الرد على الكوفيين حيث جعلوا «أن» المفتوحة للشرط كالمكسورة، والتبيّنة على أن «أما» هذه مفتوحة.

(٦) قوله: [حذفت اللام في] فإن حذف اللام من «أن» و«أن» قياسي. قوله: «فانقلب الخ» أي: انقلب

حذفت كلمة «كان» اختصاراً فانقلب الضمير المتصل منفصلاً وزيدت لفظة «ما» بعد «أن» في موضع «كان» عوضاً عنها وأدغمت النون في الميم وأبقى الخبر على حاله فصار «أما أنت منطلقاً انطلقت» وهذا على تقدير فتح الهمزة^(١)، وأما على تقدير كسرها فالتقدير: «إن كنت منطلقاً انطلقت» فعمل به ما عمل بالأول من غير فرق إلا حذف اللام؛ إذ لا لام فيه، واقتصر المصنف على الأول لأنه أشهر^(٢) (اسم «إن» وأخواتها^(٣) فلا حذف له). وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى^(٤) (هو المسند إليه بعد دخولها) أي: بعد دخول «إن» أو إحدى أخواتها (مثل «إن زيداً قائم») وبما عرفت من معنى البعدية والدخول^(٥) فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هاهنا أيضاً بمثل «أبوه» في «إن زيداً أبوه قائم» (المنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس)

الضمير المتصل في «كان» بعد حذفها لعدم بقاء ما يصلح بها قوله: «وزيدت الخ» ليس المراد بالزيادة المعنى المصطلح كما يدل عليه قوله: «عوضاً»؛ إذ المزيد لا يكون عوضاً بل المراد مجرد الإثبات.

(١) قوله: [وهذا على تقدير فتح الهمزة] أي: التقدير المذكور والتفصيل المسطور على تقدير أن تكون همزة «أما» مفتوحة، وأما على تقدير أن تكون مكسورة فتقدير المثال: «إن كنت الخ».

(٢) قوله: [والضر المصنف على الأول لأن أشهر] جواب عن سؤال مفترض، وكلاهما واضحان.

(٣) قوله: [وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى] أي: ستعرف أخوات «إن» في قسم الخ.

(٤) قوله: [من معنى البعدية والدخول] بيان لـ«ما»، ومعنى البعدية أن يكون الإسناد بعد الدخول، ومعنى الدخول أن يكون الورود لإيراث الأثر، ولا شك أن «أبوه» في «إن زيداً أبوه قائم» مسند إليه قبل دخول «إن» ولم ترد «إن» لإيراث الأثر في «أبوه» فقط بل في «زيداً» وفي مجموع «أبوه قائم».

أي: لنفي صفة الجنس وحكمه^(١)، وإنما لم يقل «اسم لا»^(٢); لأنّه ليس كُلُّه ولا أكثُرُه من المنصوبات فلا يصحّ جعله مطلقاً من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً^(٣) بل المنصوب منه أقلّ مما عداه فلا بدّ من التعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه من المنصوبات فإنّ بعضها وإن لم يكن كُلُّه من المنصوبات لكنّ أكثُرَ منها فاعطي للأكثر حكم الكلّ فعدَ الكلّ منها تجوّزاً، ولا يبعد^(٤) أن يقال اسم «لا» هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه أو محلّاً كما هو مبنيّ منه على الفتح، وأمّا ما هو مرفوع فليس اسمها لها لعدم عملها فيه (هو المسند إليه بعد دخولها) خرج به مثل «أبوه» في «لا غلام رجل أبوه قائم».....
أي بقوله «بعد دخولها».

(١) قوله: [أي: لنفي صفة الجنس وحكمه] قد تقدّم تحقيقه، والفرق بين «لا» هذه و«لا» بمعنى «ليس» أنّ الأولى لنفي الماهية فمعنى «لا رجل في الدار» أنه ليس فيها هذا الجنس فلا يكون فيها واحد ولا أكثر، والثانية لنفي الفرد منها فجاز أن يكون فيها رجالان أو رجال. قوله: «وحكمه» أي: ما يحكم به على الجنس، فهو عطف تفسير.

(٢) قوله: [إنما لم يقل «اسم لا» الخ] غرض هذا الكلام بيان فائدة العبارة وبيان وجه تغيير الأسلوب حيث لم يعبر باسم لاً كما عبر عن سائر المنصوبات بأسمائها. قوله: «لأنّه ليس كله الخ» ليس جميع أفراد اسم «لاً» ولا أكثُرَه من المنصوبات بل من المرفوعات أو من المبنيات.

(٣) قوله: [لا حقيقة ولا مجازاً] الأول ناظر إلى قوله: «ليس كله» والثاني إلى قوله: «ولا أكثُر» أي: لما لم يكن كله اسم «لاً» من المنصوبات لم يصحّ جعله منها حقيقة، ولما لم يكن أكثُرَ منها لم يصحّ جعله منها مجازاً أيضاً.

(٤) قوله: [ولا يبعد الخ] في هذا الكلام إشارة إلى أنه لو عدَّ اسم «لاً» من المنصوبات مطلقاً فأيضاً له وجه؛ لأنّ المضاف والمشابه به منصوبان لفظاً والمبنيّ منصوب محلّاً وأمّا المرفوع فليس باسم «لاً» لعدم عملها فيه.

لما عرفت^(١) وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقاً، لكنه لما أراد حد المنصوب منه^(٢) زاد عليه قوله (يليه) أي: يلي المسند إليه لفظة «لا»^(٣) أي على القدر المذكور.

أي: يقع بعدها بلا فاصلة (نكرة مضافاً أو مشبهاً به) أي: بال مضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه^(٤) هذه أحوال متراوفة من الضمير المجرور أي تعلق الاسم.

في «إليه»، أو الأولى منه^(٥) أو من الضمير المجرور في «دخولها» وما بقي من الضمير المرفوع في «يليه» (مثل «لا غلامَ رجل»)

(١) قوله: [لما عرفت] أي: من معنى البعدية والدخول، ولا يخفى أنه لا حاجة إلى هذا في إخراج مثل «أبوه» في «لا غلامَ رجل أبوه قائم» عن تعريف المنصوب بـ«لا»؛ لأنَّه خارج بقول الماتن «يليه»، نعم! إنما الحاجة إليه في تعريف اسم «لا»، ولعل الشارح قال ذلك ليصح قوله: «وهذا القدر كاف الخ». قوله: «مطلقاً» أي: سواء كان الاسم منصوباً لفظاً أو تقديرًا أو محلًا.

(٢) قوله: [حد المنصوب منه] أي: حد المنصوب من اسم «لا» التي لتفي الجنس.

(٣) قوله: [إِيْ يَلِيْ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ لِفَظَةُ لَا] غرضه الإشارة إلى مراجع ضميري المرفوع والمنصوب في قوله: «يليه» فالأول راجع إلى المسند إليه والثاني إلى «لا» بتأويله بنحو «لفظة» و«كلمة».

(٤) قوله: [في تعلقه بشيء هو من تمام معناه] إن قيل ما تقول في قوله تعالى: «لَا تَتَرَبَّطُ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ» [يوسف: ٩٢] أي: لا تقيس عليكم بفعلكم، فإن «على» صلة لـ«تربط» وهو لا يتم بدون صلته فيكون مشبهاً بال مضاف مع أنه مبني على الفتح، وكذلك في قوله تعالى: «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» [هود: ٤٣] فإن «من» صلة « العاصم» وهو أيضًا لا يتم بدونه، أجيوب عن الأول بأن «على» مع مجرورها خبر و«اليوم» ظرف لعامله فالتشريع مفرد، وعن الثاني بأن «اليوم» خبر أي: لا وجود عاصم اليوم و«من أمر الله» متعلق بما دلَّ عليه «لا عاصم» أي: لا يعصم من أمر الله، فال العاصم أيضًا مفرد.

(٥) قوله: [أو الأولى منه الخ] أي: أو الحال الأولى حال من ضمير «إليه» أو من ضمير «دخولها»، والأحوال الباقيَة أحوال من الضمير الخ.

مثال لما يليها نكرة مضاف^(١)، وفي بعض النسخ: «لا غلام رجلٌ ظريفٌ»
تعين الممثل له.
 فيها» وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله «فيها»^(٢) (ولـ^(٣) عشرين
 درهماً لك^(٤)) مثال لما^(٥) يليها نكرة مشبهاً بالمضاف، وقوله «لك» على
تعين الممثل له.
 النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما (فإن كان) أي: المسند إليه
 بعد دخولها^(٦) غيرٌ واقع على الأحوال المذكورة بل كان (مفرداً) بانتفاء
 الشرط الأخير فقط^(٧) وهو كونه مضافاً أو مشبهاً به، أي: يليها نكرة غير
 مضاف ولا مشبهاً به ليترتب عليه قوله (فهو مبني على ما ينصب به) فإنه
أي إنما قلنا «بانتفاء الخ» ليترتب «الخ».

(١) قوله: [مثال لما يليها نكرة مضافاً] أي: هذا مثال للمنصوب بـ«لا» الذي وقع بعدها بلا فاصلة حال
 كونه نكرة مضافاً، وخبر «لا» محذوف إذ كثيراً ما يحذف الخبر فأراد التمثيل بما كثر. «العصام».

(٢) قوله: [تحقيق قوله: «فيها»] وهو أنه أتى به ثلاثة يلزم الكذب بتفني الظرافة عن كلّ غلام ولإشارة إلى
 قسمى الخبر من الطرف وغيره.

(٣) قوله: [حال لما الخ] أي: هذا مثال للمنصوب بـ«لا» الذي وقع بعدها بلا فاصلة حال كونه نكرة
 مشبهاً بالمضاف. قوله: «على النسخ المشهورة الخ» وهي النسخ التي لم يوجد فيها «ظريف فيها»، وفي
 جعل قوله: «لك» من تتمة المثالين نظر؛ إذ المتعارف في نفي الغلام عن المخاطب هو أن يقال: «لا
 غلام لك» لا لأن «لا غلام رجل لك»، فال الأولى ما قال العصام من أنَّ المثال الأول مما حذف فيه الخبر.

(٤) قوله: [أي: المسند إليه بعد دخولها] إشارة إلى أنَّ ضمير «كان» راجع إلى المسند إليه بعد دخولها،
 لا إلى اسم «لا» المفهوم ضمناً؛ لأنَّ الأول أظهر لكون المسند إليه مذكورة صريحاً، ولا إلى المنصوب
 بـ«لا» كما يتوهم من كون الكلام مسوقاً له؛ لأنه لا يكون مفرداً، ففيه تعريض بالرضي حيث قال: أي:
 فإنَّ كان اسم لا الخ.

(٥) قوله: [بانتفاء الشرط الأخير فقط] أي: مع وجود الشرطين الأولين، فيكون المعنى: فإنَّ كان المسند بعد
 دخول «لا» نكرة بلا فصل ولم يكن مضافاً ولا مشبهاً بالمضاف فهو مبنيُّ الخ. قوله: «ليترتب الخ» علة
 لمقدّر أي: إنما قيّدنا بقولنا: «بانتفاء الخ» ليصبح ترتيب قوله: «فهو مبنيٌّ على قوله: «فإنَّ كان مفرداً».

لو كان مفرداً معرفة أو مفصولاً فحكمه غير ذلك، وقوله «على ما ينصب به» أي: على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول «لا» عليه وهو الفتح في الموحّد نحو «لا رجل في الدار» والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين^(١) نحو «لا مسلمات في الدار» والباء المفتوح ما قبلها في المشتّى والمكسور ما قبلها في جمع المذكّر السالم نحو «لا مسلمين ولا مسلمين لك»، ويعني بالمفرد ما ليس بمضارع ولا مضارع له فيدخل فيه المشتّى والمجموع، وإنمابني لتضمينه معنى «من»؛ إذ معنى «لا رجل في الدار»: «لا من رجل فيها» لأنّه جواب لمن يقول «هل من رجل في الدار» حقيقة المفرد المذكور.

أو تقديراً^(٢) فحذف «من» تخفيفاً، وإنمابني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف^(٣) استحقّها النكارة في الأصل قبل البناء، ولم يُبنَ المضاف ولا المضارع له؛ لأنَّ الإضافة تُرجمُ جانب الاسمية^(٤)

(١) قوله: [بلا تنوين] لأنَّ التنوين في جمع المؤنث السالم وإن لم يكن للتمكّن لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبني، ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أنَّ التنوين فيه للمقابلة، والمازني يبني جمع المؤنث السالم على الفتح بلا تنوين.

(٢) قوله: [حقيقة أو تقديراً] أي: سواء كان السؤال محققاً أو مقدّراً ومفروضاً فحذف «من» من الجواب تخفيفاً.

(٣) قوله: [ليكون البناء على حركة أو حرف الباء] يعني: أنَّ المفرد المنصرف يستحقّ الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع الباء وإذا لزم البناء ينبغي أن يبني على ما يستحقّه في الأصل لتكون الحركات والحرروف البائية موافقة للحركات والحرروف الإعرابية.

(٤) قوله: [لأنَّ الإضافة تُرجمُ جانب الاسمية] أي: الإضافة إلى الاسم تُرجمُ جانب الاسمية فإنَّ المضاف إلى الاسم لا يكون مبنياً إلا نادراً نحو «خمسة عشرك» بخلاف الإضافة إلى الجملة فإنها تُرجمُ البناء

فيسير الاسم بها مائلاً إلى ما يستحقه في الأصل أعني: الإعراب (وإن كان) أي: المسند إليه بعد دخولها (معرفة) بانتفاء شرط النكارة^(١) (أو مفصولاً بينه) أي: بين ذلك المسند إليه (وبين لا) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو^(٢) سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافاً أو مشبهاً به أو لا، وهي ست صور نحو «لا زيد في الدار ولا عمرو» و«لا غلام زيد في الدار ولا عمرو» و«لا في الدار رجل ولا امرأة» و«لا في الدار غلام رجل ولا امرأة» و«لا في الدار زيد ولا عمرو» و«لا في الدار غلام زيد ولا عمرو» (وجب) في جميع هذه الصور ست (الرفع) على الابداء، أما في المعرفة^(٣) فلامتناع أثر «لا» النافية للجنس فيها، وأما في المفصول فلضعف «لا» عن التأثير مع الفصل (والتكريير) أي: وجوب تكرير اسمه^(٤).

نحو قوله تعالى: «يَوْمَ يَنْقَعُ الصَّدِيقُونَ صِدْقُهُمْ» [المائدة: ١١٩].

(١) قوله: [بانتفاء شرط النكارة] وهو الشرط الثاني. قوله: «أي: بين ذلك الخ» إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «بانتفاء شرط الاتصال» وهو الشرط الأول المفهوم من قوله: «يليهما».

(٢) قوله: [على سبل من الخلو] يعني: كونه معرفة أو مفصولاً على سبيل منع الخلو فيحوز الجمع نحو «لا في الدار زيد ولا خالد». قوله: «سواء كانا الخ» أي: سواء كان انتفاء الشرط الأول وانتفاء الثاني مع انتفاء الشرط الأخير أو لم يكونا مع انتفاء الأخير بان يكون معرفة أو مفصولاً مع كونه مضافاً أو مشبه.

(٣) قوله: [أي في المعرفة] كما في الصورتين الأولىين. قوله: «وأما في المفصول» كما في الصور الأربع الباقية.

(٤) قوله: [أي: وجوب تكرير اسمه] إشارة إلى أن قوله: «والتكريير» عطف على قوله: «الرفع» واللام فيه عوض عن المضاف إليه. قوله: «لكن مطلقاً لا يعنيه» إشارة إلى أن المراد بتكرير الاسم تكرير نوعه لا تكرير شخصه كما لا يخفى. قوله: «أما في المعرفة» أي: أما وجوب تكرير الاسم في المعرفة فليكون الخ.

لكن مطلقاً لا بعينه، أمّا في المعرفة فليكون كالعوض عمّا في التكير من معنى نفي الآحاد، وأمّا في النكرة فليكون مطابقاً لما هو جواب له من مثل قول السائل «أَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ أَمْ امْرَأٌ»^(١)، وهذا التعليل جار في المعرفة أيضاً (ونحو «قضية») أي: هذه قضية (وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا) أي: لهذه القضية، هذا جواب دخل مقدّر على قوله «وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ»، فإنَّ اسم «لَا» فيه معرفة؛ لأنَّ «أَبَا حَسَنٍ» كنية على رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر، فأجاب بأنه (تأوّل) بالنكرة إما بتقدير المثل^(٢) أي: «وَلَا مِثْلُ أَبِي حَسَنٍ لَهَا» فإنَّ مثلاً لتوغله في الإبهام لا يتعُّرف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتاؤيله بفيصل بين الحق والباطل^(٣) لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل «لا فيصل لها»، ويقوّي هذا التأوّل إيراد «حسن» بحذف اللام^(٤)؛ لأنَّ الظاهر أنَّ

(١) قوله: [أَفِي الدَّارِ رَجُلٌ أَمْ امْرَأٌ] إنما قدّر السؤال مكرراً؛ إذ لو لم يكن مكرراً لمعنى في الجواب «نعم» أو «لا». قوله: «وهذا التعليل جار في المعرفة أيضاً» فيكون هنا علة ثانية لوجوب التكرير في المعرفة.

(٢) قوله: [إِمَّا بِتَقْدِيرِ الْمِثْلِ] أي: تأوّله بالنكرة إما بتقدير لفظ «مثل» فيكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

(٣) قوله: [أَوْ بِتَأْوِيلِ الْخَ] عطف على قوله: «بتقدير المثل»، أي: أو تأوّله بالنكرة بتاؤيله بفيصل بين الحق والباطل، وفيصل على وزن حيدر بمعنى القضاء، فيكون إطلاقه على علي رضي الله تعالى عنه من قبيل «زيد عدل». قوله: «لا شهاره الخ» علة مصححة أي: إنما صحت تأوّيل أبي الحسن به لاشتهاره بالفصل بين الحق والباطل، ووجه الاشتئار قول النبي عليه الصلاة والسلام: «أَفْضَلُكُمْ عَلَيَّ وَأَفْرَضُكُمْ زِيدٌ».

(٤) قوله: [وَيَقُوِّيُّ هَذَا التَّأْوِيلُ إِيرَادُ «حَسَنٍ» بِحَذْفِ الْلَّامِ] اعلم أنَّ نزع اللام واجب على التأوّلين سواء

تنوينه للتنكير (وفي مثل «لا حول ولا قوة إلا بالله») أي: فيما كُررت فيه «لا»^(١) على سبيل العطف وكان عقيب كلّ منهما نكرة بلا فصل يجوز (خمسة أوجه) بحسب اللفظ^(٢) لا بحسب التوجيه فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها^(٣) الأول (فتحهما) أي: «لا حول ولا قوة إلا بالله» على أن تكون «لا» في كلّ منهما لنفي الجنس، «ولا قوة» عطف على «لا حول» عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أي:

كانت اللام في الاسم نفسه نحو «لا حسن» في الحسن البصري و«لا صعن» في الصعن، أو فيما أضيف إليه نحو «لا امرأ قيس» و«لا ابن زيد» إلا في «عبد الله» و«عبد الرحمن»؛ إذ «الله» و«الرحمن» لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدّر تنكيرهما، أمّا التزع في الصورة الأولى فلرعاية اللفظ وإصلاحه بأن يكون مطابقاً لما قصد منه، وأمّا في الثانية فلتصيير ربه كأنه اسم جنس موضوع لإفاده الوصف المشتهر، ولمّا كان التزع على التأويل الثاني واضحاً كما يدلّ عليه قوله: «لأنّ الظاهر أنّ تنوينه للتنكير» جعله مقوياً للتأويل الثاني.

(١) قوله: [أي: فيما كُررت فيه «لا» الع] تفسير للمثل، والجائز والمحروم متعلق بـ«يجوز» المؤخر.

(٢) قوله: [بحب اللفظ] إشارة إلى أنّ تخصيص الوجوه بالخمسة إنما هو باعتبار كيفيات اللفظ والإعراب.

(٣) قوله: [فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها] أي: فإنّ الأوجه بحسب التوجيه تزيد على الخمسة؛ لأنّك إذا فتحتهما يتحمل أن تكون «لا» في الموضعين لنفي الجنس، وأن تكون في الأول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة ويجوز البناء مع الرائدة نظراً إلى لفظها، وإذا رفعتهما يتحمل أربعة أوجه: أن تكون «لا» في الموضعين لنفي الجنس ملغاً عن العمل، وأن تكون في الموضعين بمعنى «ليس»، وأن تكون الأولى بمعنى «ليس» والثانية زائدة، وأن تكون الأولى للتبرية أي: لنفي الجنس ملغاً عن العمل والثانية زائدة، وإذا فتحت الأولى ورفعت الثانية يتحمل أن يكون الرفع محمولاً على موضع اسم «لا» للتبرية و«لا» الثانية زائدة، وأن تكون بمعنى «ليس» ورفعه على أنه اسمه، وأن تكون للتبرية ملغاً، وإن رفعت الأولى وفتحت الثانية يتحمل أن تكون الأولى بمعنى «ليس»، وأن تكون للتبرية.

لا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ مُوجَدٌ إِلَّا بِاللَّهِ^(١)، أَوْ عَطْفَ جَمْلَةٍ عَلَى جَمْلَةٍ أَيْ: لَا حُولَّ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَحَذْفُ خَبْرِ الْجَمْلَةِ الْأُولَى اسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِخَبْرِ الْجَمْلَةِ الثَّانِيَةِ (وَ) الثَّانِي فَتحُ الْأُولَى^(٢) وَ(نَصْبُ الثَّانِي) أَيْ: «لَا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، أَمَّا فَتحُ الْأُولَى فَلَأَنَّ «لَا» الْأُولَى لِنَفِيِّ الْجِنْسِ وَأَمَّا نَصْبُ الثَّانِي فَلَأَنَّ «لَا» الثَّانِيَةَ مُزِيدَةٌ لِتَأكِيدِ النَّفِيِّ^(٣) وَالثَّانِي مُعْطَوْفٌ عَلَى الْأُولَى فَيَكُونُ مَنْصُوبًا حَمْلًا عَلَى لَفْظِهِ لِمُشَابَهَةِ حَرْكَتِهِ حَرْكَةِ الإِعْرَابِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ^(٤) لَهُمَا خَبْرٌ وَاحِدٌ وَأَنْ يَقْدِرَ لِكُلِّ مِنْهُمَا خَبْرٌ عَلَى حِدَّةِ (وَ) الثَّالِثِ فَتحُ الْأُولَى وَ(رَفْعُهُ)^(٥) أَيْ: رَفْعُ الثَّانِي نَحْوَ «لَا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، أَمَّا فَتحُ الْأُولَى فَلَأَنَّ «لَا» الْأُولَى لِنَفِيِّ الْجِنْسِ وَأَمَّا رَفْعُ الثَّانِي فَلَأَنَّ

(١) قوله: [لَا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ مُوجَدٌ إِلَّا بِاللَّهِ] الأَظْهَرُ أَنْ يَقُولَ: «مُوجَدَانِ» نَظَرًا إِلَى تَعْدِيدِ اسْمِ «لَا»، فَالْخَبْرُ فِيهِ وَاحِدٌ وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِ«لَا» الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مَعَ أَنْهُمَا عَامَلَانِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي حُكْمِ عَامِلٍ وَاحِدٍ بِحِكْمَةِ الْمَمَاثِلَةِ كَمَا فِي «إِنْ زَيْدًا وَإِنْ عَمْرًا قَائِمَانِ». قَوْلُهُ: «أَوْ عَطْفُ جَمْلَةِ الْخِ」 عَطْفٌ عَلَى «عَطْفِ مَفْرَدِ الْخِ».

(٢) قوله: [الثَّانِي فَتحُ الْأُولَى] أَشَارَ بِتَقْدِيرِ «فَتحُ الْأُولَى» إِلَى أَنْ قَوْلُهُ: «وَنَصْبُ الثَّانِي» عَطْفٌ عَلَى «فَتحُ الْأُولَى» الْمُفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَتْحُهُمَا»؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: فَتحُ الْأُولَى وَفَتحُ الثَّانِيِّ.

(٣) قوله: [مُزِيدَةٌ لِتَأكِيدِ النَّفِيِّ] لِأَنَّ الْمُعْطَوْفَ عَلَى الْمَنْفَيِّ يَكُونُ مَنْفَيًا أَيْضًا فَيَكُونُ حَرْفُ النَّفِيِّ فِي الْمُعْطَوْفِ زَائِدًا وَفَائِدَتِهِ تَأكِيدُ النَّفِيِّ. قَوْلُهُ: «حَمْلًا عَلَى لَفْظِهِ» أَوْ حَمْلًا عَلَى مَحْلِهِ الْقَرِيبِ فَإِنَّ لَاسْمَ «لَا» مُحْلِّيًّا: قَرِيبٌ وَهُوَ النَّصْبُ وَبَعْدُ وَهُوَ الرَّفْعُ.

(٤) قوله: [وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ الْخِ] أَيْ: يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ لِكَلِمةِ «لَا» الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ خَبْرٌ وَاحِدٌ أَيْ: مُوجَدَانِ، فَيَكُونُ الْمَحْمُوْعُ جَمْلَةً وَاحِدَةً مَعَ عَطْفِ الْمَفْرَدِ عَلَى الْمَفْرَدِ. قَوْلُهُ: «وَأَنْ يَقْدِرَ» أَيْ: وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ الْخِ، فَيَكُونُ الْمَحْمُوْعُ جَمْلَتَيْنِ مِنْ عَطْفِ الْجَمْلَةِ عَلَى الْجَمْلَةِ. قَوْلُهُ: «الثَّالِثُ فَتحُ الْأُولَى» غَرْبَهُ مَا عَرَفَ فِيمَا مَرَّ.

«لَا» الثانية زائدة والثانية معطوف على محلّ الأوّل^(١)؛ لأنّه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدّر لهما خبر واحد أو عطف جملة على جملة بأن يقدّر لكلّ منها خبر على حدّة (و) الرابع (فعهما) بالابتداء^(٢) نحو «لَا حُولٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللّٰهِ»؛ لأنّه جواب قولهم «أَبْغِيرُ اللّٰهَ حُولٌ وَقُوَّةٌ» فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال، ويجوز الأمران هاهنا أيضاً^(٣) (و) الخامس (رفع الأوّل) على أنّ «لَا» بمعنى «ليس»^(٤) (على ضعف) فإنّ عمل «لَا» بمعنى «ليس» قليل (فتح الثاني) نحو «لَا حُولٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللّٰهِ»، على أن تكون «لَا» لنفي الجنس، وضعف وجه ضعف رفع الأوّل^(٥) بأنه يجوز أن يكون رفعه

(١) قوله: [والثانية معطوف على محلّ الأوّل] والقياس في ذلك مُضيّ الخبر أي: كون خبر «لَا» مذكوراً قبل المعطوف لقطاً أو تقديرها كما في العطف على محلّ اسم «إِنَّ» المكسورة؛ لثلاً يلزم توارد العاملين، لكن في "المعني" أنه يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مُضيّ الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه في نحو «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا» و«لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا».

(٢) قوله: [والرابع رفعهما بالابتداء] في التنزيل العزيز: «لَا قَارُونَ وَلَا إِبْرَكُورَ» [القرآن: ٦٨] و«لَا بَيْتَمُ فِيهِ وَلَا خَلْلٌ وَلَا شَفْعَةٌ» [القرآن: ٢٥٤].

(٣) قوله: [ويجوز الأمران هاهنا أيضًا] أي: ويجوز تقدير خبر واحد لهما وتقدير خبر لكلّ منها على حدّة في هذا الوجه الرابع كما جاز ذلك في الوجه الثاني.

(٤) قوله: [على أنّ «لَا» بمعنى «ليس»] فيه أنّ «لَا» التي بمعنى «ليس» إذا انتقض نفيه بـ«إِلَّا» لم تعمل على ما تقدم وقد انتقض هنا فافهم.

(٥) قوله: [وتحقق وجه ضعف رفع الأوّل] المُضيّ الشارح الرضي، ووجه ضعف رفع الأوّل هو كون «لَا» الأولى بمعنى «ليس» وكون عملها قليلاً، وتضييف وجه الضعف تضييف الضعف كما لا يخفى.

لإلغاء عمل «لَا» بالتكريير^(١) لا لكونها بمعنى «ليس»؛ لأنّ شرط صحة إلغائها التكريير فقط وقد حصل هاهنا ولا دخل فيها^(٢) لتوافق الأسمين بعدها في الإعراب، فهذا على التوجيه الأول^(٣) متعين لعطف جملة على جملة أي: لا حول إلا بالله ولا قوّة إلا بالله، وإلا يلزم أن يكون قوله «إلا بالله» منصوباً ومرفوعاً، وعلى التوجيه الثاني^(٤) يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة كما لا يخفى (وإذا

قوله: «بأنه يجوز الخ» تصوير التضييف.

(١) قوله: [لإلغاء عمل «لَا» بالتكريير] فإنه إذا كرر «لَا» النافية للجنس تلغى عن العمل والرفع لهذا المعنى ليس بضعف لوقوعه في التنزيل الكريم نحو (لَا بَيْتٌ فِيهِ وَلَا خَلْدٌ وَلَا شَفَعَةٌ) [البقرة: ٢٥٤].

(٢) قوله: [ولَا دخل فيها الخ] بيان لمعنى قوله: «فقط»، يعني: أنه لا يشترط في صحة الإلغاء أن يكون الاسنان الواقعان بعد «لَا» مطابقين في الإعراب سواء حصل التطابق كما في الوجه الرابع أو لا كما في الوجه الأخير، فجاز أن يكون «لَا» في هذا الوجه ملغاً عن العمل.

(٣) قوله: [فهذا على التوجيه الأول الخ] أي: فالوجه الخامس على توجيهه أن «لَا» بمعنى «ليس» يتعين فيه عطف الجملة بأن يقدّر لها خبر على حدة، وإن لم يتعين ذلك وجعل من عطف المفرد يلزم أن يكون قوله: «إلا بالله» منصوباً ومرفوعاً لأن «لَا» الأولى تقتضي خبراً منصوباً والثانية خبراً مرفوعاً فيتنافيان.

(٤) قوله: [وعلى التوجيه الثاني الخ] أي: والوجه الخامس على توجيه الرضي أعني: رفع الأول للإلغاء وفتح الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد عند سبيوبيه؛ فإن مذهبه أن العامل في خبر «لَا» المفتوح اسمها هو الابتداء لا «لَا» فيجوز على مذهبه أن يقدّر لها خبرًا معاً خبر واحد أي: لا حول ولا قوّة موجودان إلا بالله كما يجوز أن يقدّر لكلّ منها خبر على حدة فيكون من عطف جملة على جملة، ولا يجوز ذلك على مذهب الجمهور فإنّ عندهم لا بدّ لكلّ منها من خبر على حدة لشائعة يجتمع الابتداء ولفظة «لَا» في رفع الخبر.

دخلت الهمزة على «لا» التي لنفي الجنس^(١) (لم يتغير العمل) أي: عمل «لا» أي: تأثيرها^(٢) في مدخولها إعراباً وبناءً؛ لأنَّ العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام (ومعناؤها) أي: معنى الهمزة الداخلة على «لا» التي لنفي الجنس إما (الاستفهام) حقيقة^(٣) فتقول «أ لا رجل في الدار» مستفهمـا (و) إما (الغرض) مثل «ألا نزول عندي»^(٤)، ولم يذكر سببـه أنَّ حال^(٥) «ألا» في العرض كحالـه قبل الهمزة بل ذكره السيرافيّ وتبعـه الجزوـلي والمصنـف، ورد ذلك الأندلسـيّ وقال هذا خطأ؛ لأنـها إذا كانت عرضاً كانت من حروف الأفعال^(٦) مثل «إن» و«لو» وحروف التحضـيض^(٧) فيجب انتصـاب الاسم بعدها نحو «ألا زـيداً تـكرـمه» (و) إما

(١) قوله: [على «لا» التي لنفي الجنس] غرضـه بيان المـدخلـول عليه وهو ظاهر.

(٢) قوله: [أي عمل «لا» أي: تأثيرـها الحـ] التفسـير الأول إشارة إلى أنَّ اللـام في العمل للـعـهدـ العـارـجيـ أو عـوضـ، والتفسـير الثاني إشارة إلى أنَّ العمل بـمعـناـهـ الـلغـويـ الشـامـلـ لـلـإـعـرابـ وـالـبـنـاءـ؛ وـذـلـكـ لأنـهـ ليسـ فيـ «لاـ رـجـلـ فيـ الدـارـ» مـثـلاـ عـملـ اـصـطـلاـحـيـ، وـيـحـوزـ أـنـ يـكـونـ مـنـ قـبـيلـ ذـكـرـ المـقـيـدـ أـعـيـ: العملـ وـإـرـادـةـ الـمـطـلـقـ أـعـيـ: التـأـثـيرـ.

(٣) قوله: [حقيقة] فيه إشارة إلى أنَّ الـهمـزةـ تـفـيدـ العـرـضـ وـالـتـمـنـيـ مـحـازـاـ فـحـيـشـ لـاـ تـبـطـلـ معـنىـ النـفـيـ. قوله: «مستفهمـا» أي: حالـكونـكـ مـسـتـفـهـمـاـ اـحـتـراـزـ عـنـ التـمـنـيـ.

(٤) قوله: [مثل «ألا نـزـولـ عـنـديـ】 هذا المـثالـ مـبـنيـ عـلـىـ أنـ العـرـضـ لـاـ يـخـتـصـ بـالـفـعـلـ خـلـالـ لـلـإـنـدـلـسـيـ.

(٥) قوله: [ولـمـ يـذـكـرـ سـبـبـهـ أـنـ حـالـ «أـلاـ» الحـ] يعنيـ: أنهـ لمـ يـذـكـرـ أـنـ عملـ «لاـ» لـاـ يـتـغـيـرـ فـيـ العـرـضـ بـلـ الخـ.

(٦) قوله: [كـاتـ منـ حـرـوفـ الـأـفـعـالـ] أيـ: منـ الـحـرـوفـ الـتـيـ تـدـخـلـ عـلـىـ الـأـفـعـالـ لـفـظـاـ نحوـ «أـلاـ تـنـزـلـ بـنـاـ فـتـصـيـبـ خـيـراـ» أـوـ تـقـدـيرـاـ نحوـ «أـلاـ نـزـولاـ عـنـديـ» أيـ: أـلاـ تـنـزـلـ نـزـولاـ عـنـديـ، فـيـكـونـ اـسـمـهاـ مـفـعـولاـ لـذـلـكـ الفـعـلـ المـقـدـرـ فـلـاـ يـعـملـ فـيـ كـلـمـةـ «لاـ» عـنـ الـأـنـدـلـسـيـ، وـهـذـاـ هـوـ تـغـيـرـ عـملـ «لاـ».

(٧) قوله: [حـرـوفـ التـحـضـيـضـ] عـطـفـ عـلـىـ قولـهـ: «حـرـوفـ الـأـفـعـالـ». قولهـ: «فـيـجـبـ الخـ» أيـ: إـنـ كانـ بـعـدـ

(التمنى) نحو «ألا ماء أشربه» حيث لا يرجى ماء^(١)، وأما قوله ع «ألا رجالا جزاء الله خيراً»^(٢) فهذه عند الخليل ليست «لا» الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال «ألا تروني رجالاً» يعني: هلاً تروني رجالاً^(٣)، ولذلك نصب ونون، وهي عند يونس «لا» التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس «ألا رجل» ولكنه نون لضرورة الشعر^(٤) (ونعت) اسم «لا» (المبني) لا نعت اسمها المعرف^(٥) احتراز عن نحو «لا غلام رجلٍ ظريفاً» (الأول)
بيان فائدة قيد المبني

كلمة العرض فعل متعد أو في باب الإضمار وإنْ فيجوز أن يكون بعدها فعل لازم نحو «ألا زيد ينزل» أي: ألا ينزل زيد ينزل، فلا يجب الانتساب، والفرق بين العرض والتحضيض أنَّ الأول طلب الشيء برفق ولين والثاني طلبه بحث وإلحاح.

(١) قوله: [حيث لا يرجى ماء] أعلم أنَّ الهمزة في العرض والتمني ليست للاستفهام؛ لأنَّ القائل لا يقصد بـ«ألا نزول عدي» الاستفهام عن ترك النزول ولا بـ«ألا ماء أشربه» الاستفهام عن الماء؛ لأنه عالم بعدم الماء وإليه أشار بقوله: «حيث الماء».

(٢) قوله: [وأنا قوله: ع «ألا رجالا جزاء الله خيراً» الماء] يعني: أنَّ القياس «ألا رجل الماء» بالبناء لكنه نون لضرورة الشعر عند يونس، أمَّا عند الخليل فـ«ألا» فيه برأسه حرف تحضيض وليس مركبة من «لا» النافية للجنس والهمزة، فالنصب والتنوين على القياس عنده.

(٣) قوله: [يعني هلاً تروني رجالاً] أعلم أنَّ معنى التحضيض في المضارع الحث على الفعل وطلبه فيكون بمعنى الأمر أي: أروني رجالاً، وإذا دخل على الماضي فمعناه اللوم والتوصیخ على ترك الفعل.

(٤) قوله: [ولكنه نون لضرورة الشعر] لأنَّ وزن المضارع: مفاععلن مفاععلن فعولن. قوله: «اسم لا» إشارة إلى أنَّ اللام في المبني للعهد الخارجي لأنَّ السابق المعهود لا المبني مطلقاً.

(٥) قوله: [لا نعت اسمها المعرف] لأنَّ منصوب حملا على لفظ المنعوت أو مرفوع حملا على المحل ولا يجوز بناؤه كـ«ظريف» في المثال المذكور. قوله: «لا الثاني وما بعده» فإنه أيضاً منصوب حملا

بالرفع صفة للنعت أي: لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل «لا رجلٌ طريفٌ كريمٌ في الدار» (**مفرداً**) حال من ضمير «مبنيٍ»^(١) والعامل فيه «مبنيٍ»، احتراز عن مثل «لا رجلٌ حَسَنُ الوجه» (**يليه**) حال بعد حال أو لفظ. دفع لتوهم كونه صفة للمبني
يائدة قيد الفاء.
صفة «مفرداً»، احتراز عن المفصل نحو «لا غلامٌ فيها طريفٌ»، وهذا القيد يعني عن الأول^(٢) (**مبنيٍ**) على الفتح حملاً على المنعوت لمكان علة البناء. فائدة قيد الولي.
الاتحاد بينهما والاتصال^(٣) وتجه النفي إليه أي: إلى النعت حقيقة، والمبني في قوله «ونعت المبني» إشارة إلى ما يُبني على الفتح بالأصل لا بالتبعية فإنه المذكور سابقاً، فلا يرد الله إذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل «لا ماءً ماءً بارداً» مع أنه يصدق عليه

على لفظ المنعوت أو على محله القريب أو مرفوع حملاً على محله البعيد ولا يجوز بناؤه كـ«كريم».

(١) قوله: [**حال من ضمير مبنيٍ**] أي: حال من ضمير قول المص الآتي: «مبنيٍ»، وإنما قدم الحال عليه ثلاثة يقع الفصل بين القيود، وقد تبع الشارح في هذا التركيب للفاضل الهندي والظاهر المتبارد أنه حال من المستكئن في لفظ «الأول» الرابع إلى النعت. العقد النامي. قوله: «احتراز عن مثل لا رجلٌ حَسَنُ الوجه» إذ المراد بالفرد ه هنا ما يقابل المضاف وشبهه.

(٢) قوله: [**وهذا القيد يعني عن الأول**] أي: قوله: «يليه» يعني عن القيد الأول أو عن لفظ «الأول» فلا يخفى ما فيه من لطافة الإيهام، ووجه الإغناط أنَّ النعت إذا كان يليه فلا بد أن يكون أولاً، ولكنه من إغناط المؤخر عن المقدم فلا يأس به إلا أنه لا يليق بإيجاز المتن.

(٣) قوله: [**المكان الاتحاد بينهما والاتصال**] أي: إنما حاز بناؤه مع أنه منفصل عن «لا» حملاً له على المنعوت وإنما حمل عليه لثبت الاتحاد بينهما ذاتاً فإنَّ مصداقهما واحد، مع اتصالهما لفظاً. قوله: «وتجه الخ» أي: ولتوجيه النفي إلى النعت من حيث المعنى وإن كان التوجّه إلى المنعوت من حيث الصورة؛ لأنك إذا قلت: «لا رجلٌ طريفٌ» فكأنك قلت: «لا طريفٌ».

أنه «نعت المبنيّ الأوّل مفرداً يليه» فإنّ «بارداً» في هذا المثال^(١) نعت التابع لا للمتبوع كما هو الظاهر، ولو جعل نعتاً للمتبوع فليس مما يليه وهو «ماء» الثاني. وهو «ماء» الأول. لتوسيط التابع بينهما (ومعرب) لأنّ الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوّعاتها في الإعراب دون البناء^(٢) (رفعاً) حملاً على محلّه البعيد (ونصباً) حملاً على اللفظ^(٣) أو على محلّه القريب (نحو «لا رجلٌ ظريف» بالفتح (وظريف) بالرفع (وظيفاً) بالنصب (والاً) أي: وإن لم يكن النعت كذلك^(٤) (فالاعراب) أي: فحكمه الإعراب لا غير رفعاً حملاً على المثل^(٥) في بيان فوائد القيود (والعطف) على اسم «لاً» المبنيّ إذا كان

صيغة «اسم».

(١) قوله: [فإنّ «بارداً» في هذا المثال الخ] تعليل لعدم الورود يعني: أن «بارداً» ليس بنتع للمبني على الفتح بالأصل أعني: «ماء» الأوّل بل هو نعت للمبني على الفتح بالتبعية أعني: «ماء» الثاني، ولو جعل نعتاً للأول فلا يصدق عليه «يليه»، وعلى كلا التقديرتين لا يدخل في الضابطة فلا إيراد.

(٢) قوله: [دون البناء] أي: دون الحركات البنائية نحو «جاءني هؤلاء الكرام» بالفتح. قوله: «حملاً على محلّه البعيد» وهو الرفع على الابتداء، وإنما قدم الرفع لترجمته.

(٣) قوله: [حلاً على اللفظ] أي: حملاً على لفظ المبنيّ لمشابهة حركة حركة الإعراب من حيث العروض. قوله: «أو على محلّه القريب» وهو النصب لأنّ «لاً» تعمل عمل «إنّ» فمحلاً لها القريب النصب.

(٤) قوله: [أي: وإن لم يكن النعت كذلك] أي: إن لم يكن مثل ما ذكر أي: لم يوجد فيه أحد الشروط الأربعه بأن كان نعتاً للاسم المعرب كـ«ظيفاً» في «لا غلامٌ رجلٌ ظريفاً» أو كان نعتاً للاسم المبنيّ لكن لم يكن أولاً كـ«كريم» في «لا رجلٌ ظريفٌ كريمٌ في الدار» أو كان أولاً لكن لم يكن مفرداً كـ«حسن الوجه» في «لا رجلٌ حسنٌ الوجه» أو كان مفرداً لكن لم يكن متصلاً كـ«ظريف» في «لا غلامٌ فيها ظريف».

(٥) قوله: [مثله] أي: أمثلة النعت الذي لم يكن كذلك، وقد أعددناها في الحاشية السابقة فانظر إليها.

المعطوف نكرة^(١) بلا تكرير «لَا» في المعطوف؛ فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو «لَا غلام لك والفرس» وإذا كان «لَا» مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله «لَا حول ولا قوّة» فيما سبق، بأن يحمل^(٢) (على اللفظ) أي: لفظ اسم «لَا» المبني ويجعل منصوباً (و) بأن يحمل (على المحل) ويجعل مرفوعاً^(٣) (جائز) ولا يجوز فيه البناء^(٤) لمكان صفة «لَا». المؤكدة؛ إذ المعطوف على المنفي يُزداد فيه «لَا» كثيراً نحو «لَا حول ولا قوّة»^(٥) (مثل «لَا أَبٌ وابنًا وابنٌ») في قول الشاعر:

غرضه تكميل الشعر تسبباً للفاتحة.

(١) قوله: [إذا كان المعطوف نكرة] إنما قيد به بقرينة قوله: «على اللفظ» لأن المعرفة لا يجوز عطفه إلا على المحل لوجوب رفعها بناء على أن «لَا» لا تؤثر في المعرفة، وإنما قال: «بلا تكرير لَا الخ» لأنه إذا كان «لَا» مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: «لَا حول ولا قوّة» من الوجوه الخمسة فوجب إخراجه هنا.

(٢) قوله: [ياد يحمل الخ] تصوير للعطف على اللفظ. قوله: «ويجعل منصوباً» تفسير للحمل على اللفظ، وقس عليه قوله الآتي: «بأن يحمل» و« يجعل مرفوعاً».

(٣) قوله: [ويجعل مرفوعاً] فيه ما مرّ من الكلام تحت قوله: «والثاني معطوف على محل الأول».

(٤) قوله: [ولا يجوز فيه البناء] كما جاز في الوصف؛ وذلك لاتفاق مصحح البناء وهو الأمور الثلاثة الإفراد والتذكر والولي، وإليه أشار بقوله: «المكان الفصل بالعاطف» أي: لوجود الفصل بين المعطوفين بحرف العطف وهو يعد فاصلاً في عرفهم فلم يوجد الاتصال فيما لفظاً كما لم يكن الاتحاد بينهما معنى.

(٥) قوله: [ولم يجعل في حكم الفصل الخ] جواب سؤال مقترن هو أنه لم يجعل هذا المعطوف في حكم المتصل نظراً إلى قلة الفصل كما في النداء؟ وحاصل الجواب أن الفصل بالعاطف محل يظن في الفصل بـ«لَا» الرائدة مثل **﴿لَا يَتَبَعُ فِيهِ وَلَا خَلْهُ وَلَا شَفْعَهُ﴾** [البقرة: ٢٥٤] بخلاف النداء فإنه ليس مظهناً ذلك فافتقر.

(٦) قوله: [نحو «لَا حول ولا قوّة»] فإن «لَا» الثانية فيه زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقاً.

وَلَا أَبَ وَابِنًا مِثْلُ مُرْوَانَ وَابِنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

وسائل التوابع^(١) لا نصّ عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى^(٢) كذا ذكره الأندلسى (ومثل «لَا أَبَا لَه» و«لَا غَلامَيْ لَه») أي: كل تركيب يكون فيه بعد اسم «لَا» التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك الاسم^(٣) أحكام الإضافة من إثباتِ الألف في نحو «أَب» وحذفِ التون من نحو «غلامين» (جائز) يعني: أنّ الأصل في مثل هذين التركيزين أن يقال «لَا أَبَ لَه» و«لَا غَلامَيْ لَه» فيكون اسم «لَا» فيهما مبنياً على ما يُنْصَبُ به والجار مع المجرور خبراً لها، وقد جاء على قلة مثل «لَا أَبَا لَه» و«لَا غَلامَيْ لَه» بزيادةِ الألف في مثل «أَب»^(٤) وإسقاطِ

(١) قوله: [وسائل التوابع] أي: وباقيتها من التأكيد اللغظي والمعنوي والبدل وعطف البيان فلا نصّ عنهم فيها أي: لم يصرّحوا بحكمها كما صرّحوا بحكم النعت والمعطوف بالحرف.

(٢) قوله: [إن يكون حكمها حكم توابع المنادى] المضموم فيجب بناء البديل في «لا رجل صاحب لي في الدار» وكذا يجب بناء التأكيد اللغظي على الأفضل في «لا سرور سرور دائم»، ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان في «لا غلام بشر وبشرا في الدار» وكذا التأكيد المعنوي نحو «لا رجل نفسه في الدار».

(٣) قوله: [وأجري على ذلك الاسم الخ] أعلم أن ذلك الاسم إنما المتنى نحو «لَا غلامَيْ لَه»، أو جمع المذكر السالم نحو «لَا مُسْلِمٌ في الدار»، أو الأسماءُ الستة إلا «ذُو» فإنه لا يقطع عن الإضافة نحو «لَا أَبَا لَه» و«لَا أَخَا لَه»، ثمّ هذا الاسم معرب بالاتفاق وليس بمبني، وهل هو مضافٌ حقيقةً واللام مقحمةٌ لتأكيد المقدر أو ليس بمضافٌ حقيقةٌ بل مشابهٌ بالمضاف ففيه خلاف، الأول مذهبٌ سيبويه والخليل والجمهور، وذهب إلى الثاني المصنف.

(٤) قوله: [في مثل «أَب»] يعني به الأسماءُ الستة غير «ذُو» على مذهب المص، وذهب الشارح الرضي



النون في مثل «غلامين» كما في حال الإضافة (**تشبيها له**) أي: لاسم «لا»^(١) في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف (**بالمضاف**) وإجراء لأحكام المضاف عليه باثبات الألف وحذف النون فيكون معربا، وذلك التشبيه تصوير للإجراء.

إنما هو (**المشاركته**) أي: مشاركة اسم «لا» حين يضاف^(٢) بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه (**له**) أي: للمضاف (**في أصل معناه**) أي: معنى المضاف^(٣) من حيث هو مضاف يعني الإضافة وهو الاختصاص، أو تصوير للمضاف. بيان لمعنى الإضافة.

المعنى أنّ مثل^(٤) «لاً أباً له» و«ولاً غلامي له» جائز تشبيها له أي: لمثل عطف على التفسير الأول.

والمحشي العقام إلى أن الجواز مختص بالأب والأخ منها، والمراد بمثل غلامين المثنى وجمع المذكر السالم بلا خلاف.

(١) قوله: [**واجراء لأحكام الخ**] في عطفه على قوله: «تشبيها» إشارة إلى أنه ليس المراد بالتشبيه شبه المضاف بالمعنى الاصطلاحي بل بالمعنى اللغوي كما يدل عليه بيان وجه التشبيه بقوله: «المشاركته الخ» فلا يلزم التنوين وإبقاء النون في «لا أبا له» و«لا غلامي له» كما هو حال شبه المضاف اصطلاحا.

(٢) قوله: [**أي: مشاركة اسم «لاً» حين يضاف الخ**] لما كان قوله: «المشاركته له في أصل معناه» غير صحيح بظاهره؛ لأن اسم «لا» في التركيبين نكرة فلا اختصاص له فيما فلا يشارك المضاف أعني «لا أبا» و«لا غلامي» في الاختصاص! أو له الشارح بوجهين حاصل الأول أن اسم «لا» المضاف بإظهار اللام بينه وبين المضاف إليه مشارك للمضاف بتقدير اللام في إفاده الاختصاص الإضافي لاشتمال كل منهما على الإضافة، وصورة اسم «لا» في هذين التركيبين صورة المضاف بإظهار اللام فأعطي له حكمه.

(٣) قوله: [**أي: معنى المضاف**] إشارة إلى المرجع. قوله: «من حيث الخ» أي: معنى المضاف باعتبار الإضافة فقوله: «يعني الإضافة» تفسير للمضاف المقيد بالحيثية، وإنما قيده بالحيثية لأن الاختصاص معنى الإضافة لا ذات المضاف وهو ظاهر. قوله: «وهو الاختصاص» أي: معنى المضاف المحجّث أو أصل معناه هو الاختصاص.

(٤) قوله: [**أو المعنى أنّ مثل الخ**] عطف باعتبار المعنى على التفسير الأول يعني: أن معنى قوله: «تشبيها له

هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاد أي: بتركيب يشتمل^(١) على الإضافة لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي: لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي: معنى ما يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص إلا أنَّ بين الاختصاصين^(٢) تفاوتاً فإنَّ الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافيَّ أتمَّ مما يفهم من غيره (ومن ثمَّ) أي: لأجل أنَّ جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاد بالمضاد في معنى الاختصاص (لم يجز) تركيب^(٣) («لا أباً فيها») أي: في الدار، لعدم الاختصاص^(٤) فإنَّ الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو

الخ» إنما ما ذُكر أو المعنى أنَّ مثل الخ، وهذا تأويل بالوجه الثاني، حاصله أنَّ مثل هذين التركيبين مع كونه خبراً لا إضافة فيه مشاركة للتركيب الإضافيَّ في إفاده مطلق الاختصاص، وخلاصة الوجهين أنَّ في الأول تشبيه المفرد أعني: اسم «لا» بالمفرد أعني: المضاد، وفي الثاني تشبيه التركيب أعني: مثل «لا أباً له» بالتركيب أعني: مثل «لا أباء».

(١) قوله: [أي: بتركيب يشتمل على] إنما فسرَ المضاد به؛ لأنَّ المشبه في هذا التوجيه هو التركيب.

(٢) قوله: [إلا أنَّ بين الاختصاصين الخ] أي: إلا أنَّ بين الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافيَّ والاختصاص المستفاد من التركيب الإضافيَّ فرقاً وهو أنَّ الثاني أتمَ وأكمل لكونه معلوماً للمحاطب مسلم الثبوت عنده بخلاف الأول.

(٣) قوله: [تركيب] أي: لم يجز تركيبُّ كان اسم «لا» فيه لفظ المثنى أو الجمع أو الأب مثلاً ولم يله لام الإضافة بل حرف جر آخر مع حذف التون وإثبات الألف فلا يقال: «لا غلاميُّ في الدار» و«لا أباً في الدار».

(٤) قوله: [لعدم الاختصاص] أي: إنما لم يجز التركيب المذكور لعدم المشاركة في أصل معنى المضاد؛ إذ لا يضاف «أب» بمعنى «في». قوله: «إلى شيء» مثل أبو زيد أو خالد أو غيرهما. قوله: «إنما هو بأبوته له» أي: بسبب كون الأب أباً لذلك الشيء لا بسبب كونه أباً فيه كما لا يخفى.

بابته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح إضافته إلى الدار^(١) فكيف يشبه تركيب «لأ أبا فيها» بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته له في أصل معناه (وليس) أي: مثل هذين التركيين (بمضاف) حقيقة^(٢) (لفساد المعنى) المراد المفاد بهما على تقدير الإضافة وهو نفي ثبوت جنس الأب^(٣) أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة من وجهين^(٤) أما أولاً فلأن معنى هذين التركيين على تقدير الإضافة «لأ أباء» و«لأ غلاميه» وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي: لا أباء موجود ولا غلاميه موجودان، وأما ثانياً فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له

(١) قوله: [فلا يصح إضافته إلى الدار] وأما قولهم: «أبو الفضة» و«أبو الذهب» ونحو ذلك لمن هو يلازمهما فالأب فيه مجاز عن الملازم بتشبيهه بالأب الحقيقي في ملازمته لابنه، فالتحصيص هنا بطريق الملازمة فالإضافة صحيحة لكن هذا التخصيص ليس بمراد في قولهم: «لأ أبا فيها» حتى يشبه به فيه.

(٢) قوله: [حقيقة] أي: باعتبار المعنى كما أنه ليس بمضاف باعتبار اللفظ. قوله: «بهما» متعلق بالمراد والمفاد على سبيل التنازع. قوله: «على تقدير الإضافة» متعلق بالفساد أي: لأن المعنى المستفاد من هذين التركيين بدون تقدير الإضافة يفسد على تقدير أن يكون اسم «لأ» فيما مضافاً كما سببته.

(٣) قوله: [وهو نفي ثبوت جنس الأب الخ] بيان للمعنى الفاسد المستفاد من غير تقدير الإضافة، حاصله أن هذا التركيب خبر يفهم منه كل أحد معنى تماماً من غير احتياج إلى تقدير الخبر بخلاف ما إذا جعل اسم «لأ» مضافاً فإنه يصير غير تام كما سيجيء من الشارح.

(٤) قوله: [من وجهين] أي: فساداً كائناً من وجهين.

لا نفي الوجود عن أيه المعلوم^(١) أو غلاميـه المعلومـين (خلافـا لـسيـويـه) والخلـيل وجـمهـور النـحـاة، وإنـما خـصـ سـيـويـه بـهـذا الخـلـافـ^(٢)؛ لأنـه العـمـدة فيـما بـيـنـهـم أو لأنـ المـقـصـودـ بـيـانـ الخـلـافـ لا تـعـيـنـ المـخـالـفـينـ، فـمـذـهـبـ سـيـويـهـ والـخـلـيلـ وجـمهـورـ النـحـاةـ أنـ مـثـلـ هـذـاـ التـرـكـيبـ مـضـافـ حـقـيقـةـ باـعـتـارـ الـمـعـنـىـ وـإـقـحـامـ الـلـامـ^(٣) بـيـنـ الـمـضـافـ وـالـمـضـافـ إـلـيـهـ تـأـكـيدـ لـلـامـ الـمـقـدـرـةـ، وـحـكـمـ الـمـصـنـفـ بـفـسـادـهـ لـمـاـ عـرـفـ^(٤) (ويـحـذـفـ) اـسـمـ «ـلـاـ» حـذـفـاـ (كـثـيرـاـ فـيـ مـثـلـ «ـلـاـ عـلـيـكـ»ـ أـيـ: لـاـ بـاسـ عـلـيـكـ)ـ وـلـاـ يـحـذـفـ إـلـاـ مـعـ وـجـودـ الـخـبـرـ^(٥)ـ لـثـلـاـ يـكـونـ إـحـجـافـاـ، وـقـولـهـمـ «ـلـاـ كـزـيـدـ»ـ^(٦)ـ إـنـ جـعـلـنـاـ الـكـافـ أيـ إـذـهـابـ وـإـحـلـالـ.

(١) قوله: [لـاـ نـفـيـ الـوـجـودـ عـنـ أيـهـ الـمـلـوـعـ الخـ]ـ وـيـلـزـمـ عـلـىـ تـقـدـيرـ الإـضـافـةـ نـفـيـ الـوـجـودـ عـنـ أيـهـ الـمـلـوـعـ أوـ غـلامـيـهـ الـمـلـوـعـينـ كـمـاـ لـاـ يـخـفـيـ.

(٢) قوله: [وـاـسـاـ خـصـ سـيـويـهـ بـهـذاـ الخـلـافـ الخـ]ـ جـوابـ سـؤـالـ مـقـدـرـ وـكـلـاهـماـ ظـاهـرـانـ.

(٣) قوله: [وـإـقـحـامـ الـلـامـ الخـ]ـ بـالـنـصـبـ عـطـفـ عـلـىـ قـولـهـ: «ـمـثـلـ الخـ»ـ، وـالـإـقـحـامـ إـدـخـالـ شـيـءـ فـيـ شـيـءـ بـشـدـةـ وـعـنـفـ، وـهـذـاـ جـوابـ عـمـاـ أـورـدـ عـلـيـهـمـ أـنـ لـاـ يـظـهـرـ الـلـامـ بـيـنـ الـمـضـافـ وـالـمـضـافـ إـلـيـهـ بـلـ تـقـدـرـاـ فـأـجـابـوـهـ بـأـنـ الـلـامـ هـنـاـ أـيـضـاـ مـقـدـرـ وـهـذـهـ الـلـامـ الـظـاهـرـةـ تـأـكـيدـ لـلـمـقـدـرـةـ مـثـلـ «ـتـيمـ»ـ الـثـانـيـ فـيـ «ـيـاـ تـيمـ تـيمـ عـدـيـ»ـ فـكـانـ الـفـصـلـ بـيـنـهـمـ كـلـاـ فـصـلـ.

(٤) قوله: [لـاـ عـرـفـ]ـ مـنـ أـنـهـ يـصـرـ الـكـلـامـ عـلـىـ هـذـاـ التـقـدـيرـ غـيرـ تـامـ مـعـ أـنـهـ تـامـ، وـمـنـ لـزـومـ خـلـافـ الـمـصـودـ.

(٥) قوله: [وـلـاـ يـحـذـفـ إـلـاـ مـعـ وـجـودـ الـخـبـرـ]ـ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ الـمـرـادـ بـ«ـمـثـلـ لـاـ عـلـيـكـ»ـ مـاـ ذـكـرـ فـيـ الـخـبـرـ.ـ قـولـهـ: «ـإـحـجـافـ»ـ بـتـقـدـيمـ الـمـهـمـلـةـ عـلـىـ الـمـعـجمـةـ وـبـالـعـكـسـ الـإـذـهـابـ وـالـإـحـلـالـ أـيـ: إـنـمـاـ لـمـ يـحـذـفـ الـاـسـمـ إـلـاـ ذـكـرـ الـخـبـرـ لـثـلـاـ يـكـونـ إـذـهـابـ بـالـتـرـكـيبـ وـإـحـلـالـ لـهـ بـحـذـفـ طـرـيـ الـجـمـلـةـ الـمـسـتـقـلـةـ مـعـ بـقـاءـ عـاـمـلـهـاـ، وـقـيلـ الـإـحـجـافـ إـخـرـاجـ الشـيـءـ فـيـ الـمـسـاحـةـ بـأـصـلـهـ بـالـنـقـصـانـ الـكـثـيرـ.

(٦) قوله: [وـقـولـهـمـ الخـ]ـ أـيـ: قـولـ الـعـربـ: «ـلـاـ كـزـيـدـ»ـ، إـنـمـاـ أـورـدـهـ إـيـذـانـاـ بـأـنـهـ يـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ مـنـ قـبـيلـ حـذـفـ

اسما جاز أن يكون «كزيد» اسمًا والخبرُ ممحذوفاً أي: لا مثله موجود وجاز أن يكون خبراً أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفًا فالاسم ممحذوف أي: لا أحد كزيد (خبر «ما» و«لا» المشبهتين) في النفي والدخول^(١) على الجملة الاسمية (بـ«ليس» هو المستند بعد دخولهما متعلق بالدخول). أي: دخول «ما» و«لا» (وهي) أي: خبرية خبر «ما» ولا «لهمًا»^(٢)، وكذا إشارة إلى المرجع. اسمية اسمهما لهما (لغة حجازية) وخص الخبرية بالذكر^(٣)؛ لأنَّ إعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسمًا وخبرًا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر^(٤)، فجعل الخبر خبراً لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز وأمّا بنو تميم^(٥) فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما لا يجعلون الخبر خبراً لهما ولا الاسم اسمًا لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما، ولغة أهل الحجاز هي التي.....

تأيد للغة أهل الحجاز.

الاسم وهو مناسب للمقام ويحمل أن يكون من قبيل حذف الخبر لوجود الاحتمالين في الكاف.

(١) قوله: [في النفي والدخول الخ] متعلق بالتشبيه، وإشارة إلى وجه تشبيههما بـ«ليس»، وإنما شبّهتا بها دون «لا» للفي الجنس لكون كلّ منها ظاهرة في عموم النفي مثل «ليس» لا نصًا فيه بخلاف «لا» التبرئة فإنها نص فيه.

(٢) قوله: [أي: خبرية خبر «ما» و«لا» لهما] أي: كون خبرهما خبراً لهما ومنصوباً بهما، وفيه إشارة إلى أنَّ الضمير راجع إلى الخبرية المستفادة من قوله: «خبر ما ولا»، وأعلم أنه لم يقل عن أحد رفع اسم «لا» ونصب خبرها على ما في الرضي، فاللغة الحجازية إذن إعمال «ما» وحدتها، وبتو تميم لا يعملونهما لا «لا» ولا «ما».

(٣) قوله: [وخص الخبرية بالذكر] مع أنَّ اسمية اسمهما أيضاً لغة حجازية لأنَّ الخ.

(٤) قوله: [إنما يظهر باعتبار الخبر] لأنَّ اختلاف الإعراب ظاهراً إنما هو في الخبر.

(٥) قوله: [واما يتوتر نسم الخ] يعني: أنَّ قوله: «حجازية» احتراز عن لغة تميمية.

جاء عليها التنزيل^(١) قال الله تعالى «مَا هَذَا بَشَرًا» [يوسف: ٣١] و «مَا هُنَّ أُمَّهْتِهِمْ» [المجادلة: ٢] (وإذا زيدت «إن» مع «ما») نحو «ما إن زيد قائم»، قيل إنما خصت «ما» بالذكر لأنها لا تزاد مع «لا» في استعمالهم، بأن قال «مع ما» ولم يقل «مع ما ولا» وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين^(٢) (أو انقض النفي بـ«إلا») نحو «ما زيد إلا قائم» (أو تقدم الخبر) على الاسم نحو «ما قائم زيد» (بطل العمل) أي: عمل «ما» إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة، أما إذا زيدت «إن» فلأن «ما» عامل ضعيف عمل لشبهه بـ«ليس» فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل، وأما إذا انقض النفي بـ«إلا» فلأن عملها لمعنى النفي فلما انقض بطل العمل، وأما إذا تقدم الخبر فلتغيير الترتيب^(٣) مع ضعفها في العمل (وإذا عطف عليه) أي: على خبرهما^(٤) (بموجب) بكسر الجيم أي: بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو «بل» و«لكن» نحو «ما زيد مقيما بل مسافر» و«ما عمرو قائما لكن قاعد» (فالرفع) أي: فحكم المعطوف الرفع^(٥) لا غير بكونهما بمنزلة «إلا» في نقض النفي.

(١) قوله: [جاء عليها التنزيل] أي: الكلام المنزل وهو القرآن الكريم فال مصدر بمعنى اسم المفعول.

(٢) قوله: [نافية مؤكدة عند الكوفيين] فيه أن هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متضمني المعنى إلا مقصولا بينهما كما في «إن زيدا عالم»، أما الجمع بين اللام و«قد» في نحو «لقد سمع الله» [آل عمران: ١٨١] وبين «ألا» و«إن» في «الآن أولياء الله» [يونس: ٦٢] فلأن «قد» يشوبها معنيان آخران من التقرير والتوقع وفي «ألا» معنى التبيه فلم تكونا لمحض التحقيق.

(٣) قوله: [لتغيير الترتيب] أي: لتغيير الأسلوب المألوف المعروف من تقدم المرفوع على المنصوب.

(٤) قوله: [أي: على خبرهما] أي: سواء كان الخبر منصوبا أو مجرورا بالياء نحو «ما زيد بعالم بل شاعر».

(٥) قوله: [أي: فحكم المعطوف الرفع] إشارة إلى أن قوله: «الرفع» خبر محتوى المبتدأ، ويتحمل أن يكون مبتدأ محدود الخبر أي: فرفع المعطوف واجب حملا على الم محل، والجملة جواب «إذا».

(المجرورات هو ما اشتمل) أي: اسم اشتمل^(١) ليخرج الحروف الأواخر أي المحرر الدال عليه المجرورات دلالة الجمع على الجنس. علة لتفسير «ما» بالاسم وبين فائدة.

التي هي مجال الإعراب فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات أي الشأن. أي على تلك الحروف.

والمجرورات اصطلاحاً لأنها أقسام الاسم **(على علم المضاف إليه)** أي: أي المرفوعات الخ.

علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني: الجر^(٢) سواء كان أي الجر.

بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظاً أو تقديرًا^(٣) وإنما قلنا «من حيث هو ببيان لفائدة قيد الحقيقة».

مضاف إليه»؛ لأنَّ الجرَّ ليس علامة لذات المضاف إليه بل لحيثية كونه

مضافاً إليه^(٤)، والمضاف إليه وإنْ كان مختصاً بما عرَّفَ به لكنَّ المشتمل أي بقوله الآتي «والمضاف إليه كل اسم الخ».

على علامته أعمَّ منه وممَّا هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل أي ما كان مجروراً بالحرف الرائد.

«بحسِّيك درهم» و«كفى بالله^(٥)» وكذا المضاف إليه بالإضافة اللغظية يدخل في تعريف المحرور.

وإن لم يكن داخلاً في تعريفه^(٦)

(١) قوله: [أي: اسم اشتمل] إشارة إلى أنَّ «ما» نكرة موصوفة والمراد به اسم، وذلك ليخرج الخ.

(٢) قوله: [يعني: الجر] هذا بيان للواقع توطئة لبيان تعليم العلامة وليس بداخل في تعريف المحرور فلا يتوجه الدور بأنَّ الحفاء في المحرور ياعتبر الجرَّ فلو أخذَ الجرَّ في تعريف المحرور لزم الدور.

(٣) قوله: [لفظاً أو تقديرًا] كلَّ من الكسرة والفتحة والياء أعمَّ من أن تكون لفظاً أو تقديرًا كما لا يخفى نحو «نظرت إلى غلامٍ وغلامي» و«نظرت إلى أحمدٍ وصغري» و«نظرت إلى أخي وأبي القوم».

(٤) قوله: [بل لحيثية كونه مضافاً إليه] كما أنَّ الرفع أو النصب أيضاً ليس علامة لذات الفاعل أو المفعول بل لحيثية كونهما فاعلاً أو مفعولاً.

(٥) قوله: [مثل «بحسِّيك درهم» و«كفى بالله】 لأنَّه مشتمل على علامة المضاف إليه وهي الكسرة، وكذا يدخل في تعريف المحرور المضاف إليه بالإضافة اللغظية نحو «حسن الوجه» لصدق التعريف عليه.

(٦) قوله: [وإن لم يكن داخلاً في تعريفه] أي: وإن لم يكن مثل «بحسِّيك درهم» و«كفى بالله» والمضاف

(**المضاف إلَيْهِ**) وهو هاهنا غير ما^(١) هو المصطلح المشهور بينهم، وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إلى بحرف الجر لفظاً أيضاً (**كُلَّ اسْمٍ**) حقيقة أو حكماً ليشمل الجمل^(٢) كما سيجيء من المصنف. بيان فائدة التعميم في الأسماء.

التي يضاف إليها نحو **﴿يَوْمَ يَنْقَعُ الصَّدِيقُونَ صِدْقُهُمْ﴾** [المائدة: ١١٩]

فإنها في حكم المصادر (**لِبِّ إِلَيْهِ شَيْءٍ**) اسماء كان نحو «غلام زيد» أو **أيِّ الْجَمْلِ الَّتِي يَضَافُ إِلَيْهَا**.

فعلاً نحو «مررت بزيد» (بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقدير) أي: ملفوظاً كان ذلك الحرف^(٣) كما في مثل «مررت بزيد» أو مقدراً حال كون ذلك المقدار (**مَرَادًا**) من حيث العمل^(٤) بإبقاء أثره وهو الجر مثل «غلام زيد» و«خاتم فضة» و«ضرب اليوم»، بخلاف «قمت يوم الجمعة»^(٥) فإنه وإن

إليه بالإضافة اللغوية داخلاً في تعريف المضاف إليه، فالمحرر أعمّ من المضاف إليه.

(١) قوله: [**وهو هاهنا غير ما** **الْحَالِ**] إذ المشهور بين الجمهور أن المضاف إليه ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر تقديرأ مراداً، والمراد هنا ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرأ مراداً.

(٢) قوله: [**لِشَمِلِ الْجَمْلِ الْحَالِ**] تعليل للتعميم أي: إنما فسرنا بالأعمّ من الحكمي ليشمل الجمل التي يضاف إليها سواء كانت فعلية كقوله تعالى: **﴿يَوْمَ يَنْقَعُ فِي الصُّورِ﴾** [الأئمَّة: ٧٣] أو اسمية نحو «يوم هم يازرون» ويشمل أيضاً الحرف المصدري مع صله نحو «عجبت من أن ضربت وبما أكرمت».

(٣) قوله: [**أيِّ مَلْفُوظًا كَانَ ذَلِكُ الْحَرْفُ الْحَالِ**] إشارة إلى أن قوله: «اللفظ» خبر لـ«كان» المقدار، ويحوز تقدير «كان» فيما كثر وقوعه ولا شك أن اللفظ والتقدير كثيراً الواقع في تراكيبهم. قوله: «حال كون ذلك المقدار» إشارة إلى أن قوله: «مراداً» حال من ضمير «تقدير» بمعنى المقدار.

(٤) قوله: [**مِنْ حَيْثُ الْعَمَلِ**] أي: لا من حيث المعنى، قبل: ولا يلزم بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف. قوله: «بإبقاء أثره» إشارة إلى أن معنى كون ذلك المقدار مراداً أن يبقى أثره وهو الجر.

(٥) قوله: [**بِخَالَفِ «قَمْتُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ» الْحَالِ**] يعني أن قوله: «مراداً» احتراز عن مثل «قمت يوم الجمعة».

تُسَبِّبُ إِلَيْهِ الْقِيَامُ بِالْحُرْفِ الْمُقْدَرِ وَهُوَ «فِي» لَكِنَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ؛ إِذَاً لَوْ أَرِيدَ أَيْ إِلَى الْيَوْمِ

لَا يَنْجُرُ بِهِ (فَالْتَّقْدِيرُ) أَيْ: تَقْدِيرُ الْحُرْفِ^(١) (شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمَضَافُ الْبَيْمَ).

إِذَاً لَوْ كَانَ فَعْلًا لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَتَلَفَّظُ بِالْحُرْفِ نَحْوَ «مَرَرَتْ بِزِيدٍ» عَلَى شَرْطِ كُونِهِ فَعْلًا.

(مُجَرَّدًا) أَيْ: مُنْسَلِحًا^(٢) (عَنْهُ تَنْوِيهً) أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنْ نَوْئِي التَّشِينِ إِشارةً إِلَى حَنْفِ الْمَعْطُوفِ مَعَ الْعَاطِفِ.

وَالْجَمْعُ^(٣) (الْأَجْلَهَا) أَيْ: لِأَجْلِ الإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ أَوِ النُّونَ دَلِيلٌ عَلَى عَلَةِ شَرْطِ التَّحْرِيدِ.

تَكْتُسِبُ بِهِ الْكَلِمَتَيْنِ مَرْجَاهَا تُرْكِيَّاهَا أَيْ أَنْ يَرْكِيَّاهَا.

الْأُولَى مِنِ الثَّانِيَةِ التَّعْرِيفَ أَوِ التَّخْصِيصَ أَوِ التَّخْفِيفَ حَذَفُوا مِنِ الْأُولَى حَوْابَ لِتَّاهَا الْكَلِمَةِ.

عَلَامَةُ تَكْمِيلِ الْكَلِمَةِ وَتَمَمُّوْهَا بِالثَّانِيَةِ، ثُمَّ الْمُتَبَادرُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ^(٤) نَظَرًا عَلَى حَلْفَرِاهَا.

(١) قَوْلُهُ: [أَيْ: تَقْدِيرُ الْحُرْفِ] يَعْنِي: تَقْدِيرُ حُرْفِ الْمَرَادِ مِنْ حِيثِ الْعَوْلَمِ شَرْطُهُ الْخُ خَالِلُمِ فِي التَّقْدِيرِ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ.

(٢) قَوْلُهُ: [أَيْ: مُنْسَلِحًا] جَعْلُ الشَّارِحِ التَّحْرِيدِ وَهُوَ «بِرْهَنِهِ كَرْدَنْ» مَجَازًا بِمَعْنَى الْإِسْلَاخِ وَهُوَ الْخَرْوَجُ لِعَلَاقَةِ الْلَّزَومِ، وَذَلِكَ لِيَكُونَ النَّسْبَةُ إِلَى التَّابِعِ أَعْنِي: التَّنْوِينُ فِي مَحَلِّهِ، وَبِيَانِ ذَلِكَ أَنَّ الْمُجَرَّدَ هُوَ الْأَصْلُ الْبَاقِي وَالْمُجَرَّدُ عَنْهُ هُوَ الْفَرْعُ الْمَزَالُ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانُ هُوَ الْمُجَرَّدُ وَالْبَلَاسُ هُوَ الْمُجَرَّدُ عَنْهُ بِخَلْفِ الْإِسْلَاخِ إِذَاً الْمَسْلُوْخُ هُوَ التَّابِعُ الْمَزَالُ وَالْمَسْلُوْخُ عَنْهُ هُوَ الْأَصْلُ الثَّابِتُ كَمَا أَنَّ الْجَلْدُ أَوِ الْقَسْرُ هُوَ الْمَسْلُوْخُ وَالشَّاهَةُ أَوِ الشَّجَرُ هُوَ الْمَسْلُوْخُ عَنْهُ.

(٣) قَوْلُهُ: [مِنْ نَوْئِي التَّشِينِ وَالْجَمْعِ] بِيَانِ لِمَاهَا، وَإِنَّمَا افْتَصَرَ الْمَصْدُ عَلَى التَّنْوِينِ تَبَيَّنَ أَنَّ النُّونَنِ نَائِبَاتٍ عَنِ التَّنْوِينِ. قَوْلُهُ: [أَيْ: لِأَجْلِ الإِضَافَةِ] إِشارةً إِلَى أَنَّ الصَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الإِضَافَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ لَفْظِ الْمَضَافِ.

(٤) قَوْلُهُ: [أَنْ يَمْرِجُوا الْخُ] أَيْ: أَنْ يَرْكِيَّا الْكَلِمَتَيْنِ تُرْكِيَّاهَا تُكَتَّسِبُ بِذَلِكَ التَّرْكِيبِ الْأُولَى مِنِ الْكَلِمَةِ الْثَّانِيَةِ التَّعْرِيفِ الْخُ وَكَلِمَةُ «أَوِ» فِي قَوْلِهِ: «أَوِ التَّخْفِيفُ» لِمَنْعِ الْخَلُو. قَوْلُهُ: «حَذَفُوا الْخُ» حَوْابَ لِمَاهَا.

(٥) قَوْلُهُ: [ثُمَّ الْمُتَبَادرُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ] أَيْ: مِنْ تَعْرِيفِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «كُلُّ اسْمٍ تُسَبِّبُ الْخُ»، وَإِنَّمَا قَالَ: «الْمُتَبَادرُ» لِوَجْدِ احْتِمَالِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ تَقْدِيرَ حُرْفِ الْمَرَادِ أَعْمَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ حَكْماً

إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر^(١) في الإضافة اللفظية أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له أن التقسيم إلى بالإضافة المعنوية واللفظية إنما هو بالإضافة بتقدير حرف الجر^(٢)، لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها^(٣) لا في المتن ولا في شرحه ولم يُنقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته، وقد تكفل ببعضهم^(٤) في إضافة الصفة إلى مفعولها مثل «ضارب زيد» بتقدير اللام تقوية للعمل أي: «ضارب لزيد» وفي إضافتها إلى فاعلها عطف على «في إضافة». متعلق بالإضافة. تعليل للتقدير.

فيشمل المضاف إليه بالإضافة اللفظية أيضاً، ثم قوله: «المبادر» مبتدأ وقوله: «أنه غير شامل الخ» خبره.

(١) قوله: [حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر الخ] لأنـه لا معنى لتقدير حرف الجر في «حسن الوجه» لأنـ الحسن هو الوجه والوجه هو الحسن، ولا في «ضارب زيد» لأنـ الضارب متعدد بنفسه، ففي عامل هذا المضاف إليه إشكال؛ إذ ليس هبـنا حرف جـر حتى يـعمل فيه، وأمـا المضاف فـإنه يـعمل عملـ الجـر لنـياتـه لـحـرفـ الـجـرـ فـلـمـا اـتـقـنـيـ تـقـدـيرـ حـرفـ الـجـرـ اـتـقـنـيـ الـبـيـاـنـةـ،ـ قالـ الرـضـيـ فيـ دـفـعـ الإـشـكـالـ:ـ يـحـوزـ أـنـ يـقـالـ عـمـلـ المـضـافـ الـجـرـ لـمـشـابـهـتـهـ بـالـمـضـافـ الـحـقـيقـيـ لـتـحـرـدـهـ عـنـ التـنـوـينـ وـالـتـونـ لـأـجـلـ الإـضـافـةـ.

(٢) قوله: [إنـماـ هوـ لـإـضـافـةـ بـتـقـدـيرـ حـرفـ الـجـرـ] لأنـهاـ السـابـقـةـ المـدـلـولـ عـلـيـهـ بـالـتـعـرـيفـ السـابـقـ لـإـضـافـةـ الـمـطـلـقـةـ؛ـ لأنـهاـ لـمـ تـسـبـقـ،ـ فـيـرـدـ الإـشـكـالـ بـخـرـوجـ المـضـافـ إـلـيـهـ بـإـضـافـةـ الـلـفـظـيـةـ عـنـ تـعـرـيفـ المـضـافـ إـلـيـهـ،ـ وـأـمـاـ الـاسـتـخدـامـ فـيـ «ـهـيـ»ـ فـيـ قـوـلـهـ الـآـتـيـ:ـ «ـوـهـيـ مـعـنـوـيـةـ وـلـفـظـيـةـ»ـ بـأـنـ يـرـادـ بـهـ إـضـافـةـ الـمـطـلـقـةـ ثـلـاثـ يـرـدـ الإـشـكـالـ فـخـالـفـ الـظـاهـرـ كـمـاـ أـشـارـ إـلـيـهـ بـقـوـلـهـ:ـ «ـلـكـنـ الـظـاهـرـ الـعـ

(٣) قوله: [لكـنـ لـمـ يـبـيـنـ تـقـدـيرـ حـرفـ فـيـهـ] أي: في إضافة اللفظية كما يـبـيـنـ تـقـدـيرـهـ فيـ إـضـافـةـ الـمـعـنـوـيـةـ بـقـوـلـهـ:ـ «ـوـهـيـ إـمـاـ يـمـعـنـيـ الـلـامـ الـخـ»ـ.ـ قـوـلـهـ:ـ «ـوـلـمـ يـنـقـلـ عـنـهـ شـيـءـ»ـ مـنـ آـنـهـ آـيـ حـرفـ يـقـدرـ فـيـهـ.

(٤) قوله: [وـقـدـ تـكـلـفـ بـعـضـهـ] فيـ بـيـانـ تـقـدـيرـ حـرفـ الـجـرـ وـدـفـعـ الإـشـكـالـ المـذـكـورـ بـأـنـ جـعـلـواـ إـضـافـةـ الصـفـةـ إـلـيـهـ الـفـاعـلـ مـنـ قـبـيلـ إـضـافـةـ بـتـقـدـيرـ «ـمـنـ»ـ الـبـيـاـنـةـ،ـ وـإـضـافـتهاـ إـلـيـهـ الـمـفـعـولـ مـنـ قـبـيلـ إـضـافـةـ بـتـقـدـيرـ اللـامـ تـقوـيـةـ.

مثلاً «الحسن الوجه» بتقدير «من» **البيانية** فإنَّ ذكر الوجه في قولنا «جاءني صفة «من». تعلل بتقدير «من» **البيانية**. متعلق بالإضافتها».

زيدُ الحسنُ الوجهُ بمنزلة التمييز^(١) فإنَّ في إسناد الحسن إلى زيد تعلل لكون ذكر الوجه بمنزلة التمييز.

إبهاماً^(٢) فإنه لا يعلم أنه أي شيء منه حَسَنٌ فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من أي الشأن.

حيث الوجه، فإنَّ قلت هذا في الحقيقة تخصيص^(٣) فلا يصح أن يقال إن أي ذكر الوجه على هذا الوجه.

الإضافة لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، قلنا كان هذا التخصيص^(٤) واقعاً لأنها قد أشارت إليها التخصيص.

قبل الإضافة فلا يكون مما تفيده الإضافة فليست فائدة الإضافة إلا أي التخصيص.

التخفيف في اللفظ (وهي) أي: الإضافة^(٥) بتقدير حرف الجر **(معنى)** أي: إشارة إلى المرجع.

منسوبة^(٦) إلى المعنى لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً

(ولفظة) أي: منسوبة إلى اللفظ فقط^(٧) دون المعنى لعدم سرايتها إليه

أي ذهاباً وتعبيها. إشارة إلى أن الياء للنسبة.

(١) قوله: [منزلة التمييز] أي: فيناسب فيه تقدير «من» **البيانية**.

(٢) قوله: [فإنَّ في إسناد الحسن إلى زيد إيهاماً] أي: قبل ذكر الوجه فإذا ذكر الوجه زال الإيهام.

(٣) قوله: [هذا في الحقيقة تخصيص] أي: ذكر الوجه على هذا الوجه تخصيص في الحقيقة لأنَّ الحسن كان عاماً شائعاً شاملًا لكل عضو من أعضاء زيد وكلّ وصف من أوصافه قبل الإضافة فلما أضيف إلى الوجه صار خاصاً به فكانت الإضافة مفيدة للتخصيص أيضاً فلا يصحَّ المخ.

(٤) قوله: [فلا كان هذا التخصيص الخ] حاصله أنَّ هذا التخصيص حاصل بالفعل قبل إضافة الحسن إلى الوجه لأنَّ أصله «جاءني زيد الحسن وجهه» فلما أضيف الحسن إلى الوجه لم يحصل إلا التخفيف في اللفظ.

(٥) قوله: [أي: الإضافة الخ] إشارة إلى أنَّ الضمير يرجع إلى الإضافة بتقدير حرف الجر المفهومة من قوله: «فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا» على طريقة قوله تعالى: «أعذلُوا هُوَ أقربُ للثقوبِ» (الساعة: ٨).

(٦) قوله: [أي: منسوبة الخ] يعني أنَّ الياء في قوله: «معنى» للنسبة، ونسبة الإضافة إلى المعنى من قبيل نسبة المفید إلى المفad كما يشير إليه قوله: «لأنها تفيد المخ» أي: تفيد معنى في المضاف قائماً به لم يكن له قبل الإضافة.

(٧) قوله: [أي: منسوبة إلى اللفظ فقط الخ] يعني: أنَّ فائدة هذه الإضافة راجعة إلى اللفظ بتخفيف وتحسين

(المعنىوية) علامتها^(١) (أن يكون المضاف) فيها (غير صفة) كاسم

الفاعل^(٢) والمفعول والصفة المشبهة (مضافة إلى معمولها) فاعلها أو

معمولها^(٣) قبل الإضافة، سواء لم يكن صفة كـ«غلام زيد» أو كان صفة

ولكن غير مضافة إلى معمولها بل إلى غيره^(٤) كـ«مصارع مصر» وـ«كريم

البلد»، واحترز به عن نحو «ضارب زيد» وـ«حسن الوجه» (وهي) أي:

الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء^(٥) (إما بمعنى اللام فيما) أي: في

المضاف إليه (عدا جنس المضاف وظرفه) أي: لا يكون^(٦) صادقاً على

المضاف وغيره ولا ظرفاً له نحو «غلام زيد» فإنّ زيداً ليس جنساً للغلام

لا إلى المعنى بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة ومن ثم كانت هذه الإضافة في تقدير الانفصال.

(١) قوله: [علامتها] إشارة إلى التسامح في العبارة بناء على ظهور المراد؛ إذ المعنوية: نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجر تقديراً مرتاداً لا كون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، وإنما هذا الكون علامتها.

(٢) قوله: [كاسم الفاعل الخ] وكذا الاسم المنسوب، وهذه أمثلة الصفة فما سواها غير الصفة.

(٣) قوله: [فاعلها أو معمولها] إشارة إلى أنَّ المراد بالمعمول هبنا هو الفاعل أو المفعول به خاصة. قوله: «قبل

الإضافة» متعلق بقوله «فاعلها أو معمولها» وإنما قال ذلك لأنَّه بعد الإضافة مضاف إليه لفظاً لا فاعل أو مفعول.

(٤) قوله: [بل إلى غيره] أي: بل كانت مضافة إلى غير معمولها، والمصارع من المصارعة بمعنى المبارزة، وللفظ

«مصر» إن أريد به العلم أعني: مصر فرعون فغير مترافق كما في **«اتخُلُوا امْصَرْ»** [يوسف: ٩٩] وإنَّه فلا.

(٥) قوله: [بحكم الاستقراء] يعني: أنَّ حصر أقسام الإضافة المعنوية في الثلاثة استقرائي. قوله: «أي: في

المضاف إليه» إشارة إلى أنَّ الكلمة «ما» معرفة موصولة عبارة عن المضاف إليه.

(٦) قوله: [أي: لا يكون اللام] يعني: أنَّ الإضافة بمعنى اللام فيما لا يكون المضاف إليه فيه جنساً للمضاف

ولا ظرفاً له، والمراد بعدم كون المضاف إليه جنساً للمضاف أن لا يكون صادقاً على المضاف وعلى

غيره فإذا ضافت الغلام إلى زيد بمعنى اللام؛ إذ ليس زيد صادقاً على الغلام، وعدم كونه ظرفاً له ظاهر.

صادقاً عليه ولا ظرفه فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي: غلام لزيد (واما

بمعنى «من») **البيانية**^(١) (في جنس المضاف) **الصادق**^(٢) عليه وعلى غيره صفة الجنس.

أي غير المضاف. ما
بشرط أن يكون المضاف أيضاً صادقاً على غير المضاف إليه فيكون

بينهما^(٣) عموم وخصوص من وجه (واما بمعنى «في» في ظرفه) أي: ظرف

المضاف^(٤) والحاصل أنَّ المضاف إليه إما مبادر للمضاف وحيثُد إنْ كان

أي خلاصة ما ذكر المضاف من الأقسام.

ظرفاً له فالإضافة بمعنى «في» وإلا فهي بمعنى اللام، وإنما مساوٍ له كـ«ليث

أسد» وإنما أعمّ مطلقاً كـ«أحد اليوم»^(٥) فالإضافة على التقديررين ممتنعة،

اللام للبعد الخارجي.

..... وإنما أخصّ مطلقاً

(١) قوله: [البيان] إشارة إلى أنَّ «من» المقتدرة في هذه الإضافة بيانية لأنَّها تبيَّن أنَّ المضاف من أيِّ جنس هو.

(٢) قوله: [الصادق الخ] بالجُرْب صفة لـ«جنس»، أي: الإضافة بمعنى «من» فيما كان المضاف إليه فيه جنساً

للمضاف، والمراد بكونه جنساً له أن يكون صادقاً عليه وعلى غيره، وإنما اشترط أن يكون المضاف أيضاً

صادقاً على غير المضاف إليه لعلَّا يلزم كون المضاف إليه أعمّ مطلقاً فإنَّ الإضافة حيَثُد ممتنعة كما سيجيء.

(٣) قوله: [فيفكون بينهما الخ] أي: إذا كان المضاف إليه صادقاً على المضاف وغيره وكان المضاف أيضاً كذلك كان بينهما الخ.

(٤) قوله: [أي: ظرف المضاف] إشارة إلى مرجع الضمير، يعني: أنَّ الإضافة بمعنى «في» فيما كان المضاف

إليه فيه ظرف للمضاف. قوله: «والحاصل الخ» أي: وحاصل البيان في هذا المقام الخ، والمراد بكون

المضاف إليه مبادر للمضاف أن لا يكون صادقاً عليه، والمراد بالمساواة الصدق.

(٥) قوله: [كـ«أحد اليوم»] فإنَّ المضاف إليه فيه أعني: اليوم أعمّ مطلقاً لصدقه على الأحد وغيره، والمضاف أعني: الأحد أخصّ مطلقاً لأنَّه اليوم الخاصُّ الذي بعد السبت وقبل الإثنين وبالفارسية

«يكشتبه». قوله: «فالإضافة على التقديررين ممتنعة» لعدم الفائدة فيها لأنَّك إذا قلت: «مررت بليث» لم

تحتج بعده إلى ذكر الأسد، وكذلك إذا قلت: «أحد» عند تعداد الأيام لم تحتاج إلى ذكر اليوم.

كـ «يوم الأحد»^(١) وـ «علم الفقه» وـ «شجر الأراك» فالإضافة حينئذ أيضاً
بـ «الأركان»^(٢).

بمعنى اللام، وإنما أخص من وجه فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف^(٣)
كما في «علم فضة».

فالإضافة بمعنى «من» وإلا فهي أيضاً بمعنى اللام، فإذاً إضافة «خاتم» إلى
«فضة» بمعنى «من» وإضافة «فضة» إلى «خاتم» بمعنى اللام كما يقال
لأن الخاتم ليس أصلاً للفضة.

«فضة خاتمك»^(٤) خير من «فضة خاتمي»، وأعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى
أبي في إضافة.

اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي^(٥) إفادة الاختصاص الذي هو مدلول
أبي باللام.

اللام فقولك «يوم الأحد» وـ «علم الفقه» وـ «شجر الأراك» بمعنى اللام ولا
أبي الإضافة فيه.

يصح إظهار اللام فيه^(٦)، ولهذا قال المصنف «بمعنى اللام» ولم يقل «بتقدير
بيان فائدة العبارة.

اللام»، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية^(٧)
أبي أمثلة.

وهو ما ذكره بقوله: «لا يلزم فيما هو واضح». أي: أمثلة.

(١) قوله: [كـ يوم الأحدـ الخ] إذ كل أحد يوم وكل فقه علم وكل أراك شجر، ولا عكس، وأعلم أنه

يسىء هذا القسم بالإضافة البينية اللغوية.

(٢) قوله: [أصل للمضاف] أي: جنساً شاملة له كما في «خاتم فضة».

(٣) قوله: [كـ يقالـ فضةـ خاتمـ الخ] فإن المضاف إليه فيه أعني: الخاتم ليس أصلاً للمضاف أعني: الفضة
بل الأمر على العكس فالإضافة فيه بمعنى اللام أيضاً، وكذا «حديد سيفك أجود من حديد سيفي».

(٤) قوله: [بل يكفيـ الخ] أي: يكفي في تحقق الإضافة بمعنى اللام أن تفيد الإضافة الاختصاص وإن لم
يصح فيها تصريح اللام.

(٥) قوله: [ولا يصحـ إظهارـ اللامـ فيه] إذ لم يستعمل «يوم للأحد» وـ «علم للفقه» وـ «شجر للأراك»، وكذا الحال
في «مسجد الجامع» وـ «طور سيناء» وفي الأسماء الازمة الإضافة مثل «عند» وـ «دون» وـ «لدى»، فإن قطعت
هذه الأسماء عن الإضافة يظهر اللام استلزم تناقضاً لكونه غير مانوس والتناقض لا يصح في كلام الفصحاء.

(٦) قوله: [موادـ الإضافةـ اللامية] كما رأيت بعضها في الحاشية السابقة.

ولا يحتاج فيه إلى التكفلات البعيدة^(١) مثل «كلّ رجل» و«كلّ واحد»

(وهو) أي: كون الإضافة بمعنى «في» (قليل) في استعمالاتهم، ورَدَها
إشارة إلى البرج.
أي لعرب.

أكثر النحاة^(٢) إلى الإضافة بمعنى اللام فإنّ معنى «ضرب اليوم» ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الواقع فيه، فإن قلت فعلى هذا يمكن ردّ^(٣) الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبيّن، قلنا نعم! لكن لما كانت الإضافة بمعنى «في» قليلاً وهو المضاف فيها. وهو المضاف إليه فيها.

رَدَوها^(٤) إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلاً للأقسام، وأمّا الإضافة بمعنى

تعليل للردة.

«من» فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تجعل قسماً على حدة (نحو

«غلام زيد») مثال للإضافة بمعنى اللام أي: لزيد (و«خاتم فضة») مثال
تعين للممثل له.

للإضافة بمعنى «من» أي: خاتم من فضة (و«ضرب اليوم») مثال للإضافة
تعين للممثل له.

بمعنى «في» أي: ضرب واقع في اليوم (وتفيه) أي: الإضافة المعنوية (تعريفها)
إشارة إلى مرجع المستتر.

(١) قوله: **[التكلفات البعيدة]** بأن يقال في تصحيح إضافة «كلّ رجل»: إن لفظ «كلّ» لإحاطة جزئيات كُلّيٍّ أضيف هو إليه وإضافة الجزئي إلى الكلّي بمعنى اللام لكن يمتنع إظهار اللام إلا بعد التأويل بالجزئيات أو الأفراد فيقال في «كلّ رجل»: جزئيات لرجل أو أفراد لرجل.

(٢) قوله: **[ورَدَها أكثر النحاة الخ]** أي: أرجع أكثرهم الإضافة بمعنى «في» إلى الإضافة اللامية تسهيلاً للضبط وتقليلًا للأقسام. قوله: «فإنّ معنى «ضرب اليوم» الخ» إشارة إلى أنّ إضافة الضرب إلى اليوم لأدنى ملابسة وذلك يكفي في الإضافة اللامية تنزيلاً للملابسة بينهما منزلة الاختصاص، ولا يجب صحة إظهار اللام كما عرفت.

(٣) قوله: **[يسكن ردة الخ]** بأن يقال: إنّ معنى «خاتم فضة» خاتم له اختصاص بالفضة بملابسة أنه أثخن منها.

(٤) قوله: **[رَدَوها الخ]** حواب «لما». قوله: «فهي كثيرة في كلامهم» أي: فلا يحسن ارتکاب التكلف فيها.

أي: تعريف المضاف^(١) (مع) **المضاف إليه (المعرفة)** لأنّ الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومة المضاف لا أن نسبة أمر^(٢) إلى معين يستلزم معلومة المنسوب ومعهوديته فإن ذلك غير لازم كما لا يخفى، فإن قلت قد يقال^(٣) « جاءني غلام زيد» من غير إشارة إلى واحد معين فلا تكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلومة المضاف، قلنا ذلك كما أي كون « غلام زيد» من غير إشارة إلى معين، ما أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله شعر: « ولقد أمر على اللئيم يسبّني »

وذلك على خلاف وضعه، وليس يجري هذا الحكم^(٤) في نحو « غير» و أي حكم إفادة الإضافة المعنوية تعريفاً.

(١) قوله: [أي: تعريف المضاف] وقد يكتسي المضاف من المضاف إليه التأنيث والجمع نحو « سقطت بعض أنامله» و « فما حبّ الديار شغفن قلبي».

(٢) قوله: [لا لأن نسبة أمر الخ] عطف على قوله: « لأنّ الهيئة الخ» أي: لا لأنّ نسبة أمر الخ، قوله: « فإن ذلك غير لازم» إذ لو كان كذلك لزم تعريف جميع الأمور المنسوبة إلى المعين وليس كذلك لأن ترى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ المعرفة لا تستلزم تعريفه وكذلك الإضافة الفظوية وكذا نسبة الفعل إلى الفاعل المعرفة فعلم أن المستلزم لتعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة هو الوضع النوعي.

(٣) قوله: [فإن قلت قد يقال الخ] حاصله أنه لا نسلم أنّ الهيئة التركيبية موضوعة لمعلومة المضاف إذ لو كان كذلك لما جاء « غلام زيد» لغير معين! وحاصل الجواب أنها قد وضعت للمعلومية ولا يضره استعمالها في غير معين لأنّه على خلاف وضعها، ونظير ذلك المعرف باللام المستعمل في غير معين.

(٤) قوله: [ليس يجري هذا الحكم] أي: حكم إفادة الإضافة المعنوية تعريفاً مع المضاف إليه المعرفة، قوله: « نحو غير ومثل» كـ« شبه» و « شبيه» و « نظير» و « سوى» إلى غير ذلك، قوله: « التوغلهما في الإيهام» أي: لبعدهما فيه، لأنّ معنى « مثل زيد» مثلاً مماثل له في صفة والمماثلة له فيها لا تختص بذات دون ذات، ومعنى « غير زيد» ذات مغايرة له وهي أيضاً تشمل كل ذات مغايرة لزيد.

«مثل» فإن إضافتهما لا تفيد التعريف وإن كانا مع المضاف إليه المعرفة لتوغلهما في الإبهام إلا أن يكون للمضاف إليه^(١) ضد واحد يعرف أي لغلوهما.

بغيريته كقولك «عليك بالحركة غير السكون»^(٢) وكذلك إذا كان^(٣) أي يكونه غير المضاف إليه.

للمضاف إليه مثل اشتهر بمماهله في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة أي الخطاط.

فقيل له « جاءَ مثلك» كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني أي لفظ «مثل». كالعلم والشجاعة والجرد إلى غير ذلك ما

(٤) تفيد الإضافة المعنوية^(٤) (تخصيصاً) أي: تخصيص المضاف (مع)

المضاف إليه (النكرة) نحو « غلام رجل» فإن التخصيص تقليل الشركاء إشارة إلى الموصوف المحنوف.

..... ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل.....

(١) قوله: [إلا أن يكون الح] أي: إلا أن يكون للمضاف إليه الذي أضيف إليه «غير» ضد واحد فحيثما يتعرف المضاف بغيريته أي: بكونه غير المضاف إليه لانحصر الغيرية فيه.

(٢) قوله: [عليك بالحركة غير السكون] فإن لفظ غير أضيف فيه إلى ما له ضد واحد فتتعرف ولذا وقع صفة للمعرفة، واعلم أن «عليك» إذا تعدى بنفسه كان بمعنى «الزم»، وإذا تعدى بالباء كان بمعنى «استمسك»، أي: استمسك بالحركة فإن البركة مع الحركة.

(٣) قوله: [وكذلك إذا كان الح] أي: كما أن لفظ «غير» يتعرف بالإضافة إذا كان للمضاف إليه ضد واحد كذلك يتعرف لفظ «مثل» بالإضافة إذا كان للمضاف إليه مثل كالصداقة لأبي بكر والعدالة لعمر والجود لعثمان والشجاعة لعلى والعلم لأبي حنيفة مثلا رضي الله تعالى عنهم واشتهر شخص بكونه مماثلا للمضاف إليه في صفة من الصفات فقيل: « جاءَ مثلك» كان لفظ «مثل» معرفة بالإضافة إذا أريد بالمثل الشخص الذي يماثل المضاف إليه في الشيء الفلاني كالعلم أو الشجاعة.

(٤) قوله: [تفيد الإضافة المعرفة] إشارة إلى أن قوله: «تخصيصاً» عطف على قوله: «تعريفاً». قوله: «أي: تخصيص المضاف» إشارة إلى المخصوص. قوله: «المضاف إليه» إشارة موصوف محنوف.

كان مشتركا^(١) بين غلام رجل وغلام امرأة فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه (وشرطها) أي: شرط الإضافة المعنوية أي الغلام.

(تجريد المضاف) إذا كان معرفة (من التعريف) فإن كان ذا اللام حذف دفع لشبيهة تجريد المفرد فإنه غير ممكن. تفصيل لتجريد المضاف المعرفة من التعريف. إشارة إلى المرجع.

لامه وإن كان علماً ذكر بأن يجعل واحدا^(٢) من جملة من يسمى بذلك الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن، أو المراد إشارة إلى فائدة قوله «إذا كان معرفة». تصوير لتنكير العلم.

بالتجريد^(٣) تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة سواء كان نكرة في أي المضاف.

نفسه من غير تجريد أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنما وجب تعليم لوجوب تجريد المضاف من التعريف. ما

التجريد لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة لكان طلبا للأدنى^(٤) وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف ولو أضيفت إلى المعرفة

(١) قوله: [كان مشتركاً بالغ] أي: كان يصلح لأن يكون مملاً كا لفرد من أفراد الإنسان من رجل وصبي وامرأة، فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام غيره وقلت الشركاء في الغلام وهذا هو التخصيص في عرف النحو.

(٢) قوله: [يُبَدِّلُ وَاحِدَةً بالغ] يعني: أن تنكير الكلمة إذا أضيف لا يكون إلا بأن يجعل واحداً بالغ وإنما تنكير الكلمة قد يكون بإرادة أشهر أوصافه نحو «لكل فرعون موسى» وبجعله مثني أو مجتمعاً نحو «زيدان» و«زيدون»، وزعم الرضي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذا أضيف إلى ما هو متصرف به معنى نحو «زيد الشجاع»، أما إذا اتصف به لفظاً نحو «زيد الشجاع» فلا يجوز الإضافة.

(٣) قوله: [أو المراد بالتجريد بالغ] عطف بحسب المعنى على قوله: «إذا كان معرفة»، أي: المراد بالتجريد إما ما سبق أو التجرد والخلوص مجازاً بعلاقة اللزوم، والحاصل أنه إن أريده بالتجريد معنى التعديية فلا بد من التقييد بكونه معرفة كما قيد الشارح، وإن أريده به معنى اللزوم أي: التجرد مجازاً فلا حاجة إلى التقييد المذكور.

(٤) قوله: [لكان طلباً للأدنى بالغ] لأن الغرض من الإضافة إلى النكرة تخصيص المضاف والتخصيص أدنى من التعريف وطلب الأدنى مع حصول الأعلى غير معقول.

لكان تحصيل الحاصل فتضييع الإضافة^(١) حيث لا تفيد تعريفا ولا أي أمر الإضافة.
 «حيث» تعليمة، أي فيما شأن النحو.
 تخصيصا، فإن قيل لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علما^(٢) في نحو «النجم» و«الصاعق» و«ابن عباس» في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوّزوا هذا دون ذلك، قيل لا نسلم أنّ في هذه الأمثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف^(٣) وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فإنها حين صارت أعلاها لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل أي في الأمثلة المذكورة.

تبديل تعريف بتعريف آخر (وما أجازه الكوفيون من) تركيب («الثلاثة الأثواب» وشبيهه من العدد)

(١) قوله: [فَضْعُ الْإِضَافَةِ الْخَ] إن قلت: مراتب التعريف متباينة فلم لا يجوز أن تكون إضافة معرفة إلى معرفة لتحقيل زيادة مرتبة، قيل: ازيداد المرتبة متنفس في الإضافة إلى المساوي في التعريف وحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعرف اطرادا للباب.

(٢) قوله: [لَا فَرْقٌ بَيْنَ إِضَافَةِ السُّرْفَةِ وَبَيْنَ جَعْلِهَا عَلْمًا الْخَ] يعني: أنه إن امتنع إضافة المعرفة إلى المعرفة لزوم تحصيل الحاصل فليمتنع جعل المعرفة علما نحو «النجم» و«الصاعق» و«ابن عباس» لأنه أيضا تحصيل الحاصل فلما جوّزوا هذا ولم يجوّزوا إضافة المعرفة، وفيه أنّ المعرفة في هذه الأمثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب لا الاسم فليس هذا من قبيل جعل المعرفة علما.

(٣) قوله: [بَلْ فِيهَا زَوْالٌ تَعْرِيفِ الْخَ] يعني: أنّ العلمية لما كانت وضعا ثانيا أزالت مقتضى الوضع الأول وهو التعريف باللام أو الإضافة وحصل مقتضى الوضع الثاني وهو التعريف بالعلمية ولا بأس فيه، بخلاف الإضافة فإنها لما لم تكن وضعا ثانيا لم تُزل مقتضى الوضع الأول فلو أضيفت المعرفة إلى لأدلت إلى اجتماع تعريفين في الإرادة وهو غير جائز.

«الخمسةُ الدرَّاهم»^(١) و«المائةُ الدِّينار»^(٢) ضعيف) قياساً واستعملاً، أمّا قياساً فلما ذُكرَ من لزوم تحصيل الحاصل، وأمّا استعملاً فلِمَا ثبتَ من الفصحاء بيان لـ«أيضاً».
 من ترك اللام، قال ذو الرمة ع: ثلاتُ الأثافي^(٣) والديارُ البلاque، استشهاد على الثبوت.
 «من» بيانية.
 وأمّا ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم «بِالْأَلْفِ الدِّينار» فعلِي البدل دون الإضافة^(٤) (و) الإضافة (اللفظية) علامتها^(٤) (أن يكون) فهو محمول على البدل.
 إشارة إلى الموصوف.
 المضاف (صفة) احتراز عما إذا لم يكن صفة نحو «غلام زيد» (مضافة) إشارة إلى المرجع
إلى معمولها) احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها نحو «صارعَ الْبَلَد»^(٥) و«كَرِيمُ الْعَصْرِ» (مثل «ضارب زيد») من قبيل إضافة أي مجاز.

(١) قوله: [نحو «الخمسة الدرَّاهم» الخ] وتمسّك الكوفية على جوازه بالاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدقنا عليه، وفيه أنه يستلزم جواز «الخطام فضة» ولم يقل به أحد.

(٢) قوله: [ثلاثُ الأثافي الخ] قبله: «أيا متزلي سلمي سلام عليكمما + هل الأزمُن اللاتي ماضين رواجع» «وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى + ثلاتُ الأثافي والديارُ البلاque»، «الأثافي» جمع أثافية وهي واحد من الأحجار الثلاثة التي ينصب عليها القدر، و«البلاque» جمع يقع بمعنى الحال، أي: وهل يرد حواب السلام أو يكشف عن المستجير الذي هو في عمي عن حال سلمي تلك الأحجارُ والديارُ الحالياتُ عن أهلها؟ وفي البيت تجاهل العارف وهو من المحسنات البدوية والنكتة المبالغة في التحزن، والشاهد «ثلاثُ الأثافي» حيث أضيف مع التحرير عن اللام.

(٣) قوله: [فعلِي البدل دون الإضافة] أي: فمحمول على أنَّ الدِّينار بدل البعض من الكلّ وليس محمولاً على أنَّ الألْفَ مضاد إلى الدِّينار بلا تحرير كما ذهب إليه الكوفيون.

(٤) قوله: [علامتها] يتضح غرضه بما مرَّ من الكلام تحت قوله: «علامتها».

(٥) قوله: [نحو «صارعَ الْبَلَد» الخ] فإنَّ المصارع أو الكريمة وإن كان صفة مضافة لكنه ليست بمضافة إلى معمولها إذ المراد بالمعمول هو الفاعل أو المفعول به والبلد أو العصر ليس في شيء منه.

اسم الفاعل إلى مفعوله (وـ «حسن الوجه») من قبيل إضافة الصفة المشبهة
إشارات إلى أن الحصر إضافي. مـ
إلى فاعلها (ولا تفيد) أي: الإضافة الفظوية^(١) فائدة (الا تحفيفا) لا تعريفا
إشارات إلى أن الاستثناء مفرغ. تصوير للمنفي. مـ
ولا تحصيضا لكونها في تقدير الانفصال^(٢) (في اللفظ) لا في المعنى^(٣) لأن
إشارات إلى تحقيق التقابل.
يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ بل
من التنوين والتوكيد والتصير. مـ
المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة، والتحفيف اللفظي إما في لفظ
المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل «ضارب زيد» أو حكما مثل
«حواجَ بيت الله»^(٤) أو بحذف نونية التشبيه والجمع مثل «ضارباً زيد»
و«ضاربو زيد»، وإنما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستئثاره
في الصفة كـ«القائم الغلام» كان أصله «القائم غلامه»^(٥) حذف الضمير من

(١) قوله: [أي: الإضافة الفظوية] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «فائدة» إشارة إلى أن الاستثناء مفرغ، وأورد عليه بأن إضافة اسم التفضيل لفظية نحو «أفضل الناس» مع أنها لا تفيد التحفيض في اللفظ لأنه غير منصرف لا تنوين فيه! وأجيب بمنع كون إضافته لفظية فإن إضافته عند الأكثر معنوية، ولو سلم فالتحفيض فيه بحذف اللام أو «من»؛ إذ لو لم يستعمل بالإضافة كان بـ«من» أو اللام.

(٢) قوله: [في تقدير الانفصال] أي: ليس بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة الفظوية اتصال مثل الانفصال بينهما في الإضافة المعنوية؛ إذ هما عامل ومحمول بعد الإضافة أيضاً كما قبلها فكانه لا إضافة بينهما.

(٣) قوله: [لا في المعنى] إشارة إلى تحقيق التقابل فإن الحفة ليست من شأن المعنى. قوله: «أن يسقط الخ» تصوير للمنفي لا للنفي، وإنما قال: «بعض المعاني» لأن التكير في المضاف ومعنى الضمير في المضاف إليه لم يسقطا عن التعقل.

(٤) قوله: [مثل «حواجَ بيت الله»] فإن «حواجَ» جمع حاج، أصله «حواجاج» سقط منه التنوين لكونه غير منصرف إلا أنه ثابت حكماً ولما أضيف سقط منه التنوين حكماً، وكذا «كم رجل».

(٥) قوله: [كان أصله «القائم غلامه»] وإنماأتي بالغلام معرفاً باللام في «القائم الغلام» لأنه في الأصل

«غلامه» واستتر في «القائم» وأضيف «القائم» إليه للتخفيف في المضاف
أي إلى [غلامه].

إليه فقط، وإنما في المضاف والمضاف إليه معا نحو «زيد قائم الغلام»
أصله «زيد قائم غلامه» فالتحريف في المضاف^(١) بحذف التنوين وفي
المضاف إليه بحذف الضمير واستثاره في الصفة (ومن ثمة) أي: من جهة
وهو [غلامه]. إشارة إلى الجزء الإيجابي.

وجوب إفاده الإضافة^(٢) اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
إشارة إلى الجزء السليبي
والتحصيص (جاز) تركيب (مررت برجل حسن الوجه) بإضافة الصفة
أي متلبسا بإضافة الخ.

إلى معمولها وجعلها صفة للنكرة، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا^(٣) جاز
أي معول الصفة.

هذا التركيب (وامتنع) تركيب «مررت (بزيد حسن الوجه)» فلو أفادت
إضافة اللفظية
تعريفا لم يجز الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون
على تقدير إفادتها التعريف.
.....
المعرفة إذن صفة للمعرفة،

معرف بالإضافة إلى الضمير، وإنما استتر ضميره في الصفة لثلاً تبقى الصفة المضافة بلا عائد إلى ما اعتمدت عليه من المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال.

(١) قوله: [فالتحريف في المضاف الخ] وقد يكون التخفيف بحذف التنوين من المضاف وحذف الضمير من المضاف إليه بلا استثاره في الصفة نحو «هـما ضاربا الغلام» أصله: هـما ضاربا غلامه.

(٢) قوله: [أي: من جهة وجوب إفاده الإضافة الخ] أعلم أنّ قول المصـ: «ومن ثـمة» إشارة إلى الحصر المستفاد بقوله: «ولا تـيد إلا تـخيفـا في الـفـظـ»، فقول الشـارـحـ هذا إشارة إلى الجزء الإيجابي المستفاد من الحصر وقوله: «وانتـفاءـ كلـ واحدـ الخـ» إشارة إلى الجزء السـلـيـيـ المـفـهـومـ منـ الحـصـرـ.

(٣) قوله: [فـمنـ جـهـةـ آنـهـاـ لـمـ تـفـدـ تعـرـيفـاـ الخـ] إشارة إلى أنّ جواز هذا التركيب وكذا امتناع التركيب الآتي متـفـرـعـ علىـ عدمـ إـفـادـهـ إـضـافـةـ الـفـظـيـةـ التـعـرـيفـ إـنـهاـ لـوـ أـفـادـتـهـ لـمـ جـازـ وـقـوعـ «ـحـسـنـ الـوـجـهـ»ـ صـفـةـ لـ«ـرـجـلـ»ـ فيـ التـرـكـيـبـ الـأـوـلـ وـلـمـ اـمـتـنـعـ وـقـوعـ صـفـةـ لـ«ـزـيـدـ»ـ فيـ التـرـكـيـبـ الثـانـيـ وـالـتـالـيـ باـطـلـ فـكـذـاـ المـقـدـمـ.

والمراد أن المشار إليه بـ«ثمة»^(١) وهو مجموع أمور ثلاثة: وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزم بل يجوز أن يكون باعتبار استلزم المجموع بعضها^(٢)، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزم لانتفاء التخصيص (و) من جهة أنها^(٣) تفيد تخفيفا (جاز) تركيب (الضارب زيد) و(الضارب زيد) من حصول التخفيف بحذف النون (وامتنع (الضارب زيد)) لعدم التخفيف؛ لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام لا للإضافة، ولا شك أنه لا دخل في هذا التفريع^(٤) لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص

(١) قوله: [والمراد أن المشار إليه بـ«ثمة» الخ] غرضه دفع ما أورده الفاضل الهندي حاصله أن قوله: «ثمة» إشارة إلى الحصر المذكور وجوائز التركيب الأول وامتناع الثاني مبني على عدم التعريف لا على الحصر، وحاصل الدفع أن قوله: «ثمة» إشارة إلى مجموع أمور ثلاثة ولا شك أن المجموع المركب من أشياء يجوز أن يكون مستلزمًا لأمر ولم يكن لكل واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزم، ويمكن أن يرتكب مجاز بأن يقال: إنه نسب البناء إلى المجموع باعتبار بعض أجزائه للتلازم بينها كما نسب القتيل في «فلان قتيل تلك القبيلة» إلى كل القبيلة باعتبار تعارفهم وتشاركهم في المنافع والمضار.

(٢) قوله: [يستلزم الخ] خبر لأنّ. قوله: «ولا يلزم من ذلك» أي: لا يلزم من كون مجموع الأمور الثلاثة مستلزمًا لجوائز التركيب الأول وامتناع الثاني أن يكون لكل واحد الخ.

(٣) قوله: [بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها] أي: بل يجوز أن يكون استلزم المجموع باعتبار استلزم بعضها.

(٤) قوله: [من جهة أنها الخ] إشارة إلى أن جواز تركيب (الضارب زيد) الخ وامتناع تركيب (الضارب زيد) متفرّع على وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف فجاز الأول لحصول التخفيف فيه وامتناع الثاني لعدمه.

(٥) قوله: [لا دخل في هذا التفريع الخ] أي: لا دخل في جواز (الضارب زيد) وامتناع (الضارب زيد)

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا كان الأنسب تقديم هذا

الفرع^(١) لكنه أخره لكترة لواحقه (**خلافاً للفراء**) فإنه يجوز تركيب الاستراك ليان نكبة التأثير.
بيان منهف القراء.

«الضارب زيد» إما لأنَّه توهم^(٢) أنَّ دخول لام التعريف إنما هو بعد تعليل لتجويز القراءة.

الإضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عُرف باللام، متعلق بالتحريف.

وأجاب المصنف عنه في شرحة بأنه غير مستقيم^(٣) لأنَّ القول بتأخر اللام أي عن توهم القراءة هنا.

تعليل لكونه غير مستقيم.
المتقدمة حسًّا على الإضافة مجرًّد ادعاء مخالفٍ للظاهر، وإما لما وقع^(٤) أي خلاف الظاهر.

تعليل ثان لتصوير الأعشى في شعر الأعشى من قوله ع «الواهب المائة الهجانِ وعبدِها» فإنَّ قوله أي الأعشى

«وَبَدِّهَا» بالجر معطوف على «المائة» فصار المعنى باعتبار العطف:

«الواهب عبدِها» فهو من باب «الضارب زيد»^(٥) فكما لا يمتنع ذلك

لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص؛ لأنَّ الأول جائز لا محالة ولو جعلنا «الضارب» معرفة أو مخصوصاً بالإضافة، وكذا الثاني ممتنع لا محالة ولو جعلنا «الضارب» معرفة أو مخصوصاً بالإضافة.

(١) قوله: [كان الأنسب تقديم هذا الفرع] لأنَّ أصل هذا الفرع وهو وجوب إفادة التخفيف مذكور صريحاً وقصدأ بخلاف أصل الفرعين السابقين أعني: نفي إفادة التعريف فإنه مذكور ضمناً وبيعاً.

(٢) قوله: [إما لأنَّه توهم الخ] تفصيل الوجه الذي استدلَّ بها القراء على تجويزه تركيب «الضارب زيد» ففصلها الشارح بقوله: «إما لأنَّه توهم الخ» و«إما وقع الخ» و«إما لأنَّه قاسه الخ».

(٣) قوله: [ياده غير مستقيم] لأنَّه رجم بالغيب بخلاف الظاهر ولا حكم إلا بالظاهر إذا لم يكن الحاجة ماسة، فهذا الوجه الذي تمسَّك به القراء في مخالفته الفريق كالخشيش الذي يتثبت به الفريق.

(٤) قوله: [واما لما وقع الخ] عطف على قوله: «إما لأنَّه الخ» فهو دليل ثان لتجويز القراءة تركيب «الضارب زيد»، والأعشى ميمون بن قيس الشاعر الجاهلي، وهو في اللغة من يبصره ضعف ومؤنة عشواء، والبيت يمدح به الشاعر قيس بن معديكرب الكندي.

(٥) قوله: [فهو من باب «الضارب زيد»] أي: قوله: «الواهب المائة الهجانِ وعبدِها» من قبيل «الضارب

حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا، فأجاب المصنف عنه بقوله أي عما وقع في شعر الأعشى.

(وضعف) ع («الواهب المائة الهجان وعبدها») يعني: هذا القول ضعيف

لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدلّ به لما عرفت من امتياز مثل^(١)

«الضارب زيد» لعدمفائدة في الإضافة، ولا يخفى أنّ فيه^(٢) شوب

مُصادرة على المطلوب، اللهم إلا أن يقال^(٣) المراد به أنه ضعيف في

إشارة إلى ضعف هذا التوجيه.

وهي توقف الدليل على المدعى.
الاستدلال به؛ إذ لا نصّ فيه على الجر^(٤) فإنه يتحمل النصب حملًا على

المحلّ أو على أنه مفعول معه أو لأنّه قد يتحمل^(٥) في المعطوف ما لا

علة لكونه ضعيفاً في الاستدلال به.

أي على محل المائة.

زيد» لأنّ المضاف في كليهما مفرد محلّ باللام فيجوز «الضارب زيد» كما جاز «الواهب المائة الخ».

(١) قوله: [من امتياز مثل الخ] بيان لـ«مَا». قوله: «العدم الفائدة في الإضافة» علة للامتناع.

(٢) قوله: [ولا يخفى أنّ فيه الخ] أي: في هذا التوجيه رائحة المراجعة على المدعى، والمصادرة توقف الدليل على المدعى كأنّ يكون الدعوى عين الدليل أو جزءه أو يكون أحدهما موقوفاً على الآخر كما فيما نحن فيه فإنّ امتياز «الضارب زيد» يتوقف على ضعف «الواهب المائة الخ» وضعف هذا يتوقف على امتياز ذلك.

(٣) قوله: [اللهم إلا أن يقال الخ] أي: لدفع شوب المصادرة على المطلوب، وقد جرت عادتهم باستعمال «اللهم» فيما في ثبوته ضعف وخطأه أي: لا توأخذني يا ربّ فإنّ في كلامي ضعفاً وخللاً، والضعف في هذا التوجيه هو حمل كلام المصادر على خلاف الظاهر المتباادر؛ فإنّ المتباادر من قوله: «وضعف الواهب المائة الخ» كونه ضعيفاً في التركيب لا ضعيفاً في الاستدلال وقد حمل كلامه في هذا التوجيه على الثاني.

(٤) قوله: [إذ لا نصّ فيه على الجر] علة لضعف الاستدلال بقول الأعشى على جواز «الضارب زيد» يعني: أنّ قوّة الاستدلال به عليه تتوقف على أن يتعيّن الجرّ في «عبدتها» ولا نصّ عليه لأنّه يتحمل أن يكون منصوباً حملًا على محلّ المعطوف عليه وهو «المائة» أو يكون منصوباً على أنه مفعول معه.

(٥) قوله: [أو لأنّه قد يتحمل الخ] عطف على قوله: «إذ لا نصّ الخ» فهو علة ثانية لضعف الاستدلال، ووجه التحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه أنّ القبح لا يظهر بل يكون في التقدير، لا ترى أنه جاز قوله: «يا زيد والحارث» ولم يجز «يا الحارث».

يتحمل في المعطوف عليه كما في «رب شاة سخلتها» حيث جاز هذا التراكيب ولم يجز «رب سخلتها»^(١) بإدخال «رب» على سخلتها بدون العطف، والبيت بتمامه: **الواهِبُ الْمِائَةَ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا** \div **عُوْدًا يُنَزِّجِي**
السخلة ولد الضأن والمعز ساعة يولد.
جمع عائق، أي يسوق.

خلفها أطفالها، أي: ممدوحه الواهِبُ المائةُ الهِجَانِ أي: البيض من النوق^(٢) يستوي فيه الجمع والواحد، و«الهِجَان» صفة لـ«المائة» أو بدل الهِجَان من الإبل البيض الكرام.
جمع الناقة.

عنها أو من قبيل «الثلاثة الأثواب»^(٣) كما هو مذهب الكوفية، «وعبدتها»
أي: راعيها تشبيها له بالعبد^(٤) لقيامه بحق خدمتها أو عبدتها حقيقة^(٥)
أي: إنما عبر الراعي بالعبد تشبيها الخ.

إضافته لأدنى ملايسة، «عُودًا» بالذال المعجمة جمع عائد أي: حديثات
أي إضافة العبد إلى ضمير المائة لأدنى تعلق.

(١) قوله: [ولم يجز «رب سخلتها»] وذلك لأن «رب» لا تدخل إلا على النكرة؛ لأنها للتقليل والتکثير وهو لا يكونان في المعرفة كما في «المعني»، وجوز بعضهم «رب سخلتها» استنادا إلى أن الضمير الراجع إلى النكرة في حكم النكرة كما قال سيبويه: إن الضمير في «سخلتها» نكرة لأن الراجع إلى نكرة غير مختصة بحكم من الأحكام نكرة.

(٢) قوله: [أي: البيض من النوق] البيض جمع البيضاء، والنوق جمع الناقة، وفي هذا التفسير إشارة إلى صحة وقوع «الهِجَان» صفة لـ«المائة» عند من اشترط الاشتراق في النعت وعند من لم يشترطه كالمصنف أما عند الآخرين فظاهر، وأما عند الأوّلين فبتاؤيه بالبيض.

(٣) قوله: [أو من قبيل «الثلاثة الأثواب»] أي: أو من قبيل إضافة العدد المعرف باللام إلى معدوده، وإنما أخر هذا الوجه لكونه ضعيفا كما سبق، ولذا نسبه إلى من جوّزه بقوله: «كما هو مذهب الكوفية».

(٤) قوله: [تشبيها له بالعبد الخ] أي: إنما عبر الشاعر راعي المائة الهِجَان بالعبد تشبيها الخ، فشبّه الراعي بالعبد في القيام بالخدمة ثم صرّح بالمشبه به وأراد به المشبه ففي العبارة استعارة مصرحة أصلية.

(٥) قوله: [أو عبدها حقيقة] عطف على قوله: «راعيها»، وعلى هذا يكون إضافة العبد إلى ضمير المائة لأدنى ملايسة وهي كونه عبدا لصاحبه، وإذا كان بين الشيئين ملايسة ومحاطة جاز أن يضاف أحدهما إلى الآخر.

النتاج^(١) حال من المائة، يزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكّر أي: يسوق وفاعله ضمير العبد و«أطفالها» منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث و«أطفالها» مرفوع^(٢) على أنه مفعول ما لم يسمّ فاعله، وحقيقة الأمر لا تكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة، وإما لأنّه قاسه^(٣) على «الضارب الرجل» وهو حرف يبيّن عليه القصيدة. تعليل ثالث للتجويز.

و«الضاربك» فأجاب المصنف عنه بقوله (وإنما جاز «الضارب الرجل») أي عن قياس القراء هنا.

يعني: كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف^(٤) لزوال التنوين باللام لكنه جاز (حملاً على) الوجه (المختار في «الحسن الوجه») وهو جزء إشارة إلى الموصوف.

«الوجه» بالإضافة^(٥)، وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعلية ونصبه على أي في الوجه في «الحسن الوجه».

- (١) قوله: [أي: حديثات النتاج] فالمعنى بمعنى حديث العهد بالولد من الإبل والظباء، وهو من قبيل حائض وحامل. قوله: «أو على صيغة المجهول» عطف على قوله: «على صيغة المعلوم».
- (٢) قوله: [«أطفالها» مرفوع الخ] جمع طفل وهو الولد الصغير من الدواب والإنسان، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع قال الله تعالى: ﴿أَوَالظُّفَلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهُرُوا عَلَى عَوْزَتِ النَّسَاءِ﴾ [آل عمران: ٣١] ويجوز فيه السطابقة أيضاً. قوله: «حرف الروي» وهو الحرف الذي يبيّن عليه القصيدة وتنسب إليه.
- (٣) قوله: [وإنما لأنّه قاسه الخ] عطف على قوله: «إنما لأنّه توهم الخ» فهو دليل ثالث على مدعى القراء، لكنّ قياسه مع الفارق كما سيوضح.
- (٤) قوله: [لانتفاء التخفيف الخ] أي: لعدم حصول التخفيف في المضاف بالإضافة إذ التنوين قد زال باللام، ولما كان عدم حصول التخفيف في المضاف إليه ظاهراً لم يتعرض لبيانه.
- (٥) قوله: [وهو جزء «الوجه» بالإضافة] بيان للوجه المختار. قوله: «وفيه وجهان آخران الخ» بيان لما يشعر قوله: «المختار» فإنّ فيه إشعاراً بأنّ فيه من الوجه ما ليس بمختار. قوله: «على التشبيه بالمفعول» أي: على التشبيه بالمفعول به؛ إذ الحسن لازم ولا مفعول به للازم.

التشبّيه بالمفعول، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف^(١) صفةً

أي حمل «الضارب الرجل» على المختار في «الحسن الوجه».

والمضارف إلَيْهِ جنساً معرفين باللام، وهذا الاشتراك مفقود بين «الضارب

زيد» و«الحسن الوجه» فقياسه عليه قياس مع الفارق (وـ«الضاربـك»)

يعني: إنما جاز «الضاربـك» مع أنَّ القياس عدم جوازه لما عرفت^(٢) (وـ

كذا (شبيهـ) وهو «الضاربـي» و«الضاربـه» وغيرـهما (فيـمن قالـ) أي: في

قول من قال يعني: سيبويه وأتباعـه (إلهـ) أي: «الضارب» في «الضاربـك»

إشارة إلى حذف المضاف. تعين القائل.

مضارـف) دون من قال إلهـ غير مضارـف والكاف منصوب المحلـ على

المفعوليـة^(٣) والتـنوين مـحذوف لـاتصال الضـمير لا لـإضـافـة فإـنه لا يـحتاج

عطـف على الضـمير في «إلهـ» أو الجـملـة مـعـطـفـة على جـملـة «إلهـ» الخـ.

جـوازـهـ إـلـيـ حـمـلـ (حملـ) أيـ: لـمـحـمـولـيـتهـ^(٤) (علـىـ «ضارـبـكـ») فـاتـحدـ فـاعـلـ

تـقـرـيرـ علىـ التـقـسـيرـ بـقولـهـ «لـمـحـمـولـيـتـهـ». ماـ

(١) قوله: [اشـراكـهماـ فيـ كـوـنـ المـضـارـفـ الخـ] أيـ: فـهـذـاـ منـ قـبـيلـ حـمـلـ النـظـيرـ عـلـىـ النـظـيرـ. قولهـ: «فـقـيـاسـهـ عـلـيـ

الـخـ» أيـ: فـقـيـاسـ «الـضارـبـ زـيدـ» عـلـىـ «الـحـسـنـ الـوـجـهـ» كـمـاـ قـاسـهـ عـلـيـهـ الفـرـاءـ قـيـاسـ معـ الفـارـقـ فـلاـ يـجـوزـ.

(٢) قولهـ: [لـمـ عـرـفـ] منـ انتـفاءـ التـحـقـيفـ لـزـوـالـ التـنـوـينـ بـالـلامـ. قولهـ: «يعـنـيـ: سـيـبـويـهـ وأـتـبـاعـهـ» تعـيـينـ القـائـلـينـ

بـالـإـضـافـةـ فـيـ «الـضارـبـكـ» وـشـبـهـ وـمـحـوـرـيـهـ حـمـلـاـ لـهـ عـلـىـ «الـضارـبـكـ» لـمـنـاسـبـةـ وـاشـراكـ بـيـنـهـماـ فـيـ كـوـنـ كـلـ

مـنـهـاـ اـسـمـ فـاعـلـ مـضـافـاـ إـلـيـ مـضـمـرـ مـتـصـلـ مـحـذـوفـاـ تـنـوـيـنـهـ قـبـلـ إـضـافـةـ لـاـ لـإـضـافـةـ، وـهـذـهـ مـنـاسـبـةـ مـفـقـودـةـ

بـيـنـ «الـضارـبـ زـيدـ» وـ«الـضارـبـكـ» فـقـيـاسـهـ عـلـيـهـ أـيـضاـ قـيـاسـ معـ الفـارـقـ.

(٣) قولهـ: [وـالـكـافـ مـنـصـوبـ المـحلـ عـلـىـ المـفـعـولـيـةـ] عـطـفـ عـلـىـ قـوـلـهـ: «إـلهـ غـيرـ مـضـارـفـ»، وـكـذـاـ قـوـلـهـ:

«وـالـتـنـوـينـ مـحـذـوفـ لـاتـصالـ الضـمـيرـ لـاـ لـإـضـافـةـ»، فـكـلـهـ دـاـخـلـ تـحـتـ مـقـولـ «قـالـ»، وـقـائلـ هـذـاـ هـوـ

الـأـخـفـ وـهـشـامـ وـعـبـدـ الـقـاهـرـ. قولهـ: «فـإـنـهـ لـاـ يـحـتـاجـ إـلـخـ» لـأـنـ الـاحـتـياـجـ إـلـيـ إـنـمـاـ هوـ عـلـىـ تـقـدـيرـ إـلـيـضـافـةـ.

(٤) قولهـ: [أـيـ: لـمـحـمـولـيـتـهـ] إـشـارـةـ إـلـيـ أـنـ قـوـلـهـ: «حملـاـ» مـصـدرـ مـبـنـيـ لـمـفـعـولـ مـنـصـوبـ عـلـىـ أـنـ مـفـعـولـ لـهـ

أـيـ: إـنـمـاـ جـازـ «الـضارـبـكـ» لـكـوـنـهـ مـحـمـولاـ عـلـىـ «الـضارـبـكـ»، وـعـلـىـ هـذـاـ يـتـحدـ فـاعـلـ المـفـعـولـ لـهـ وـفـاعـلـ

الـفـعـلـ الـمـعـلـ بـذـلـكـ الـمـفـعـولـ فـصـحـ حـذـفـ الـلامـ مـنـ الـمـفـعـولـ لـهـ لـوـجـودـ شـرـطـهـ وـهـوـ اـتـحادـ الـفـاعـلـينـ، كـمـاـ



المفعول له والفعل المعلل به أعني «جاز»، وبيانه^(١) أنهم إذا أوصلوا بالجر عطفاً على المفعول له، أي بيان الحمل المذكور.

أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتهما وكانت مضمرات متعلقة بـ«أوصلوا». أي المفعولات.

متصلات التزموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقق تخفيف فقالوا «ضاربك» جواب «إذا».

وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير^(٢) ثم لما لم يحصل للحمل.

يعتبروا التخفيف في «ضاربك» وجوزوه بدونه حملوا «الضاربك» عليه؛ أي على «ضاربك».

لأنهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافاً إلى مضمر متعللاً.

متصل محدوفاً تويته قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد^(٣) والدليل على أن سقوط التنوين في «ضاربك» لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أولاً على وجه يكون الضمير منصوباً بالمفعولية ثم

صرح به الشارح مفرعاً على التفسير المذكور بقوله: «فاتحده فاعل المفعول له الخ».

(١) قوله: [وبيانه الخ] أي: بيان الحمل المذكور الخ، والغرض من هذا البيان الإشارة إلى وجه حمل «الضارب» على «ضاربك». قوله: «بمفعولاتهما» أي: بمفعولات أسماء الفاعلين والمفعولين، متعلق بـ«أوصلوا». قوله: «وكانت الخ» أي: وكانت تلك المفعولات الخ، عطف على «أوصلوا». قوله: «التزموا الإضافة» أي: التزموا إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى مفعوله من غير نظر إلى تحقق التخفيف بالإضافة وعدمه، وهذا جواب «إذا».

(٢) قوله: [بل بنفس اتصال الضمير] فإن حذف التنوين من «ضارب» في «ضاربك» لمجرد اتصاله بالضمير المتصل لكون التنوين والضمير المتصل متضادين لأن الأول يقتضي الانفصال عمّا بعده والثاني يقتضي الاتصال بما قبله.

(٣) قوله: [ليس من باب واحد] فإن المضاف وإن كان فيهما اسم فاعل لكن المضاف إليه ليس بضمير متصل.

يضاف ويقال «ضاربُك» كما يتصور «ضاربٌ زيداً» ثم يضاف ويقال «ضاربٌ زيدٌ» ولن يتصور «ضاربُك»^(١) فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة، وللائل أن يقول لم لا يجوز^(٢) أن يكون أصل «ضاربك» «ضاربٌ إياك» للفصل بالتنوين، ثم لما أضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلة فصار «ضاربك» وحصل التخفيف جدًا^(٣) ثم حمل «الضاربك» عليه؛ لأنهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضموم متصل من غير اعتبار حذف^(٤) تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد، واعلم أنا حملنا قوله^(٥) «وضعف الواهب المائة الهجان

(١) قوله: [ولن يتصور «ضاربك»] لأن التنوين يقتضي الانفصال والضمير المتصل يقتضي الاتصال وبينهما تناقض.

(٢) قوله: [وللائل أن يقول لم لا يجوز الخ] وقد يجاح عنه بأن المانع عن أن يكون أصل «ضاربك» «ضاربٌ إياك» أن وضع الضمائر للاختصار والمتصل أحصر فمتي أمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال.

(٣) قوله: [وحصل التخفيف جدًا] إنما قال: «جدًا» لحصول التخفيف فيه في كلا الطرفين المضاف والمضاف إليه لأن في الأول حذف التنوين وفي الثاني تبديل المنفصل بالمتصل والمتصل أخف من المنفصل.

(٤) قوله: [من غير اعتبار حذف الخ] متعلق بقوله: «ثم حمل» أي: حمل «الضاربك» على «ضاربك» بإغماض العين عن هذا الاعتبار لأنه إن نظر إلى حذف تنوينهما كان ذلك مانعا عن الحمل؛ إذ التنوين في «الضاربك» حذف قبل الإضافة للام وفي «ضاربك» حذف للإضافة على ما حققه الشارح بقوله: «وللائل».

(٥) قوله: [واعلم أنا حملنا قوله الخ] تحقيق للمقام. قوله: «وقوله الضارب الرجل الخ» أي: قوله المص: «إنما حاز الضارب الرجل والضاربك» ولعل الشارح ترك لفظ «جاز» للاختصار ولا بد من تقديره حتى يتعلق به قوله: «حملنا على نظيريهما»، ونظير الأول هو الوجه المختار في «الحسن الوجه» ونظير الثاني هو «ضاربك»، ثم هذا نقل كلام الماتن بالمعنى لا بعبارةه كما لا يخفى. قوله: «على الأجرة

وَعَبْدَهَا» وَقَوْلُهُ «الضَّارِبُ الرَّجُلُ» وَ«الضَّارِبُكُ» حَمْلاً عَلَى نَظِيرِيهِمَا عَلَى
الْأَجْوِبةِ عَنِ اسْتِدَلَالَاتِ الْفَرَاءِ عَلَى جَوازِ^(١) «الضَّارِبُ زَيْدٌ» عَنْ جَانِبِ
الْمُصْنَفِ عَلَى موافَقَةِ بَعْضِ الشَّارِحِينَ، وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا^(٢)

إِشَارَةً إِلَى مَسْأَلَةٍ عَلَى حِدَتِهَا مَنَاسِبَةً لِلْحُكْمِ بِامْتِنَاعِ «الضَّارِبُ زَيْدٌ»
فَمَعْنَى قَوْلِهِ^(٣) «وَضَعْفُ الْوَاهِبِ الْمَائِنِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا» أَنَّهُ ضَعْفُ عَطْفِ
الْمُجَرَّدِ عَنِ الْلَّامِ عَلَى الْمَحْلِيِّ بِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ صَفَةٌ مُصَدَّرَةٌ بِالْلَّامِ؛ لِأَنَّهُ
بِتَوْسُّطِ الْعَطْفِ يَصِيرُ مِثْلُ «الضَّارِبُ زَيْدٌ» كَمَا عَرَفْتُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْكُمْ^(٤)

الْخُّ» مَعْلَقٌ بِقَوْلِهِ: «حَمَلْنَا».

(١) قَوْلُهُ: [عَلَى جَوازِ الْخُّ] مَعْلَقٌ بِقَوْلِهِ: «اسْتِدَلَالَاتِ». قَوْلُهُ: «عَنْ جَانِبِ الْمُصْنَفِ» حَالٌ عَنِ الْأَجْوِبةِ
أَيْ: حَالٌ كُونَ تَلْكَ الْأَجْوِبةُ كَائِنَةً عَنْ جَانِبِ الْمُصْنَفِ. قَوْلُهُ: «عَلَى موافَقَةِ الْخُّ» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «حَمَلْنَا»
أَيْ: حَالٌ كُونَنَا موافِقِينَ لِلشَّارِحِينَ فِي ذَلِكَ الْحَمْلِ.

(٢) قَوْلُهُ: [كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا] أَيْ: حَازَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ صُورَةً مِنِ الصُّورِ الْمُذَكُورَةِ مِنْ «ضَعْفِ الْوَاهِبِ
الْمَائِنِ الْهَجَانِ» وَ«إِنَّمَا جَازَ الضَّارِبُ الرَّجُلُ» وَ«الضَّارِبُكُ». إِشَارَةً إِلَى مَسْأَلَةٍ عَلَى حِدَتِهَا، وَسِيَحِيِّءُ بِيَانَهُ مِنْ
الشَّارِحِ. قَوْلُهُ: «مَنَاسِبَةٌ صَفَةٌ لِـ[مَسْأَلَةٍ]». قَوْلُهُ: «عَلَى حِدَتِهَا» أَيْ: حَالٌ كُونَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مُسْتَقْلَةً
فِي كُونَهَا مَسْأَلَةً وَاحِدَةً.

(٣) قَوْلُهُ: [فَمَعْنَى قَوْلِهِ الْخُّ] تَفْصِيلٌ لِكُونِ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا إِشَارَةً إِلَى مَسْأَلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ مُنَاسِبَةٍ لِلْحُكْمِ بِامْتِنَاعِ
«الضَّارِبُ زَيْدٌ» أَيْ: فَقُولُهُ: «وَضَعْفُ الْوَاهِبِ الْخُّ» إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ ضَعْفُ عَطْفِ الْاِسْمِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الْلَّامِ
الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُعْطَوْفِ عَلَيْهِ وَهُوَ «عَبْدُهَا» عَلَى الْاِسْمِ الْمَحْلِيِّ بِهِ وَهُوَ «الْمَائِنِ الْهَجَانِ» الْمُضَافُ إِلَيْهِ
صَفَةٌ مُصَدَّرَةٌ بِالْلَّامِ وَهِيَ «الْوَاهِبُ»، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ضَعِيفًا لِصِرْوَرَتِهِ مِثْلُ «الضَّارِبُ زَيْدٌ» بِتَوْسُّطِ
الْعَطْفِ فَامْتِنَاعُ «الضَّارِبُ زَيْدٌ» أُولَى.

(٤) قَوْلُهُ: [وَإِنَّمَا لَمْ يَحْكُمْ الْخُّ] جَوابٌ سُؤَالٌ مُقْتَرَنٌ تَقْرِيرِهِ أَنَّ صِرْوَرَةَ قَوْلِ الْأَعْشَى مِثْلُ «الضَّارِبُ زَيْدٌ» يَقْتَضِي
امْتِنَاعَهُ فَلِمَ حَكَمَ الْمُصْنَفُ بِضَعْفِهِ دُونَ امْتِنَاعِهِ؟ وَحَاقِلُ الجَوابُ أَنَّ الْقَبْحَ فِي الْمُعْطَوْفِ لَيْسَ بِظَاهِرٍ بَلْ مُقْتَرَنٌ

عليه بالامتناع بل بالضعف؛ لأنَّه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في أي على التركيب المذكور حكم.

المعطوف عليه، وحينئذ يندفع^(١) ما فيه من توهُّم شائبة المصادر على

المطلوب على التقدير الأول، وإرجاع كل^(٢) من الصورتين الأخيرتين إلى
وهو تقدير كونه جواباً عن استدلال الفراء.
وهما «الضارب الرجل» و«الضاربك».

مسألة ظاهر، ويتضمن الرد^(٣) على الفراء في الاستدلال بهما (ولا يضاف
أي الإرجاع المذكور.

موصوف إلى صفتة مع بقاء المعنى المفad بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأنَّ

لكلَّ من هيئتي التركيب الوصفي والإضافي معنى آخر^(٤) لا يقوم أحدهما

فيتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه ألا ترى إلى جواز «يا زيد والحارث» مع امتناع «يا الحارث».

(١) قوله: [وَحِينَئِذْ يَنْدَعُ الْخَ] أي: حين إذا جعلت قوله: «وضعف الواهب الخ» إشارة إلى مسئلة على حدتها وصار معناه ما ذكر اندفع توهُّم شائبة المصادر الذي كان على تقدير كونه جواباً عن استدلال الفراء، ووجه الاندفاع أنه إنما لزم هذا التوهُّم على تقدير كونه جواباً عن الاستدلال.

(٢) قوله: [وَإِرْجَاعُ كُلَّ الْخَ] أي: إرجاع «الضارب الرجل» و«الضاربك» إلى مسئلة مستقلة مناسبة للحكم بامتناع «الضارب زيد» ظاهر بأن يقال: إنَّ الأول إشارة إلى أنه يجوز أن يضاف الصفة المحلاة باللام إلى الاسم المحلى باللام وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملها على الوجه المختار في «الحسن الوجه»، وبأن يقال: إنَّ الثاني إشارة إلى أنه يجوز أن يضاف الوصف المعرف باللام إلى الضمير وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملها على الصفة المحردة عن اللام المضافة إلى الضمير، ولا يمكن حمل «الضارب زيد» على أحدهما فيمتنع.

(٣) قوله: [وَيَضْمَنُ الرَّدَ الْخَ] أي: وكلَّ من الصورتين الأخيرتين مع كونها مسئلة على حدتها يتضمن الردَّ على ذلك لأنه لما لم يكن الإضافة فيها إلا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لأنَّه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير وذلك غير متصورٍ من العاقل البصير.

(٤) قوله: [مَعْنَى آخَرَ] فإنَّ هيئة التركيب الوصفي موضوعة ثبوت معنى في الموصوف أو متعلقه واتصاله بمعنى الصفة فيكون معنى هذه الهيئة ثبوت معنى فيه واتصاله به، وإنَّ هيئة التركيب الإضافي موضوعة لاتساق المضاف للمضاف إليه، والمعنيان مغایران ولا يفيد أحدهما معنى الآخر فلا يقوم أحدهما مقام الآخر.

مقام الآخر (و) لهذا المعنى بعينه^(١) (لا) تضاف (صفة إلى موصفها) فلا يقال «مسجد الجامع»^(٢) بمعنى المسجد الجامع و«جُرْد قطيفة» بمعنى قطيفة جُرْد خلافاً للكوفية فإنّ «مسجد الجامع» عندهم بمعنى المسجد الجامع و«جُرْد قطيفة» بمعنى قطيفة جُرْد من غير فرق (و) يرد على القاعدة^(٣) الأولى وهو قوله «لا يضاف موصوف إلى صفة» (مثل «مسجد الجامع» و«جانب الغربي» و«صلأة الأولى» و«بقلة الحمقاء») فإنّ في كلّ^(٤) واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفتة فإنّ «الجامع» صفة المسجد و«الغربي» صفة الجانب و«الأولى» صفة الصلاة و«الحمقاء» صفة البقلة وقد أضيف إليها موصفاتها، وأجيب بأنّ مثل هذه التراكيب^(٥) (متأول) فـ«مسجد الجامع» متأنّل بـ«مسجد الوقت الجامع»^(٦) وذلك يحتمل معنيين أحدهما أن يكونَ الوقت مقدراً في نظم

(١) قوله: [لَهَا السُّعْيُ بِعِنْدِهِ] أي: للعلة المذكورة في عدم إضافة الموصوف إلى صفتة من غير تفرقة.

(٢) قوله: [فَلَا يُقَالُ «مَسْجِدُ الْجَامِعِ» الْجَامِعُ] تفريع على القاعدتين، أي: لا يقال ذلك بلا تأويل عند البصرين. قوله: «خلافاً للكوفية» فإنهم يحوزون إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس مع بقاء معنى الوصفية بلا تأويل كما صرّح به الشارح.

(٣) قوله: [يُرَدُّ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْجَامِعُ] فيه إشارة إلى أنّ الواو هنا للاستئناف للحوادب عن السؤال المقدّر. قوله: «وهو» أي: والقاعدة الأولى، وتذكر الضمير باعتبار الخبر.

(٤) قوله: [فَإِنْ فِي كُلِّ الْجَامِعِ] تعيل لورود هذه التراكيب على القاعدة الأولى. قوله: «فَإِنَّ الْجَامِعَ الْجَامِعُ» تفصيل له.

(٥) قوله: [مُثِلُ هَذِهِ التَّرَاكِيبِ] يعني: كلّ تركيب يفهم من ظاهره أنّ الموصوف أضيف فيه إلى صفتة.

(٦) قوله: [مُتَأَوِّلُ بـ«مَسْجِدِ الْوَقْتِ الْجَامِعِ»] أي: الوقت الجامع للناس في المسجد للصلة، وهذا الوقت

الكلام ويكون المسجد مضافاً إليه والجامع صفةً للوقت، فيندفع الإيراد

بوجهين^(١) فإنَّ الجامع ليس مضافاً إليه ولا صفة للمضاف، وثانيهما أنَّ ثالثيماً العينين.

تفصل للاندفاع بوجهين.
يكون الوقت محدوداً^(٢) و«الجامع» قائماً مقاماً منطويَا عليه فيكون بمنزلة

الصفات الغالية^(٣) فيضاف المسجد إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد وهو

أنَّ «الجامع» ليس صفة للمضاف^(٤)، وعلى هذا القياس «صلاة الأولى»

و«بقلة الحمقاء» متأوِّل بـ«صلاة الساعة الأولى»^(٥) و«بقلة الحبة الحمقاء»

هو يوم الجمعة، فإذا ضافت المسجد إلى الجامع كإضافة «سيف شحاع» أي: سيف رجل شحاع. قوله: «وذلك» أي: وهذا التأويل.

(١) قوله: [فَنَدْعُ الإِيَّادَ بِوَجْهِيْنِ] تفريع على التأويل بالمعنى المذكور. قوله: «فإنَّ الجامع الخ» تعليل للاندفاع وإشارة إلى الوجهين، فقوله: «فإنَّ الجامع الخ» هو الوجه الأول وقوله: «ولا صفة الخ» هو الثاني.

(٢) قوله: [أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ مَحْدُوفاً] أي: غير مقدر في نظم الكلام فيكون منسياً. قوله: «منطويَا عليه» أي: مشتملاً على الوقت السحذوف دالاً عليه مفيدة معناه فيكون الجامع كالصفات الغالية في موضوع معين.

(٣) قوله: [فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الصَّفَاتِ الْغَالِيَّةِ] وهي الصفات التي وضعت في الأصل لمفهوم كلّي ثم استعملت في الفرد الخاص منه وصارت بسبب الغلبة بحيث لا يحتاج في دلالتها عليه إلى القرينة كالأسود والأرقام للحيثين والذريحة للشاشة. قوله: «فيضاف إلى المسجد» من قبيل إضافة أحد المتباثتين إلى الآخر كإضافة «غلام زيد». قوله: «فيندفع الخ» تفريع على التأويل بالمعنى الثاني.

(٤) قوله: [وَهُوَ أَنَّ «الْجَامِعَ» لَيْسَ صَفَةً لِلْمَسْجِدِ] بيان للوجه الواحد وإشارة إلى علة الاندفاع.

(٥) قوله: [مَتَّأَوِّلُ بـ«صَلَوةَ السَّاعَةِ الْأُولَى»] وهذه الساعة أول ساعة بعد زوال الشمس، وإضافة الصلة إليها لملابسية أدائها فيها من قبيل «صلة الليل». قوله: «بقلة الحبة الحمقاء» إنما نسبوا البقلة إلى الحمق؛ لأنها تنبت في محاري السيول ومواطي الأقدام، وإضافة البقلة إليها لملابسية حصولها منها من قبيل «دخان النار». قوله: «على الاحتمالين» أي: على احتمال أن يكون المضاف إليه مقدراً في نظم الكلام وعلى احتمال أن يكون محدوداً نسياً.

على الاحتمالين المذكورين، لكنَّ هذا التأويل لا يتمشى في «جانب أي على إجمال أن يكون المضاف إليه مقدراً وأن يكون محدوداً نسبياً. أي لا يجري» الغربيّ^(١) فإنه لا شكّ^(٢) أن المقصود توصيف الجانب بالغربيّ لا توصيف مكان هو جانبه بها^(٣) اللهم إلا أن يقال هناك^(٤) مكانان جزء وكلّ، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء والإضافة بيانية والمِكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكلّ، فيستقيم المعنى^(٥) يرد على القاعدة الثانية وهو قوله «ولا صفة إلى موصوفها» (مثل «جُرْدُ قَطْيَفَةٍ» أي القاعدة الثانية.
و«أَخْلَاقُ ثِيَابٍ») فإنَّ أصلهما^(٦) «قطيفة جُرْدٌ» و«ثيابُ أَخْلَاقٌ» قدّمت

(١) قوله: [فَإِنَّهُ لَا شَكَّ عَلَى] تعليل لعدم تمشى التأويل المذكور بكل المعنيين في «جانب الغربيّ»، قال الله تعالى: «وَمَا كُنْتَ بِحَاجَةٍ إِلَيْهِ فَقْرِئْتَهُ» [القصص: ٤٤] أي: ما كنت يا محمد بحاجة الجبل أو المكان الغربي من موسى وقت المناجاة. «الجاللين».

(٢) قوله: [لَا تُوصِّفُ مَكَانًا هُوَ جَانِبُ بِهَا] ضمير «هو» راجع إلى المكان، وضمير «جانبه» إلى الجانب، وضمير «بها» إلى الغربية، يعني: أن المقصود من هذا التركيب بيان أن الجانب للمكان غربيّ لا أن المكان الغربيّ له جانب فتعين كون الغربية صفة للجانب فلا يكون المكان مقدراً أو محدوداً فلا يصحّ التأويل.

(٣) قوله: [هَذَا] أي: في مقام توصيف الجانب بالغربية. قوله: «جزء وكلّ» أي: أحدهما كلّ يشمل الجوانب كالمسجد مثلاً والثاني جزء كبعضه الذي هو في الجانب الغربي. قوله: «فالمكان الذي» أي: فالمكان المقدر الذي الخ. قوله: «وَالإِضافةُ بِيَانِيَّةٍ» أي: إضافة الجانب إلى المكان بيانية وإليه أشار بقوله: «مَكَانٌ هُوَ جَانِبُهُ». قوله: «فَيُسْتَقِيمُ الْمَعْنَى» أي: المعنى المقصود من هذا التركيب، وإنما صدر الحوار بـ«اللهُمَّ» لما فيه من التأويل البعيد والتکلف الشديد.

(٤) قوله: [فَإِنَّ أَصْلَاهُمَا عَلَى] تعليل لورودهما على القاعدة الثانية، والمراد بمثلهما كلّ تركيب يفهم من ظاهره أنَّ الصفة أضيفت فيه إلى موصوفها، ثم القطيفة على وزن وظيفة كفاء له حمل كثير أعني: ريشه، والجرد ثوب انسحق فمعنى «قطيفة جرد» كفاء معتر عن الحمل أي: ذهب حمله من كثرة

الصفة على الموصوف وأضيفت إليه، وأجيب عنه بأنه **(متأول)** بأنهم أي عن مثل «جُرْد قطيفة» و«الأخلاق ثياب». حذفوا «قطيفة» من قولهم «قطيفة جُرْد» حتى صار كأنه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحًا لأن يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحًا لأن يكون فضة وغيرها أضافوه إلى جنسه^(١) الذي يتخصص به كما أضافوا خاتمًا إلى فضة، فليس إضافته إليها من حيث إنه أي إلى «قطيفة». صفة لها بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص، وعلى هذا القياس «الأخلاق ثياب»^(٢) (**ولا يضاف اسم مماثل**) أي: مشابه^(٤) (**لل مضاد**) **إليه في العموم والخصوص**) إلى ذلك المضاد إليه سواء كانا متزلفين^(٥) متعلق بـ«الإضافات».

خلقه وبلاه، والأخلاق جمع خلق بمعنى البالي يعني: «كعبته وفرسوده».

(١) قوله: [حتى صار كأنه اسم غير صفة] أي: حتى صار لفظ «جُرْد» كأنه اسم حامد غير صفة كرجل وفرس، ووجه صدوره أنه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا فلم يطلب موصوفا.

(٢) قوله: [أضافوه إلى جنس الع] جواب «لِمَّا»، أي: أضافوا جردا إلى جنسه وهو القطيفة التي يتخصص الجرد بإضافته إليها فقالوا: «جُرْد قطيفة» فليس إضافة الجرد إلى القطيفة من حيث إنه صفة لها فلم يكن من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف حتى يرد على القاعدة.

(٣) قوله: [**وعلى هذا القياس «الأخلاق ثياب»**] فإنه كان في الأصل «ثياب أخلاق» فحذف ثياب نسيا حتى صار «أخلاق» كأنه اسم غير صفة وصار صالحًا لأن يكون ثيابا وغيرها فلما قصد تخصيصه أضيف إلى جنسه فقيل: «أخلاق ثياب» فلم يكن من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف حتى يرد على القاعدة.

(٤) قوله: [**أي: مشابه**] تفسير بالأعمى بناء على ما قال الأشعري: إن المماثلة هو المساواة من جميع الوجوه دون المشابهة، لكن يُحوّز أهل اللغة «زيد مثل بكر» وإن كان بينهما مخالفة كبيرة صورة ومعنى. قوله: «إلى ذلك المضاد إليه» أي: الذي يشابهه المضاد في العموم والخصوص، وهذا متعلق بقول الماتن: «ولا يضاف».

(٥) قوله: [**سواء كانا متزلفين**] بأن يتحدا في المفهوم والمصدق، وفيه إشارة إلى أن المراد بالعموم

(**كليٰت وأسد**) في الأعيان والجُثُث^(١) (**وحبس ومنع**) في المعاني
عطف تفسير.

والأحداث، أو غير متزادفين بل متساوين في الصدق^(٢) كالإنسان والناطق
عطف تفسير.

(**العدم الفائدة**) في ذكر المضاف إليه فإنك إذا قلت «رأيت ليث أسد» لا
يفيد إلا ما يفيده «رأيت ليثا» بدون ذكر الأسد وإضافة الليث إليه، فيكون
ذكر الأسد وإضافة الليث إليه لغوا لا فائدة فيه (**بخلاف**) إضافة العام إلى

الخاص^(٣) في مثل («كل الدرّاهم» و«عين الشيء» فإنه) أي: المضاف
أشاره إلى المرجع.

فيهما (**يخصّ به**) أي: يصير خاصاً^(٤) بسبب إضافته إلى المضاف إليه ولا
يشير اللفظ. إشارة إلى أن الباء سبيبة والعارة بحلف المضاف.

يبقى على عمومه^(٥) سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص، وأعممية
أي المضاف.

والخصوص معناهما اللغري وهو الشمول والشخصية لا ما هو المشهور أعني: ما يكون بحسب الصدق
فيشمل المتزادفين، وأجاز الفراء إضافة أحد المتزادفين إلى الآخر للتخفيف متمسكاً بالاستعمال، وتبعه
الرضي وقال: إنه كثير لا يمكن رفعه.

(١) قوله: [في الأعيان والجُثُث] الأعيان جمع عين وهو الشخص والذات، والجُثُث جمع الجثة عطف
تفسير للأعيان بناء على أنها يعني الأشخاص والذوات مجازاً وإلا فالجثة مخصوص بشخص الإنسان
 فهو أحصى من الأعيان، والأحداث جمع حدث بمعنى ما يقوم بالغير عطف تفسير للمعنى.

(٢) قوله: [بل متساوين في الصدق] بأن يتحدا في المصدق ويتحادا في المفهوم كإنسان وناطق.

(٣) قوله: [**إضافة العام إلى الخاص**] إشارة إلى أن قوله: «بخلاف» متعلق بقوله: «العدم الفائدة» أي: لا
فائدة في إضافة الاسم المشابه للمضاف إليه بخلاف إضافة الاسم العام إلى الخاص فإن فيها فائدة.

(٤) قوله: [أي يصيّر خاصاً **الخ**] فيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالاختصاص هبنا ما يقابل التعريف بل ما يقابل
العموم وهذا الاختصاص يشمل التعريف والتخصيص المقابل له، ولذا قال: «سواء أفادت الخ» فيصبح المثالان.

(٥) قوله: [**ولا يبقى على عمومه**] يعني: أن كل واحد من «عين» و«كل» كان عاماً وصار بالإضافة خاصاً
فإن لفظ كل قبل الإضافة جاز أن يكون دراهم أو غيرها وبعد إضافته إلى الدرّاهم اختص بها، وكذا

العين عن الشيء^(١) إذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة، وأمّا إذا كان للجنس^{الخارجي}. لأن العين بعم الموجود والمعدوم والشيء يخص بالأول.

ففيها خفاء^(٢) يرد على قوله «لا يضاف اسم^(٣) مماثل للمضاف إليه في متعلق بالمتضاد». أي في أعمية العين عن الشيء.

العلوم والخصوص (قولهم «سعيد كرز») فإن سعيدا وكرزا اسمان^(٤)

لمسنّ واحد كلّيّث وأسد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر، فأجيب بأنه^{أني قولهما}.

(متاول) بحمل أحدهما على المدلول^(٤) والآخر على اللفظ فكأنك إذا ^{وهو سعيد}.

لفظ عين قبل الإضافة جاز أن يكون موجودا أو معذوبا وبعد إضافته إلى الشيء اختص بالمحض لأن الشيء في عرفهم مختص بالمحض فيكون التقدير: «عين المحض».

(١) قوله: [واعية العين عن الشيء الخ] أي: كون العين أعم من الشيء ظاهر لا يحتاج إلى البيان إذا كان اللام في الشيء للعهد الخارجي، فإن العين يشمل جميع الموجودات بخلاف الشيء المعهود فإنه يختص بشيء معين كزيد وخالد مثلا، وأمّا كونه أعم منه إذا كان اللام فيه للجنس ففيه خفاء لأن الشيء على هذا التقدير يشمل الجميع أيضا، واعلم أن إضافة العام إلى الخاص إنما تقبل إذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العام وإلا فتستهجن نحو «إنسان زيد»، ثم اعلم أنه قد يضاف المؤكّد إلى المؤكّد نحو «لقيته يوم يوم وليلة ليلة».

(٢) قوله: [يرد على قوله: لا يضاف اسم الخ] فيه إشارة إلى أن قوله: «وقولهم الخ» استيفاف جواب سؤال نشأ من قوله السابق، وقولهم: «سعيد كرز» كما يرد على قوله السابق كذلك يرد على قوله: «وشرطها تحرير المضاف عن التعريف» أيضا، وكذا يرد كل تركيب أضيف فيه العلم إلى اللقب كـ«قيس قفة» و«زيد بطة»، لقب قيس بالقفة لكون عينه مرتفعة، وزيد بالبطة لكون شأنه البط بشيء، والكرز يطلق على الثيم وعلى الحاذق ثم صار لقباً أخذاً من المعنى الأخير.

(٣) قوله: [فإن سعيدا وكرزا أسمان الخ] تعليل وتفصيل للورود. قوله: «اسمان لمسنّ واحد» الأول اسم علمي والثاني اسم لقيي فهما متماثلان كلّيّث وأسد فينبغي أن لا يصح الإضافة مع أنه الخ.

(٤) قوله: [بحل أحدهما على المدلول الخ] أي: يجعله من قبيل إضافة المسنّ إلى الاسم بأن يراد بالأول المدلول وبالثاني اللفظ فمعنى «جائني سعيد كرز»: جاءني سعيد مدلول بلطف الكرز.

قلت « جاءني سعيد كرز » قلت « جاءني مدلول هذا اللفظ »، ولم يقولوا « كرز سعيد »^(١) لأنّ قصدتهم بالإضافة التوضيح واللقب أوضح من الاسم غالباً (وإذا أضيف الاسم الصحيح) وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة^(٢) (أو الملحق به) وهو ما في آخره واو أو ياء قبلها ساكن، وإنما كان ملحاً بال الصحيح^(٣) لأنّ حرف العلة بعد السكون لا يشتمل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون تقليل الحركة، ولأنّ حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت^(٤) في الواقع بعد استراحة اللسان وكما لا يشتمل على حرف العلة، أي مثل حرف العلة.

ياء المتكلّم كسر آخره للتناسب^(٥) مثل « ثوبى » و« داري » في الصحيح و« ظبى » و« دلوى » في الملحق به (والباء مفتوحة أو ساكنة) وقد اختلف في أنّ أيهما الأصل؟ والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل في الكلمة التي على

(١) قوله: [ولم يقولوا : كرز سعيد] أي: بإضافة اللقب إلى العلم بل قالوا: « سعيد كرز » بإضافة العلم إلى اللقب لأنّ قصدتهم الخ. قوله: « غالباً » فيه إشارة إلى أنه لا يلزم أوضاعية اللقب.

(٢) قوله: [ما ليس في آخره حرف علة] وذلك لأنّ نظرهم في أحوال أواخر الكلمات، ومعنى الإلحاد بالصحيح أن يكون إعرابه بالحركات كالصحيح.

(٣) قوله: [وإنما كان ملحاً بال الصحيح] أي: في إحياء الحركات الثلاث على آخره لعدم التقليل.

(٤) قوله: [مثلها بعد السكوت] أي: مثل حرف العلة الواقع في الابتداء، والحرف يستعمل مذكراً ومؤثناً.

(٥) قوله: [للناس] أي: لمحانسة الياء فإنها تقضي كسر ما قبلها ولهذا جعل إعرابه تقديرياً.

حرف واحد هو الحركة^(١) لثلاً يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكماً^(٢)

والأصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون إنما هو عارض للتخفيف أي في لفظ.

(فإن كان آخره) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم (**ألف تثبيت**) إشارة إلى المرجع.

أي: الألف^(٣) على اللغة الفصيحة لعدم وجوب الانقلاب نحو «عصاية» إشارة إلى مرجع الضمير المستتر، متعلق بـ«ثبت».

و«رَحَى» (وهذيل) وهي قبيلة من العرب^(٤) (تقلبها) أي: الألف حال من «ضرب».

كونها^(٥) (**لغير التشيبة ياء**) لمشكلة ياء المتكلّم وتدغيم في الياء مثل

«عصاية» و«رَحَى»، ولا تقلب ألف التشيبة كـ«غلاماي» لالتباس المرفوع علة عدم قلب ألف التشيبة.

بغيره بسبب القلب^(٦) (**وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم**) إشارة إلى مرجع الضمير المستتر.

متعلق بالمضاف.

(١) قوله: [هو الحركة] فيه أنَّ الياء مبنيٌّ والأصل في البناء السكون، ويحرك الكلمة المبنيَّة المشتملة على حرف واحد لعارض لزوم إجاجف الكلمة على تقدير عدم تحريكها، تأمل.

(٢) قوله: [حقيقة أو حكماً] أمّا لزوم الابتداء بالساكن حقيقة ففيما إذا كانت تلك الكلمة في صدر الكلام، وأمّا حكماً ففيما إذا لم تكن في الصدر؛ فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها.

(٣) قوله: [أي: الألف] إشارة إلى مرجع الضمير. قوله: «على اللغة» متعلق بـ«ثبيت». قوله: «العدم الخ» علة لشوت الألف، وفيه إشارة إلى أنَّ المراد بشوتها عدم انقلابها بقرينة قوله: «وهذيل تقلبها الخ».

(٤) قوله: [قبيلة من العرب] أي: قبيلة صغيرة من العرب، وهي هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر، واعلم أنَّ العرب المأمورُون بهم الموتى عربٍ يسمون قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائين وقريش أجودهم انتقاداً.

(٥) قوله: [أي: الألف حال كونها] إشارة إلى مرجع الضمير المنصوب، وإلى أنَّ قوله: «لغير التشيبة» حال عنه. قوله: «لمشكلة ياء المتكلّم» من إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل متراكماً أي: لمشكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلّم. قوله: «تدغم في الياء» عطف على قوله: «تقلبها».

(٦) قوله: [التباس المرفوع بغيره بسبب القلب] إنْ قلت: فينبغي أن لا تقلب واو الجمع ياءً في نحو «مسلمي» لالتباس الرفع بغيره، أجيئ بأن الواو في «مسلمي» قلبت لأمر يوجب القلب عند الجميع وهو

(باء أدغمت) في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة في مركب علة الادغام. تعين المدغم فيه.

الواحدة^(١) مثل «مسلمين» إذا أضيف إلى ياء المتكلم وأسقط النون توضيح القاعدة بالتشبيه.

لإضافة وأدغم الياء في الياء فصار «مسلمي» **(وإن كان)** آخره **(واوا)**

قلبت الواو **(باء)** لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة مثل «مسلمون» علة لقلب الواو باء. توضيح القاعدة بالتشبيه.

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **(وأدغمت)** الياء في الياء وكسر وأسقط آتون للإضافة.

ما قبلها؛ لأنها لما انقلبت ياء ساكنة يجب بقاء الضمة قبلها **تغيرها^(٢)** علة كسر ما قبلها.

فحرّكت بالحركة المناسبة لها فقيل «مسلمي»، وإن كان قبل الياء أو أي للباء.

الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في «مسلمين» «مسلمي» وفي **«مصطفون»** **«مصطففي»** لخفة الفتحة **(وفتحت الياء)** أي: ياء المتكلم ^(٣) في

علة بقاء الفتحة على حالها.

الصور الثلاث (للساكنين)

اجتماع الواو والياء وسكون أولهما ولا يترك الأمر المطرد اللازم للتباس يعرض في بعض المواقع، إلا ترى أنك تقول: «محتر» و«مضطرب» في الفاعل والمفعول معا.

(١) قوله: **[فيما هو كالكلمة الواحدة]** فإن المضاف والمضاف إليه بمتنزلة الكلمة واحدة ولذا يحذف من المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين والنون. قوله: «مسلمين» مثني أو مجموعا نصبا وجرا.

(٢) قوله: **[يجب بقاء الضمة قبلها تغيرها]** الجملة صفة «باء» جارية على غير ما هي له. قوله: «فحرّكت» جواب «لما» ودخول الفاء على جوابها مع كونه ماضيا قليل، وحصل ما ذكره أن الواو الساكنة لما انقلبت ياء ساكنة فحيثند بقاء الضمة قبلها يجب تغيير الياء قبلها واوه؛ لأن الياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة ثقلب واوا فلا بد من كسر ما قبلها وإلا يلزم أن يكون الانقلاب الأول لغوا.

(٣) قوله: **[أي: ياء المتكلم]** إشارة إلى أن اللام في الياء للعهد الخارجي. قوله: «في الصور الثلاث» متعلق بقوله: «فتح»، والصور الثلاث هي كون آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ألفا وكونه ياء وكونه واوا.

أي: للزوم التقاء الساكنين^(١) إن لم تتحرّك، واختير الفتح لخفته (وأقا

إشارة إلى حذف المضلين.

متعلّق بـ مضافة.

الأسماء الستة) التي مرّ البحث عنها^(٢) مضافة إلى غير ياء المتكلّم

إشارة إلى أن اللام للعهد.

بالنص حال عن ضمير عنها.

(فـ «أخي» وـ «أبي») أي: فالحال في «أخ» و«أب» منها^(٣) إذا أضيفا إلى ياء

إشارة إلى تقدير المبدأ والخبر.

المتكلّم أن يقال « أخي» وـ «أبي» مثل « يدي» وـ «دمي» بلا ردة المحدوف^(٤)

وهو لام الكلمة.

لجعله نسياً منسياً (**وأجاز المبرد**) فيهما («أخي» وـ «أبي») برد لام الفعل

علامة لعدم الردّ. بكسر اللون وفتحها ونسباً تأكيد له.

المبرد يعني لام الكلمة.

فيهما وهي الواو^(٥) وجعلها ياء وإدغام الياء في الياء، وتمسّك في ذلك

أي في تحويلة المذكور.

بقول الشاعر: ع «أبي مالك ذو المجاز بدار»^(٦) وحمل الأخ على الأب

المبرد.

(١) قوله: [أي: للزوم التقاء الساكنين] أحدهما آخر الاسم المضاف من الألف أو الياء أو الواو والثاني ياء المتكلّم، وإنما اختير الفتح مع أنَّ المناسب الكسرة لمحانسة الياء لخفتة.

(٢) قوله: [التي مرّ البحث عنها] أي: في صدر الكتاب عند تعداد مجال الإعراب. قوله: « مضافة» حال من ضمير « عنها»، ثم قوله المصـ هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: « فإنْ كان آخره ألفاً ثبتت الخ».

(٣) قوله: [أي: فالحال في «أخ» وـ «أب» منها الخ] إنما قدر الشارح المبدأ والخبر وجعل قوله: « أخي وأبي» مفعولاً للخبر ليصـ الحـ على قوله: «الأسماء الستة».

(٤) قوله: [بـ رـةـ الـحـنـوفـ الخـ] أي: بلا رـةـ لـامـ الـكلـمـ وهيـ الواـوـ حالـ الرـفعـ، وـهـذاـ مـذهبـ الـجـمـهـورـ

حيـثـ قالـواـ يـجبـ حـذـفـ لـامـهاـ عـنـ الإـضـافـةـ إـلـيـ يـاءـ المـتكلـمـ كـمـاـ فـيـ حـالـ إـفـراـدـهاـ وـقطـعـهاـ عـنـ الإـضـافـةـ.

(٥) قوله: [وهيـ الواـوـ] بـ دـلـيلـ «أخـوانـ» وـ «أبـوانـ». قوله: « وـ جـعـلـهاـ عـطـفـ عـلـىـ الرـدـ، وـ كـذـاـ قـولـهـ: «ـ وـ إـدـغـامـ».

(٦) قوله: [وـأـبـيـ مـالـكـ ذـوـ الـمـجاـزـ بدـارـ] هذاـ عـجزـ الـبـيـتـ، صـدرـهـ: قـدـرـ أـحـلـكـ ذـاـ السـحـازـ وـقـدـ أـرـىـ، الـقـدرـ قـضـاءـ اللهـ وـحـكـمـهـ، وـالـإـحـلـالـ الـإـنـزالـ، وـذـوـ الـمـجاـزـ سـوقـ كـانـ لـهـمـ عـلـىـ فـرـسـخـ مـنـ عـرـفـةـ، اوـ مـوـضـعـ بـمـنـيـ كـانـ بـهـ سـوقـ فـيـ الـجـاهـلـيـةـ، وـأـرـىـ بـصـيـغـةـ الـمـجهـولـ أيـ: أـظـنـ، وـالـواـوـ لـلـقـسـمـ، وـأـبـيـ مـقـسـمـ بـهـ أـصـلهـ أـبـويـ، وـفـيـ الشـاهـدـ حـيـثـ أـتـيـ بـلـامـ أـبـ عـنـ الإـضـافـةـ وـهـيـ الواـوـ المـدـغـمـةـ فـيـ يـاءـ المـتكلـمـ بـعـدـ جـعـلـهاـ يـاءـ يـقولـ الشـاعـرـ يـحـاطـبـ نـفـسـهـ: قـضـاءـ اللهـ وـحـكـمـهـ أـنـزـلـكـ يـاـ نـفـسـ فـيـ هـذـاـ مـوـضـعـ وـإـنـيـ قـدـ أـظـنـ وـأـقـسـمـ بـأـبـيـ إـنـ هـذـاـ مـوـضـعـ لـيـسـ مـحـلـ لـنـزـولـكـ فـيـانـكـ تـرـتـحلـ عـنـ قـرـيبـ.

لتقاربها لفظاً ومعنى، وأجاب عنه المصنف في شرحه بأن ذلك خلاف أي عن قول الشاعر.
أي رد لام الفعل.
علة للحمل.

القياس واستعمال الفصحاء مع أنه يحتمل^(١) أن يكون المقسم به أي: «أبي»
والجز عطف على القيلبس.
وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. اسم لـ«يكون».

جمع «أب» فأصله «أبِينَ» سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فأدغمت
أي للإضافة.
آخر لـ«يكون».

الأولى في الثانية فصار «أبي»، وقد جاء^(٢) جمعه هكذا في قول الشاعر:
استشهاد على مجيء جمع أبِينَ.

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا ▷ بَكِينَ وَفَدَيْنَا ▷ بِالْأَبِينَا

أي: لما سمعنا وعلمنا أصواتنا بكين وقلن لنا آباءنا فدائكم (وتقول)

أي: امرأة قائلة^(٣) لامتناع إضافة «الحم» إلى المذكر («حمي» و«هنِي»)
علة لحمل «تقول» على كونه بصيغة الغائية.

بلا رد المحتدف عند الإضافة^(٤) إلى ياء المتكلّم، وإنما فصلهما عن

« أخي» و«أبي»؛ لأنه لم يُنقل عن المبرّد فيهما في المشهور ما يخالف
علة الفصل.

مذهب الجمهور وإن نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعية
وهو ابن يعيش وابن مالك.

(١) قوله: [مع أنه يحتمل الخ] إشارة إلى أنه لا يصح إثبات مذهب على خلاف القياس واستعمال الفصحاء لمجرد احتمال مع وجود احتمال صحيح.

(٢) قوله: [وقد جاء الخ] أي: قد جاء جمع «أب» «أبِينَ»، والشاهد في قوله: «بِالْأَبِينَا»، والألف فيه للإشارة.

(٣) قوله: [أي: امرأة قائلة] إشارة إلى أن قوله: «تقول» بصيغة الغائية لا المخاطب. قوله: «لامتناع الخ» تعليل لجعل قوله: «تقول» صيغة للغائية، لكن بقى توهّم اختصاص إضافة «هنِ» بالمرأة.

(٤) قوله: [بلا رد المحتدف عند الإضافة الخ] يعني: أنهما مثل « أخي» و«أبي» في عدم رد المحتدف.

قوله: « وإنما فصلهما الخ» جواب عن مقدر وهو أنه لم فصل المصـ هذين الاسمـ عن « أخي» و«أبي»
بأن لم يقل: « وأجاز المبرـ أخي وـأبي وـحمـي وـهنـي» مع أنه قد نقل ابن يعيش وابن مالك عن المبرـ
الخلاف في جميع هذه الأسمـ الأربعـة؟ وحاصل الجواب أن المصـ لم يعتـد بنقلهما الخلاف في هذين
الاسمـ لعدم شهرـته.

(ويقال) في «فم» حال الإضافة إلى ياء المتكلّم («في») بالرّدّ والقلب
أي برد الواو وقلب الواو ياء وإدغام ياء فى الياء. ما
والإدغام^(١) (في الأكتر) أي: في أكثر موارد استعمالاته (و«في») في
بعضها إبقاء للميم المعنون عن الواو عند قطعه^(٢) من الإضافة (وإذا
قطع) هذه الأسماء الخمسة^(٣) عن الإضافة (قيل: أخ وأب وحم وهن
وفم) بالحركات الثلاث^(٤) (و) لكن (فتح الفاء أفضح منها) أي: من
الضم والكسر^(٥) (وجاء «حم» مثل «يد») فيقال «هذا حم أو حمك»^(٦)
في حذف اللام وجعل الإعراب على العين. الحباء الست من «ضرب»
و«رأيت حماً أو حمك» و«مررت بحمٍ أو بحملك» (و) مثل («حبة»)^(٧)
في قلب اللام همزة وتسكين.
بالهمزة، فيقال «هذا حمٌ أو حمُوك»^(٨) و«رأيت حماً أو حمَاك» و«مررت
بحمٍ أو حمِيك» (و) مثل («ذلة») بالواو، فيقال «هذا حمٌ أو حمُوك»^(٩)
في رد اللام وتسكين العين وإجراء الإعراب على اللام.

(١) قوله: [بالرّدّ والقلب والإدغام] أي: برد الواو المحذوفة وقلبها ياء وإدغام الياء في ياء المتكلّم.

(٢) قوله: [عد قطعه الخ] متعلق بقوله: «المعنون»، فاصل «فم» «فُوء» فحذف الهاء لخفاتها فصار «فُوء»
وعنون الميم عن الواو فصار «فم».

(٣) قوله: [هذه الأسماء الخمسة] إنما قيد بالخمسة بقرينة قوله: «قيل: أخ وأب الخ».

(٤) قوله: [بالحركات الثلاث] أي: في فاء «فم» التابعة للحركات الإعرافية فهذا قيد للأخير فقط.

(٥) قوله: [أي: من الضم والكسر] إشارة إلى مراعي الضمير، وهذا وإن لم يكونا مذكورين صريحاً
لكنهما مفهومان من قوله: «فتح الفاء أفضح»؛ إذ الحركات غير الفتح إنما هي الضم والكسر.

(٦) قوله: [فيقال: «هذا حمٌ وحـمـك» الخ] وأشار بهذه الأمثلة إلى أن «حم» مثل «يد» في حذف اللام وجعل
الإعراب على العين سواء قطع عن الإضافة أو أضيف إلى غير ياء المتكلّم. قوله: «مثل» إشارة إلى أن
قوله: «حبة» بالجر عطف على قوله: «يد».

(٧) قوله: [فيقال: «هذا حـمـزـةـ أو حـمـلـةـ الخ】 يظهر غرض الأمثلة بما مرّ. قوله: «بالهمزة» أي: بقلب الواو
«حم» همزة، والحباء الستر بابه «ضرب».

و«رأيت حَمْوَاً أو حَمْوَكِ» و«مررت بِحَمْوٍ أو حَمْوَكِ» (و) مثل («عَصَّا») في قلب اللام ألفاً وإناء الإعراب عليها تقديرًا،^۱
بِالْأَلْفِ^(۱) فيقال «هذا حَمًا وَحَمَاكِ» و«رأيت حَمًا وَحَمَاكِ» و«مررت بِحَمًا
 أو بِحَمَاكِ» (مطلقاً) أي: جواز «حم» مثل^(۲) هذه الأسماء الأربع مطلق
 غير مقيد بحال الإفراد أو الإضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من
 حالي الإفراد والإضافة (وجاء «هن» مثل «يد» مطلقاً) أي: في الإفراد
 والإضافة، يقال «هذا هنٌ ورأيت هنًا ومررت بهنٍ» و«هذا هنك ورأيت
 هنك ومررت بهنك» (و«ذو» لا يضاف إلى مضمر) لأنه وضع وصلةً إلى
عملة لعدم إضافة «ذو» إلى مضمر.
 الوصف بأسماء الأجناس^(۳) والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه
أبي إلى الضمير. ما
 على سبيل الشذوذ كقول الشاعر^(۴):

إِنَّمَا يَعْرُفُ ذَا الْفَضْدَ بِـلِّ مِنَ النَّاسِ ذُؤُوهُ،

وَلَوْ قِيلَ: لَا يَضْافُ إِلَى غَيْرِ اسْمِ الْجِنْسِ لِكَانَ أَشْمَلُ^(۵).....

(۱) قوله: [بالألف] سواء كانت ملعقة أو مقدمة كما يرشدك إليه الأمثلة.

(۲) قوله: [أبي: جواز «حم» مثل الخ] أي: جواز مجيء «حم» كهذه الأسماء الأربع مطلق الخ، وهذا تفسير لمفهوم الإطلاق لا بيان إعراب قوله: «مطلقاً» فإنه منصوب على الحالية من فاعل « جاء ».

(۳) قوله: [لأنه وضع وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس] فإنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصاً يذهب مثلاً لم يأتَ لهم أن يقولوا: « جاءني رجل ذهب » فجاجموا به « ذو » فقالوا: « ذو ذهب »، ولما كان جنس المضمرات والأعلام مما لا يقع صفة لم يتمكنوا من إضافة « ذو » إلى الوصف بها.

(۴) قوله: [كتل الشاعر الخ] ونحو « اللهم صلّ على محمد وذويه » أي: أصحابه.

(۵) قوله: [أشمل] لأنه كان شاملًا لكل ما ليس اسم جنس من المضمر والعلم وغيرهما، وهذا تعريف بالمعنى.

وكانه خَصَّ المضمر بالذكر^(١) لأنَّه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاصٌ
بيان النكارة في عبارة الماقن.

عند إضافته إلى ياء المتكلَّم فنفي إضافته إلى المضمر مطلقاً نفياً^(٢)
أي إضافة «ذو».

لا اختصاصه بحكم خاصٍ باعتبار إضافته إليه (ولا يقطع) أي: «ذو» عن
أي «ذو». أي إلى ياء المتكلَّم إشارة إلى مرجع الضمير.

الإضافة؛ لأنَّ جعلَه وصلةً إلى أسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها^(٣).
عملة لعدم قطعه عن الإضافة.

(١) قوله: [وَكَانَ خَصَّ الْمُضْمَرُ بِالذِّكْرِ الْحَقِيقِيِّ] يعني: أنَّ المناسب للنحو أن يقول: «وَذُو لا يضاف إلى ياء المتكلَّم»؛ فإنَّ المقام مقام بيان حال الأسماء الستة حال إضافتها إلى ضمير المتكلَّم لكنه عدل عن الضمير الخاص إلى نوعه وهو المضمر مطلقاً فقال: «وَذُو لا يضاف إلى ضمير» إشارة إلى أنه لا حكم خاصٌ له باعتبار إضافته إلى ضمير المتكلَّم كما كان لبعض تلك الأسماء.

(٢) قوله: [نَفِي] مفعول له لقوله: «نَفِي» وقوله: «لا اختصاصه الحقيقة متعلقة به». قوله: «باختصار إضافته إليه» أي: باختصار إضافة «ذو» إلى ياء المتكلَّم.

(٣) قوله: [يَا صَاحِبَ الْهِيَّ] أي: بإضافة «ذو» إلى أسماء الأجناس سواء كانت نكرة أو معرفة قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [حم السجدة: ٤٣] وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [آل عمران: ٧٤].

الأحادیث والآثار الواردة في المتن والحاشیة

﴿قد ورد: «خير الآباء من علمك».

التفسير الكبير، سورة الإسراء، تحت الآية: ٢٣، الجزء العشرون، ٣٢٢/٧، دار إحياء التراث العربي بيروت

﴿كل أمر ذي بال لم يبدئ فيه بحمد الله فهو أخذم﴾.

سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، ٤/٣٤٣، الحديث: ٤٨٤٠، دار إحياء التراث العربي بيروت

﴿من قتل قتيلا فله سلبه﴾.

صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب... الخ، ٢/٣٥٦، الحديث: ٣١٤٢ دار الكتب

العلمية بيروت

﴿كلّموا الناس على قدر عقولهم﴾.

صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من حصل بالعلم... الخ، ١/٦٧، الحديث: ١٢٧ دار الكتب العلمية بيروت

﴿إذا قلت لصاحب يوم الجمعة صَحَّهُ والإمام يخطب فقد لغوت﴾.

سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فضل الجمعة، ١/٣٩٢، الحديث: ١٠٥١، دار إحياء التراث العربي بيروت

﴿ليُسَّ منْ أمِيرًا مُصْرِيًّا فِي امْسَفَر﴾.

مسند الإمام الشافعي، ومن كتاب اختلاف الحديث وترك المعاد منها، ص ١٥٧، دار الكتب العلمية بيروت

﴿الآيم تعرّب عن نفسها﴾.

سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب استئمار البكر والثيب، ٢/٤٢٣، الحديث: ١٨٧٢، دار المعرفة بيروت

﴿اقتلو الأسودين ولو كتم في الصلة﴾.

سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، ١/٣٤٨، الحديث: ٩٢١، دار إحياء التراث العربي بيروت

﴿إنكَنْ صواحبات يوسف﴾.

سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة رسول الله في مرضه، ٢/٧٤، الحديث: ١٢٣٢، دار المعرفة بيروت

﴿أمير القيس قائد الشعراء إلى النار لأنَّه أول من أحکم قوافيها﴾.

المسند للإمام أحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة، ٣/٥، الحديث: ٧١٣٠، دار الفكر بيروت، الكامل في ضعفاء الرجال لابن

عدي، ١٣٥/٥، الرقم: ٩٣٥/٢٨، صحيح بن عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت

﴿ نقل عن ابن عباس: «تمرة خير من حراة».

مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المنسك، باب في المحرم يقتل الحراة، ٤/٥٢٨، الحديث: ٨، دار الفكر بيروت

﴿ ألا إنَّ كُلَّ دمٍ وَمَا تَرَهُ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ تَحْتَ قَدْمَيْ هَاتِينَ.

سنن ابن ماجه، كتاب الديات، باب دية شبة العمد مغلظة، ٣/٢٦٢٨، الحديث: ٢٦٢٨، دار المعرفة بيروت

﴿ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدَّيْتُ عَهْدَ الْجَاهِلِيَّةِ لَقَضَتِ الْكَعْبَةِ وَجَعَلْتِ لَهَا بَائِنَ.

سنن الترمذى، كتاب الحج، باب ما جاء في كسر الكعبة، ٢٤٧/٢، الحديث: ٨٧٦، دار الفكر بيروت

﴿ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ.

صحيح البخارى، كتاب الكفالات، باب الكفالات في الفرض...الخ، ٢٢٩١، الحديث: ٢٢٩١، دار الكتب العلمية بيروت

﴿ يَتَعَاقَّبُونَ فِيهِمْ مَلَائِكَةُ إِلَهٍ.

صحيح مسلم، كتاب المساجد...الخ، باب فضل صلاتي الصبح...الخ، الحديث: ٦٣٢، ص ٣١٧، دار ابن حزم بيروت

﴿ وَرَدَ فِي الدُّعَاءِ الْمَأْتُورِ «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَرَحَمْتَ

﴿ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ».

المستدرك، كتاب الإمامة وصلة الجماعة، صنبع الصلاة بعد التشهد، ١/٥٥٤، الحديث: ١٠٢٩، دار المعرفة بيروت



الكتب الدراسية

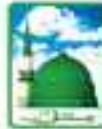
٠١... مراح الأرواح مع حاشية ضياء الإصباح (صفحات: ٢٣١)	٠٢... نصاب النحو (كل صفحات: ٢٨٨)
٠٣... الأربعين النووية في الأحاديث النبوية (صفحات: ٥٥)	٠٤... نصاب اصول حديث (كل صفحات: ٩٥)
٠٥... اتقان القراءة شرح ديوان الحماسة (كل صفحات: ٣٢٥)	٠٦... نصاب التجويد (كل صفحات: ٧٧)
٠٧... أصول الشاشي مع أحسن الحواشى (صفحات: ٢٩٩)	٠٨... المحادثة العربية (صفحات: ١٠١)
٠٩... نور الإيضاح مع حاشية التور والضياء (صفحات: ٣٩٢)	١٠... تعريفات نحوية (كل صفحات: ٣٥)
١١... شرح العقائد مع حاشية جمع الفرائد (صفحات: ٣٨٣)	١٢... خصائص ابواب (كل صفحات: ١٣١)
١٣... الفرح الكامل على شرح مائة عامل (صفحات: ١٥٨)	١٤... شرح مائة عامل (صفحات: ٣٣)
١٥... عنایة النحو في شرح هداية النحو (صفحات: ٢٨٠)	١٦... نصاب الصرف (كل صفحات: ٣٢٣)
١٧... صرف بهائي مع حاشية صرف بهائي (كل صفحات: ٥٥)	١٨... نصاب المنطق (كل صفحات: ١٦٨)
١٩... دروس البلاغة مع شموس البراعة (صفحات: ٢٣١)	٢٠... أنوار الحديث (كل صفحات: ٣٦٢)
٢١... مقدمة الشيخ مع التحفة المرضية (صفحات: ١١٩)	٢٢... نصاب الأدب (صفحات: ١٨٣)
٢٣... نزهة النظر شرح نخبة الفكر (صفحات: ١٧٥)	٢٤... تفسير الحالين مع حاشية أنوار الحرمين (صفحات: ٣٢٣)
٢٥... نحو مير مع حاشية نحو مير (كل صفحات: ٢٠٣)	٢٦... عصيدة الشهدة شرح قصيدة البردة (صفحات: ٣١٧)
٢٧... تلخيص اصول الشاشي (كل صفحات: ١٣٣)	٢٨... غلقاء راشدين (كل صفحات: ٣٥٢)
٢٩... فين الأدب (كل صفحات: ٢٢٨)	٣٠... الحق المبين (كل صفحات: ١٣١)



الحمد لله رب العالمين والشكراة والشام عل سيد المؤمنين ابا عبد الله العزىز باذن الله تعالى وابن الخطيب الاطمن الراجحة

دعاة للسنن

يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلم السنن والأداب في البيئة المتدينة
لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغر السياسي، الرجاء منكم الحضور في
الاجتماعات الأسبوعية المليئة بالسنن التي تعقدتها مركز الدعوة الإسلامية
في بلادكم عقب صلاة المغرب كل يوم الخميس، وقضاء الليل كلّه فيها
بالنیات الحسنة يقصد إرضاء الله وابتقاء وجهه، والسفر في قوافل المدينة
مع عشاق الحبيب المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم يقصد حصول
الثواب، ومحاسبة النفس يومياً بطريق ملة كتب جواهر المدينة (جدول
الأعمال التربوية)، وتسلمه إلى المسؤول خلال العشرة الأيام الأولى من كلّ
شهر، وذلك سيجعلكم تطبقون السنة، وتكرهون المعاصي وتقربون في
الثبات على الإيمان إن شاء الله عزوجل،
وعلى كلّ مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينيه: على محاولة إصلاح
نفسه وجميع أناس العالم إن شاء الله عزوجل، حيث يلزمني العمل بحوافر
المدينة للإصلاح النفسي، والسفر مع قوافل المدينة لمحاولة إصلاح جميع
الناس في العالم إن شاء الله عزوجل.



فيidan مدينه سوق الخضار سابق حى سودا غران كراشي، باكستان.

١٢٨٤ التحويلة: +٩٢٣ ١١١ ٤٥ ٤٦ ٩٢ UAN

www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net